

مَوْسُوْعَةُ الْعَلَامَةِ الْكَبِيْرَةِ

السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ حَسَنٍ أَلِ بْنِ يَاسِيْنَ

المؤلفات

مِفَاهِيْرُ إِسْلَامِيَّتِنَا

فِي رِحَابِ الثَّرَاتِ
عِبَادَ الرَّحْمَنِ
تَلْبِيْحُ الْبَلَاغَةِ... لِمَنْ؟
الْمُهَيَّبَةُ لِلْمُتَعَلِّمِ

بِهَيْئَةِ النَّصْرِ وَالْمُعَدِّفِ

المجلد الثامن

دار الموضح العربي

بيروت

الشيخ محمد حسن آل ياسين
موسوعة العلامة الكبير



موسوعة العلامة الكبير
الشيخ محمد حسين بن علي
المؤلفات

(٨)

مَوْسُوعَةُ الْعَلَامَةِ الْكَبِيرَةِ

الشيخ محمد حسن بن ياسين رحمته الله

المؤلفات

مِفَاهِي سِلَامِيَّتِي

في رحاب القرآن
سبأ الرحمن
تلج البلاغة... ليت؟
المفاتيح المنيرة
بيروت - النور والهدى

المجلد الثامن

دار النور في العراق
بيروت - لبنان

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م



دار المؤرخ العربي

بيروت - جسر العبد - مقابل بنك بيروت والبلاد العربية - بناية خضراء

تلفاكس: (٥٤١٤٣) - ٠١ - هاتف: ٥٤٤٨٠٥ - ٠١ - صرط: ٢٤/١٢٤

البريد الإلكتروني: al_mouarekh@hotmail.com

www.al-mouarekh.com

دليل موسوعة العلامة الكبير

الشيخ محمد حسين آل ياسين

المؤلفات

المجلد صفر (٠): سيرته الدراسية والعلمية

المجلد الأول: أصول الدين

- الله بين الفطرة والدليل
- العدل الإلهي بين الجبر والاختيار
- النبوة
- الإمامة
- المعاد

المجلد الثاني: في رحاب الرسول (ص)

المجلدات الثالث والرابع والخامس: (سيرة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام)

المجلدان السادس والسابع: من المؤمنين رجال (سيرة ٢٩ صحابياً).

المجلد الثامن: مفاهيم إسلامية

- في رحاب القرآن
- عباد الرحمن
- نهج البلاغة.. لمن؟
- المهدي المنتظر (عج) بين التصور والتصديق

المجلد التاسع: في رحاب الإسلام

- المادة بين الأزلية والحدوث
- الإنسان بين الخلق والتطور
- هوامش على كتاب نقد الفكر الديني

المجلد العاشر: الأعمال الفقهية

- على هامش كتاب العروة الوثقى
- مذكرات في الفقه الاستدلالي (١ و ٢)
- مناسك العمرة المفردة
- بين يدي «المختصر النافع»

المجلد الحادي عشر: أعلام من التراث

- الصاحب بن عباد حياته وأدبه
- محمد بن محمد بن النعمان (الشيخ المفيد)
- منهج الطوسي في تفسير القرآن
- السيد علي بن طاووس (حياته، مؤلفاته، خزانه كتبه)

المجلد الثاني عشر: دراسات وصناعات

● شعر تراثي:

- ديوان أبي طالب بن عبد المطلب في صنعتين
- من المستدرك على ديوان الخيزارزي المتوفى سنة ٣٣٠ هـ
- ديوان متمم بن نويرة
- ديوان مالك بن نويرة

● الأعمال اللغوية:

- صيغة (فَعَل) في العربية
- (فَعِيل) أم (فَعِيل)
- ملاحظات في المعجمات المحققة المطبوعة
- المعجم الذي نظم إليه
- جوهرة الجماهر للصاحب إسماعيل بن عباد ٣٢٦ - ٣٨٥ هـ
- مسائل لغوية في مذكرات جمعية
- (إبريق) لفظ عربي فصيح
- السلسيل لفظ عربي فصيح

المجلد الثالث عشر: دراسات تاريخية

- تاريخ المشهد الكاظمي
- المعنى والأحاجي والألغاز
- تاريخ الحكم البويهبي في العراق
- الأرقام العربية: فوائدها، نشأتها، تطورها
- تاريخ الصحافة الكاظمية
- لمحات من تاريخ الكاظمية
- لمحات من تاريخ الطبري

المجلدان الرابع عشر والخامس عشر: تاريخ الشعر الكاظمي ٣/١

المجلدان السادس عشر والسابع عشر: معجم النبات ٢/١

مِفَاهِيْ سِلَاقِ الْمِيتَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾

خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ

الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿[العلق: ١ - ٥]

«صدق الله العلي العظيم»

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على خير خلقه محمدٍ
وآله الطيبين الطاهرين .



بين يدي القارئ الكريم خلاصة بحوث ودراسات؛ عرّضتُ
لبعضها في محاضراتي العامة ثم كتبتها، وكتبت بعضها الآخر دون أن
أقصد عرضه في حديث عام، ونشرت نتفاً منها في كراسات وعلى
صفحات بعض المجلات، واجتمع لديّ من مجموع ذلك ما يتجاوز في
حجمه حدود الكتاب الواحد أو الكتابين، فرأيت ضرورة تقسيمه على
أجزاء تصدر تباعاً بعون الله تعالى وتوفيقه.

وفكرت كثيراً في اختيار الاسم الجامع لهذه الأشتات كلها فلم
أجد أكمل وأشمل من اسم «مفاهيم إسلامية»، لأن الحديث يدور في كل
تلك الأبواب والفصول عن «المفهوم الإسلامي» المجرد من كل ما أحيط
به وأضيف إليه من التحوير والتفسير على مرّ العصور.

ولن يهمننا في هذا الكتاب ما وقع في تاريخ المسلمين المديد من
تصرفات وتحركات؛ وتفسيرات وتأويلات؛ وأحكام وفتاوى، شدّت عن
واقع الإسلام، وصدرت وفقاً لرغبات الحكّام، ثم نُسبت إلى الدين
خداعاً وكذباً وزوراً، لأن هذه البحوث متّجهة بكل طاقتها نحو توضيح

المفهوم الإسلامي السليم، ولن تعنى بمن أساء أو خرج على تلك المفاهيم.

وتعمدت أن أكتب هذه الأوراق بلغة واضحة الأداء، سهلة الفهم، بعيدة عن الغموض والتعقيد، إيماناً مني بأن هذه الدراسات وما كان على شاكلتها لم تكتب للخاصة من الناس بل هي ملك للجماهير المسلمة، ومن حقها أن تقرأها وتفهمها وتستفيد منها. أما الإغراق في انتقاء العبارات الغامضة والمصطلحات المعقدة فلا تستفيد منه الجماهير القارئة شيئاً، وبذلك لن يعمَّ منها نفع ولن تجنى منها فائدة. وعندني أن فائدة القراء هي الهدف الأسمى لكل كاتب؛ وبخاصة إذا كان يكتب للناس ما يعمق عقيدتهم، ويثبت إيمانهم، ويأخذ بيدهم نحو نهج الله القويم وصراطه المستقيم.

وبعد:

فحسبي من عملي هذا أن يكون فيه ما ينفع الناس؛ ليمكث في الأرض مصدر ثوابٍ وأجر؛ ويصاحبني في القبر منبع إشعاع ونور، ويغدو أنيساً لي في مسيرتي الطويلة المضنية في صحراء الآخرة. وكل رجائي من الله تعالى أن لا يخيب طمعي العظيم بفضلته وأملي الكبير برحمته، إنه غاية الرجاء ومنتهى الأمل.

والحمد لله الذي هدانا لهذا

وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

العراق، الكاظمية.

محمد حسن آل ياسين



مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله على ما أنعم وألهم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وسلم.

وبعد:

يسرني أن أقدم إلى القارئ الكريم المتطلع هذه الطبعة الجديدة
من كتابي «مفاهيم إسلامية»، بعد أن نفذت نسخ طبعته الأولى منذ
حين.

ولقد أعدت قراءة الكتاب قبل إعادة طبعه - بدافع التغيير والتبديل -
فلم أجد في مطالبه ما يجب تعديله وتغييره؛ وإن كان مجال التفصيل في
هذه المباحث واسعاً إلى أبعد الحدود، خصوصاً وأنه لا يكتب إنسان
كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد كذا
لكان يستحسن» على حد تعبير العماد الأصبهاني.

وإذا كان في هذه المقدمة ما ينبغي التنبيه عليه فهو أنني لم أبحث
في الفصل الأول المعنون «الله.. أم.. المادة؟» - بالمعنى العلمي
للبحث - مسألة الحركة الذاتية للمادة وأدلة نقضها وتفنيدها. وكان
انصرافي عن ذلك ناشئاً من اعتبار «مسألة الحركة» موضوعاً فلسفياً معقداً
قد لا يفهمه كثير من القراء الناشئين أو غير المعنيين بمسائل الفلسفة
والعلوم. ومع ذلك فقد بحثتها بالتفصيل في كتابي «هوامش على كتاب

نقد الفكر الديني»، وبإمكان الراغب في مثل هذه الدراسات المتعمقة أن يراجع هذا الكتاب للاطلاع على ذلك.

وليس لي ما أقوله في الختام سوى تكرار الحمد لله تعالى على نعمائه وتوفيقه، وإزجاء الشكر للقراء الكرام على اهتمامهم بهذا الكتاب.

(وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين).

٢٤ شعبان ١٣٩٢ هـ

٣ تشرين الأول ١٩٧٢ م

محمد حسن آل ياسين



﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

«القرآن الكريم»



«كيف يُسْتَدَلُّ عليك؛ بما هو في وجوده مفتقرٌ إليك. أياكون لغيرك من الظهور ما ليس لك حتى يكون هو المظهر لك. متى غبت حتى تحتاج إلى دليل يدلُّ عليك، ومتى بعدت حتى تكون الآثار هي التي توصل إليك.»

«الحسين (ع)»



أم كيف يجحده الجاحدُ	فوا عجباً كيف يُعصى الإلهُ
وفي كلِّ تسكينَةٍ شاهدُ	ولله في كلِّ تحريكَةٍ
تدلُّ على أنه واحدُ	وفي كلِّ شيءٍ له آيةٌ

«شاعر قديم»



الله.. أم المادّة

البحث في وجود إله خالق مدبّر للكون، وعن أدلة وجود هذا الإله الخالق؛ بحثٌ قديم مغرق في القدم إلى آماده البعيدة النائية؛ وإن اختلفت أشكاله على مرّ العصور، وتفاوتت أساليبه، وتغايرت أدلته وبراهينه.

والإنسان، منذ أصبح إنساناً واعياً شاعراً، مجبولٌ على حبّ التطلّع إلى ما وراء الغيب، ومفطور على الرغبة في معرفة مبادئ الأشياء وغاياتها وفهم حقائق كل شيء منها. من أين جاء؟ وكيف صار؟ وإلى أين سينتهي به الطواف؟.

وتحت تأثير هذه الفطرة والجبلة تطلّع الإنسان إلى الكون ولم يتوان عن التأمل في أسراره، بمقدار ما يستوعبه عقله وتفكيره في كل دورٍ من أدواره الحضارية - على امتداد التاريخ - وكان البحث في وجود خالقٍ لهذا الكون مدبّرٍ لأمره في مقدمة الأسرار التي حاول فهمها والتأمل فيها.

ولما كان إدراك الإنسان وفهمه لحقائق الأشياء قد نشأ - أول ما نشأ - محدوداً لا يتعدى دائرة حياته البسيطة الضيقة. ثم تطور وتقدم على مرّ القرون تبعاً لتطوره وتقدمه في ميادين المعرفة، فلا غرابة إذا ما رأينا موضوع الاعتقاد بالإله الخالق الموجد للكون متطوراً متدرجاً بمقدار تدرج الإنسان في نموه العقلي والفكري في تاريخ تطوره البعيد والقريب.

ولهذا نجد في الإنسان - منذ عصوره الأولى - من عبَدَ الحيوانات

أو الكواكب أو بعض الجمادات معتقداً بأنها (ربه) الذي يحيي ويميت ويخلق ويرزق ويعطي ويمنع، ولم يكفه مجرد العبادة لها أو التصديق بربوبيتها، بل جثا تحت أقدامها يقرب لها القرابين ويقدم الأضاحي؛ لتجلب له الخير وتدفع عنه الشر.

لقد رأى الشمس تصنع الحياة والدفء والنمو في الكائنات الحية، بل لا حياة بدونها، فتوهم أنها الله.

ورأى القمر ينير ظلمات الليل للمدلجين التائهين في بطون الصحارى الكالحة، فتخيل أنه الله.

ورأى النجوم ترسل بصيص شعاعها من أغوارها البعيدة وكأنها لغز محير يترك الفكر حائراً مشدوهاً، فتصور أنها الله.

ثم رأى - أخيراً وليس آخراً - بعض الحيوانات تمنحه المأكل أو المشرب أو الملابس أو يبدو منها ما يثير الإعجاب من بسالة أو قوة أو ضخامة، فاندفع إلى عبادتها على أنها الله.

وهذا كله إن دلَّ على شيء فإنما يدل على بساطة هذا الإنسان في تفكيره وسذاجة عقله، وكما يدلُّ على إبحاء فطرته السليمة له بضرورة وجود إله موجد لهذا الكون من العدم.

ثم تطورت نظرتة إلى هذه الأمور - بفضل إرشاد الرسل وأنوار الكتب السماوية - وتطور شعوره وإدراكه، فعرف بفهمه الفاحص ربَّه الخالق الموجد ﴿الَّذِي خَلَقَ سَعَةَ سَكْوَتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمٰنِ مِن تَفٰوُتٍ فَآزِجِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ثُمَّ أُنِجِ الْعَصَرَ كَرْنَيْنِ يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٣ - ٤].



إن الفطرة من أهم مصادر معرفة الإنسان بربه وإيمانه به وقد دفعته

هذه الفطرة - أو وعيه الداخلي المعبر عنه بـ «الاشعور» - إلى الاعتقاد بضرورة وجود خالق لهذا الكون، خلق الموجودات بعد أن لم تكن، وأودع في كل موجود منها نظامه وقانونه ليقوم بواجبه ويؤدي الغرض الذي خلق له، بنحوٍ دقيق وسير رتيب ونظام ثابت لا يتبدل ولا يتغير.

لقد فهم الإنسان كل ذلك بفطرته البشرية، وكان دليل هذه الفطرة بسيطاً كبساطتها واضحاً كوضوحها، حيث تؤمن هذه الفطرة بأن كل أثر يدل على مؤثر، وكل موجود يدل على موجد، وأن «البعرة تدل على البعير، وأثر الأقدام يدل على المسير، أفسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج لا يدلان على اللطيف الخبير».

وكمثال على إحياء الفطرة وسوقها الإنسان إلى الاعتقاد بالله تروي هذه القصة المأثورة التالية:

يروى أن ملحدأ حضر صباح ذات يوم في أحد مجالس بغداد طالباً حضور من يناقشه في إلحاده، فأرسل صاحب المجلس رسولاً إلى أحد المتكلمين للقيام بهذه المهمة، وانتهى الرسول إلى دار ذلك «المتكلم» وأفهمه الواقعة، فطلب من الرسول الرجوع إلى صاحب المجلس وإعلامه بأنه في الأثر.

وبقي الجمع بالانتظار ساعات طويلة كاد أن يتفرق بها المجلس وإذا بـ «المتكلم» يدخل محيياً ويلتفت إلى صاحب المجلس راجياً منه العذر عن التأخير غير المتوقع لأنه لم يتأخر كل هذه المدة تماهلاً أو رغبة في الراحة، بل رأى وهو في طريقه إلى المجلس عجباً ملك عليه شعوره وإحساسه، فلم ينتبه إلى نفسه وموعده إلا بعد وقت طويل، فجاء مسرعاً عجباً.

ولما سُئل عن هذا العجب الذي أخذ عليه مجامع عقله قال: «لما انتهيت إلى ضفاف دجلة وأنا في طريقي إليكم رأيت شجرة ضخمة تهوي

إلى النهر من تلقاء نفسها، ثم شاهدتها تتقطع قطعاً متشابهة متشاكلة منظمة، ثم أبصرت هذه القطع تتلاقى وتتلاحم على شكل زورق، ثم سال عليها القار ودخلت فيها المسامير فأصبحت زورقاً رائعاً، ثم رأيت هذا الزورق يقف عند الضفاف من تلقاء نفسه فإذا ركب به الناس سار بلا مجداف ولا سائق حتى يصل إلى الجانب الآخر، فإذا ركب به الناس من ذلك الجانب سار بهم إلى الجانب الأول، وهكذا. وكان هذا هو العجب الذي رأته وسبب لي التأخير».

وما إن تمّ كلامه حتى ضحك ذلك الملحد ضحكاً عالياً وقال:

«إني لأسف من تضييع الوقت في انتظار هذا الرجل الذي لم أجد في حياتي من بلغ مبلغه من السخف والحمافة، وهل يمكن في العقل أن تسقط شجرة وتتقطع وتتلاحم وتُطلى بالقار ثم تصبح زورقاً ينقل الناس من جانب إلى جانب بدون وجود من يفعل ذلك؟».

فالتفت إليه المتكلم وقال:

«إذا كان وجود زورق بسيط من تلقاء نفسه أمراً غير ممكن عقلاً وفي نهاية الحمق والسخف، فكيف بوجود الأرضين والسموات والكواكب والكائنات الحية من تلقاء نفسها؟ وهل أكون أنا أشد سخفاً أم أنت؟».

وسكت الملحد مطرقاً برأسه ولم يجد أمامه إلا الاعتراف بالخطأ والغفلة.

وهكذا تملي الفطرة البشرية على الإنسان دليل الاعتقاد، وبهذا الأسلوب البعيد عن اللف والدوران وعن التواءات الفلسفة وأساليبها المعقّدة.

أما الفلسفة فكان لها أسلوبها الخاص في البرهنة والاستدلال، وللأسف في هذا الموضوع جولات وجولات انتهوا منها إلى مجموعة من البراهين العقلية المنطقية التي تثبت العقيدة وتعمق الإيمان وتدحض الشبهات.

وكان من أوضح تلك البراهين قولهم:

الموجود إن كان واجباً فهو المطلوب، وإلا استلزمه، لاستحالة الدور والتسلسل.

ومعنى ذلك:

إن أي شيء موجود بالبداية إن كان واجب الوجود فهو المطلوب، وإن كان ممكناً افتقر إلى مؤثر موجود بالبداية، فذلك المؤثر إن كان واجباً فهو المطلوب، وإن كان ممكناً افتقر إلى مؤثر، فإن كان واجباً فالمطلوب، وإن كان ممكناً تسلسل، والتسلسل باطل.

ولزيادة الإيضاح قالوا:

لا شك في وجود موجود، فذلك الموجود إن كان واجباً لذاته فقد حصل المطلوب، وإن كان ممكناً لذاته افتقر إلى مؤثر، فذلك المؤثر لذاته إن كان واجباً لذاته فقد حصل المرام أيضاً، وإن كان ممكناً لذاته افتقر إلى مؤثر، فذلك المؤثر إن كان هو نفس أثره لزم الدور، وهو محال، لأنه حينئذ يتوقف كل واحد منهما على الآخر، في حين أنه يجب تقدم المؤثر على الأثر.

وإن كان ذلك المؤثر شيئاً آخر غير أثره فلا يخلو:

١ - أن ينتهي إلى موجود واجب لذاته.

٢ - أو يتسلسل إلى غير نهاية.

والأول يحصل به المطلوب، والثاني باطل.

وحيث إنَّ كلَّ ممكن لا بد له من مؤثر، فهذا المؤثر:

١ - إما أن يكون نفسه .

٢ - أو أمراً داخلياً فيه .

٣ - أو أمراً خارجياً عنه .

والأول محال، لأن المؤثر لا بد أن يكون متقدماً على أثره، ولأن تقدُّم الشيء على نفسه ممتنع عقلاً.

والثاني محال أيضاً، لأن المؤثر في الشيء مؤثِّر في كل جزء من أجزائه، فلو كان أحد أجزاء ذلك الشيء مؤثراً في ذلك الشيء لزم أن يكون مؤثراً في نفسه ومؤثراً فيما أثر فيه وكل منهما محال: أما الأول فلا ممتناع تقدُّم الشيء على نفسه، وأمَّا الثاني فلا استلزامه الدور وهو باطل.

ولما بطل القسمان الأولان تعيَّن الثالث؛ وهو أن يكون المؤثر في ذلك الشيء أمراً موجوداً خارجاً عن ذلك الشيء، والخارج عن مجموع الممكنات لا يكون ممكناً لذاته؛ وإلَّا لكان داخلياً في جملتها، بل لا بد أن يكون خارجاً عنه، وهو المطلوب.

وفحوى هذا البرهان بعبارة واضحة هو: أنه لما كان لهذا الكون موجد بلا شك لأنه لا يمكن أن يوجد الشيء من العدم، وكان هذا الموجد موجوداً - بلا شك - لأنه لا يمكن أن يكون وجود الكون مسبباً من أمر عديمي؛ أي من موجد لا وجود له، فهذا الموجد إما أن يكون واجب الوجود أو لا؟.

فإن كان واجب الوجود فقد ثبت المطلوب.

وإن لم يكن واجب الوجود فلا بد له من سبب مؤثر فيه، فإن كان هذا السبب المؤثر واجب الوجود فهو المطلوب أيضاً، وإن لم يكن كذلك فلا بد له من سبب مؤثر أيضاً.

وهكذا ينتهي بنا الأمر إلى الجزم بوجود خالق واجب الوجود هو مصدر الوجود ومودعه في الكون، وإلا لزم أحد أمرين:

١ - التسلسل: ومعناه أن يتوقف كل موجود على موجد، وهذا الموجد على آخر يوجده، وذلك على موجد أيضاً، وإلى ما لا نهاية له، وقد ثبت في العقل أن التسلسل باطل لأنه لا يوصل إلى نتيجة.

٢ - الدور: ومعناه أن الموجد المؤثر قد خلق شيئاً هو المعبر عنه بـ «الأثر»؛ وأن يكون ذلك الأثر هو الموجد للمؤثر فيه، وهذا واضح البطلان لأنه ينتهي إلى توقّف الشيء على نفسه.

ولما كان التسلسل والدور - كما أسلفنا - باطلين، فقد ثبت أنه لا بد من الإقرار بوجود صانع موجد واجب الوجود لذاته هو الله تعالى.



أما المتكلمون فقد سلكوا طرقاً أخرى في البرهنة على وجود الله تعالى، واعتمدوا فيها على العقل المجرد بعيداً عن النقل والتقليد، وكان من جملة براهينهم قولهم:

لما كان العالمُ حادثاً فلا بدَّ له من محدث، فلو كان مُحدثاً تسلسل أو دار، وإن كان قديماً ثبت المطلوب، لأن القدم يستلزم الوجوب.

ومنها:

أن الأجسام وما يجري مجراها حادثّة. والذي يدلُّ على حدوثها

استحالة خلوّها من المعاني المتجددة، وما لم يخل من التجدد يجب أن يكون محدثاً، فإذا ثبت حدوثها فلتنقَسْ على أفعالنا يُعَلِّمُ أن لها محدثاً.

ومنها:

العالم محدثٌ كائن بعد أن لم يكن، لأن جميعه فيه أثر الصنعة من طول وقصر، وصغر وكبير، وتبعية واستدارة، وزيادة ونقصان، وتغيُّر من حال إلى حال، واستبدال ليل بنهار. والله تعالى خالق ذلك ومنشؤه ومصوّره ومبدؤه، لأن الصنع لا بد له من صانع، والكتاب لا بد له من كاتب، والبناء لا بد له من باني.

وملخص ما نستفيده من هذه الكلمات والأدلة أنه لما كان العالم بما فيه من كائنات وجمادات وأجسام علوية وسفلية حادثاً، أي مسبوقاً بالعدم وقد وُجد بعد أن لم يكن موجوداً وكانت آثار الوجود بارزة فيه من طول وقصر وزيادة ونقصان وتغيُّر حال واستبدال ليل بنهار وما شاكل ذلك من الآثار الكثيرة التي تدلُّ دلالة واضحة على كونه حادثاً وجد بعد العدم.

ولما كان التغير والتجدد الملازم للأجسام الكونية كلها شبيهاً جداً بالتغيُّر والتجدد والتبدل الملازم لأفعالنا وحركاتنا، وكانت أفعالنا الخاصة - كما نعلم ونحس - غير موجودة من نفسها بل نوجدتها نحن بأنفسنا، حيث نوجد الأكل والشرب والحركة والكتابة والقراءة وما شاكلها من أعمالنا اليومية وغير اليومية، علمنا أن هذا الكون بالأجسام الكائنة فيه وما يجري مجراها لا بد وأن أنشأه منشئٌ وصوّره مصوِّرٌ وخلقته خالقٌ؛ ذلك هو الله تعالى عزَّ شأنه، لأن الصنع لا بد له من صانع، والكتاب لا بد له من كاتب والبناء لا بد له من باني.



ونعود الآن إلى القرآن الكريم لنقرأ ما تضمَّنه من براهين، ونقف على ما جاء في طيَّاته من أدلة وشواهد على هذه الحقيقة الخالدة.

وكان اهتمام القرآن بهذا الأمر وبتكرير البراهين عليه بمختلف الوسائل والأساليب يفوق اهتمام كل الكتب السماوية المنزلة، بل لا نجد فيها ما نراه في القرآن من دلائل وشواهد، وإيقاظ وتنبيه للعقول الجامدة الجاحدة.

ولعلَّ السبب في ذلك أن التوراة لم تكن مهمةً بإقناع الملحدين والمرتابين، لأنها كانت تخاطب أناساً يؤمنون بإله إسرائيل، ولا يشكُّون في وجوده، فكان اهتمامها كله منصباً على تحذير هؤلاء من غضب الإله ومن عاقبة الإيمان بغيره وتذكيرهم بإنذاره ووعيده إن نسوا أو تماهلوا في واجباتهم.

وكذلك الأناجيل لم يكن بينها - حين ظهورها - وبين المذاهب الإسرائيلية نزاع على وجود الله تعالى، بل كان كل الخلاف منصباً على نفاق الرؤساء والكهَّان واستغلالهم الدين والشعائر في الإثراء وكسب المال وتحصيل الجاه.

ولما ظهر الإسلام ونزل القرآن كان الناس في اختلاف كبير من هذه الناحية، فملحد ومشرِك وتابع توراة وإنجيل، ولكلُّ منهم رأيه

الخاص في الرب وطريقة العبادة، فكان لا بد للقرآن أن يولي هذه الناحية اهتمامه الكبير، لأن المخاطبين بالدعوة الإسلامية في حاجة ماسة لإقناعهم بالأمر وإرشادهم إلى طريق الصواب.

ثم لما كان الإسلام خاتم الأديان والقرآن خاتم الكتب وكان مقدراً لهذا الدين وهذا الكتاب الاستمرار في تنظيم شؤون الناس من الناحية العقائدية والدينية إلى يوم القيامة، كان لزاماً على القرآن أن يقيم الأدلة الثابتة على وجود الله تعالى، وأن يلفت أنظار الملحدين والمشككين والجهال إلى خالق الكون وإلى آثاره العظيمة الجبارة الدالة على وجوده وكماله - عزّ وعلا -، وأن يسدّ سبل الشكوك ويغلق الطريق دون تسرب الشبهات الطارئة بما يورده من أدلة العقل وشواهد الآثار.

وتوجّهت كل الآيات القرآنية المعنيّة بهذا الموضوع إلى عقل الإنسان توقظه على سباته برفق، وتسير به نحو الغاية بتوادة، وترشده إلى الطريق السوي والصراط المستقيم بلين ويُسْر، وتبسط أمامه شواهد الخلق وآثار الصنعة بجلاء ووضوح، وتنهيه على دقائق الكون وحقائقه بحكمة وهدوء، وتوصله إلى نتائج هذه الجولة الفكرية بكل أناة واستقامة وصدق. ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَنْجَا بِهٖ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَرِّئَ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤] ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠].



هناك مجموعة من الآيات الشريفة اتجهت إلى البرهنة على وجود الله تعالى من طريق خلق الإنسان وما تضمنه هذا الخلق من تعقيدات وشؤون لا يمكن أن تكون بلا قدرة قادر وتصميم خالق.

﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ ۗ لَئِن لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ فَاعِلًا لِّذَلِكَ مَا كُنْ مِنْهُ خَلْقًا ۗ أَمْ لِيُحْضِرَ الْبَشَرَ إِنْ شَاءَ ۗ أَمْ لِيَخْلُقَ مَا يَشَاءُ ۗ أَمْ لِيَذَرَكُمْ فِي الْأَرْضِ غَافِقِينَ﴾ [الواقعة: ٥٨ - ٥٩].

﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ يُخْرَجُ مِنْ بَيْنِ السَّلْبِ وَالرَّأْيِ إِنَّهُ عَلِيمٌ قَادِرٌ﴾

[الطارق: ٦ - ٨].

﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾ ﴿أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥].

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾

[الروم: ٢٠].

﴿وَاللَّهُ أَفْرَعَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَقْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ﴾ [النحل: ٧٨].

فماذا تضمن خلق الإنسان من عجائب وغرائب وشواهد على وجود الله تعالى؟.

يقول العلم الحديث:

إن الإنسان يتكون في أصله من خلية واحدة، وهذه الخلية تُكوّن الصلب من العظام ونصف الصلب من الغضاريف والرخو من اللحم

وهي نفسها تكوّن اللزج من الأنسجة والسائل من الدماء، وتكوّن - بالآخرة - الإنسان كله بكل أعضائه وأجزائه وجوارحه، ومنها ينشأ الطويل والقصير والأبيض والأسود على السواء. وهذه الخلية عبارة عن حياة معقدة أمكن للعلم أن يكتشف تراكيبها وقيس حركتها ويحلل مادتها وطريقة انقسامها، أما سرّ الحياة فيها فهو ما وقف العلم والعلماء عنده يعترفون بأنّ هنا الله.

وهذا الجنين في بطن أمّه كيف يتغذى وكيف يتنفّس وكيف يقضي حاجاته وكيف تفرز أجهزته وكيف روعي في الحبل السريّ الذي يربطه بأمّه ليتغذى به أن يحقق غرضه؛ بلا طول قد يسبّب تخمّر الغذاء فيه قبل وصوله إلى الجنين؛ أو قصر قد يؤدي إلى اندفاع الغذاء إليه بما قد يؤذيه؟؟.

وعندما يبلغ الحمل نهايته تفرز غدد الأنثى إفرازات كثيرة متعددة الأغراض، منها ما يساعد على انقباضات الرحم وتقلصاته، ومنها ما يسهّل عملية انزلاق الجنين، ومنها ما يعمل على مساعدة المولود في أن يكون نزوله بالوضع الطبيعي. وباعتبار أن الثدي غدة فهو يفرز في نهاية الحمل وبدء الوضع سائلاً أبيض يميل إلى الصفرة، ومن عجيب الصنع أن هذا السائل عبارة عن مواد كيماوية ذاتة تقي الطفل من عدوى الأمراض. وفي اليوم التالي للولادة يبدأ اللبن في التكوين، ومن تدبير المدبّر الأعظم أن يزداد مقدار اللبن الذي يفرزه الثدي يوماً بعد يوم، بل إن تركيب اللبن تتغير نسب مكوناته وتتركز مواده، فهو يكاد يكون ماءً به القليل من النشويات والسكريات في أول الأمر، ثم تتركز مواده فتزيد نسبه النشوية والسكرية والدهنية فترة بعد أخرى.

وبتزايد نمو الطفل تبدأ الأسنان في الظهور لتهيئة الطفل لتناول الطعام، والأسنان نفسها تعتبر آية من آيات وجود الله، فهي تختلف من

قواطع في وسط الفم وقرب فتحته لقطع الطعام إلى أنياب بجانبها للمعاونة في تمزيقه، ثم أضراس صغيرة وكبيرة على كل جانب لهرس وطحن الطعام. وقد حاول العلماء جاهدين عند محاولة صنع الأسنان الصناعية أن يستنبطوا طريقة أخرى أو يغيروا من وضع الأسنان فاعترفوا بقدرة الخالق عندما قرروا أن أبداع وأكمل نظام يمكن للأسنان أن تكون عليه هو النظام الطبيعي، فلذلك صنعوا «أطقم» الأسنان على شاكلة الأسنان الطبيعية.

وعندما يحجب الطفل عن الرضاعة ويبدأ في الأكل تظهر آيات الله أكثر فأكثر بما يشاهد من جليل الصنع في تهيئة الإنسان بما يحقق له حفظ حياته، فنجد في فم الإنسان فتحات الأنف الداخلية وفتحة التنفس في أول القصبة الهوائية وفتحة البلعوم أول القناة الهضمية، ويقول العلم: إن أية ذرة من غبار تضل طريقها وتصل إلى القصبة الهوائية لا بد أن تُطرد وما السعال إلا محاولة لطرد غبار وصل إلى القصبة الهوائية، فكيف تدخل - إذن - البلعة الغذائية إلى فتحة القناة الهضمية ولا تدخل في فتحة القصبة الهوائية برغم تلاصق فتحتيهما، علماً بأن أي ذرة من الغبار - فضلاً عن الأكل والشرب - تقتحم القصبة الهوائية تفضي إلى الموت. نعم: تدفع اللهاة إلى أعلى عند البلع ويسد ما يسمّى بـ «اللسان الصغير» طريق التنفس حتى تدخل البلعة الغذائية، ولم يحدث أن أخطأ هذا اللسان الصغير في عمله على الرغم من أنه ينظم المرور في هذه المنطقة وبين هذه الفتحات آلاف المرّات في كل يوم.

ويتم هضم الغذاء أي تحويله من مواد صلبة معقدة إلى أخرى سائلة سهلة الامتصاص بعمليات دقيقة غاية الدقة تقدم خير دليل على وجود الله، فكل ما يأكله الإنسان من صلب وجامد وسائل ولزج ومرّ وحلو وثقيل وخفيف وحريف ولاذع وساخن وبارد، كلها تهضم بمواد

واحدة وطريقة واحدة، وهذه المواد التي يتغذّاها الإنسان على اختلافها يتلقّاها جسم الإنسان فيدفعها في طريقها المرسوم لتصبّ عليها الغُدّة إفرازاتها الحمضية وعصارتها ذات التركيز المقدّر الذي لو قلّ قليلاً لما هضم الطعام ولو زاد زيادة طفيفة لاحترق الجسم.

وتدخل البلعة الغذائية في الفم فتبدأ أولى مراحل الهضم، وذلك بخلط الغذاء باللعاب الذي تفرزه الغدد اللعابية. وهذا اللعاب أول مراتب الهضم لاحتوائه على خميرة خاصة؛ ولمساعدته على خفض درجة حرارة الطعام إن كان ساخناً وكسر حدة برودته إن كان مثلجاً، كما أنه عامل أساسي في معادلة المواد الحريفة وتخفيف أثر التراكيب اللاذعة، وتنزلق بعد ذلك اللقمة أو البلعة مختلطة باللعاب إلى البلعوم فالمرء ثم المعدة التي تفرز حامض الكلورودريك ذا النسبة الخاصة المُعدّة بعناية، فتبلغ درجته من أربعة إلى خمسة في الأنف، ولو زاد تركيز هذا الحامض على ذلك زيادة طفيفة لأحرق أنسجة المعدة حرقاً تاماً، وتتوالى بعد ذلك الإفرازات والعصارات في مختلف أجزاء الجهاز الهضمي الكبير، فهذه عصارة الأمعاء، وتلك إفرازات الصفراء والبنكرياس وغيرها، وكلها إفرازات تلائم حالة الغذاء الذي وصل إليها.

ولم تعرف إلا منذ سنين قليلة وظائف الغدد المسماة بالغدد الصماء تلك المعامل الكيماوية الصغيرة التي تمدّ الجسم بالتركيبات الضرورية، والتي تبلغ من قوتها أن جزءاً من بليون جزء منها لو اختلّ لأحدث آثاراً في الإنسان. وهي مرتبةٌ بحيث إن إفراز كل غدة يكمل إفراز الغدة الأخرى، وإن أيّ اختلال في إفرازها قد يبلغ حدّ الخطورة إذا دام مدة من الزمن.

ومن أعجب ما يلفت النظر ما قرّره العلم من أن للأمعاء الدقاق

التي يبلغ طولها ستة أمتار ونصف حركتين لا إراديتين: الأول حركة خلط مستمر هدفها مزج الطعام بمختلف عصارات الأمعاء وخمائها مزجاً تاماً حتى يكون الهضم عاماً، والحركة الثانية: عرض الطعام المهضوم على أكبر مساحة ممكنة في الأمعاء كي تمتص منه أكبر قدر ممكن، ثم يأتي بعد ذلك دور الهضم في الأمعاء الغلاظ التي تفرز آخر أجزاء المواد المهضومة حتى لا تخرج من الجسم إلا الفضلات التي لا فائدة منها للإنسان.

وفي جسم الإنسان بالإضافة إلى هذه المواد الكيماوية المعقدة والمختلفة ميكروبات وجراثيم وبكتريا، ويقول المختصون: أنه إذا زاد عدد نوع منها عن المقدّر له أو قلّ عمل نوع آخر أو اختلفت نسبة هذه الأحياء بعضها لبعض فإن ذلك يؤدي إلى الهلاك.

وهذه الأحياء تفرز إفرازاتها الاصة الضرورية للجسم، وتقوم بنفسها بتحويل الغذاء العسر إلى يسر والصعب إلى سهل والمعقد إلى بسيط والضار إلى نافع. ولمعرفة ماهية هذه الأحياء يكفي أن نعلم أن العلماء قد قدروا عدد الموجودات منها بالمعدة بحوالي مائة ألف في الستيمتر المكعب الواحد.

ويغلّف الجسم ستار محكم بديع هو الجلد وعلى الرغم من كونه ذا مسام تفرز الماء إلى خارج الجسم فإنها لا تمتص الماء إلى داخل الجسم مطلقاً. ولما كان الجلد معرضاً لهجمات الميكروبات والجراثيم التي تسبح في الجو فقد تمّ تسليحه بإفرازات قادرة على قتل تلك الميكروبات، أما إذا تغلّبت الجراثيم واجتازت منطقة الجلد فهنا تبدأ عملية حربية منظمة تسرع إليها فرقة حراس الحدود وتضرب حصاراً شديداً حول عدوها المغير فإمّا أن تهزّمه وتطرده خارج الجسم وإما أن

تندحر وتموت هذه الفرقة فتتقدم فرقة أخرى وأخرى وهكذا حتى النصر، وهذه الفرق هي كريات الدم التي يبلغ عددها حوالي ثلاثين ألف بليون كرة بين بيضاء وحمراء، فإذا رأيت بشرة حمراء وفيها صديد على الجلد فأعلم أن صديدها أشلاء فرق ماتت في سبيل أداء واجبها؛ وأن الاحمرار هو كريات دم في صراع مع عدو غادر، كما أن من أهم وظائف الجلد حفظ الجسم عند درجة ثابتة من الحرارة.

وهكذا نجد فيما سلف وفي غيره من عجائب أجهزة الإنسان في سمعه وبصره وشمّه وذوقه وعظمه وعصبه وعضله ودورته الدموية وکليتيه ما يدهش الفكر ويقيم ألف دليل ودليل على أن هذا النظام الدقيق في هذا الجسم لم يخلق عشوائياً ولم يوجد صدفة ولم يحدث نتيجة حركة المادة الصمّاء العمياء المتخبّطة.



وأتجهت مجموعة أخرى من الآيات الشريفة إلى البرهنة على وجود الله تعالى من طريق خلق الحيوان وما اشتمل عليه من دقة ونظام لا يمكن تحققهما عفويًا وعلى سبيل المصادفة والاحتمال مطلقاً.

﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ﴾ ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ ﴿يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [النور: ٤٥].

﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالذَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [فاطر: ٢٨].

﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمٌّ أُنثَاهُ﴾ [الإِنعَام: ٣٨].

﴿أُولَئِكَ يَرَوْنَ إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَقَاتٍ وَيَقِظُونَ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرِّحْمَانُ﴾ [الملك: ١٩].

﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِلِفَيْهِ إِلَّا لِإِشْقِ الْإِنْسَانِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ وَالْحَيْلُ وَالْإِعَالُ وَالْحَمِيرُ لِيُرْكَبُوهَا وَزِينَةٌ وَيَخْتَلُونَ مَا لَا يَعْلَمُونَ﴾.

يقدر العلماء فصائل الحيوان بأكثر من مليوني فصيلة. والأماكن التي تعيش فيها هذه الفصائل مختلفة؛ منها البر ومنها البحر، وللبر والبحر مجالاته المختلفة لسكنى الحيوانات المختلفة، وقد اختلفت

أجهزة هذه الحيوانات تبعاً لذلك اختلافاً كبيراً، بحيث تلائم البيئة التي تعيش فيها؛ والغذاء الذي يتوفّر لها.

والفم هو أول مراحل الهضم، وقد صُمِّم تصميماً عظيماً يدلُّ على عظمة مصمِّمه وموجده. فالحيوانات الكاسرة كالآساد والذئاب وما كان على شاكلتها من الحيوانات التي تعيش في الصحارى والفلوات ولا غذاء لها إلا ما تفترسه من كائنات لا بدّ من مهاجمتها، فقد زُوِّدَتْ بأنياب قاطعة وأسنان حادّة، ولما كانت في هجومها محتاجةً إلى استعمال عضلاتها كانت لأرجلها عضلات قويّة سُلِّحَتْ بأظافر ومخالب حادة وحوث معدّها الأحماض والمواد الهاضمة للّحوم والطعام.

ومن الحيوانات أصناف تعيش على المراعي؛ ويُعنى بها الإنسان فيوفر لها غذاءً قوامه النباتات والشجيرات والحشائش، وقد صمِّمَتْ أجهزتها الهاضمة بما يتناسب مع البيئة، فأفواها واسعة نسيباً؛ وقد تجرَّدَتْ من الأنياب القوية والأضراس الصلبة، وأعطيت بدلاً منها الأسنان التي تكون ميزاتها القضم والقطع، فهي تأكل الحشائش والنباتات بسرعة؛ وتبتلعها بسرعةٍ دفعةً واحدة. وقد صُنِعَ لهذه الأصناف أعجبُ أجهزةٍ للهضم، فالطعام الذي تأكله ينزل إلى الكرش وهو مخزن له، فإذا ما انتهى عمل الحيوان وجلس للراحة ذهب الطعام من الكرش إلى تجويف آخر، ثم عاد إلى الفم ليمضغ ثانيةً مضغاً جيداً، حيث يذهب بعد ذلك إلى تجويف ثالث ثم رابع. وكل هذه العملية الطويلة أُعِدَّتْ لفائدة الحيوان، ويقول العلم: إن عملية الاجترار ضرورية وحيوية، لأن العشب من النباتات العسرة الهضم لما يحتويه من الألياف (السليولوز) الذي يغلّف جميع الخلايا النباتية، ولهضمه يحتاج الحيوان إلى وقت طويل جداً، فإن لم يكن مجتراً وبمعدته مخزن خاص لضاع وقتٌ طويل في الرعي يكاد يكون النهار كله دون أن يحصل الحيوان من

تلك الأعشاب على ما يشبعه؛ ولأجهد نفسه في عمليات التناول والمضغ، وسرعة الأكل وتخزينه ثم إعادته بعد أن يحصل على شيء من التخمر هي التي تجعل من هذه المواد غذاءً نافعاً محققاً لأغراضه.

أما الجهاز الهضمي للطيور فإنه يختلف اختلافاً كبيراً عن جهاز الأصناف السالفة الذكر، إذ يمتدُّ من رأس كل طائر جزءً صلباً خالٍ من الأسنان عظميُّ التركيب هو المنقار الذي يستخدم في التغذية بدلاً من الفم والشفتين والأسنان عند سائر الحيوان، فيبتلع الطير غذاءه بلا مضغ.

وتختلف مناقير الطيور باختلاف أنواع غذائها، فالطيور الجارحة ذات منقار قويٍّ مقوّسٍ حادٍّ لتمزيق اللحوم، بينما تكون للبط والوز مناقير عريضة منبسطة كالمعلقة أو المغرفة توائم البحث عن الغذاء في الطين والماء؛ وعلى جانب المنقار زوائد صغيرة كالأسنان لتساعد على قطع الحشائش، أما الدجاج والحمام وباقي الطيور التي تلتقط الحبوب من الأرض فمناقيرها قصيرة مدبّية بالشكل الذي يؤدي الغرض.

ومن أعمق النواحي التي نستطيع أن نلمس بها التصميم والتنظيم العظيم للخلق ما نشاهده في أرجل الحيوانات: فتلك التي من خصائصها الجبرُّ والجري والحمل نرى أن أرجلها قوية لتساعد على الجري السريع؛ كما تنتهي كل رجل بحافر صلب يحمي الرجل مما قد يصيبها من كثرة الجري أو وعورة الطريق.

أما البقر والجاموس فأرجلها قصيرة قوية تنتهي بأظلاف صلبة مشقوقة لتساعد على السير في الأراضي الزراعية اللينة، بينما أرجل الجمل تنتهي بأظلاف مشقوقة تحتها وسادة لينة سميكة تسمى «الخف» لتمنع القدم من الغوص في الرمال، وعلى أرجله كذلك أربطة من جلد خشن تحميه من الحصى والرمال عندما يبرك.

وأقدام الطيور تختلف كذلك باختلاف طبيعتها، فالطيور التي تتغذى على اللحوم نجد لقدميها مخالب قوية حادة؛ وهي منثنية بما يساعدها في القبض على الفريسة؛ كالصقر والنسر، وأما تلك التي تتغذى على الحبوب كالدجاج والحمام فأقدامها ذات أطراف مدببة تصلح للنش في الأرض. والطيور التي يستلزم أمر تغذيتها البحث عن غذائها في الماء تتصل أصابعها بغشاء جلديّ تستعمله كالمجداف في سباحتها.

ومن عجائب الخلق الإلهية ما نجده في الضفدعة، فإن لسانها أطول لسان لكائن حيّ تقريباً، إذ يبلغ طوله نصف طولها، وقد أُعدَّ بما عليه من مواد لزجة لصيد الذباب، فهي تقف حتى يقرب منها الذباب فإذا بها تمد لسانها ليلتصق به عدد من الذباب الذي يعتبر غذاءها الرئيس.

ومن أعجب ما يلاحظ في الضفدعة أنها لما لم يكن لها عنق تستطيع أن تحرك رأسها بواسطة لترى ما حولها لقد هُيئت لها عيون بارزة تتحرك في كل الاتجاهات.

ومن طريف ما يؤكد العلم حالياً أن معظم الحيوانات الثديية تمتاز بحاسة شم قوية حادة وحاسة بصر ضعيفة، بخلاف الطيور فإنها ذات بصر قوي وشم ضعيف، وما ذلك إلا لأن الأولى تهتدي إلى غذائها الذي يكون دائماً على الأرض في طريقها بحاسة الشم، بينما الطير وهو في السماء بحاجة إلى حدّة في بصره ليرى غذاءه من على بعد مرتفع.

وللسمك حاسة غريبة هي حاسة تفادي الاصطدام بالصخور والحوارج في ظلمات البحار، وقد قرر العلماء بعد دراستهم لهذه الظاهرة أنهم رأوا في السمك خطاً طويلاً على جانبيه، وهذا الخط عندما يلاحظ بالمجهر يرى أنه مجموعة أعضاء دقيقة حساسة إلى درجة كبيرة؛

تحس بوجود حاجز أو صخرة من اختلاف ضغط الماء نتيجة اصطدامها بالحاجز؛ فتغيّر السمكة طريقها.

وأما الخفاش فقد أدهش العلماء أمره، فهو عندما يطير في ظلام الليل لا يصطدم بمبنى أو شجرة أو أي شيء من الأشياء البارزة في طريقه وقد قام أحد العلماء الإيطاليين بالتحقق من هذه القدرة؛ فعلق في سقف غرفة عدداً من الحبال؛ وفي نهاية كل حبل جرسٌ صغير يندق إذا لامس الحبل شيء؛ ثم أعتم الغرفة إعتاماً كاملاً وأطلق خفاشاً فيها، وطار الخفاش ودار في الغرفة مراراً ولم يندق أي جرس، ومعنى ذلك أنه لم يصطدم بأي حبل من تلك الحبال المعلقة في الغرفة. وكان خلاصة ما استنتجه العلماء من هذه الظاهرة أن هذا الحيوان يرسل اهتزازات تردُّ إليه بالتصادم مع أي جسم يقابله فيحس به، وإن طريقة معرفته وإحساسه بالعقبات هي نفس طريقة الرادار بالذات.

وأما الجمل فهو كذلك مفعم بآيات العظمة الإلهية؛ بالشكل الذي يعطينا الفهم الكامل لما أرشدنا الله تعالى إليه بقوله:

﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧].

ولما كان مجال عمل هذا الحيوان وعيشه هو في الصحراء فقد خلق قادراً على اكتناز ما يكفيه من الطعام والشراب لمدة طويلة في سنامه، لكي يستطيع مجابهة جوع الصحراء وعطشها، كما خلقت له - لهذا الغرض - تلك الأهداب الطويلة التي تلتف حول عينيه والتي هي أشبه ما يكون بشبكة تحمي عينيه من ذرات الرمال عند هبوب العواصف الرملية، وفي الوقت نفسه يستطيع الرؤية من خلال تلك الشبكة فلا يضطر إلى إقفال عينيه كما نفع عند انتشار الغبار.

وكذلك رجله ذات الخف الملائم للسير في الرمل بلا غوص فيه،

وأنفه الذي يستطيع التحكم في فتحته أثناء العواصف ليمنع دخول الرمال فيه؛ وشفته العليا التي خلقت مشقوقة لكي تساعد على أكل نباتات الصحراء التي غالباً ما تكون أشواكاً.

وأما النمل ففيه من آيات الله الشيء الكثير، وقد أوتي من الفهم والصبر والحس ما لا يتصوره المتصور عند مشاهدة حجمه وجسمه الصغير، ولعل مدينته من أبرز المدن التي تستحق الدراسة والإمعان؛ لما فيها من دقة بالغة وتعاون عجيب ونظام رتيب متناهٍ في الدقة والإدراك.

وللحيوان - بعد ذلك أو قبله - لغة للتفاهم والتخاطب، وكان القرآن المجيد قد لفت الأنظار إلى ذلك حين نزوله؛ حيث جاء فيه قوله تعالى: حتى إذا أتوا على واد النمل قالت نملة: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّمْلُ آدْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا يَحْمِلَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨]، ثم جاء العلم بعد نزول هذه الآية بقرون وقرون ليثبت هذه الحقيقة بالمشاهدة والاطلاع.

ولغة كل فصيلة من فصائل الحيوانات تختلف عن الأخرى، فهذه هي الدجاجة - وهي أكثر الحيوانات معاشرة لنا - تصدر في بعض الأحيان أصواتاً مميزة؛ فنرى صغارها تقبل في سرعة تلتقط معها الحب، ثم تصدر أصواتاً أخرى خاصة فإذا بالصغار تهرول إلى العش في لحظة.

والنحلة إذا عثرت على حقل مزهر عادت إلى الخلية، وما إن تتوسطها حتى تتحرك بطريقة خاصة فإذا بالنحل يندفع إليها ويسير خلفها إلى حيث تهديه النحلة إلى الزهور.

ويقول أحد العلماء: أنه أجرى اختباراً على النمل، حيث شاهد نملة خارجة لوحدها من جحرها، فأخذ ذبابة ولصقها على فليئة بدبوس وألقاها في طريق النملة، فما أن عثرت عليها حتى أخذت تعالجها بمفهما

وأرجلها مدة تزيد على العشرين دقيقة تيقنت بعدها عن عجزها، فعادت أدراجها إلى جحرها، وبعد ثوان معدودة خرجت النملة تتقدم مجموعة من النمل من أخواتها حتى انتهت بهم إلى الذبابة، فوقعوا عليها يمزقونها تمزيقاً، وعاد النمل إلى جحره وكل منه يحمل جزءاً من الذبابة. فالنملة الأولى كانت قد رجعت إلى زميلاتها ولم يكن معها شيء قط، فكيف استطاعت أن تخبر باقي النمل بأنها وجدت طعاماً سائغاً ما لم يكن قد تمّ ذلك بلغة خاصة؟.

وقد لوحظ أن أسراب الفيلة لا تكف لحظة عن غمغمة طالما هي تسير في رهط، فإذا تفرقت الجماعة وسار كل فيل على حدة انقطع الصوت.

وأصوات الغراب متميزة تمييزاً واضحاً، فنعيبه أكبر دليل على الخطر، وهو يصدره ليحذر أبناء جنسه، بينما يصدر في أثناء المرح أصواتاً أخرى تقرب من القهقهة.

وليست اللغة وفقاً على أنواع الحيوان سالف الذكر، بل إن لكل صنف من أصناف الحشرات لغة أيضاً، فالعنكبوت - مثلاً - يتخذ من خيوطه وسيلة للتحدث مع أنثاه، فيقف الذكر على طرف الشبكة ويجذبها؛ فتخرج الأنثى لاستقباله أو ترد عليه بأن تجذب هي الخيوط بطريقة مخالفة؛ وكأنهما يتبادلان حديثاً تلفونياً خاصاً.

وإذا عدنا إلى الدجاج لنقرأ في دنياه شواهد الصنعة الإلهية رأينا الشيء الكثير، وحسبنا من كل ذلك أن نطلع على الحقيقة الآتية:

خطر لعالم أمريكي أن يستفرغ البيض بلا حضانة الدجاج، وذلك بأن يضع البيض في نفس الحرارة التي يحصل عليها البيض من الدجاجة الحاضنة له، فلما جمع البيض ووضعه في جهاز التفريخ نصحه فلاح أن

يقلّب البيضة بين آونة وأخرى؛ إذ إنه رأى الدجاجة تفعل ذلك، فسخر منه العالم وأفهمه أن الدجاجة إنما تقلب البيض لتعطي الأسفل منه حرارة جسمها، أما هو فقد أحاط البيض بجهاز يشع حرارة ثابتة لكل أجزاء البيضة. واستمر هذا العالم في عمله حتى جاء أوان الفقس وجاوز مياعده ولم تفقس بيضة واحدة، وأعاد التجربة بعد أن طبّق كلام الفلاح فصار يقلب البيض، حتى إذا ما جاء موعد الفقس خرجت الفراريج.

وآخر تعليل علمي لتقليب البيض أن الفرخ حينما يخلق في البيضة ترسب المواد الغذائية في الجزء الأسفل من جسمه، فإذا بقي بدون تحريك تتمزق أوعيته، ولذلك فإن الدجاجة لا تقلب البيض في اليوم الأول والأخير، وهل يمكن للدجاجة أن تفهم هذه الأسرار لولا الإلهام الذي عجز الإنسان عن معرفته؟.

وخلاصة القول: إن في دنيا الحيوان من العجائب والغرائب - وكلها شواهد الخلق والإبداع والصنع الممتقن - ما لا يمكن حصره بصفحات كهذه الصفحات، وما ذاك إلا ﴿...صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٨٨] تعالى عمّا يقول المنكرون الجاحدون علواً كبيراً.



وهناك مجموعة أخرى من الآيات المباركة تكفلت البرهنة على وجود الله وإيجاده من طريق الحث على التأمل في دنيا النبات؛ وإنزال الماء من السماء؛ وعجائب الأفلاك والسموات والأرض، حيث لا يمكن وجود كل ذلك وخضوعه لمثل هذه السنن والقوانين من تلقاء نفسه.

﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ءَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ ءَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ [الواقعة: ٦٣ - ٦٥].

﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ ءَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنشِئُونَ﴾ [الواقعة: ٧١، ٧٢].

﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٩٩].

﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ ﴿وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا﴾ ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّى﴾ [طه: ٥٣].

﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَتْ لَكُمْ أَنْ تَسْبُوا شَجَرَهَا﴾ [النمل: ٦٠].

النبات عالم قائم بذاته؛ ما زال العلماء المختصون به مستمرين على دراسته: وما زالوا يشاهدون في كل يوم جديداً لم تسبق لهم معرفته.

وفصائل النبات تقرب من نصف مليون في العدد، وهي مختلفة في التراكيب والتزاوج والأعمار إلى أبعد الحدود. ومن النبات - من ناحية العمر - ما يعمر أياماً - أو منه ما يعمر أضعاف أضعاف عمر الإنسان.

وينبت النبات عموماً من بذرة تتوافر لها ظروف خاصة أهمها حيوية الأجنة فيها، وتحافظ البذور على حيويتها لمدد طويلة، ويجب توافر الماء الضروري للنبات والحرارة المناسبة - وكل بذرة تنبت في درجة حرارة معينة -. والهواء ضروري للنبات لأنه كائن حي يعيش ويتنفس.

وإذا استنبتت البذرة وخرج الجنين الحي مكوناً جذراً صغيراً بدأ يتغذى من الغذاء المدخر في البذرة حتى يستطيل عوده ويضرب في الأرض ليأكل منها، شأنه في ذلك شأن الجنين في الإنسان والحيوان يتغذى من أمه وهو في بطنها؛ ثم من لبنها، ثم يستقل عنها ويعتمد على نفسه في غذائه، فهل غير الله أودع في البذرة الحياة؟!.

أما جهاز النبات الغذائي فيعتمد أولاً على الجذور؛ وهي أول أجزاء جهاز النبات الغذائي، ويختلف بعضها عن بعض اختلافاً بيناً بالنسبة إلى اختلاف حاجات النبات، فهناك الجذور الوتدية والدرنية والليفية الهوائية والتنفسية، وكل هذه الأشكال والاختلافات إنما خلقت لتواءم مع إمكان حصول النبات على حاجته من الغذاء.

وتنمو الجذور وعليها الشُعيرات الجذرية التي تمتص المحاليل الأرضية فتنتقل العصارة إلى أعلى، وبهذه الطريقة يتغذى النبات وينمو، ولا بد لنموه من وجود الضوء والماء والعناصر الأخرى الضرورية كالكاربون والأوكسجين والفسفور والكبريت وعديد غيرها.

والنبات يتنفس فيأخذ الأوكسجين ويطرد ثاني أوكسيد الكربون، مثله في ذلك مثل الإنسان والحيوان، ويصحب تنفس النبات ارتفاع في درجات الحرارة، ويتم التنفس ليلاً ونهاراً، إلا أنه في النهار غير ظاهر النتيجة بالنسبة لعملية التمثيل الكربوني التي يجريها النبات بسرعة أكثر من عملية التنفس، فيخرج الأوكسجين ويمتص ثاني أوكسيد الكربون.

وقد دلت الأبحاث على أن عملية التمثيل الكربوني كفيلة وحدها باستهلاك ثاني أوكسيد الكربون الموجود في الكون لو أن الأمر اقتصر عليها، ولكن الخالق العظيم جعل الكائنات الحية الأخرى تُخرج في تنفسها ثاني أوكسيد الكربون؛ كما أن الأجسام الميتة في تحللها تخرج هذه المادة أيضاً؛ وكذلك بعض التفاعلات الأخرى.

ولم يُترك أمر استهلاك وإنتاج هذه المادة حرّاً يحتمل الزيادة والنقصان، بل قضت حكمة الخالق أن تكون نسبة ثاني أوكسيد الكربون في الجو دائماً من ثلاثة إلى أربعة أجزاء في كل عشرة آلاف جزء هواء. وإن هذه النسبة ينبغي أن تكون ثابتة على الدوام لاستمرار عمران الكون، ولم يحدث قط - مهما اختلفت عمليات الاستهلاك وعمليات الإنتاج - أن اختلفت هذه النسبة أبداً.



أما الماء فهو في طليعة المواد الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها مطلقاً لسائر الكائنات الحية ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾ [الأنبياء: ٣٠]، فهو مصدر رئيسي من مصادر الحياة، وقد حث القرآن المجيد على التأمل في هذا السائل العظيم وضرورته وأهميته، بل طلب من الناس أن يدركوا من إيجاد الماء وتهيته على سطح الكرة الأرضية دليل وجود الخالق المبدع وإيجاده للكائنات كلها.

﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ءَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ [الواقعة: ٦٨ - ٧٠].

﴿وَمِنَ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُخْرِجُ بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الروم: ٢٤].

ويقول العلماء: إن البحار أساس الماء العذب ومصدره، وماء البحر مالح لا تطيق الكائنات الحية الأرضية استعماله، وبالتالي لا يصلح للمحافظة على حياتها، ولذلك هيا الله تعالى لعباده وسائر مخلوقاته عملية التصفية والتقطير بواسطة المطر، وأصبح المطر هو الناقل لماء البحر من واقعه المالح الأول إلى واقعه العذب الجديد.

وهكذا أنزل الله تعالى من السماء ماء ﴿فَأَنجَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، ولو شاء لأبقاه أجاجاً مالحاً على حقيقته الأولى كما قال جلّ وعلا. هذا مع العلم بأن الملوحة ضرورية لماء البحر ضرورة العذوبة لنا، وذلك لأن البحر وإن كان من حيث العمق والسعة بالغاً حدّاً كبيراً جداً؛ ولكنه - على الرغم من ذلك - مغلق محدود وماؤه راكد واقف، ولو لم يكن مالحاً لتعفنّ وفسد على مرور السنون والأعوام.

والبحار آية من آيات الله الكبرى، فهي تشغل ثلاثة أرباع سطح الأرض، وفيها من أصناف الكائنات الحية أكثر مما هو موجود على اليابسة، وتختلف هذه الكائنات الموجودة فيها اختلافاً كبيراً، ابتداءً من تلك الحيوانات الصغيرة التي يوجد في المتر المكعب الواحد عشرات الألوف منها، وانتهاء بتلك الحيتان الضخمة المزودة بالأنابيب الحادة والقوى غير المتصورة التي تستطيع بواسطتها مهاجمة المراكب بل تحطيمها، وصدق العليّ العظيم حيث يقول: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ

لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَبْلًا حَلِيَّةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفَلَكَ مَوَازِيرَ فِيهِ وَلِتَنبَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿ [النحل: ١٤].



ولو عدنا إلى التأمل في هذه السماء الزرقاء المحيطة بنا وإلى ما يسبح فيها من كرات وكواكب وإلى ما يتلأأ على صفحاتها من نجوم وأقمار. لو تأملنا وفكرنا في ذلك لسيطر علينا العجب ولعاد الطرف خاسئاً وهو حسير، ولهذا نجد القرآن المجيد يحثنا على النظر في ذلك لنصل منه إلى النتيجة الخالدة الكبرى؛ وهي أن كل هذه العجائب لا يمكن أن توجد صدفة متخبطة أو احتمال موهوم أو مادة عمياء:

﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾
[الأعراف: ١٨٥].

﴿قُلْ أَنْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠١].

﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ﴾
[ق: ٦].

﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرعد: ٢].

﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَنُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧].

﴿...وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [فاطر: ١٣].

إن مجموعتنا النجمية تشمل مائة بليون نجمة تقريباً، منها ما يمكن رؤيته بالعين المجردة، ومنها ما لا يُرى إلا بالمجاهر والأجهزة، ومنها ما يحس العالم الخبير بوجوده دون أن يستطيع رؤيته. هذه كلها يعج بها الفلك الغامض البعيد، ولا يوجد أي احتمال لاقتراب مجال مغناطيسي لنجم من مجال نجم آخر؛ أو اصطدام كوكب بآخر؛ إلا كما يحتمل

تصادم باخرة في البحر الأبيض المتوسط بأخرى في المحيط الهادي يسيران باتجاه واحد وسرعة واحدة.

ويقرر العلم أن سرعة الضوء هي (١٨٦) ألف ميل في الثانية ومن النجوم ما ترسل ضوءها فيصل إلينا بسرعة، ومنها ما يصل في شهور، ومنها ما يصل في سنين، فكيف بذلك يبلغ اتساع الكون؟.

فهل هذا كله حدث مصادفةً وبلا قصد وتدبير؟، وهل هذا كله مستغن عن الموجد؟، وهل باستطاعة المادة العمياء الصماء إيجاد كل ذلك وتنظيمه بهذه الدقة؟!؟.

﴿هَذَا خَلْقَ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ ﴿بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [لقمان: ١١].



خُلِقَت الأرض، وكلُّ ما فيها ينطق بكونها ملائمةً للحياة. تدور حول نفسها فيكون في ذلك تتابعُ الليل والنهار.

وتدور حول الشمس فيكون في ذلك تتابع الفصول، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة المساحة الصالحة للسكنى فيها؛ ويزيد من اختلاف الأنواع النباتية.

ويحيط بها غلاف غازيٌّ يشتمل على الغازات اللازمة للحياة؛ ويمتد حولها إلى ارتفاع يزيد على «٥٠٠» ميل، ويبلغ هذا الغلاف من الكثافة درجة تحول دون وصول ملايين الشهب القاتلة يوماً إلينا منقضةً بسرعة ثلاثين ميلاً في الثانية، وهذا الغلاف الجوي الذي يحيط بالأرض يحفظ درجة حرارتها في الحدود المناسبة للحياة، ويحمل بخار الماء من المحيطات إلى مسافات بعيدة داخل القارات؛ حيث يمكن أن يتكاثف مطراً يُحيي الأرض بعد موتها. والمطر مصدر الماء العذب؛ ولولاه لأصبحت الأرض جرداء خاليةً من كل أثرٍ للحياة.

ويمتاز الماء بخواص مهمة تعمل على صيانة الحياة في المحيطات والبحيرات والأنهار؛ ولا سيما في المناطق التي يكون شتاؤها قارساً وطويلاً، فالماء يمتص كميات كبيرة من الأوكسجين عندما تكون درجة حرارته منخفضة. ويطفو الجليد المتكوّن في البحيرات والأنهار على سطح الماء لخفته النسبية فيهبىء بذلك الفرصة لاستمرار حياة الكائنات

التي تعيش في الماء البارد. وعندما يتجمد الماء تنطلق منه كميات كبيرة من الحرارة تساعد على صيانة حياة الأحياء التي تعيش في البحار.

أما الأرض اليابسة فهي بيئة ثابتة لحياة كثير من الكائنات، فالترربة تحوي العناصر التي يمتصها النبات ويتمثلها ويحولها إلى أنواع مختلفة من الطعام يفتقر إليها الإنسان والحيوان، ويوجد كثير من المعادن قريباً من سطح الأرض، مما هيئاً السبل لقيام الحضارة.

ولو أن الأرض كان قطرها ربع قطرها الحالي لعجزت عن احتفاظها بالغلافين الجوي والمائي اللذين يحيطان بها؛ ولصارت درجة الحرارة فيها بالغة حد الموت.

أما لو كان قطرها ضعف قطرها الحالي لتضاعفت مساحة سطحها؛ وأصبحت جاذبيتها للأجسام ضعف ما هي عليه، وانخفض - تبعاً لذلك - ارتفاع غلافها الهوائي، وزاد الضغط الجوي من كيلوغرام واحد إلى كيلوغرامين على السنتيمتر المربع، ويؤثر كل ذلك أبلغ الأثر في الحياة على سطح الأرض، فتتسع مساحة المناطق الباردة اتساعاً كبيراً، وتنقص مساحة الأراضي الصالحة للسكنى نقصاً ذريعاً، وبذلك تعيش الجماعات الإنسانية منفصلة أو في أماكن نائية يتعذر بينها الاتصال.

ولو أزيحت الأرض إلى ضعف بعدها الحالي عن الشمس لنقصت كمية الحرارة التي تتلقاها من الشمس إلى ربع كميتها الحالية؛ وقطعت الأرض دورتها حول الشمس في وقت أطول، وتضاعف تبعاً لذلك طول فصل الشتاء، وتجمدت الكائنات الحية على سطح الأرض.

ولو نقصت المسافة بين الأرض والشمس إلى نصف ما هي عليه الآن لبلغت الحرارة التي تتلقاها الأرض أربعة أمثالها اليوم؛ وتضاعفت

سرعتها المدارية حول الشمس ولصارت الحياة على سطح الأرض غير ممكنة.

وهكذا أصبحت الأرض - بحجمها وبعدها عن الشمس وسرعتها في مدارها - تهيب للإنسان أسباب الحياة. فهل كان ذلك كله محض مصادفة؟؟.

ثم إن هذه العجائب التي يغص بها الكون كمنحنيات التوزيع ودورة الماء في الطبيعة ودورة ثاني أوكسيد الكربون فيها وعمليات التكاثر العجيبة وعمليات التمثيل الضوئي؛ ذات الأهمية البالغة في اختزان الطاقة الشمسية وما لها من أهمية بالغة في حياة الكائنات الحيّة، وهذا الانتظام في ظواهر الكون، والعلاقات السببية، والتكامل والتوافق والتوازن التي تنتظم سائر الظواهر وتمتد آثارها من عصر إلى عصر. إن هذه العجائب هل قامت على أساس التخبط والصدفة!؟.

وهذه الجزيئات البسيطة التي ليس لها صورة معيّنة وليس بينها فراغ؛ وقد نشأت منها ملايين من الكواكب والنجوم والعوالم المختلفة لها صور معيّنة وأعمار محدّدة تخضع لقوانين ثابتة، هل وُجِدَت صدفة؟؟.

وهذه العناصر الكيماوية المعروفة التي بلغ عددها نيفاً ومائة هل لاحظ الإنسان مقدار ما بينها من أوجه التشابه والاختلاف؟. فمنها الملوّن وغير الملوّن، وبعضها غازي يصعب تحويله إلى سائل أو صلب؛ وبعضها سائل؛ وبعضها صلب يصعب تحويله إلى سائل أو غاز، وبعضها هشّ والآخر شديد الصلابة، وبعضها خفيف والآخر ثقيل، وبعضها موصل جيد والآخر رديء التوصيل، وبعضها مغناطيسي والآخر غير مغناطيسي، وبعضها نشيط والآخر خامل، وبعضها يكوّن أحماضاً والآخر يكوّن قواعد، وبعضها معمر والآخر لا يبقى إلا لفترة محدودة

من الزمان. ومع ذلك فإنها جميعاً تخضع لقانون واحد هو «القانون الدوري».

إن الفرق بين ذرة عنصرٍ معيّن وعنصرٍ آخر يرجع إلى الفرق في عدد البروتونات والنيوترونات التي بالنواة؛ وإلى عدد وطريقة تنظيم الإلكترونات التي في خارج النواة، وعلى ذلك فإن ملايين الأنواع من المواد المختلفة سواءً كانت عناصر أم مركّبات؛ تتألف من جزيئات كهربية ليست في الواقع إلا مجرد صورٍ أو مظاهر من الطاقة. والمادة بوصفها متكوّنة من مجموعات من الجزيئات والذرات، والجزيئات والذرات ذاتها، والإلكترونات والنيوترونات التي تتألف منها الذرات، والكهرباء والطاقة ذاتها؛ إنما تخضع جميعاً لقوانين معيّنة؛ بحيث يكفي عدد قليل من ذرات أي عنصرٍ للكشف عنه ومعرفة خواصه . .

فهل تمّ كلُّ ذلك مصادفة؟ وهل وُجدت القوانين والسنن الكونية من تحبُّط المادة وعشوائيتها؟؟!



إننا بعد أن آمنا - عن يقين - بأنّ هذا الكون بكل ما فيه ومن فيه موجود مائل أمامنا، وأنه قد وُجد في وقت معيّن من الأوقات المغرقة في القدم، وأنه لا يمكن أن يكون العدم بما هو عدمٌ موجداً له، بل لا بد أن يكون له موجد خلقه بعد أن لم يكن، فمن هو هذا الموجد؟

المادة . . . أم الله تعالى .

ونسأل أولاً:

كيف وُجدت المادة ومن أوجدها؟

ويقول الماديون في الإجابة على هذا السؤال:

إن المادة أزلية موجودة منذ الأزل فليست بحاجة إلى خَلْقٍ وخالق. وأصبح نقض هذه الدعوى - بوسيلة العلم - سهلاً يسيراً، لأن العلم قد أثبت وثبت لديه بكل وضوح أن هذا الكون لا يمكن أن يكون أزلياً، فهناك انتقال حراري مستمر من الأجسام الحارة إلى الأجسام الباردة، ولا يمكن أن يحدث العكس بقوة ذاتية؛ بحيث تعود الحرارة فترتد من الأجسام الباردة إلى الأجسام الحارة، ومعنى ذلك أن الكون يتجه إلى درجة تتساوى فيها حرارة جميع الأجسام وينضب فيها معين الطاقة، ويومئذ لن تكون هنالك عمليات كيميائية أو طبيعية، ولن يكون هنالك أثر للحياة نفسها في هذا الكون، ولما كانت الحياة لا تزال قائمة ولا تزال العمليات الكيميائية والطبيعية تسير في طريقها فإننا نستطيع أن نستنتج أن هذا الكون لا يمكن أن يكون أزلياً وإلا لاستهلكت طاقته منذ زمن بعيد وتوقف كل نشاط في الوجود.

ويستخدم في الوقت الحاضر عدد من الطرق المختلفة لتقدير عمر الأرض بدرجات متفاوتة من الدقة، ولكن نتائج هذه الطرق متقاربة إلى حد كبير، وهي تشير إلى أن الكون قد نشأ منذ خمسة بلايين سنة، وعلى ذلك فإن هذا الكون ليس بأزلي، إذ لو كان أزلياً لما بقيت فيه أي عناصر إشعاعية، ويتفق هذا الرأي مع القانون الثاني من قوانين الديناميكا الحرارية.

أما الرأي الذي يقول بأن هذا الكون دوري أي أنه ينكمش ثم يتمدد ثم يعود فينكمش من جديد فإنه رأي لم يقم لدى العلماء على صحته دليل، ولا يمكن أن يعتبر رأياً علمياً، وتؤيد قوانين الديناميكا الحرارية والأدلة الفلكية والجيولوجية الكلمة القائلة: «لقد خلق الله في البداية السماوات والأرض».

إن الشمس المستعرة والنجوم المتوهجة والأرض الغنية بأنواع الأحياء دليل واضح على أن أصل الكون أو أساسه يرتبط بزمان بدأ من لحظة معينة، فهو - إذن - حدثٌ من الأحداث.

وتدلنا الكيمياء على أن بعض المواد سائرة في سبيلها نحو الزوال أو الفناء، ولكن بعضها يسير نحو الفناء بسرعة كبيرة والآخر بسرعة ضئيلة، وعلى ذلك فإن المادة ليست أبدية، ومعنى ذلك أيضاً، أنها ليست أزلية، إذ إنَّ لها بداية. وتدلّ الشواهد من الكيمياء وغيرها من العلوم على أن بداية المادة لم تكن بطيئة ولا تدريجية، بل وُجِدَت بصورة فجائية، وتستطيع العلوم أن تحدد لنا الوقت الذي نشأت فيه هذه المواد، وعلى ذلك فإن هذا العالم المادي لا بد أن يكون مخلوقاً، وهو منذ خُلِقَ يخضع لقوانين وسنن كونية محدّدة ليس لعنصر المصادفة بينها مكان.

ومنذ مائة سنة تقريباً رتب العالم الروسي «مانداليف» العناصر الكيماوية تبعاً لتزايد أوزانها الذرية ترتيباً دورياً، وقد وجد أن العناصر التي تقع في قسم واحد تؤلّف فصيلةً واحدة ويكون لها خواص متشابهة، فهل يمكن إرجاع ذلك إلى مجرد المصادفة؟

إن اكتشاف مانداليف لا يطلق عليه اسم «المصادفة الدورية» ولكنه يسمى «القانون الدوري».

وهل يمكن أن نفسّر على أساس المصادفة ما وصفه وتوصّل إليه العلماء من تفاعل ذرات عنصر «أ» مع ذرات عنصر «ب» وعدم تفاعلها مع عنصر «ج»؟.

كلاً. إنهم قد فسّروا ذلك على أساس أن هنالك نوعاً من الميل أو الجاذبية بين جميع ذرات عنصر «أ» وجميع ذرات عنصر «ب»، ولكن هذا الميل والجاذبية منعدم بين ذرات عنصر «أ» وذرات عنصر «ج».

وقد عرف العلماء كذلك أن سرعة التفاعل بين ذرات المعادن القلوية والماء مثلاً تزداد بازدياد أوزانها الذرية. بينما تسلك عناصر الفصيلة الهالوجينية سلوكاً مناقضاً لهذا السلوك كالمناقضة، ولا يعرف أحدٌ سبب هذا التناقض، ومع ذلك فإن أحداً لم يرجع ذلك إلى محض المصادفة؛ أو يظن أنه ربما يتعدل سلوك هذه العناصر بعد شهر أو شهرين، أو تبعاً لاختلاف الزمان أو المكان؛ أو يخطر بباله أن هذه الذرات ربما لا تتفاعل بنفس الطريقة أو بطريقة عكسية أو بطريقة عشوائية.

وقد أثبت اكتشاف تركيب الذرة أن التفاعلات الكيماوية التي نشاهدها والخواص التي نلاحظها ترجع إلى وجود قوانين خاصة وليست محض مصادفة عمياء.

فهل يتصور عاقل مفكر أو يعتقد أن المادة المجردة من العقل والحكمة قد أوجدت نفسها بنفسها بمحض المصادفة؟! أو أنها هي التي أوجدت هذا النظام وتلك القوانين ثم فرضته على نفسها؟! لا شك أن الجواب سوف يكون سلبياً، بل إن المادة عندما تتحول إلى طاقة أو تتحول الطاقة إلى مادة فإن كل ذلك يتم طبقاً لقوانين معينة، والمادة الناتجة تخضع لنفس القوانين التي تخضع لها المادة المعروفة التي وجدت قبلها.

وإذا كان هذا العالم المادي عاجزاً عن أن يخلق نفسه أو يحدد القوانين التي يخضع لها فلا بد أن يكون الخلق قد تمَّ بقدره كائن غير مادي.

ولقد أيدت دراسة الحرارة هذه الآراء وساعدتنا على التمييز بين الطاقة الميسورة والطاقة غير الميسورة، وقد وُجد أنه عند حدوث أيِّ تغييرات حرارية فإن جزءاً معيناً من الطاقة الميسورة يتحول إلى الطاقة غير الميسورة؛ وأنه لا سبيل إلى أن يسير هذا التحول في الطبيعة بطريقة

عكسية، وهذا هو القانون الثاني من قوانين الديناميكا الحرارية.

ولما كانت المادة حادثة غير أزلية - كما أسلفنا - فلا بد لها من محدث، لأن الشيء لا يمكن أن يوجد من نفسه أو يوجد نفسه بنفسه، بل ذلك محال عقلاً.

وإذن، فإن الله تعالى هو خالق المادة وموجدها بلا ريب.



ولو وقفنا قليلاً عند ما يسمى بـ «تطور المادة» وفكرنا في إمكان هذا التطور من طريق المصادفة لوجدنا أن المصادفة كسب للخلق وإيجاد الكائنات الحية وسائر الموجودات لا يمكن للعقل أن يقبلها أو يبني واقعاً عليها.

ولقد تقدمت دراسة نظرية المصادفة والاحتمال من الوجهة الرياضية تقدماً كبيراً حتى أصبحنا قادرين على التنبؤ بحدوث بعض الظواهر التي نقول أنها تحدث بالمصادفة، والتي لا نستطيع أن نفسر ظهورها بطريقة أخرى، وقد صرنا بفضل تقدم هذه الدراسات قادرين على التمييز بين ما يمكن أن يحدث بطريقة المصادفة وما يستحيل حدوثه بهذه الطريقة. ولننظر الآن إلى الدور الذي تستطيع أن تلعبه المصادفة في نشأة الحياة.

إن البروتينات من المركبات الأساسية في جميع الخلايا الحية، وهي تتكون من خمسة عناصر هي: الكربون، والهيدروجين، والنيتروجين، والأوكسجين، والكبريت. ويبلغ عدد الذرات في الجزء البروتيني الواحد ٤٠ ألف ذرة، ولما كان عدد العناصر الكيماوية في الطبيعة قد تجاوز المائة؛ وهي موزعة توزيعاً عشوائياً، فإن احتمال اجتماع هذه العناصر الخمسة لكي تكون جزيئاً واحداً من جزيئات

البروتين يمكن حسابه لمعرفة كمية المادة التي ينبغي أن تخلط خلطاً مستمراً لكي تؤلف هذا الجزيء؛ ثم لمعرفة طول الفترة الزمنية اللازمة لكي يحدث هذا الاجتماع بين ذرات الجزيء الواحد.

وقد قام العالم الرياضي السويسري «نشالزويجين» بحساب هذه العوامل جميعاً فوجد أن الفرصة لا تنهياً عن طريق المصادفة لتكوين جزيء بروتيني واحد إلا بنسبة «١» إلى رقم «١٠» مضروباً في نفسه «١٦٠» مرة، وهو رقم لا يمكن النطق به أو التعبير عنه بكلمات. وينبغي أن تكون كمية المادة التي تلزم لحدوث هذا التفاعل بالمصادفة بحيث ينتج جزيء واحد أكثر مما يتسع له كل هذا الكون بملايين المرات، ويتطلب تكوين هذا الجزيء على سطح الأرض وحدها عن طريق المصادفة بلايين لا تحصى من السنوات قَدَّرها العالم السويسري المار الذكر بأنها «١٠» مضروبة في نفسها «٢٤٣» مرة من السنين.

ومع ذلك كله فإن البروتينات ليست في واقعها سوى مواد كيميائية عديمة الحياة، ولا تدبُّ فيها الحياة إلا عندما يحل فيها ذلك السر العجيب الذي لا نعلم كنهه أبداً.

وتوضيحاً لذلك يقول الأستاذ أ. كريسي موريسون رئيس أكاديمية العلوم بنيويورك: «نفرض أن معك كيساً يحوي مائة قطعة رخام تسع وتسعون منها سوداء وواحدة بيضاء، والآن هُزَّ الكيس وخذ منه واحدة: إن فرصة سحب القطعة البيضاء هي بنسبة واحد إلى مائة، والآن أعد قطع الرخام إلى الكيس وأبدأ من جديد: إن فرصة سحب القطعة البيضاء لا تزال بنسبة واحد إلى مائة، غير أن فرصة سحب القطعة البيضاء مرتين متواليتين هي بنسبة واحد إلى عشرة آلاف.

والآن جرِّبْ مرة ثالثة: إن فرصة سحب تلك القطعة البيضاء ثلاث

مرات متوالية هي بنسبة مائة مرة عشرة آلاف أي بنسبة واحد في المليون.

ثم جُرب مرة أخرى أو مرتين تصحيح الأرقام فلكية.

إن قصدي من هذه المعالجة للصدفة هو أن أبين للقارئ بطريقة علمية واضحة تلك الحدود الضيقة التي يمكن للحياة بينها أن توجد على الأرض؛ وأن أثبت بالبرهان الواقعي أن جميع مقومات الحياة الحقيقية ما كان يمكن أن توجد على كوكب واحد بمجرد الصدفة.

إن حجم الكرة الأرضية وبعدها عن الشمس، ودرجة حرارة الشمس وأشعتها الباعثة للحياة، وسمك قشرة الأرض، وكمية الماء ومقدار ثاني أكسيد الكربون، وحجم النتروجين، وظهور الإنسان وبقائه على قيد الحياة، كل أولئك تدل على خروج النظام من الفوضى، وعلى التصميم والقصد. كما تدل على أنه طبقاً للقوانين الحسابية الصارمة ما كان يمكن حدوث كل ذلك مصادفةً في وقت واحد على كوكب واحد مرة في بليون مرة.

وضرب الماديون القائلون بالصدفة مثلاً لادعائهم فقالوا:

«لو أن صندوقاً من الحروف الأبجدية أعيد تنزيده مئات المرات وألوف المرات وملايين المرات على امتداد الزمان الذي لا تحصره السنون ولا القرون، فلا مانع - حيثئذٍ - أن تسفر هذه التنزيدات في مرة من المرات عن قصيدة من الشعر المنظوم، ولا عمل في اتفاق حروفها على هذه الصورة لغير المصادفة الواحدة التي تعرض بين ملايين الملايين من المصادفات، وهكذا الكون المادي في اضطرابه المتشتت الذي تعرض له جميع المصادفات الممكنة في العقول، فلا مانع في العقل -

حسب زعمهم - أن تسفر مصادفة منها عن نظام كهذا النظام وتكوين كهذا التكوين في عالم الجماد أو في عالم الحياة».

ولمناقشة قولهم هذا نرجع إلى المثل الذي ضربوه لنجد فيه الفروض التالية:

١ - وجود الحروف المتناسبة التي يمكن أن يتكوّن منها الشعر، حيث لا ينقص منها حرف واحد.

٢ - وجود قوة تتولى التنسيق والتنضيد.

٣ - استمرار تلك القوة على التنضيد من دون توقّف في الأثناء.

٤ - وجود فهم كامل لدى تلك القوة يوقف حركة تنضيد الحروف عند الانتهاء إلى قصيدة الشعر.

وفي كل واحد من هذه الفروض الأربعة مناقشة بل دليل على فساد هذا الادعاء:

أما في (الأول) فتساءل: كيف وجدت الحروف المشار إليها لتقوم بتنضيدها؟ كيف تقسّمت المادة إلى أجزاء متنوعة ينتج من اجتماعها مثل هذه النتيجة؟ ثم كيف كان لهذا التنويع قابلية الاتحاد على وجه مفهوم؟!.

وأما في (الثاني) فتساءل أيضاً: ما هي القوة التي تتولى التنسيق وتقوم بمهام التنضيد؟ ولن يصح عقلاً - كما ثبت في محله - أن تكون الحروف نفسها مصدر هذه القوة بحيث تحرك نفسها بنفسها؟.

وأما في (الثالث) فتساءل كذلك: وعلى فرض وجود قوة بين الحروف كيف تستمر هذه القوة في التنضيد على كل الاحتمالات ولا تقف في الأثناء؟ وهل لديها الإدراك المطلوب الذي يدفعها إلى الاستمرار إحساساً بضرورته؟!.

وأما في (الرابع) فلا بد لنا من التساؤل أيضاً: كيف نفرض أن الوصول في التنضيد إلى حين حصول القصيدة يستلزم الوقوف عندها؟ ولماذا لا تستمر القوة في التنضيد بعد الوصول إلى قصيدة الشعر ليسرع إليها الخلل وتعم فيها الفوضى قبل أن تنتظم ثانية وثالثة ورابعة؟ وما هي القوى التي أمسكت بلجام هذه الحركة عند هذا الحد من تنضيدها المستمر؟! .

﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ ﴿وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَمْرٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١].

إن هذه المناقشة تدلنا بوضوح على أن ما فُرض أساساً لهذه الشبهة لا يسنده منطق ولا يعترف بصحته عقل؛ وأن جميع هذه الفروض التي فرضوها ترجع بالنتيجة إلى الدلالة على ضرورة وجود قوة أزلية خالدة عاقلة هي التي أوجدت الكون وأوجدت القوى المنسقة لشؤونه بلا أي فوضى أو اضطراب أو صدفة.

ولتوضيح فساد الصدفة نقول:

إن ظهور الحياة في المادة الصماء يُلزم العقل بالأخذ بأحد شيئين لا ثالث لهما:

١ - فإما أن تكون الحياة خاصة من خواص المادة ملائمة لها فلا تحتاج إلى خالق مريد.

٢ - أو أنها من صنع خالق مدبر مريد.

فإذا قلنا بكونها خاصة من خواص المادة لزمنا القول بأن المادة أزلية أبدية لا تُحدُّ بأول ولا آخر، وأنها موجودة منذ الأزل بكل خصائصها، وأن خصائصها ملازمة لها سواء أكانت في هذا المكان من الكون أو ذلك المكان.

وإذن، فلا معنى لظهور الحياة في كوكب دون كوكب وفي زمان دون زمان، ولا معنى لبقاء خصائص الحياة كلها بلا عمل ولا أثر ملايين الملايين من السنين، ثم تظهر بعد ذلك في زمان يحسب تاريخه بآلاف أو مئات من الألوف، ولماذا تأجل ظهور الحياة كل هذا الزمان الذي لا يمكن حده وحصره مع وجود كل الخصائص منذ الأزل؟!.

وإذا كانت الحياة أزلية لأنها من خواص المادة الأزلية - حسب الفرض - فلماذا جاءت صدفة ثم دامت؟ وأين كانت في تلك الآماد البعيدة حتى تظهر صدفة وبلا أي قصد إليها وإرادة لها؟.

وعلى هذا فلا بد لنا من الانتهاء إلى الأخذ بالأمر الثاني، وهو أن ظهور الحياة في المادة الصماء كان من صنع خالق أزلي يريد يعلم ما أراد؛ واختار له الزمان الذي يريد والمكان الذي يريد، فأوجد هذا الكون وما عليه وما فيه في الوقت الذي اختاره والموضع الذي شاءت حكمته تعيينه وانتقاءه.

بقي في البحث سؤال يجب علينا إلقاؤه قبل أن ننهي الحديث، وهو: كيف نشأت الحياة على الأرض؟ وهل يمكن أن يكون مصدرها الشمس؟

وللجواب على هذا السؤال نتساءل أولاً: ما هي الحياة؟ هل هي شيء له حجم أو مادة لها وزن؟ أم هي خليط بين هذا وذاك أو من هذا وذاك:

الحياة هي الأثر الذي يظهر في الخلية الحية التي لا تكاد تُرى إلا بالمجاهر الكبيرة. فهذه النقطة التي تناهت في الصغر تحتوي على مادة لزجة تسمى «بروتوبلازم»، وأثر الحياة فيها أنها تتحرك فتأخذ من الجو ثاني أكسيد الكربون في وجود الشمس، وتفصل الهيدروجين من الماء، فتكوّن بذلك مركبات كيميائية هي غذاؤها الذي تنمو به وتنقسم.

وقد حاول العلماء ملايين المرات خلق «البروتوبلازم» الحي بمختلف الوسائل وتحت مختلف الظروف فأخفقوا وازدادوا إيماناً بوجود خالق لهذه الخلية؛ وأن الخلق لا يمكنهم خلق أنفسهم.

وهذه الخليّة الحية التي هي وحدة الحياة تتكاثر فتسبّب الكائنات، فهل خُلِقَتْ أول خلية منها خَلْقاً أم وجدت مصادفة؟! .

لقد وُضِعَتْ نظريات عديدة لتفسير كيفية نشأة الحياة من عالم الجمادات، فذهب بعض الباحثين إلى أن الحياة قد نشأت من البروتوجين، أو من الفيروس، أو من تجمّع بعض الجزيئات البروتينية الكبيرة. وقد يخيل إلى بعض الناس أن هذه النظريات قد سدّت الفجوة التي تفصل بين عالم الأحياء وعالم الجمادات. ولكن الواقع الذي ينبغي أن نسلم به هو أن جميع الجهود التي بُذلت للحصول على المادة الحية من غير الحية قد باءت بالفشل الذريع، ومع ذلك فإن من ينكر وجود الله لا يستطيع أن يقيم الدليل المباشر للعالم المتطلّع على أن مجرد تجمع بعض الذرات والجزيئات عن طريق المصادفة يمكن أن يؤدي إلى ظهور الحياة وصيانتها وتوجيهها بالصورة التي شاهدناها في الخلايا الحية، لأن كل خلية من الخلايا الحية قد بلغت من التعقّد درجة يصعب علينا فهمها، وأن ملايين الملايين من الخلايا الحية الموجودة على سطح الأرض تشهد بقدرة الله شهادة تقوم على الفكر والمنطق والوضوح العقلي.

ويرى العلم الحديث أن أرضنا هذه كانت قطعة من الشمس انفصلت عنها، ولا بد أنها كانت عند انفصالها بدرجة حرارة الشمس نفسها - ولنفترض أنها كانت تماثل درجة حرارة الشمس حالياً؛ برغم مرور ملايين السنين التي تعمل على خفض حرارتها - فتكون درجة حرارة سطحها ستة آلاف درجة مئوية؛ أما باطنها فدرجة حرارته أربعون مليون

درجة، ولما أخذت الغازات التي انفصلت عن الشمس لتكوّن الأرض تبرد تدريجياً تكوّن سطح الأرض، وتكوّن الماء الذي كلما لامس القشرة الأرضية المرتفعة الحرارة طار إلى الجو في شكل بخار درجته لا تتصور، فيقابل جواً بارداً بين الأرض والشمس فيعود إلى الأرض في شكل طوفان مدمر، ويتوالي انخفاض الحرارة استقر الماء وتكوّنت البحار ثم الجبال.

وعلى فرض صحة هذه الفروض في كيفية وجود الكرة الأرضية، فنحن نفكر في أمر الخلية الحية التي ربما يقال أنها نزلت مع الأرض من الشمس؛ وكيف يمكن أن تعيش خلية حية في درجة حرارة قدرها ما لا يقل عن ستة آلاف درجة مئوية؛ مهما كانت هذه الخلية مغلفة، ومهما اتّخذ حيالها من ضروب الوقاية والمحافظة عليها.

إن درجة حرارة الإنسان - وهو الذي يعتبر أرقى الكائنات الحية - لا تزيد على ٣٧ مئوية؛ إلا في حالات المرض فتتجاوز الأربعين قليلاً؛ وإذا كان الماء يصبح بخاراً في درجة مائة من الحرارة فإن درجة ألف كافية لأن تجعل كل شيء مهما كان صلباً على درجة غازية يفقد معها صلابته، فما بالنّا بدرجة حرارة ستة آلاف سنة؟!.

وعلى هذا فإن العلم والعقل متفقان على استحالة بدء الحياة بخلية حية قادمة من الشمس، ولا بد للكائن الحي أن يكون خُلق على الأرض بعد تكوّننها، وما أجمل ما يعلنه العالم المعروف غوستاف بونيه إذ يقول:

«أن نخلق المادة الحية!! كيف يمكن ذلك حين نفكر كم من الخصائص المتجمّعة والوراثة والمستقبل المعقّد يوجد في قطعة من البروتوبلازم الحية».

الإسلام.. والرّق

لم يكن موضوع الرّق من الأمور التي ارتبطت بالإسلام أو جاء بها فيما جاء به من أحكام وتشريعات، بل إن له من تاريخه العريق قبل الإسلام ما يشجعنا على تحديد تاريخ ميلاده بأوائل تاريخ ميلاد البشرية على سطح هذه الكرة.

وكان الاسترقاق في تلك الأدوار البعيدة الموعلة في القدم ظاهرة طبيعية لم يستنكرها أحد ولم يثر عليها نائر، لأن الظروف الاجتماعية السائدة يومذاك كانت سبباً مهماً من أسباب تفشي الاسترقاق وشيوعه بين الدول والقبائل والأفراد، وذلك لما يجنيه السادة - بفضل هؤلاء العبيد من مغانم مادية كبرى في الزراعة والرعي والغزو وسائر الحالات الأخرى.

ويحدثنا المؤرخون والباحثون في الاسترقاق في العصور الأولى لتاريخ الإنسان كان من أبرز نتائج الحروب والغزوات والفوضى الاجتماعية الناتجة عن تلك المآسي الدامية.

وهكذا كان الرّق أمراً طبيعياً جداً في الصين والهند وبلاد فارس، وفي مصر القديمة والسودان؛ وفي غيرها وغيرها من البلدان التي اتّسمت بالحضارة والرّق الفكري والمدني في ذلك العهد البعيد.

ولم يختلف الأمر حتى أيام الديمقراطية اليونانية الشهيرة فقد كان

أفلاطون - زعيم الفلسفة الإغريقية - يذهب إلى حرمان العبيد من «حقوق المواطنة»، كما كان أرسطو - وهو من دعاة العدل والإصلاح الذي لا تزال تدرس آراؤه إلى اليوم - يرى الرق أمراً سائراً على الطبيعة، وأن بعض الناس قد خلقوا ليكونوا عبيداً لآخرين، وكانت تجارة العبيد في اليونان علنية سافرة تضح بها الأسواق من دون أي قيد أو تحديد. بل جاء وقتٌ على بلاد اليونان كان عدد الأرقاء فيه أضعاف عدد الأحرار، فكان عدد الأرقاء في إسبرطة مثلاً ستة أضعاف عدد الأحرار. وكان عدد الأرقاء في أثينا ضعف عدد الأحرار عشرين مرة، حيث بلغ الأرقاء أربعمئة ألف في الوقت الذي كان فيه عدد الأحرار لا يزيد على عشرين ألفاً.

وكانت النظم السائدة في اليونان تسمح للسيد بالتصرف في العبد كيفما يشاء، بما في ذلك إكراه الإماء على الرذيلة والبغاء؛ على أن يكون الأجر كله من حق السيد ونصيبه.

وكذلك كانت بلاد الرومان في نظرتها للرق حيث جعلته عملاً قانونياً لا شائبة فيه، ومنعت العبد من أن يحظى بشرف الوقوف أمام القضاء، لأن المثلول بين يدي القاضي شرف لا يستحقه الأرقاء، بل جعلت في قوانينها حقاً للدائن في السيطرة على مدينه الحر وسلب حريته إذا لم يدفع ما بذمته من الدين المطلوب منه؛ وفوّضت للدائن أمر تسخير المدين في خدمته حتى يستوفي منه دينه وينال حقه. وقد ذكر المؤرخون أن عدد الأرقاء بين القرن السابق لميلاد المسيح (ع) والقرنين اللاحقين له كان ثلاثة أمثال الأحرار. وإن من جملة وسائل التسلية لدى السادة المترفين أن يجمعوا عبيدهم ويجعلوهم على شكل كتلتين، ثم يؤمر الطرفان بالمبارزة بالرماح والسيوف ومقاتلة كل كتلة للأخرى، وتبدأ الحرب بين الطرفين وتشتد، وكلما بُترت يدٌ أو جرح عبدٌ أو قطعت أذن

صاح الجميع صيحة الفرح والسرور، ثم لا تنتهي حتى يقع من أحد الطرفين قتيل ينزف دمه في سبيل متعة أسياده والترفيه عنهم.

أما شريعة اليهود فلم تغير شيئاً من تلك العادات السالفة الذكر، فأباحت لمعتنقيها الغزو والاسترقاق، ولم تمنعهم عن شيء من ذلك، بل أباحت لهم ما هو أكثر منه وأكثر من تخريب البلاد واستعباد الأسرى أو قتلهم، كما نجد ذلك في الإصحاح العشرين من سفر التثنية والإصحاح الحادي والعشرين من سفر الخروج^(١).

وجاءت الديانة المسيحية بعد ذلك فلم تتعرض لموضوع الاسترقاق ولم تهين حلاً لهذه المشكلة الاجتماعية، بل تركت الحبل على الغارب وأوكلت أمر الرّق بل أمر نظم الحكم كلها إلى الدولة الرومانية الحاكمة حينذاك، وكان كل نشاط السيد المسيح - (ع) - منصباً على الدعوة إلى التمسك بمكارم الأخلاق وتطهير النفس من أضرار المادة وأدران الشرور، من دون تدخل في شؤون الإدارة العامة ونظم الحكم. وعلى هذا النحو سار القديسون بعد المسيح فلم ينقل عنهم منع لنظام الاسترقاق أو تحديد له، بل روي عن بعضهم إبقاء العبيد بطاعة السادة^(٢).

(١) وجاء في سفر الخروج/ الإصحاح ٢٢/ الجمل ١ - ما نصه: «إذا سرق رجل ثوراً وحماً أو ذبحة أو باعه وجب عليه أن يرد لصاحب الثور خمسة ثيران... فإن لم يكن لديه ما يكفي للسداد وجب بيعه هو نفسه واستيفاء التعويض من ثمنه!».

(٢) قال الدكتور جورج بوست في كتابه «قاموس الكتاب المقدس»: ٦٠/٢ - ٦٣: «لم نعترض (المسيحية) على العبودية من وجهها السياسي ولا من وجهها الاقتصادي ولم تحرض المؤمنين على منابذة جيلهم في آدابهم من جهة العبودية. حتى ولا على المباحة فيها ولم تقل شيئاً ضد حقوق أصحاب العبيد، ولا حركت العبيد إلى طلب الاستقلال. ولم تكدر سلامة عائلة واحدة قط، ولا بحثت عن مضار العبودية ولا عن مساوتها، ولم تأمر بإطلاق العبيد حالاً، وبالإجمال لم =

في ظلال الإسلام،

وأطل الإسلام على البشرية وهي غارقة في وحل من الظلم والشور والفساد والجهالة، حيث كان العالم يومذاك «جاهلياً» بكل معنى الكلمة، وكان الغزو بين القبائل والبلدان والأفراد أمراً طبيعياً جداً، بل كان مبعثاً للفخر والاعتزاز لدى الفريق المنتصر، إذ ترتفع الأمجاد لديه تصاعدياً كلما ارتفع عدد الضحايا والأسرى لدى الفريق المغلوب.

ولا أريد إطالة القول في بيان مساوىء ذلك العهد المظلم فقد كفانا التاريخ هذه المؤنة، بل حسنا أن يكون «جاهلياً» وكفى.

ولكن الشيء الذي لا بد من الإشارة إليه لمسيس علاقته بالبحث أن الاسترقاق في ذلك العهد كان قد بلغ أوجه، ولم يكن منحصرأ بطريق البيع والشراء فقط، بل كانت كل غلبة فردية أو قبلية على الخصم سبباً مشروعاً للاسترقاق، وكان كل من يخطف شخصاً فقد ملكه واستعبده، بل زاد الأمر على ذلك فجعلوا في مراهنتهم - أو ما كانوا يسمونها «المنافرة» - إمكان اشتراط الفائز أن يتملك الخاسر إلى مدة معينة أو إلى آخر عمره، ثم كان الجوع والخوف من الطامعين سبباً آخر لانتشار الاسترقاق، الأمر الذي حمل كثيراً من الغرباء والفقراء على

= تغير النسبة الشرعية بين المولى والعبد بشيء بل بعكس ذلك قد أثبتت حقوق كل من الفريقين وواجباتهما، إلى أن المسيح ورسله علموا بأصل الفريقين وبما يشتركان فيها، وإن فداءهما بواسطة واحدة، وعظموا قيمة الإنسان وتساوى جميع الأفراد أمام الله، وعلموا أن نصيبهم واحد في الآخرة كل حسب أعماله، وعلموا أيضاً مبادئ العدل والمحبة العامة.

«لم يقل الإنجيل شيئاً عن وجوب إطلاق العبيد، بل أوصى العبيد في مواضع شتى بأن يطيعوا ساداتهم».

عرض أنفسهم للبيع في سوق النخاسة عن رضا وطواعية؛ لكي يجدوا مأوى يكفل لهم الشبع والأمان.

وهكذا جاء الإسلام إلى جزيرة العرب والعالم كله، والرق نظام قائم مقبول من الجميع^(١)، بل لا ينظر إلى تملك الإنسان إلا كما ينظر إلى تملك الفرس أو البعير أو خيمة السكن، من دون شعور بأي سوء في ذلك أو غضاضة، ومن دون تحديد لطريق خاصة بالاسترقاق شراءً أو غصباً أو غنيمَةً في حرب.

وبديهي أن العادة إذا استحكمت في النفوس مثل هذا الاستحكام القوي، وألفتها طباع الناس كل الإلفة، ورأت فيها شيئاً ضرورياً لا يسعها التخلي منه ولا الاستغناء عنه، فليس ممكناً لأي نظام من النظم أو قانون من القوانين أن يلغياها بجرة قلم واحدة، بل لا بد لإلغائها من تهيئة اجتماعية كاملة ووضع خطط بعيدة المدى والأثر، تتدرج بالمجتمع نحو التخفيف من أهمية تلك العادة، ثم التشجيع على الاستغناء عنها، فحمله على استهجانها، ثم مصارحته بسوئها وشناعتها وضرورة محوها من سجل العادات المقبولة المستساغة.

وعلى هذا فليس من المستغرب أو العجيب أن تأتي قواعد الإسلام ونظمه الحكيمه مبقية على عادة الرق في ظاهر الأمر، وواضحة أسس محوه التدريجي - مدى السنين البعيدة -.

(١) يقول الكاتب الماركسي ل. سيغال في كتابه «لمحة عن تطور المجتمع منذ بدء التاريخ» ص ٢٢ - ٢٣: «كان نظام الرق مرحلة ضرورية في تطور المجتمع البشري. وكان الرق قد صار، في ظروف انحلال المشاعية البدائية، الأساس الوحيد للتطور الاجتماعي»، ويقول أيضاً: «كان نظام الرق شكلاً اجتماعياً ضرورياً من أشكال تطور القوى المنتجة».

ولقائل أن يقول: إذا كان الإسلام مصمماً حقاً على محو نظام الرق فليَم سلك طريق المحو التدريجي خلافاً لعاداته القائمة على الصراحة والإلزام في كثير من أوامره ونواهيه، كموقفه من الخمر مثلاً؟.

وبالرغم من وجهة هذا السؤال فإن الجواب عليه واضح الحجة، لأن مصارحة الإسلام بإزالة الرق وتحريمه وإعلان ذلك على المجتمع لا يعني سوى استفزاز الناس وإثارتهم ضد هذا الدين الجديد، لأن النظرة العامة للرق - كما أسلفنا - كانت نظرة طبيعية جداً لا تتعدى جوانب النفع ولا تحس مخابىء السوء فيه، ولهذا سيكون إلغاء الرق - في نظر الرأي العام - مساوقاً لإلغاء ملكية الفرس والدار، أو تحريم الأكل والشرب، وإننا لنعلم حق العلم أن أيّ دين من الأديان ونظام من النظم - مهما بلغ من درجات السمو والكمال - أو صارح الناس بسلبهم دورهم أو بعض متاعهم أو وجبة من وجبات طعامهم فلن يحصل على إذعانهم وإقرارهم له بالطاعة والتصديق.

إن معالجة الإسلام لمشكلة الرق دقيقة رائعة إلى أبعد الحدود، ولم تكن تهدف إلّا إلى محو الرق من المجتمع الإسلامي - في مستقبل الأيام - محواً كاملاً لا يبقى على شيء.

ولكن هذه المعالجة - كما قلنا - كانت بحاجة ماسة إلى مجاراة المجتمع في عاداته هذه بعض الوقت وعدم استفزازه من هذه الناحية، ليتسنى لعرب الجاهلية ولسائر الأقوام الأخرى أن تدخل في دين الله أفواجاً، وأن تتمسك بالنظام الإلهي الجديد كل التمسك، وحينذاك يستطيع هذا النظام معالجة تلك المشاكل والعلل وتطبيق حلولها التدريجية بلا صخب ولا تنفير ولا استفزاز من اليوم الأول.

وإننا إذا تأملنا الفرق الكبير بين مشكلة الخمر ومسألة الرق تراءت

لنا بجلاء حكمة الإسلام في المعالجة وسموّ هذا النظام الإلهي المنزل من السماء في حل المشاكل الاجتماعية المتأصلة في النفوس، وبالرغم من كون الخمر مشكلة شخصية ترتبط بالأفراد ولا ترتبط بالمفاهيم الاجتماعية العامة، خصوصاً وقد روى التاريخ أسماء كثير من رجال الجاهلية ممن حرّم الخمر على نفسه، فإنّ تحريمها قد استغرق سنوات عدة تدرج فيها الحكم حتى انتهى إلى التحريم البات وضرورة تنفيذه.

أما الرق فقد كان له من الجذور السياسية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية ما يجعل تحريمه في فترة - كفترة الخمر - أمراً متعذراً غير ممكن التطبيق، وهذا هو السبب المباشر في تدرجيّة حلوله وحاجتها إلى فترة طويلة من الزمن لتحقيق النتائج المنشودة.

وهكذا بدأ الإسلام عمله المحكم لمحو هذا النظام.



وكانت اللبنة الأولى التي وضعها الإسلام لتشييد صرح الحرية هي: تحديد الرق وتقليص طرقه، بعد أن كان مباحاً غير مقيد بحدود، وقد ذكرنا سابقاً أن طرق الاسترقاق في المجتمعات السابقة على الإسلام كثيرة متعددة، فلا فرق لديهم بين الخطف والشراء والغزو أو أي طريقة أخرى توصل إلى السيطرة واستعباد بني الإنسان مهما كان نوع الطريق إلى ذلك وأياً ما كان شكل السبيل الموصلة إلى هذا المغنم المغربي؛ عملاً بقانون «الغاية تبرر الوسطة».

أما الإسلام فقد كانت خطوته الأولى - وهو في سيره إلى تحقيق غايته الكبرى في الانعتاق والحرية - أن قلّص طرق الاسترقاق فحصرها في أهل الحرب سبياً وأسراً والتقاطاً على نحو يأتي تفصيله، ومنع ما سوى ذلك من الطرق الوحشية القاسية، تمهيداً للسير بالمجتمع إلى ما ينشده الإنسان له من عزّة وكرامة وتحرر كامل.

والإسلام إذ حصر الاسترقاق في هذه الناحية فقط ومنع ما سواها من طرق الغصب والنهب والحرب والرهان وما شاكلها فإنه لم يترك هذه الناحية على إطلاقها، بل وضع لها من الشروط حدوداً دقيقة تحصر الأمر في دائرة ضيقة جداً لا تسمح بحرية الأطماع كما تريدها النفوس الدنيئة والعواطف الساقلة.

وكان شرط «الحرب» من أهم الشروط التي فرضها الإسلام لحل

مشكلة الاسترقاق وتحطيم نظام العبودية، لأنه لم يكن يقصد من لفظ «الحرب» أن يطلق العنان للجيش الإسلامي ليغير هنا وهناك وعلى هذا البلد أو ذاك لغرض النهب والسلب وجمع الرجال والنساء ليكونوا أسرى حرب أرقاء.

أجل، لم يكن هذا هدفاً للإسلام، لأن هذا الدين القيم قائم على ضرورة أن يكون الإنسان منبعثاً عن البرهنة والإقناع، وسائراً على نهج لاحق من الحرية الفكرية؛ وذلك هو معنى الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وتبليغ الرسالة بالحسنى، ومتوخياً في ذلك نصيح الناس وإرشادهم إلى طريق الحق والخير والفلاح بلا إكراه ولا فرض رأي ولا قسر على السير في طريق معين، وحسبنا أن نقرأ دستورنا الخالد «القرآن الكريم» لنرى شواهد ذلك:

﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ١٥٦].

﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُم وَلَا تَسُدُّوا إِلَيْكَ اللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُضْمِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠].

﴿لَا يَتَّخِذُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوا فِي الدِّينِ وَلَا يُجْرِمُوا مِمَّن دَبَّرُوهُمُ يُغْتَابُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨].

وهذه الآيات وأمثالها دليل واضح على أن الإسلام دين سلمي لا يرضى بالضغط والجبر والإكراه مهما كلف الأمر، وعلى هذا النحو سار رسولنا الأعظم (ص) في دعوته وتبليغه، فلم يؤثر عنه أي اعتداء على أحد أو إرغام على قبول الدعوة، أو قسر لأحد على الرضوخ للأوامر والنواهي بلا إفهام وإقناع.

أما الغزوات والوقائع العسكرية التي رواها التاريخ فقد كانت كلها وقائية ودفاعية وليست عدوانية، هدفها الأول والأخير رد الخطر عن

الدير وردع الكفار المعتدين، لكيلا يعودوا - ثانياً - إلى القيام بمثل ما فشلوا فيه، ومن هنا نجد في تخصيص الرق بأهل الحرب محاولة كبرى لتقليص ظله البغيض، لأن الإسلام لا يسترق إلا في الحرب ولا يحارب إلا دفاعاً عن النفس، فيكون معناه منع الاسترقاق ابتداءً من عنده، وإجازته في صورة بدء الأعداء له بالحرب لفوائد جليلة يأتي ذكرها في مكانها من البحث.

ثم لم يكتف الإسلام بذلك بل جعل قيوداً أخرى للاسترقاق في حال الحرب لغرض زيادة تضيق هذه الدائرة الضيقة، فترك مجالاً للكافر أن يسلم أثناء الحرب ليرفع عنه ذل العبودية، ثم ترك مجالاً ثانياً للأسرى الحربيين فجعل للنبي أو الإمام حق التخيير في هؤلاء الأسرى بين المنّ والفداء والاسترقاق.

وهكذا خفف الأمر إلى أبعد الحدود.

فهو دين سلمي لا يؤمن بالعدوان ولا يبدأ بحرب ما لم يكن لذلك سبب وجيه.

وإذا دافع عن نفسه في حرب يشنها الأعداء فإنه يترك الطريق ممهداً أمام الكفار المحاربين لكي يسلموا لله أثناء الحرب فيصبحوا أحراراً.

وإذا أصروا على الحرب حتى النهاية، ثم انتهت الحرب بفشل الخصوم وأسر من بقي منهم فإن رئيس المسلمين مخير بين المنّ والفداء والاسترقاق.

وإذا طلب أحد المحاربين في أثناء الحرب أماناً من مسلم فأعطاه ذلك فقد حقن دمه وحفظت له حرته ولم يدخل في عداد الأسرى.

وهكذا نجد دائرة الرق تضيق وتضيق حتى تبلغ أدنى مراتب الضيق.



والشجرة التي توخاها الإسلام من تشريع استرقاق الأسرى - نساءً وأطفالاً ورجالاً - تشعب إلى فوائد متعددة يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ - إن هؤلاء المحاربين إذا علموا بأن نتيجة أسرهم أن يُسترقوا؛ فسيحاولون - ولو رغبة في المحافظة على حريتهم - أن يسرعوا إلى إعلان الإسلام وقد قلنا: أن من يعلن إسلامه أثناء الحرب فقد أصبح حراً، وإذن يكون لعلم المحاربين بهذه النتيجة أثر نفسي يدفعهم إلى إعلان الإسلام فراراً من النتائج الأخرى، وفي إسراعهم إلى الإسلام تقصير لمدة الحرب وتقليل لويلاتها في القتل وإسالة الدماء.

٢ - إذا كان الجيش الإسلامي على علم باسترقاق كل من يؤسر في الحرب فإنه سوف لا يقسو على المدن والقبائل التي يهجم عليها، لأن القسوة والتدمير سيحرمانه من كثير من المغنم المشروعة، وفي هذا - كما يعلم الجميع - أثر كبير في تقليص الأضرار الناتجة عن الحروب وحصرها في ميدان المعركة فقط.

٣ - إذا علم أفراد الجيش بأن من المحتمل أنه يصبح هؤلاء الأسرى عبيداً لهم، فإنهم سوف يحافظون على حياتهم أكثر وأكثر، وسيشجعهم ذلك على الاهتمام بسلامتهم وتهيئة الملاجئ لهم، وتزويدهم بالمأكل والمشرب وسائر حاجياتهم الضرورية إلى حين أخذ الرأي من النبي أو الإمام.



ولسائل أن يسأل:

لِمَ حكم الإسلام بإبقاء الأسرى لديه، ولم يسمح بإرجاعهم إلى بلدهم وأهلهم بعد انقضاء الحرب؟

وجواباً على ذلك نقول:

إن إرجاع هؤلاء الأسرى إلى أهلهم وذويهم سيشجعهم على التكالب والتجمع مرة أخرى لحرب المسلمين، وفي هذا ما فيه من ضرر وخطر على الإسلام وفي أيامه الأولى على الأخص.

مضافاً إلى أن الإسلام قد خول رئيس المسلمين حق المنّ على الأسرى بإطلاق سراحهم وإرجاعهم إلى أوطانهم، حسبما تقتضي الظروف الخاصة التي يقدرها صاحب الحق، فإن لم يجد في رجوع الأسرى خطراً أو في إبقائهم لدى المسلمين نفعاً فإنه سيطلق سراحهم ويمنّ عليهم بالحرية.

كما ترك الإسلام لرئيس المسلمين حقاً في قبول الفداء من الأسير وذلك بأن يُطلب منه مبلغ معين يحدده القائد لقاء إطلاق سراحه، وتترتب على هذا العمل فائدتان:

الأولى: - إنقاذ الأسير من أسرهِ وإعادته لأهله.

الثانية - تعويض خسائر الحرب، وقد نصّت القوانين الدولية التي تلتزم بها أكثر دول العالم - اليوم - على حق الدولة بالمطالبة بتعويض خسائر الحرب على المعتدين، وكان الإسلام قد قرر ذلك في حينه لأنه دين سلم وأمان، ولهذا فإنّ من حقه أخذ التعويض عمّا يتحمّله من خسائر وتكاليف باهظة نتيجة لاعتداء الدول عليه، وحيث إنه لم يكن في ذلك العهد مجلس أمن أو محكمة عدل دولية يستطيع بواسطتها الحصول على حقه في التعويض فقد شرع الفداء لينال بهذا الطريق من المال ما يصلح أن يكون تعويضاً عن خسائره.

وللسائل أن يعود مرة أخرى فيسأل:

لِمَ حكم الإسلام باسترقاق الأسرى، ولم يحكم ببقائهم أسرى فقط كما هو متعارف في عالم اليوم؟

وفي الإجابة على هذا السؤال نقول:

إن حكم الإسلام باسترقاق الأسرى خاضع لمبدأ قانوني عادل نصت عليه قوانين عصرنا الحديث هو مبدأ «المعاملة بالمثل» ومن يقرأ التاريخ يشاهد كيف كان يعذب المشركون أسرى المسلمين وكيف كانوا يعاملونهم معاملة لا يرضى بها الإسلام لحيوان من الحيوانات فضلاً عن أسير من بني الإنسان، بل كثيراً ما قتل المشركون أسرى المسلمين أو أدى بهم التعذيب إلى الموت، فحكم الاسترقاق إن لم نقل أنه دون المعاملة بالمثل، فإنه معاملة عادلة بالمثل.

ثم إن ترك الأسرى أسرى فقط وفيهم النساء والرجال والأطفال سيؤدي إلى كثير من المشاكل الخلقية التي يحاربها الإسلام، وبالاسترقاق سيُهَيِّأ لكل هؤلاء من يتولى أمرهم ويشرف على سلوكهم، وسيحفظ الاسترقاق مالك الأمر إلى تعليم هؤلاء أحكام الإسلام، وبذلك سيصبح الرجل والمرأة وسينشأ الأطفال مسلمين لهم ما لغيرهم وعليهم ما على غيرهم، وستنال الجارية بهذا الطريق سيدياً له حق الاستمتاع بها ومن الممكن أن تلد له ولداً فيكون في ذلك لها من الفوائد ما سيأتي ذكره.

هذا كله مضافاً إلى أن أسرى عالم اليوم يبقون أسرى لفترة محدودة ثم يعودون بعدها لأوطانهم، وقد مرَّ منا القول بأن الإسلام لم يأذن بإرجاع من في يديه من الأسرى إلى بلادهم إلاّ بالمنّ أو الفداء حسبما تقتضي المصلحة الوقتية، وإذا كانت المصلحة - في بعض الظروف - لا تفر المنّ والفداء فهل من المنطق والحق في شيء أن يبقى هؤلاء أسرى فقط بلا عمل ولا هدف إلى آخر أعمارهم؟.

العلاج

قلنا فيما سبق: أن الإسلام بتعاليمه الحكيمة السامية قد قلّص دائرة الرق إلى أضيق ما يمكن أن يكون، فلا استرقاق إلا في حرب، وإلا إذا لم يسلم الأسير أثناء الحرب؛ وإلا إذا وجد قائد المسلمين خطراً من المن عليه أو قبول الفداء منه.

ومع حصر الاسترقاق في هذه الدائرة الصغيرة الضيقة؛ فتح الإسلام لمحو الرقية أوسع المنافذ وأرحب السبل، ليتسنى له القضاء على هذه العادة الشاذة في أقرب فرصة وأسرع وقت، ونسجل فيما يلي تفاصيل الحلول التي شرّعها الإسلام وفرضها على المسلمين؛ لتحقيق أهدافه في تحرير الناس ورفع نير العبودية عن كاهلهم، وهي أمور:

١ - العتق:

وقد تحدثت النصوص الكثيرة عن فضله وثوابه وجزيل الأجر عليه بما لا يدع مجالاً لمستزيد، حتى ورد في بعض تلك الأخبار: «من أعتق مؤمناً أعتق الله العزيز الجبار بكل عضو عضواً له من النار» وفي خبر آخر: «من أعتق رقبة مؤمنة كانت فداءه من النار»^(١).

(١) ومع كل ذلك فإنه يكره عتق العبد العاجز عن الاكتساب إلا أن يعينه المُعتق =

والمستحب منه لا حدَّ له ولا حصر.

ولكن الإسلام لم يجمد على ذلك؛ لأن الاختيار والحثّ وحده لا يحقق الهدف المنشود، فجعل العتق كفارة إلزامية يجب على المسلم القيام بها في حالة ارتكابه لبعض المحرمات الدينية، فكان العتق على هذا النحو من الإلزام جزءاً - كما قلنا - من الخطط الإسلامية الحكيمة للوصول إلى المقصود.

وكان من تلك الكفارات:

- أ - كفارة قتل المؤمن عمداً ظلماً.
- ب - كفارة قتل الخطأ.
- ج - كفارة الظهار^(١).
- د - كفارة من أفطر متعمداً يوماً من أيام شهر رمضان^(٢).
- هـ - كفارة حنث العهد.
- و - كفارة حنث اليمين.
- ز - كفارة حنث النذر.
- ح - كفارة جزّ المرأة شعرها في المصاب.

= بالإنفاق، لثلا يبقى هذا الإنسان بدون مورد للعيش. قال الإمام علي بن موسى الرضا (ع): «من أعتق مملوكاً لا حيلة له فإن عليه أن يعوله حتى يستغني عنه».

(١) الظهار أن يقول الرجل لزوجته: أنت عليّ كظهر أمي، وكان هذا القول موجباً للطلاق والحرمة الأبدية في الجاهلية، ولكن الإسلام أجاز للزوج الرجوع على زوجته بعد أداء الكفارة.

(٢) فإذا أفطر على محرم - كما لو أفطر على خمر أو زنا مثلاً - وجب عليه العتق وصيام شهرين متتابعين وإطعام ستين مسكيناً.

- ط - كفارة نتف المرأة شعرها في المصاب.
- ي - كفارة خدش المرأة وجهها في المصاب.
- ك - كفارة شق الرجل ثوبه في المصاب بولده أو زوجته.
- ل - كفارة من أفطر يوماً نَذَرَ صومه.

هذه نماذج واضحة للحالات التي أوجب فيها الإسلام العتق، على تفاصيل يجدها المسلم مثبتة في كتب الفقه الإسلامي المعروفة، ومنها نعرف مقدار الأثر الكبير الذي تحدثه هذه الأحكام في تحقيق الغاية المرجوة، وذلك لأن هذه الحالات المنصوصة مما يكثر الابتلاء بها - نسبياً - في المجتمع الإسلامي وبأداء كفارتها المعيّنة يتحقق الغرض المطلوب.

٢ - الملك:

ويُقصد به: ما لو ملك الرجل - أو المرأة - أحد أبويه - وإن علوا - أو أحد أولاده - وإن نزلوا - كما لو أسلم كافر بعد أن كان أبوه أو ابنه قد أسره المسلمون وتملكوه في حرب، ثم تقدم لشراء هذا الأسير المملوك، وقد شرع الإسلام انعتاق هذا المملوك بمجرد تملكه من أحد أبويه أو أولاده، كما شرع الانعتاق فيما لو ملك الرجل إحدى المحرمات عليه نسبياً كالأخوات والعمات والخالات وما شاكلهن.

٣ - السراية:

ومعناها: أنه لو تشارك اثنان في تملك عبد لهما، ثم أعتقه أحدهما، فإن هذا العتق نافذ في حصته، ويسري في حصة شريكه أيضاً، فتقوم حصة الشريك، ويسعى العبد في دفع قيمة تلك الحصة من فوائد

كسبه وعمله. وكذا لو أعتق المالك بعضاً من عبده فإنه يسري العتق فيه أجمع فيصبح حرّاً على قول مشهور لدى الفقهاء.

٤ - المكاتب:

وهي أن يقول السيد لعبده: كاتبك على أن تؤدي لي مبلغاً معيناً من المال بعد مدة معينة يتفق عليها الطرفان، فيكون للعبد بعد هذه المكاتبه مجال فسيح للعمل حرّاً خلال المدة المتفق عليها، ليؤدي المبلغ المعين لسيدته في الموعد المحدد، ويصبح حرّاً طليقاً بعد ذلك. وبالرغم من إيجاب الإسلام على المولى أن يترك لعبده حرية العمل لتهيئة المبلغ المطلوب، فإنه حثّه على أن يعين العبد من الزكاة - إن وجبت عليه - ليتسنى للعبد أداء المبلغ في حينه.

٥ - التدبير:

وهو أن يقول السيد لعبده: أنت حرٌّ بعد وفاتي، فيكون حرّاً فور وفاة سيده تنفيذاً لوصيته، على شروط ذكرت في أماكنها من الموسوعات الفقهية.

٦ - العوارض:

فمنها: العمى والجذام، فإنهما سبب لانعتاق العبد بمجرد ابتلائه بأحدهما، وكذلك الإقعاد فإنه سبب قهري للانعتاق. ومنها ما لو أسلم العبد في دار الحرب قبل مولاه المصّر على الكفر، فإنه يعتق بمجرد إسلامه.

ومنها التنكيل بالعبد والمثلة به، كما لو أمر السيد بجذع أنف مملوكه أو إخصائه، فإن هذه الأعمال الوحشية وأمثالها موجبة لانعتاق العبد وتخلصه من قيد الرقّة.

٧ - التسري:

ويُقصد به تمتع المالك بجواريه وإمائه كتمتعه بزوجته، ولكن بلا قيد في العقد والعدد والإيجاب والقبول، بل ترك الإسلام للسيد كل الحرية والمجال الواسع من هذه الناحية، تحقيقاً لما علّق على ذلك من المزايا والثمرات المتعددة.

وعلى الرغم من نقد بعض المستشرقين لنظام التسري، حيث فرضوا عدم تحديد العدد فيه انحذاراً بالإنسان إلى مستوى البهائم أو ما يقرب منه، فإن هذا النظام - لو فكروا فيه ملياً - في طليعة أسباب تحرير الرقيق وتحطيم الرق كل التحطيم.

ولما كانت جميع الأمم السابقة على الإسلام قد أباحت التسري - بلا قيد ولا شرط - رأى الإسلام ضرورة إبقاء هذه العادة كما كانت، ثم استغلالها لتحقيق بعض الأهداف السامية.

ومن هنا نجد أنه اشترط تبعية الولد لأبيه في هذه الحالة بعد أن كان الولد - قبل الإسلام - تابعاً لأمّه في كل الحالات، فأصبح ابن الأمة التي يتسرى بها سيدها تابعاً له في الحرية بعد أن كان محكوماً عليه بالرقية إلى أبد الدهر، كما أصبحت الأمة نفسها - بعد إنجابها - في طريقها إلى التحرر، حيث حرّم الإسلام على سيدها بيعها أو هبتها أو القيام بأي عمل يعيق سيرها نحو الخلاص، حتى تدركه الوفاة فتعتق الجارية من حصة ولدها، على تفصيل تضمّنته الموسوعات الفقهية، وهذا هو معنى قول النبي (ص) في جاريته مارية القبطية لما ولدت إبراهيم: «أعتقها ولدها».

وهكذا نجد أن سرّ بقاء الإسلام على نظام التسري هو محاولة الاستفادة من عوامل الإغراء والميول الغريزية للوصول إلى تحقيق «محو

الرقية»، وهذا بنفسه هو سر إطلاق العدد وعدم تحديده، ليكون مجال التحرير أوسع وأبعد امتداداً.

٨ - الشراء:

ولم يكتف الإسلام بكل الطرق - المارة الذكر - لمحو الرق وإزالة أثره في المجتمع، لعلمه بأن تلك الطرق لا توصل إلى الهدف إلا بعد مدة طويلة تُعَدُّ بعشرات السنين أو مئاتها، وهو وقت طويل لا يرضي الإسلام بالسكوت والصبر خلاله على وجود العبودية.

ورغبة منه في تقصير المدة المشار إليها نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْعَدِيمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠]، فألزم الله الدولة الإسلامية بتخصيص فصل من فصول الميزانية بنسبة ١٢,٥٪ من حصيلة الزكاة لشراء الرقيق وعتقهم، ليكونوا أحراراً كما أرادهم الله تعالى، إذ خلقهم وجميع البشر من ذكر وأنثى وجعلهم شعوباً وقبائل وفضل بعضهم على بعض بالتقوى وبالتقوى فقط.



هذه هي بعض الطرق التي شرعها الإسلام لمحو الرق وإزالة ظلّه البغيض، ومن التأمل فيها وفي حصر الاسترقاق بالحرب الدفاعية فقط؛ نجد أن إبقاء الإسلام على الرق في أول الأمر لم يكن نتيجة رضاً به أو استحسان، ولكنها الحكمة الرائعة التي شاءت عدم الاستفزاز في اليوم الأول، ليتسنى لها بعد ذلك وضع الحلول العملية للمشكلة بكل ما عُرف عنها من بُعد النظر ودقة التخطيط.

الإسلام.. والطبقات

الطبقات والأنظمة

الحديث عن نظام الطبقات حديث ذو شجون!.
لقد تفرعت عنه من الفظائع والآلام ما لا يسهل شرحه وتعداده.
وكان لمآسيه من الآثار النفسية والاجتماعية والفكرية والسياسية
والاقتصادية ما لا يدخل في حساب!.

وها هو العالم يتأرجح اليوم بين إفراط وتفريط فيه:

فالنظام الرأسمالي محافظ عليه كل الحفاظ ومصمم على إبقائه -
على ما هو عليه - كل التصميم، وقد بلغ به ذروة الانسجام والاهتمام؛
من دون التفات إلى مخاطر تلك الذروة ومفاسدها التي لا يصح
السكوت عنها والصبر عليها إلى الأخير.

وسيجد القارئ في ثنايا الحديث شيئاً من الإشارة إلى تلك الذروة
المهددة بالانزلاق والخطر.

والنظام الشيوعي مصرّ - جداً - على محاولة إلغاء الطبقات نهائياً
من المجتمع، وبهذا بلغ الذروة في محاربة هذا النظام، بلا تأمل في
نتائج بلوغ تلك الذروة، وبلا تفكير في إمكان تحقيق ذلك أو عدم
إمكانه، وسيجد القارئ - أيضاً - شيئاً من النقاش في هذا الموضوع
وإشارة إلى عدم إمكان ذلك - على كل حال -.

وللنظام الإسلامي رأي وسط بين الرأيين.

لا إفراط... ولا تفريط...

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣].



ولا بد لنا قبل الخوض في صلب الموضوع أن نقف قليلاً أمام كلمة «الطبقات» لفهم معناها الحقيقي، ولتستى لنا البحث في موقف الإسلام منها على ضوء فهمنا لها ولما تدل عليه.

وتُفسَّر الطبقات في اللغة - في جملة ما تفسَّر - بأنها «بعضها فوق بعض».

ويجري الاصطلاح المتعارف عليه في تفسيرها على هذا النحو، فيقصد بها فئات معينة تتحكم في الشعب في سبيل تحقيق مصالحها الخاصة، وتجدد سائر إمكانيات الدولة لخدمة تلك المصالح بعيداً عن ملاحظة المنافع العامة لمجموع المواطنين الذين يُعتبرون في نظر تلك الفئات «طبقة» دنيا لا تستحق الرعاية والاهتمام.

وهكذا سميت تلك الفئات المتحكمة «طبقة»، ودعيت مصالحها بـ «المصالح الطبقية» ووصف قانون الدولة التي تحميهم بـ «القانون الطبقي».

ويحدثنا تاريخ أوروبا في العصور الوسطى حديثاً مسهباً عن تجسيد هذه المشكلة وبروزها - بكل جلاء ووضوح - في تلك المجتمعات حيناً طويلاً من الدهر، كما يقسّم لنا التاريخ تلك الطبقات على النحو التالي:

١ - طبقة النبلاء.

٢ - طبقة رجال الدير.

٣ - طبقة الشعب البائس المحروم.

وكانت «طبقة النبلاء» تتوارث لقبها الشريف جيلاً بعد جيل كما تتوارث الأجيال ألقاب الأسرة والعائلة، مع غصّ النظر عن وجود الكفاءات أو انعدامها لدى حاملي هذا اللقب، فابن النبيل «نبيل» مهما كان عليه من وضاعة وسفالة وخسّة، والقانون كله بخدمته وفي خدمة مصالحه لأنه ينحدر من أب «نبيل» ومن أسرة كل أفرادها «نبلاء!».

وكانت طبقة «رجال الدين» كذلك، فليست هناك أية مقاييس صحيحة لحمل هذا اللقب، بل يلعب الحظ والميراث دوراً كبيراً في تهيئة مجال الانخراط في هذه الزمرة؛ حيث تتجمع القوة والثروة والهيمنة على الدولة؛ وحيث تكون هذه الفئة «طبقة خاصة» لا يمكن لأحد بلوغ درجتها أو الوصول إلى مداها السامي!، أو التناول على أي فرد من أفرادها بالنقد أو النصيحة مهما كان عليه ذلك الفرد من الفجور أو الفساد أو المجافاة عن تعاليم الدين وروحه.

وتظل «الطبقة الثالثة» التي تضم فئات الشعب الكادحة المسكينة الفقيرة طبقة ذليلة مهملة مهانة لا يُنظر إليها إلا بازدراء واستخفاف بالغين، ولا يشرّع القانون إلا للتحكم فيها وامتصاص جهودها والسيطرة على ما لديها في سبيل حفظ المصالح الطبقية الخاصة بالسيادة المدللين المحظوظين.

وقامت الثورات الدامية هنا وهناك لتحطم هذا النظام والتخلص من قيوده ومساوئه؛ فكان من نتائجها تطور نظام الطبقات نظرياً وبالإسم فقط، أو - على الأصح - إلغاؤه شكلياً لغرض خدع الجماهير وضمان ثقتهم واستسلامهم، ولكنه ما يزال - في واقع الأمر - سائداً في العالم كل السيادة حتى كتابة هذه السطور.

فالتفريق بين البيض والسود جزء من نظام الطبقات.

و«دكتاتورية البروليتاريا» فرع من ذلك النظام.

والتنظيم «الهنلري» للقوميات مستمد من وحي ذلك النظام.

وتحكم رأس المال، ومجلس اللوردات، والاستعمار - وما شاكل ذلك - كله تطور في صياغة الألفاظ الدالة على وجود هذا النظام.

وقديماً قال الشاعر العربي:

عباراتنا شتى وحسنك واحد وكلُّ إلى ذاك «الجمال» يشيرُ



وإذا عدنا إلى النظر فيما كان عليه الناس قبل الإسلام لنقرأ ملامح مجتمعهم نجد أن نظام الطبقات هو الحاكم المطلق في ذلك المجتمع المتأخر الفاسد.

فهناك الملوك، ورؤساء القبائل، والسادة، والأشراف، وهناك التفاضل الكاذب بين قبيلة وقبيلة، بل بين فخذ وفخذ من القبيلة الواحدة.

وهكذا كان في المجتمع من الفروق الطبقيّة ما لا يدرك بحساب!

كان فيه مالك وعبد. أعجمي وعربي. قرشي وغير قرشي. شريف ووضيع. أسود وأبيض. غني وفقير. سادة وهمج رعاع، وكان كل ذلك مثاراً لتفاخر بعض على بعض لأنه أسمى منه، واشمئزاز بعض من بعض لأنه ليس في درجته، وعداء بعض لبعض لأنه ليس من طبقتهم، وإلى آخر ما يحمله قاموس (الفروق) من عبارات ومفردات.

وجاء محمد بن عبد الله (ص) هادياً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله. جاء يحمل رسالة السماء الضاحكة الطافحة بالخير والهدى إلى تلك الأرض الكالحة المتجهمة العبوس؛ لتشرق بنور ربها، وتخرج - وأهلها

- من الظلمات إلى النور، وتهتز وتربو وتنبت من كل زوج بهيج.

لقد جاء الإسلام في عهد متفسخ كذلك العهد، وفي مجتمع فاقد لكل شيء إلا القتل والأذى والعدوان، فلا نظام يوجّهه، ولا قانون يهدي، ولا زعيم يرشد، ولا ضمير يردع، ولا أي دستور يتبع سوى دستور السيف وحكمه الذي لا يرد.

جاء الإسلام في مثل ذلك الطرف فلم يكن منه - وهو الدين القيم القويم - إلا أن ينادي بأعلى صوته، في دستوره تارة وعلى لسان رسوله العظيم تارة أخرى:

﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ ﴿١﴾ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴿٢﴾ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴿٣﴾﴾ [الحجرات: ١٣].

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْشُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الروم: ٢٠].

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْلَفَ الْمَسَاحِقَ وَالْوَبْصِرَ ﴿٢٢﴾﴾ [الروم: ٢٢].

﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴿١﴾ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴿٣٦﴾﴾ [النساء: ٣٦].

﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾﴾ [المسد: ١].

«سلمان منا أهل البيت».

«لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى».

«كلكم من آدم، وآدم من تراب».

«كلمكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته».

بهذه الصرخة المدوية الهدّارة أيقظ الإسلام مجتمع الجاهلية من سباته ونقله من حال إلى حال، وهياً له من القدرة ما حطّم بها كبريات الدول التي كانت قائمة حينذاك.

وبهذه الصراحة الصادقة التي تطفح على هذه الآيات الشريفة والأحاديث المباركة قوّض الإسلام نظام الطبقات وأحاله إلى هشيم تذروه الرياح، وأعلن شجبه لتفضيل قوم على قوم أو تمييز فئة عن فئة بلونٍ أو عنصر أو أصل أو أي شيء من زينة الحياة الدنيا.

فكلّ البشر يرجعون إلى ذكر وأنثى، وكلهم قد خلقوا من تراب، ولا فضل لعربي على غيره إلاّ بالعمل الصالح، وكان هذا هو السبب في لعن القرآن لأبي لهب وفي دخول سلمان في عداد أهل البيت، وإن اختلاف الألوان والألسنة لا يوجب اختلاف الرتب، وأن نظرة المسلم لعبده أو جاره أو لغيرهما من اليتامى والمساكين وأبناء السبيل لا تختلف، عن نظره للوالدين وذوي القربى والأصدقاء.

وفي هذا كله تحطيم شامل لنظام الطبقات في سائر فروقه اللونية والعنصرية والعرقية والقبلية وما تستلزمه المنزلة الاجتماعية القائمة على المال أو السلطة أو ما شاكلها من مبررات السمو الاجتماعي في العرف القديم والحديث.

وهكذا ألغى الإسلام آية ميزة أو أي تفاضل بين أفراد المجتمع الإسلامي السعيد إلاّ ميزة التقوى والعمل الصالح.

والتقوى بمعناها الواسع الدقيق هي الميزة الأولى والأخيرة في نظام الإسلام.

وإذا أردنا الإيضاح التفصيلي لعلاج الإسلام لهذه المشكلة فلا بد لنا من التأمل في كيفية نشوء الطبقات ونموها وطريقة التفاضل الطبقي بين فئات الناس، والألوان المختلفة التي صبغت هذا النظام على مدى الخط الطويل في التاريخ القريب والبعيد، ثم نرى في نفس الوقت كيف وقف الإسلام من كل ذلك موقفه القوي الصلب العنيد، فلم يترك لوناً ولا أسلوباً ولا نحواً لتمثل هذا النظام الفاسد المفسد إلا هدمه وأزاله من الطريق ليصل بالمجتمع إلى هدفه المنشود؛ ألا وهو تقريب الفروق وإزالة الصراع بين الطبقات المختلفة.

ولعلّ في التقسيم الآتي ما يكشف للقارئ الكريم أسباب التفاضل الطبقي وجذور نشأة نظام الطبقات وتحديد موقف الإسلام من كل ذلك.

١ - طبقة الحكام والسلاطين:

وكان في طبيعة الفروق الطبقيّة في أي مجتمع من المجتمعات ما يهيئه الحكم والوصولجان لأصحابه من ميزات واعتبارات ترفع من مستوى أصحابها إلى درجة عليا تدعن لها الدرجات وتعنو لها سائر الميزات، حيث يصبح حاملو التيجان والحاكمون بأمرهم طبقة خاصة لا يرقى إليها غير من نال الحكم وورث التاج؛ مع غض النظر وعدم الالتفات إلى كفاءة تعلقو به أو لياقة تؤهله لذلك.

ثم تأتي القوانين والتشريعات بأجمعها خاضعة لإرادة هؤلاء الحكام ورغباتهم في حفظ مصالحهم، فلا يستون منها إلا ما يشاؤون، ولا يقرون فيها من الحقوق العامة إلا ما يتلاءم مع هواهم ومنفعتهم الشخصية في تثبيت قواعد سلطاتهم وتدعيم ركائز حكمهم بعيداً عن الالتفات إلى مصلحة عامة أو منفعة جماعية أو صلاح شامل للمجموع،

ثم لا يمكن لأي فرد من الناس أن يستفهم أو يستنكر أو يطالب بشيء لأن الحاكم بأمره «مصون غير مسؤول».

ولكن الإسلام الذي حمل لواء العدل والمساواة والسعادة لم يقر شيئاً من ذلك بل اقتلعه من جذوره بكل صرامة، فحطم بهذا الإلغاء صروح الملكية والأثرة والاستغلال والتحكّم، ولم يعترف بالصحة أو القرابة أو النسب أو العنصر طريقاً يوصل إلى تسنم كرسي الرئاسة، ولم يرض بغير الكفاءة والعلم والورع والنقاء والعفة والحلم وبعد النظر وسعة الصدر مقياساً تدور حوله المقاييس وميزاناً ترجع عنده الموازين.

ثم لم يكتف الإسلام بهذه القيود التي تحجب القيادة العليا عن غير الأكفاء المستحقين فأكدّها بجعل الدستور والقوانين ثابتة نافذة لا يسمح لأيّ أحد بالتغيير فيها أو التحريف والتبديل، وبذلك سدّ كل منفذ يمكن أن يستفيد منه الحكام لاستغلال التشريع لصالحهم وغلّق كل سبيل توصل هذه الطبقة إلى جعل القوانين ملائمة لمنافعها الطبقية وشؤونها الخاصة - كما نشاهد في عالم اليوم -، ولم يجعل لرئيس المسلمين أي مجال للتصرف إلا في حدود تطبيق الدستور وتنفيذ القانون؛ مع عدم الزلل والخطأ في التطبيق والتنفيذ؛ وعدم الخروج على حرفية الأوامر والنواهي؛ وعدم تفسيرها بالرأي المجرد والقياس الفاسد.

وحسبنا في معرفة نظرة الإسلام إلى حكام المسلمين ورؤسائهم أن نقرأ هذه الفقرات من كتاب أمير المؤمنين علي (ع) إلى عثمان بن حنيف وإليه بالبصرة:

«ألا وإن إمامك قد اكتفى من دنياه بطمريه، ومن طعمه بقرصيه، .. فوالله ما كنتُ من دنياكم تبرأ، ولا ادخرتُ من غنائمها وفرأ، ولا أعددت لبالي ثوبي طمراً، .. ولو شئتُ لاهتديت الطريق إلى مصفى

هذا العسل؛ ولباب هذا القمح؛ ونسائج هذا القرز؛ ولكن هيهات أن يغلبني هواي ويقودني جشعي إلى تخيير الأطعمة، ولعل بالحجاز أو اليمامة من لا طمع له في القرص ولا عهد له بالشيء، أو أبيت مبطاناً وحولي بطون غرثى وأكباد حرى.. أقنع من نفسي أن يقال - أمير المؤمنين - ولا أشاركهم في مكاره الدهر أو أكون أسوة لهم في جشوبة العيش؟!، فما خلقت ليشغلني أكل الطيبات».

ولا أعتقد أنني بحاجة إلى إطالة في الشرح أو التعليق لبيان ما يجب أن يكون عليه رئيس الدولة ووالي المسلمين، فقد كفانا (علي (ع)) هذه المؤونة فذكر لنا شروط الرئيس والصفات المطلوبة فيه ذكراً لم يدع زيادة لمستزيد.

وهكذا نظم الإسلام شؤون الحكم والرئاسة فأحال «الطبقة الحاكمة» ذات الامتيازات الخاصة إلى صفرٍ على اليسار.

٢ - طبقة الأشراف:

ويقصد بهم من يصفهم المجتمع بـ «الوجهاء» أو «النبلاء» أو «رجال الإقطاع» أو «رؤساء القبائل» ومن كان على شاكلتهم.

وكان لهؤلاء من الشأن والنفوذ في عصور ما قبل الإسلام وفي عصور أوروبا الوسطى والأخيرة ما جعلهم طبقة معينة تنظر إلى من دونها من مجموع الشعب نظرة الاستهانة والازدراء، وينظر إليها الناس نظرة خاصة كلها هيبة ورهبة وإجلال.

ولعلنا إذ ننظر إلى مجتمعنا الذي نعيش فيه - وقد بعد عن المفاهيم الإسلامية وتأثر بالصادرات الأوروبية - نجد «للنبل» و«الوجاهة» أثراً كبيراً في احترام أصحابها وحاملي أوسمتها، مع علمنا - جميعاً - بخُلُو

أكثر أولئك الوجهاء النبلاء الأشراف! من مقومات الاحترام والإجلال والتقدير، بل اتصاف بعضهم بسائر صفات الرعونة والصفاقة والجهل والبلادة والفخفة الكاذبة.

إن الإسلام لم يعترف بأيّ من هذه الفروق، ولم ينظر لهؤلاء السادة الرؤساء الأشراف إلّا نظرتهم المتساوية العادلة التي لا تميّز فئة عن فئة إلّا بميزة التقوى، ولم يجعل لهم من الحقوق إلّا بمقدار ما لغيرهم بلا أيّ اختلاف أو تفریق أو ترجيح، ولم يأذن بأيّ تفاضل مستند إلى ميزات عنصرية أو قبلية أو قومية، لأن الجميع قد خلقوا من ذكر وأنثى، وإن أكرمهم عند الله أتقاهم.

ولعل في الأحاديث التالية ما يوضح نظرية المساواة الإسلامية - شجبتها للنبل والوجاهة الموروثة - كل الوضوح:

«من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه».

«إن وليّ محمد من أطاع الله وإن بعدت لحمته، وإن عدوّ محمد من عصى الله وإن قربت قرابته».

«يدخل الله النار من عصاه وإن كان سيداً قرشياً، ويدخل الجنة من أطاعه ولو كان عبداً حبشياً».

وهكذا ندد القرآن بأبي لهب ولعن النبي (ص) أبا سفيان، وأصبح سلمان الفارسي وبلال الحبشي في الطليعة من صحابة الرسول، وعادت الأمة بفضل هذا النظام أمة واحدة لا يتعالى فيها قوم على قوم ولا يسخر قوم من قوم.

٣ - طبقة رجال الدين:

وكان لرجال الدين والكهّان شأن كبير جداً في العهود السابقة من

الإسلام وفي المجتمعات الأوروبية بعده، فكان بيدهم الحلّ والعقد، ومنهم يؤخذ صك الغفران، وإليهم ترجع الأمور، وهم رجال الحكم والإقطاع وتشريع القوانين التي ما أنزل الله بها من سلطان، وكان هذا هو السبب في قيام كثير من الثورات والانتفاضات - على النحو الذي أشرنا إليه في صدر البحث - .

وكان للإسلام رأي خاص في رجال الدين:

إنه لا ينظر إليهم كطبقة معينة لها حق التحكم والسلطان والسيطرة والاستغلال، بل ليس لهم حق التشريع والتقنين والتلاعب بالدستور، بل ليسوا من الدين في شيء إذا ما حاولوا نصب الدين شبكة لصيد الغنائم أو مطية لجلب المنافع والحصول على أكبر رقم ممكن من الأرباح. وهذا هو ما نفهمه من تأكيد الإسلام على ضرورة اقتران العلم بالعمل، لأن عمل رجال الدين بما يعلمون من الأحكام والتشريعات يمنعهم من التديّن إلى حضيض الأثرة والأنانية وحب الحصول على المال والجاه من غير طريقهما المشروع، وذلك لما تضمنته الأحكام من نهى عن الاستغلال وشجب للاحتكار وتحريم لكل الأساليب الملتوية المؤدية إلى الثروة.

ولا يريد الإسلام من رجل الدين إلا أن يكون «صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه» ليصبح أهلاً للفتيا وإصدار الأحكام بعد أن يصل إلى المرتبة السامية في فقه الشريعة.

وهكذا تغدو قاعدة «العلم مقرون بالعمل» هي الأساس الأول والأخير، لأن من «علم عمل، والعلم يهتف بالعمل، فإن أجابه وإلا ارتحل عنه» كما جاء في الأثر.

وهذا هو معنى قول أمير المؤمنين علي (ع):

«رُبَّ عالم قد قتله جهله، وعلمه معه لا ينفعه».

وقوله الآخر:

«أوضع العلم ما وقف على اللسان، وأرفعه ما ظهر على الجوارح».

وقوله أيضاً (ع):

«من نصب نفسه للناس إماماً فليبدأ بتعليم نفسه قبل تعليم غيره، وليكن تأديبه بسيرته قبل تأديبه بلسانه، ومعلم نفسه ومؤدبها أحق بالإجلال من معلم الناس ومؤدبهم».

وعلى هذا النحو أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظة ظالم ولا سغب مظلوم «ليكونوا أهلاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾» [فاطر: ٢٨].

وإذن فلا علاقة للإسلام وأصوله ونظمه بكل ما يرتبط بـ «طبقة خاصة» لرجال الدين تقوم على ما لا يرضي الله تعالى من أثره وظلم واستغلال فظيع، بل ليس في الإسلام إلا «علماء دين» يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسعون إلى ذكر الله ويعلمون أحكام الله. وليس شيء غير ذلك.

٤ - طبقة الأغنياء:

وتسمى هذه الطبقة في الاصطلاح الحديث «طبقة الرأسماليين».

ولا أظن أن تحكم هذه الطبقة بحاجة إلى بيان أو تفصيل، فهم المسيطرون على القانون وعلى الحكومات وعلى سائر المرافق في كل بلد ينكب بتحكمهم ويسوقه الحظ التعس إلى هاوية الخضوع المطلق لهؤلاء المستغلين.

وحسبنا ما نسمعه ونقرؤه من أخبار الرأسماليين المستغلين في

عصرنا الحاضر ومقدار نفوذهم في الدول الرأسمالية، ومدى خضوع الدولة لأهوائهم وتسخير سائر مرافقها لخدمة مصالحهم، لنعرف مدى أذى هذه «الطبقة» المستغلة للمجتمع واستهانتها بكل شيء بل استعدادها لعمل كل شيء في سبيل الحفاظ على مصالحها الطبقية.

أما نظام الإسلام الحكيم فلم يعترف لهؤلاء بأي ميزة تفضلهم على سواهم من الناس، ولم يدع لهم مجالاً للعبث واللعب والتصرف الكيفي.

إنهم لا يستطيعون التدخل في تعيين ولاة الأمور والأئمة.

وليس في مقدورهم حمل الدولة على أن تكون في جانبهم.

وليست لديهم إمكانية تبديل تشريع أو تعديل قانون.

وليس ارتباطهم بالمجتمع وبالكيان العام إلا كارتباط غيرهم من المواطنين، فإن أحسنوا فلاأنفسهم وإن أساءوا فلها.

وكانت للضرائب المالية الكبيرة على الأرباح؛ ثم كان لتقسيم الميراث على الأولاد والبنات والأقارب - حسب الموازين الشرعية -، آثار كبرى في تحطيم تكديس الثروة - كما سنفصله في دراسات أخرى -^(١)، ومن ثمَّ كانت لها الآثار الكبرى أيضاً في إلغاء الروح الطبقية الاستغلالية القائمة على الثروة ورأس المال.

يضاف إلى ذلك كله مجموعة من الآيات والأحاديث المشتملة على ذم الغني والمال والادخار واكتناز الذهب والفضة ما دام ذلك كله غير مستثمر في سبيل الرفاه الاقتصادي وأداء الوظائف المالية الشرعية وإسداء الخدمات والمساعدات لمجموع الناس.

(١) لدينا دراسة مستفيضة بعنوان: «نظام الإسلام الاقتصادي» وأخرى بعنوان «الإسلام والإقطاع» نرجو أن نوفق إلى نشرها لتكون شارحة لما أجملنا الإشارة إليه.

٥ - طبقة الرقيق:

وكان الأرقاء «طبقة» هي السفلى من طبقات المجتمع القديم بل وما يُسمَّى بـ «المجتمع الديموقراطي» في القرن العشرين، وقد حطّم الإسلام هذه النظرية الحقيرة للرقيق، وحفظ للعبيد حقوقهم المشروعة تمهيداً لتطبيق محاولة إلغاء الرقبة من قاموس البشرية؛ على النحو الذي أسلفنا بيانه وشرحه في فصل سابق من هذا الكتاب.



وهكذا خرجنا مما سبق بنتيجة واضحة لا لبس فيها ولا غموض هي: أن الإسلام قد قرّب بين الطبقات، وألغى الفروق القائمة على غير التقوى، ونظر إلى المجتمع كله «إخواناً على سرر متقابلين».

فلا فرق بين حاكم ومحكوم، ولا بين شريف ووضيع أو سيد وعبد، بل أصبح الكل بنعمته إخواناً لا تفرّق بينهم الأحقاد، ولا تتعالى فيهم طبقة ما على طبقة أخرى، ولا تميّز بينهم الثروة، ولا يتسامى أفراد معينون على سائر الناس لأنهم من قبيلة معيّنة أو عنصر معيّن.

ولعلنا نهتدي في النصوص التالية إلى ما يكشف لنا هذه الحقيقة بما لا يدع مجالاً للشك والتردد:

«لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».

«المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً».

«المسلم أخو المسلم لا يخونه ولا يكذبه ولا يخذله».

«كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته».

«المسلم من سلم الناس من يده ولسانه».

«لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباغضوا ولا تدابروا.. وكونوا عباد الله إخواناً. المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يحقره ولا يخذله».

إلى مئات بل آلاف من الآيات والأحاديث التي تهدف إلى تكوين مثل هذا الشعور بالأخوة الصادقة وشجب كل دعوة طبقية مقبته مهما كان لونها أو أسلوبها أو أساسها الذي تقوم عليه.

وهذا هو المجتمع الإسلامي الحقيقي الذي أراده الإسلام، فأى نظام تكفل بمثل ذلك؟ وأي مبدأ شهد العالم منه مثل هذه الدعوة الصريحة إلى الأخوة بين الجميع وإلى إعلان الحرب على التفاخر الفارغ والعظمة الكاذبة لا نظرياً فحسب؛ بل تطبيقاً وعملاً، كما تمّ في عهد صاحب الرسالة (ص) عندما آخى بين الحرّ والعبد، وماذا يقول أعداء الإسلام في هذه الأسس الإسلامية الرائعة للعلاقات الاجتماعية؟.



لعل بين القرّاء من يدور في خلدّه أن يناقش ويقول:

ليس عجيباً هذا التقارب الذي سعى الإسلام إلى إيجاده بين الطبقات، وليس ذلك هو القمة بين النظم العالمية، بل إن نظاماً ما من نظم دنيا اليوم قد ذهب إلى ضرورة إلغاء الطبقات إلغاء تاماً، وبدأ يعمل في سبيل تطبيق هذه النظرية بعزم وإصرار، وقد سار في هذا السبيل أشواطاً واسعة إلى الأمام، فماذا تقولون..؟

وللإجابة على هذا السؤال نود أن ننبه القائل إلى أن موضوع

البحث يتفرع إلى ناحيتين:

الأولى: التشريع.

الثانية: التطبيق.

ونحن بدورنا نعترف بأن أحد النظم في عالم اليوم قد شرع إلغاء الطبقات - نظرياً - في جملة ما شرع من أسس ومبادئ، بعد أن فرض ضرورة وجود الصراع بين الطبقات، بل سعى لإيجاده في كل مجتمع خال من الصراع، وفرض عدم إمكان المؤاخاة بين تلك الطبقات والنظر إليها كما ينظر إلى اختلاف أبناء السوق في نوع مبيعاتهم وأجناسهم؛ حيث لا صراع بين متعاطي مهنة الصيدلة وبين الجزار والبقال وغيرهما من ذوي المهن المختلفة، وبعد أن قُسم المجتمع في عرف ذلك النظام إلى طبقات أربع لا خامس لها حسب رأيه.

١ - طبقة العمال.

٢ - طبقة الفلاحين.

٣ - طبقة البرجوازية الصغيرة.

٤ - طبقة البرجوازية الوطنية.

ثم بنى دعائم نظامه على أساس إلغاء هذه الطبقات الأربعة ودمجها في طبقة واحدة لينعدم التفاضل والتفاوت أو ما يعبر عنه بـ «التناقض»، وينصهر المجتمع كله في بوتقة طبقة واحدة يتساوى فيها الجميع.

ولكنّ الاعتراضات المتواردة على هذا الرأي كثيرة متعدّدة:

فهل كان يسير هذا الإلغاء على هدى من المنطق والعقل والطبيعة

البشرية؟

وهل تساوى الفلاح ورئيس المزرعة؛ أو العامل ومدير المعمل؛

أو الفراش ورئيس الوزراء؛ تحت ظل هذا الإلغاء؟

وهل يمكن إلغاء طبقة الفلاحين - مثلاً - ما دامت هناك أرض

وزراعة ومحراث ومنجل؟.

وهل من الممكن دمج المثقفين والمخترعين ورجال الجامعات وأقطاب الدولة جميعاً في طبقة واحدة مع العمال والمزارعين؟.

إن الجواب على هذه الأسئلة بتجرد وحياد تام كافٍ في معرفة فساد هذا النظام وفصل هذه المحاولة اليائسة.

نعم، يمكن تحقيق ذلك في صورة واحدة فقط؛ هي صورة التلاعب بالألفاظ لغرض التلاعب بعقول البسطاء والسذج، وذلك بأن نسمي الفلاح عاملاً لأنه يعمل في الزراعة. ونسمي مخترع الصواريخ عاملاً لأنه يعمل في مختبراته، ونسمي رئيس الوزراء عاملاً لأنه يعمل في مكتبه كل يوم، وهكذا نسمي كل شخص من أولئك الملايين عاملاً لأنه يعمل في حدود مهنته واختصاصه ومقدرته، ثم يصبح المجتمع بعد ذلك مجتمعاً مؤلفاً من طبقة واحدة هي «طبقة العمال» ويصبح نظام إلغاء الطبقات وكأنه نظام قابل للتطبيق والنجاح.

ولكن: ألا يصح لنا أن ندعي مثل ذلك في سائر بلاد العالم.

ألا يعمل «اللوردات البريطانيون» في مجلسهم في سبيل مصالح دولتهم كما هو معلوم؟

ألا يعمل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ليل نهار في سبيل مصالح بلاده في أطراف الدنيا؟

وإذن: فهل يصح أن نسمي هؤلاء جميعاً «عمالاً» ونعتبر دولهم دولاً لا تعرف إلا طبقة واحدة هي «طبقة العمال»؟.

إن جميع من في العالم - على اختلاف الدول ونظم الحكم - يعمل ويعمل ويعمل، وعلى أساس المعنى اللغوي للعمل يصح أن نصف العالم كله بعالم فاقد للطبقات.

وهل هذا إلا التلاعب بالألفاظ، وإلا إلغاء الطبقات بالاسم والشكل فقط؟.

إننا نعتقد أن إلغاء الطبقات أمر غير ممكن، وحسبنا أن نجد بلداً في العالم ما زال يحاول منذ أكثر من (٤٥) سنة تطبيق ذلك فلم ينجح؛ على الرغم مما اتبعه في سبيل تطبيق نظامه من عنف وقسوة واضطهاد وظلم عظيم.

وينتج من ذلك أن انعدام الطبقات خيالاً وُلد ونشأ وسيموت وهو خيال، ولهذا نجد أن الإسلام قد أعرض عنه ولم يدع إليه، لأن الإسلام نظام بناء لا يقوم على أسس من الخيال لغرض خدع البسطاء واستغلال عواطفهم الجاهلة الساذجة.

نعم: دعا الإسلام في نظامه إلى التراحم والتآخي بين الطبقات وإلى منع وسائل إثارة الشعور الطبقي وإلى إزالة الفروق المجحفة بين الطبقات، ومحاربة التفاضل بغير التقوى، مع المحافظة على بقاء طبقة العمال وطبقة الفلاحين وسائر الطبقات الأخرى، ولكن بلا فضل لمالك الأرض على فلاح؛ أو لرب العمل على عامل كما يرشدنا إليه صراحة قوله تعالى: ﴿بِأَيِّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَخْرَ قَوْمٌ لَّا يَخْرَ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾ ﴿وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ﴾ ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ ﴿يَسَّ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١]، وبذا يصبح الاختلاف بين الطبقات كالاختلاف بين المهن في نظام الإسلام، ولا تناقض بعد ذلك ولا صراع.

ولسائل أن يسأل فيقول:

إذا كان الإسلام قد منع التفاضل بغير التقوى؛ فما معنى الآيات القرآنية التي صرّحت بتفضيل بعض الناس على بعض في الرزق؟، وهل ينسجم التفضيل الإلهي لبعض على بعض في الأرزاق مع تصميم الإسلام على تقريب الفروق وتهيئة المجال الكافي للانسجام والأخوة والتعاون بين طبقات المجتمع المختلفة؟.

وهذا السؤال من جملة الأسئلة التي وجهها أعداء الإسلام إلى ديننا الحنيف في محاولة منهم للتأثير على أذهان الشباب البعيد عن المفاهيم الدينية الصحيحة، ومن ثم جلبهم إلى حظيرة المبادئ الوافدة بعد تشويه دينهم في أنظارهم.

وخلاصة الجواب: إن التفضيل في الرزق أمر طبيعي سائر على الطريق السوي في مجتمع الإنسان، وليس هناك نظام من نظم الماضي والحاضر قد ساوى بين كل الناس في أرزاقهم، فالرأسمالية والاشتراكية والشيوعية لم تعين راتباً معيناً بمقدار واحد لكل من لدنها، ولم تجعل مجالات العمل متساوية للجميع، فالعامل ورب العمل في الدول الرأسمالية متفاوتون كل التفاوت في مواردهم، وكذلك الجندي والقائد العام في الدول الاشتراكية والفلاح والوزير في النظام الشيوعي فإنهم جميعاً مختلفون كل الاختلاف في رواتبهم، وهل هذا إلا تفضيلاً لبعض الناس على بعض في الرزق.

وبالنظر إلى اختلاف القابليات والكفاءات والعقول والأفهام ومجالات الدراسة والعمل فإن اختلاف الأرزاق أمر طبيعي لا تصح المناقشة فيه.

وإذن فمعنى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ [النحل: ٧١] أن الناس سينشأون في مجتمعهم متفاوتي الأرزاق مختلفي

الموارد بلا تشاكل ولا تساوي في الثروات، لأن العقول غير متساوية والمقدرة لدى كل منهم غير متشاكلة، وليس ذلك في واقعه سوى إخبار من الله تعالى بحقيقة المجتمع البشري؛ وصيرورته على هذا النحو من التفاضل في الرزق، ولا يصح أن يُجعل معناه أن الله عزّ وعلا قد أرغم بعضاً من العباد على الفقر؛ وهياً للبعض الآخر من أسباب الترف والثروة ما أغناه، فإن ذلك مخالف لصراحة القرآن المجيد وآياته المباركة الدالة على العدل الإلهي وتساوي الناس أمام ربهم وعدم ظلمه إياهم مثقال ذرة.

فالتفضيل المشار إليه إخباراً عن أمر واقع - كما أسلفنا - وليس في هذا الإخبار مجال لمناقشة أو إشكال، لأن هذا الاختلاف جارٍ على الطبيعة، وهو واضح ملموس في ربوع كل دولة وتحت ظل كل الأنظمة القائمة في هذا العصر وما سبقه من العصور.



وهكذا يتجلى للقارئ الكريم من مجموع البحث أن لا تفضيل لأحد على أحد إلاً بالتقوى، وأن لا سبيل للتفضيل بغير ذلك.

والتقوى التي يفضل بها الإسلام بعض الناس على بعض درجة عليا من الإخلاص وحب الخير والتفاني في سبيل المجموع؛ ووسيلة كبرى لرفع مستوى المجتمع من سائر جهاته وشتى نواحيه، لأنها ليست - كما يفهم بعض المتفائلين - حركة آلية يدعونها «الصلاة» أو جوعاً وعطشاً يطلقون عليه اسم «الصوم» أو هرولة وتنقلاً من صفا إلى مروة يسمونها «الحج».

إن التقوى شيء فوق ذلك أو وراء ذلك. إنها الرادع النفسي الذي يستقر في جوف الإنسان فيردعه عن الشر بكل ألوانه وأشكاله، ويدفعه

إلى الخير بكل معانيه، وهذا هو الذي قصده واضعو القوانين العصرية المتعدّدة؛ حيث حاولوا - بواسطتها - إيجاد هذا الرادع لتنظيم شؤون المجتمع فلم يفلحوا ولم تنجح مساعيهم لحد اليوم وإلى ما بعد اليوم.

ولعلنا إذ نرجع إلى أنفسنا لنرى - ونحن نصوم شهر رمضان في فصل الصيف القائل - كيف نتجنب الأكل وشرب الماء كل التجنّب على الرغم من سهولة تناوله وعدم وجود الناظر الذي نخشاه أو نخجل منه. إننا إذ نفكر بذلك نشعر - جلياً - بمعنى الرادع النفسي المقصود من التقوى.

أما الحركات العبادية الآلية فليست هي التقوى؛ وإنما هي المظهر لها، والمظهر قد يصدق وقد يكذب، وقد جاء في الأحاديث المباركة ما يشعر بهذا المعنى كقوله:

«كم من صائم ليس له من صومه إلا الجوع والعطش».
وقوله: «رب تالٍ للقرآن والقرآن يلعنه».

إن التقوى التي يقصدها الإسلام هي الرادع النفسي بالدرجة الأولى، وواضح أن هذا الرادع لو عمّ نفوس أفراد المجتمع كلهم لأصبح مجتمعاً سامياً لم يحلم بمثله تاريخ البشرية الطويل، ولا سبيل إلى تحقيقه إلا بالإسلام ومفاهيمه السامية ومبادئه الرائعة وطرق علاجه الحكيمة.

وبهذا - وبه فقط - تكون خير أمة أخرجت للناس كما أراد خالق هذه الأمة، ويكون مجتمعنا أفضل مجتمع رأته البشرية أو تمتّ وجوده طوال التاريخ، على أن يكون شعارنا الأول والأخير قوله تعالى:

﴿يَتَأْتِيَ النَّاسَ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَمُ﴾ [الحجرات: ١٣].

الإسلام.. والسياسة

السياسة والدين

ساءلت نفسي في ساعة من ساعات الألم:

ما هو الدين؟ وما هي السياسة؟

وما هي دوافع الدعوة إلى ضرورة الفصل بين السياسة والدين؟

هل الدين تكبير على المآذن وصلوات بالمساجد فقط؟

وهل في حقيقة السياسة ما يتنافى مع تعاليم الدين؟

وهل علماء الدين المسلمون رهبان من بقايا القرون الوسطى فلا يجوز لهم البحث في مشاكل المجتمع وشؤونه العامة؛ كما يدّعي ويزعم كثير من الناس.

وكان ازدحام هذه الأسئلة في ذهني سبباً لألم نفسي لم أشعر بمثله قبل اليوم. لأن منشأ «الرأي» المشار إليه لم يكن يخرج عن أحد احتمالين لا ثالث لهما:

١ - إما أن تكون المفاهيم الدينية قد انقلبت رأساً على عقب؛ حتى أصبح بيان رأي الإسلام في أي مسألة أو مشكلة عامة خروجاً على الدين وتدخلًا في السياسة؟.

٢ - أو أنّ شبابنا المسلم قد ابتعد عن مفاهيم دينه القويم إلى درجة

تحمله على الاعتقاد بأنّ البحث في الشؤون العامة - على ضوء نظام الإسلام - إقحام للإسلام فيما لا يعنيه ومحاولة للخلط بين الدين والسياسة.

وأياً كان هو المنشأ من هذين الاحتمالين فإنه مما يبعث على الأسى والأسف المريرين.

ولعل بين القرّاء الأفاضل مَنْ يحاول الردّ عليّ بسرد بعض الوقائع التاريخية التي جعلت للسياسة اتجاهاً مغايراً للإسلام وتعاليمه ونظمه، ولكنني - جواباً على ذلك - أود أن أشير إلى أنّ هذا البحث وغيره من البحوث الإسلامية التي نقوم بنشرها اليوم لا تُعنى بالوقائع التاريخية والحوادث الزمنية، إيماناً منا بأن كثيراً منها قد وقع بعيداً عن روح الإسلام ولم يكن له من الدوافع غير دافع الملك والتحكّم والتلذذ بالسيطرة. ولهذا لن تصح الإشارة إلى تلك «الوقائع التاريخية الشاذة» في مقام الرد والمناقشة.



كثيرون أولئك الذين يعتقدون بُعد الإسلام عن السياسة وعدم وجود علاقة بينهما مطلقاً، وينكرون على علماء الدين تدخلهم في الشؤون العامة وبحثهم المشاكل الاجتماعية وإبداء الرأي في المبادئ والمفاهيم والأفكار المحدثة، لأن ذلك كله تدخل في السياسة، والعالم الديني - تبعاً لدينه - متطفل على هذه الأمور حسبما يزعمون، ولا يجوز له الخوض فيها بأي وجه من الوجوه.

كثيراً ما سمعنا وكثيراً ما قرأناه، ولكننا لم نرضه ولم نقره ولم نقنع به سبباً لسكوتنا وعدم خوضنا في مشاكل المجتمع العامة.

فما هي السياسة؟ وما هو المقصود منها؟

إن كانت السياسة ما يدلّ عليه لفظها - لغوياً - فماذا يُعد الإسلام عنها أو يخلق بينه وبينها هذه الحواجز الواهية المصطنعة؟.

يقول الفيروزآبادي في تفسيرها:

سُنْتُ الرعيةَ سياسةً: أمرتها ونهيتها.

فلانٌ مجربٌ قد ساس وسيس وعليه: أدبٌ وأدب.

سوّس فلان أمورَ الناس: صيّر ملكاً.

وليس في هذه المعاني اللغوية ما يحظّ من شأن السياسة أو يشوّه جمال مقاصدها أو يدل على شيء من النقائص والمعائب التي يجب إبعاد الدين عنها، بل ليس في تلك المعاني سوى الأمر والنهي، والحكم، والتأديب، وهل يحرم على الإسلام أو لا يقبل منه - كنظام عام - أن يتدخل في هذه الشؤون؛ إن لم نقل بأن البحث وإبداء الرأي في هذه الأمور من صميم اختصاصه وفي طبيعة المسائل التي أولاها اهتمامه.

أما المساوىء التي أدخلت في السياسة حتى عادت جزءاً من معناها، وحتى أصبح هو المتبادر إلى الذهن حينما تذكر كلمة «السياسة» فما هي في واقع الأمر جزءاً من معناها كما يتوهم المتوهمون، وإنما كانت من عمل الطغاة الذين أرادوا حمل الناس على الاستسلام لظلمهم فأشاعوا وأذاعوا بأن كل ألوان الإرهاب والتعذيب، وسائر وسائل العدوان على الشعوب؛ وكأنّ المفسد والمظالم؛ أمرٌ منسجم مع طبيعة السياسة، ولا يستساغ شجبها واستنكارها من قبل الجماهير.

ولقد مرَّ آنفاً أن معناها اللغوي مناقض لهذا التفسير كل التناقض،

وما هو إلا أمر ونهي، وحكم، وتأديب. وبالإمكان أن يصحب ذلك إخلاص وعدل ونزاعة وعفة ضمير، ليكون ذلك سياسة بمعناها السليم الصحيح.



وإذا عدنا إلى القوانين الدستورية لنستوضحها المعنى الاصطلاحي للسياسة نجد أنها تحصر واجبات السياسة بتنظيم شكل الدولة وشؤونها الدفاعية والخارجية فقط.

ومن الواضح أن شكل الدولة والدفاع عن أمنها وسلامتها وكذلك تنظيم علاقتها الخارجية أمور ضرورية لا مندوحة لكل دولة عنها، ولكنها لا تستدعي التحايل والتزوير والتزييف والنفاق، بل يمكن أن تقوم على أساس سليم من الصدق والصراحة والاستقامة، وأن تبتعد عن السوء والشر واللف والدوران، وتتجنب سائر المساوئ التي أقحمت في السياسة وليست مرتبطة بها - في الحقيقة - أي ارتباط.



وإذن: فما هو السبب في إيجاد نظرية «بعد الإسلام عن السياسة»؟
الجواب على ذلك واضح بسيط: إنه شهوة الحكم.

لقد جاء الإسلام فعلم الناس دروس الخلق والشهامة والإنسانية الرفيعة، وبشر الرأي العام بدولة كريمة قائمة على الصدق والنزاهة والمساواة والعدالة الاجتماعية والإخلاص في القول والعمل، فأحسّ بالهزيمة جميع الطامعين بالكراسي وسائر الحالمين بتسلم العروش الوثيرة ممن لا تشملهم النصوص ولا يرضى بهم الإسلام مسؤولين عن كيان تلك الدولة الكبرى وشؤونها العامة.

ولم يرق ذلك لجمهور الطامعين الحالمين، ففعلوا ما فعلوا وعملوا ما عملوا - مما لا نريد تفصيله - حتى انتهوا إلى ما يأملون وتحقق لهم ما كانوا يشتهون، فسارعوا - بأفطع ما يتصور - إلى التصرف وفق مقتضيات مصالحهم الخاصة وإن خالفوا بذلك نظم الإسلام، وإلى العمل في سبيل تدعيم العروش والتيجان وإن خرجوا بذلك على تعاليم الدين، وبذلوا - في سبيل المحافظة على الملك والصولجان - كل جهدهم لإقناع الرأي العام بأن حروب الإبادة التي تقوم بها الفئة الحاكمة والسجون والمنافي وإزهاق الأرواح وابتزاز الأموال والاستسلام للشهوات. إن ذلك كله من شؤون الدولة العليا أو ما نسميها «السياسة» باصطلاح اليوم، وليس في ذلك حرج أو بأس لأن الإسلام بعيد عن السياسة كل البعد أو لأن الإنسان في الإسلام «مجبور» على فعل الخير والشر على حد زعمهم.

واصطدمت هذه الفكرة بادية ذي بدء بمعارضة عنيفة من قبل المسلمين وأدت إلى كثير من الحروب التي أسفرت عن إراقة دماء المؤمنين الصادقين وتدمير المدن الآمنة والبطش بالناس بلا رحمة ولا هوادة.

ولا نزال نذكر حتى اليوم وسوف لا ننسى إلى آخر الدهر مجزرة كربلاء ووقعة الحرّة وما رافق ذلك وتلاه من مجازر وفظائع تقشعر لهولها الأبدان ويندى لها جبين الإنسانية خجلاً، حيث كان كل ذلك نتيجة لثورات عنيفة قامت ضد السياسة بمعناها المشار إليه أو نتيجة لإرهاب حكومي يحاول تثبيت معنى السياسة الجديد.

وعلى الرغم من فشل تلك الثورات بحسب ظاهرها البيّن لأعين الناس بفضل اجتماع وسائل القوة والإغراء لدى أولئك الحكّام فإنها

بقيت مستمرة طيلة قرون وقرون من تاريخ الإسلام، حيث لا تهدأ مرة إلا لتعود ثانية إلى الظهور، ولا تنطفئ نارها سنة إلا لتعود في السنة التالية إلى اللهب والاشتعال، أملاً في إصلاح الأحوال وإعادة المياه إلى مجاريها الطبيعية التي حددها الإسلام.

وكان التبشير بفكرة بُعد الدين عن السياسة مستمراً باستمرار قمع تلك الثورات وبلا فتور ولا انقطاع، إن لم نقل باستمرار ازدياده على مرور السنين قوة واندفاعاً حتى انتهى الأمر إلى الاستعمار الحديث الذي بليت به الدول الإسلامية في القرنين الأخيرين.

لقد فكر وقدّر الاستعمار طويلاً وهو يتطلع إلى السيطرة على الوطن الإسلامي الكبير، وتأمل ملياً فيما يجب عليه فعله للوصول إلى الهدف، فخرج من كل ذلك مؤمناً بأن العقبة الوحيدة في طريقه إلى هذه المنطقة المسيلة للعباب هو الإسلام؛ والإسلام وحده، لأن في طياته من أسباب الحياة والقوة والمنعة ما يُستعصى بها على كل طامع ويتدرع فيها أمام كل هجوم واعتداء، كما أشار إلى ذلك غلادستون الوزير البريطاني المعروف وأحد موطدي أركان الاستعمار البريطاني في الشرق في كلمته المعروفة: «ما دام هذا القرآن موجوداً فلن تستطيع أوروبا السيطرة على الشرق ولا أن تكون هي نفسها في أمان»^(١).

وكانت محاولاتهم الأولى في هذه السبيل منصبة على العمل المتواصل في تدعيم الهيئات والإرساليات التبشيرية التي كانت تهدف إلى تنصير المسلمين بحسب ظاهر الأمر، ولكنها - في الواقع - تمهّد الطريق لإخضاع المسلمين للسيطرة الغربية واحتكار شؤونهم الاقتصادية وتحطيم كياناتهم كجماعة إسلامية موحدة ذات كيان خاص في المجتمع البشري.

(١) منشورات جماعة العلماء في النجف الأشرف: ٣٤، الطبعة الثالثة.

وقامت الدعوة إلى التنصير على قدم وساق، ولقيت من الصعوبات في طريقها ما لم يكن في حسابان أبطالها، حتى انتهى الأمر إلى أن يقول المستر بنروز رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت ما نصّه: «إن المبشرين يمكن أن يكونوا قد خابوا في هدفهم المباشر؛ وهو تنصير المسلمين جماعات جماعات، إلا أنهم قد أحدثوا بينهم آثار نهضة!». ثم يتابع المستر بنروز قوله فيقول: «ولقد برهن التعليم على أنه أثن الوسائل التي استطاع المبشرون أن يلجأوا إليها في سعيهم لتنصير سوريا ولبنان»^(١).

وبعد فترة من الزمن أحسّ هؤلاء المبشرين بفشل سعيهم لاكتساب المسلمين وجرّهم إلى صفوف النصرانية، فاقتنعوا أن يكون عملهم «الإنساني!» قاصراً على زعزعة عقيدة المسلمين على الأقل^(٢).

ويؤكد هذا المعنى المبشر تكلي إذ يقول: «يجب أن نشجع إنشاء المدارس، وأن نشجع على الأخص التعليم الغربي. إنّ كثيرين من المسلمين قد زُرع اعتقادهم حينما تعلموا اللغة الإنكليزية. إن الكتب المدرسية الغربية تجعل الاعتقاد بكتاب شرقي مقدس أمراً صعباً جداً»^(٣).

ولمّا أحسّ الاستعمار الذي اتخذ من النصرانية ستاراً لأغراضه الدنيئة مقدار الفشل الذريع الذي جوبهت به حملته التنصيرية ثم حملته التشكيكية، ولمس بيديه خيبة أمله في كل تلك الأتعاب والمساعي؛ لم يجد بدءاً من شراء بعض الضمائر واستئجار ذمم بعض الجهال ممّن نسميهم «المسلمين» - ولما يدخل الإيمان في قلوبهم - ليحققوا هدفه

(١) التبشير والاستعمار في البلاد العربية: ٤٦.

(٢) التبشير والاستعمار في البلاد العربية: ٤٦.

(٣) نفس المصدر: ٨٨.

الخيث تحت واجهات جديدة وبأساليب برّاقة تخلب الأعرار وتخدع السّدج البسطاء.

وكان الأسلوب الجديد معتمداً على تبني فكرة «بعد الدين عن السياسة» ونشرها في المجتمع الإسلامي، ليتسنى له الخلاص من عقبة الإسلام الكأداء الثابتة كالطود؛ في طريق أطماعه الزاحفة نحو هذه المنطقة الغنية الزاخرة بأسباب الإغراء، وأوعز لعملائه - تمهيداً لغرس هذه الفكرة في الأذهان - أن يستعينوا بهاتين المقدمتين:

المقدمة الأولى: أن يكون الحديث مفعماً بمدح الدين الإسلامي والثناء عليه وأنه دين سماوي خالد كله خير وحب وجمال، وأنه قائم على الصلاة في المساجد والصوم في البيوت وحج بيت الله - مع اجتماع الشروط - وإعطاء الصدقة للفقير والعون للمحتاج، وأنه - وهذا هو المطلوب - بعيد كل البعد عن شؤون الدولة والإدارة والتنظيم «لأن ذلك كله مبنيّ على كثير من المظالم التي لا يقرّها الإسلام».

وهكذا يمهد أعوان الاستعمار للنتيجة بهذا الشكل من المدح المقنّع لغرض خدع الجماهير وجلب ثقتهم، ومن ثمّ زرع بذور فكرتهم الهدامة في أذهان أولئك المساكين الجهال بعد الاستعانة بمسخ الآيات وتحريف الأحاديث وتفسير النصوص بما لم ينزل الله به من سلطان.

المقدمة الثانية: أن يكون الحديث كله دائراً حول ذمّ السياسة والقدح فيها وشرح ما تنطوي عليه من أذى وظلم وسوء وبلاء مما لا ينسجم مع المفاهيم الخيرة والتعليمات الخلقية التي دعا إليها الإسلام، ولهذا يكون إفحام الدين في السياسة أو تدخل رجل الدين فيها إمضاءً من الدين وعلماؤه لكل مفاصد السياسة ورضاً بسائر آثارها القاسية وفجائعها الدامية.

وهكذا يمهد أولئك العملاء الأجراء بهاتين المقدمتين لإعلان النتيجة التي تحقق هدف الاستعمار وأمله المنشود وهو بُعد الإسلام عن السياسة، بدعوى أن الإسلام خير محض والسياسة شرٌّ محض، ولا يمكن اجتماع الخير والشر على صعيد واحد.

ولمّا زحف الاستعمار نحو البلاد الإسلامية شاهد من قوة المعارضة وصلابة الوقوف في طريقه ما سدّ عليه منافذ الزحف وأوحى له شيئاً من الشك في النجاح فيما يهدف إليه، وكانت الثورات الدموية الكبرى مظهراً من مظاهر معارضة المسلمين لسيطرة الاستعمار وتغلّبه على هذه البلاد الواسعة الأطراف، تلك الثورات التي فجرت الأرض حمماً تحت أقدام الغزاة وأسالت من دمائهم الأنهار وملأت الصحراء من أشلائهم المبعثرة وأجسادهم الممزقة، وكان للدين وعلمائه اليد الطولى فيها وفي قيادتها وتنظيمها كما حدث في عراقنا العزيز سنة ١٩٢٠م، حيث قامت تلك الثورة الإسلامية الجبارة التي أجبرت المستعمرين على التراجع عن غلوائهم والتظاهر بالرضوخ إلى مطالب الشعب وحاجاته والنزول على شروطه واقتراحاته.

وكانت هذه الثورات الدينية وآثارها القاصمة الكبرى على الاستعمار وأذنابه وعملائه سبباً في ازدياد نشاط الدعوة للفكرة موضوع البحث ومحاولة إقناع العامة بأنّ تدخل رجل الدين في السياسة مضرٌّ بالدين ومشوّه لصفحة الإسلام البيضاء المشرقة، بل تشبث الاستعمار وأذنابه بما يزيد على ذلك فأشاعوا بين الناس بأنّ تدخل رجل الدين في السياسة يدل على خروجه على تعاليم الإسلام وانسياقه وراء شهواته وعواطفه المجافية للدين كل المجافاة «وكان ذلك كله محاولة أخيرة في سبيل «تجميد» رجل الدين والتخلص من نفوذه المهددة لمصالحهم في بلاد الإسلام.

وكان السبب في سعيهم نحو هذا «التجميد» هو الاطمئنان على مستقبل أمرهم في الشرق الأوسط؛ والتأكد من عدم تدخل علماء الدين في شؤون الدولة؛ وتحطيم قدرتهم على إعلان الثورات والانتفاضات عليه، وبذا يستريح الاستعمار من هذه القوة الوحيدة التي تستطيع أن تثبت أمامه وتقف له بالمرصاد، وهل هناك قوة قادرة على ذلك غير قوة الإيمان والعقيدة الراسخة الثابتة التي زرعتها الإسلام في نفوس معتقيه، ثم استمر على مداراتها حتى نمت وازدهرت وأصبحت قوة جبارة حظمت الامبراطورات الكبرى والدول العظمى، وأسست أكبر دولة عرفها التاريخ في عالم الأمت.

وهكذا نجح الاستعمار في «تجميد» الدين وعلمائه بعض النجاح، حتى أصبح كثير من الناس يعتقد بأن السياسية شيء معارض للدين، وأن للدين والسياسة ضدان لا يجتمعان ونقيضان لا يلتقيان. وأن واجب رجل الدين محصور في دائرة المسجد فقط، وهي دائرة لا يجوز لها أن تتعدى حدود تعليم الصلاة والصوم والحج، ولا يصح فيها التدخل في الأمور العامة وتبادل الرأي فيها نقضاً وإبراماً، لأن ذلك كله خارج عن اختصاص المسجد، ولكل شيء في الدنيا اختصاص لا يصح تجاوزه والتعدي عنه.

ومهما يكن من أمر، فقد كان سعي الاستعمار في سبيل نشر هذه الفكرة حثيثاً مستمراً قوي الاندفاع، وقد ساعدته على ذلك إمكانياته الكثيرة وتمرسه الطويل بالدعاية والتبشير، بالإضافة إلى الجهل المخيم على مجتمعنا الإسلامي وإلى استغلال هذا الجهل من قبل الأجراء والعملاء الذين تزينا بعضهم بزي علماء الدين؛ ووصفوا أنفسهم بـ «الأحرار» و«الدعاة» و«العقائدين». واندسوا بين الناس ليشوهوا حقائق الإسلام ويوهموا الأغرار بأنهم قد فهموا الإسلام حق الفهم ولا

يقصدون سوى إبعاده عن مزالِقِ السوء ومهاوي الفساد ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ
الْمُفْسِدُونَ﴾ ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَيْئِ فَمَا رَجِحَتْ يَحْتَرُهُمْ وَمَا
كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾.



معاني السياسة

ذكرنا فيما سبق موجزاً لمعاني السياسة - في اللغة والاصطلاح -
وأَسباب انتشار فكرة «بُعد الدين عن السياسة» والدوافع التي دفعت بعض
الفئات إلى التبشير بهذه الفكرة.

ولا بدّ لزيادة التفصيل في فهم الموضوع من المقارنة المفصلة بين
معاني السياسة ومفاهيم الإسلام وأصوله الكبرى لتكون معرفتنا بمقدار
العلاقة بينهما أكثر جلاءً ووضوحاً في الأذهان، وليتسنى لنا أخذ نتيجة
ثابتة لا مجال فيها لشك أو احتمال.

ولو رجعنا إلى كلمة «السياسة» في كتب اللغة لرأينا لها - كما
ذكرنا في الفصل السابق - هذه المعاني الثلاثة التالية:

١ - الأمر والنهي:

وهذا المعنى اللغوي للسياسة لا يختلف مع رسالة الإسلام الكبرى
مطلقاً؛ إن لم نقل بأنه الوجه الظاهري لتلك الرسالة السامية، فإن
الإسلام: - في تشريعه - مجموعة من الأوامر بكل عمل صالح ذي فائدة
فردية أو عامة، والنواهي عن كل أمر فاسد ذي ضرر شخصي أو نوعي،
من دون أن تكون تلك الأوامر والنواهي مقتصرة على العبادات وما
شاكلها فحسب، بل تجاوزت ذلك إلى كل فعل وسلوك ومنفعة، فكانت

التجارة والصناعة وشؤون المال والاقتصاد والاجتماع؛ وسائر ما يخص العمال والفلاحين؛ وكل ما يمت إلى الأحوال الشخصية والأمور المعاشية؛ وجميع ما يرتبط بتنظيم الضرائب والخراج وإصلاح الأراضي وقوانين القضاء. لقد كان كل ذلك خاضعاً للأوامر والنواهي الإسلامية؛ شأنه في ذلك شأن الحج والصوم والطهارة والصلاة؛ بلا أي فرق أو تمييز.

٢ - الحكم والإدارة العامة:

وليس هذا المعنى اللغوي الثاني للسياسة بعيداً عن الإسلام أو غريباً عن أهدافه، إن لم يكن منه في الصميم، لأن الإسلام في واقعه دين ودولة - كما سنشرحه في حديث تالٍ -، ومعنى كونه «دولة» أنّ له نظاماً خاصاً يتكفل بتحديد شكل الحكم ونوعه؛ وتشريع القوانين المنظمة للإدارة العامة، وتخطيط المنهاج الصالح الذي يجب أن تسير الحكومة الإسلامية على هداه، ولا يجوز لها أن تتجاوزه أو تتعداه.

٣ - التأديب:

وهذا المعنى الثالث للسياسة يحكي جانباً مهماً من جوانب تعاليم الإسلام، وجزءاً كبيراً من أجزاء رسالته الخالدة، وقد وضع الإسلام من التشريعات والنصائح ما أراد به إشاعة الخلق الفاضل والأدب الجم في المجتمع، وتكوين النفس المهذبة الكاملة والشعور الإنساني النبيل لدى أفراد ذلك المجتمع، لتكون الجماعة الإسلامية ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١] وليكون مجتمعها خير مجتمع شاهده التاريخ البشري في سعاده ورفاهه ورغده وازدهاره.

ولو عدنا إلى السياسة بمعناها الاصطلاحي الذي ذهبت إليه القوانين الدستورية لنقارن بينها وبين مفاهيم الإسلام ونظامه العام نجد أنها تختص بشكل الدولة وشؤونها الخارجية والدفاعية، وسنرى - فيما يلي - مقدار العلاقة بين الإسلام والسياسة على ضوء هذا التفسير الدستوري ليتضح لنا واقع الأمر بشكل لا يقبل الجدل والتشكيك والتأويل:

١ - شكل الدولة:

ويُقصد به البحث في أفضل الأشكال لأي دولة من الدول من حيث كونها ملكية أو جمهورية؛ رئاسية أو غير رئاسية.

وعلى الرغم من عدم اتساع هذا البحث لشرح نظرية الإسلام ورأيه في هذا الموضوع فإننا نكتفي بالإشارة إلى ما نعتقده - على وجه الإجمال - تاركين التفاصيل إلى المصادر المطولة المعنية بهذه الشؤون.

والشيء المتيقن المستخلص من النصوص النبوية المتواترة أن للإسلام في شكل الدولة رأياً خاصاً لا يمكن تسميته بشيء من الاصطلاحات المحدثة.

فهو ليس «جمهورياً» لأن رئيس الدولة لا ينتخبه الشعب.

كما أنه ليس «ملكياً» لعدم وجود اختيار للرئيس في استخلاف من يشاء بعده، أو التصرف الكيفي في الأمور، أو التحكم على النحو الذي لم تسمح به النصوص.

ولكنه يشبه «الرئاسي» من بعض الجهات، لأن أمام المسلمين «رئيس» للسلطة التنفيذية ومسؤول عنها كل المسؤولية.

وهكذا ينبغي أن نسمي هذه الدولة - بشكلها الخاص المشار إليه -

دولة «إسلامية» لا ملكية ولا جمهورية، يتعين رئيسها بالنص الإلهي المبلغ إلى النبي (ص)؛ وليس للبشر أي اختيار في ذلك؛ لأن خالقهم الحكيم أعرف منهم بمصلحتهم وما فيه خيرهم ومنفعتهم وصلاحهم، حيث يختار - تعالى - لقيادة هذه الدولة إماماً كفواً لا يزل ولا ينحرف ولا يشط ولا يخطأ ولا يخرج على المخطط الإسلامي مطلقاً.

وإذا كان للإسلام رأي في شكل الدولة - كما أسلفنا - فمن حقه أن يتدخل في السياسة؛ ومن حق «علمائه» البحث في هذه الشؤون، وليس في ذلك تشويه للإسلام أو حرف له عن طريقه اللاحب كما يدعون.

٢ - الشؤون الخارجية:

كانت عناية الدولة الإسلامية بالشؤون الخارجية عناية كبيرة لا تقل - إن لم تزد - عن عناية سائر الدول بهذه الشؤون.

ولعلنا إذ ندرس التاريخ الإسلامي لعصر النبي (ص) نجد فيه من أدلة هذه العناية ومظاهرها البارزة ما لا يحتاج إلى مزيد من الشرح والتفصيل.

لقد كان للنبي (ص) مراسلات ومكاتبات كثيرة مع قريش وغيرها قبل الهجرة حينما كان في مكة؛ وبعدها حينما اتخذ من المدينة المنورة نواة للدولة الإسلامية المنشودة، وكان يدور بعض تلك المكاتبات حول شؤون الحرب والقتال وما ترتبط به؛ ويتعلق بعضها الآخر بشؤون اللاجئين الفارين من مكة إلى المدينة كما وقع لأبي بصير عندما هرب من بلده والتحق برسول الله (ص) بعدما تم صلح الحديبية.

وقد وُقِعَ النبي (ص) عدّة معاهدات باسم الدولة الإسلامية مع

بعض البلدان والقبائل والطوائف؛ كمعاهدته مع يهود المدينة ومعاهدته الأخرى مع يهود خيبر، وكذلك معاهداته مع أهل أيلة وجرباء وأذرح ونصارى نجران وأهل مقنا.

كما وقع - (ص) - أيضاً حلفاً مع خزاعة؛ وأماناً ليهود بني عاديّا من تيماء وكثيرين غيرهم.

كذلك كان النبي (ص) طرفاً في توقيع اتفاقيات هدنة مع بعض البلدان والقبائل؛ كاتفاقه مع سهيل بن عمرو في توقيع هدنة الحديبية.

يضاف إلى كل ما سلف مراسلاته الكثيرة مع ملوك عصره، حيث دعاهم إلى الإسلام وحذّره من مغبة العناد والإصرار؛ ككتبه إلى النجاشي ملك الحبشة وهرقل ملك الروم والمقوقس عظيم القبط وكسرى ملك فارس، ورسائله إلى أقبال اليمن وملوكها، وكذلك كتبه إلى شيخ اليمامة والمنذر بن ساوى العبدي وغيرهما من أمراء تلك العصور^(١).

ومن التأمل في كل ما مرّ يتضح أن الدين الذي يُعنى بالأحلاف والمعاهدات وكتب الأمان وأمور اللاجئين واتفاقيات الهدنة وما شاكل ذلك لا بد وأن يكون متصلاً بشؤون السياسة أوثق اتصالٍ وأقواه، ولا يصح أن ينحى ويبعد عن هذا الميدان بحجج واهية دخيلة لا تتصل بواقعه من قريب أو بعيد.

٣ - شؤون الدفاع:

والإسلام - كنظام دولة - قد عُني بهذه الناحية كل العناية، وخصّص لها فصلاً خاصاً من فصول دستوره العظيم، وأوسعت الكتب

(١) راجع للاطلاع على النصوص والتفاصيل كتاب «مجموعة الوثائق السياسية» تأليف الدكتور محمد حميد الله الحيدر آبادي، الطبعة الثانية، القاهرة: ١٩٥٦م.

الفقهية ومصادر التشريع هذه الناحية بحثاً ودرساً وتفصيلاً، بالنظر لمساسها الكبير بكيان الدولة واستقلالها وسيادتها على أراضيها وحفظ الأمن والنظام في ربوعها وإبعادها عن أي مؤثر خارجي أو داخلي يريد استغلالها والعبث فيها. وإن مراجعة بسيطة لكتاب «الجهاد» في مصادرنا الإسلامية كافية في إيضاح هذه الحقيقة على وجهها الأكمل.

وعلى الرغم من شجب الإسلام للظلم والفسوق والعدوان الذي تمارسه اليوم دول الأطماع والاستعمار؛ فإنه شرع الجهاد وجعله فريضة محكمة وسنة لازمة لغرض حفظ الدولة الإسلامية وردّ العدوان ورفع راية الإسلام والمسلمين وتعزيز رسالة السماء والمحافظة عليها من كل سوء.

وحيث لم يكن مجرد سفك الدماء وإزهاق الأرواح وجمع المغنم هدفاً للإسلام فإنه فرض على دولته السامية هذه القواعد التالية:

١ - السلم وعدم الاعتداء: ﴿وَأَن جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦١].

٢ - الحذر والحيلة: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَالْآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ﴾ [الأنفال: ٦٠].

٣ - الإذن في الدفاع لرد العدوان وحماية الدين: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنفُسِهِمْ ظُلْمًا وَإِنِ اللَّهُ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبَّنَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٣٩ - ٤٠].

٤ - وجوب القتال والصبر عليه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥].

ومن هذا يتضح أن الإسلام لا يؤمن بالحرب إلا في بعض

المجالات الخاصة المعيّنة. وأن واجبات جيشه الأساسية منحصرة في إعداد جميع أسباب القوة بالمقدار المستطاع؛ وفي المرابطة في حدود الدولة الإسلامية وثغورها لرصد حركات العدو ومداخله ومواضع احتمال هجومه على المسلمين.

وللجهاد في التشريع الإسلامي نظام مفصل رائع عُنت بسرده كتب الفقه وأحكام الشريعة، ولكي يطلع القراء على صورة مصغرة منه نسجل فيما يلي فهرساً لذلك النظام الدقيق المستوعب ليكون دليلاً ومرشداً إلى التفاصيل التي لا يتسع المجال لسردها.

وتنقسم مواضيع هذا النظام إلى أربعة فصول:

١ - من يجب عليه في الجهاد:

يجب على كل مكلف حرّ ذكر، فلا يجب على الصبي والمرأة والمجنون والمملوك والشيخ الهيم.

ويسقط بالعمى والإقعاد والمرض المانع من الركود والعُدو.

ولا يجوز للأبوين منع ابنهما من الجهاد إن وجب عليه.

٢ - من يجب جهاده:

وهم البغاة: كالمسلمين الخارجين على الإمام، وأهل الذمة وهم اليهود والنصارى والمجوس إذا أخلّوا بشرائط الذمة، ومنّ عدا هؤلاء من أصناف الكفار.

ولا يجوز قتل المجانين والصبيان والنساء وإلقاء السم، كما لا يجوز التمثيل ولا الغدر، ولو ترس الأعداء بالنساء أو الصبيان أو الأسرى وجب الكفّ عنهم.

ويلحق بذلك شرح مفصل لأحكام الأسرى والغنائم.

٣ - أحكام أهل الذمة:

وهم اليهود والنصارى ومن لهم شبهة كتاب كالمجوس، ولا يقبل من غيرهم إلا الإسلام، وللذمة شروط كثيرة يجب القيام بها كعدم القيام بما يخل بالأمّن، وعدم الاعتداء على المسلمين وإيذائهم كالزنا بنسائهم والسرقة لأموالهم والتجسس للمشركين وإيواء عيون الأعداء، وعدم التظاهر بمخالفة الأوامر الإسلامية كالتظاهر بشرب الخمر والزنا وأكل لحم الخنزير.

وتلحق بذلك أحكام المهادنة وشروطها.

٤ - قتال من خرج على الإمام العادل:

ويُقصد بهم المسلمون الخارجون على إمامهم، وتختلف شروطهم عن شروط قتال الكفار اختلافاً كبيراً، حيث لا يجوز اتباع مدبرهم والإجهاز على جريحهم ولا سبي ذراريهم ولا تملك نسائهم، إلى آخر ما عنت به كتب الفقه من شروط وأحكام.

وحسبنا هذه الخلاصة في معرفة مقدار اهتمام الإسلام بشؤون الجيش والدفاع. وتنظيم كل ذلك بصرامة ودقة واستيعاب، مما لا يدع مجالاً لمناقشة المعاندين وجدل الزاعمين.



وبعد كل ما مرّ نوذُّ أن تتساءل فنقول:

وهل الإسلام بعيد عن السياسة كما تدعون؟

فإن أردتموها سياسة بمعناها اللغوي فذلك المعنى بكل فروعه جزء من رسالة الإسلام.

وإن شئتموها سياسة قانونية دستورية فتلك واجباتها التي لا تختلف - في الأصل - عن واجبات الإسلام.

وإذن. فاتركوا تلك التخرصات التي شحن بها الاستعمار أدمغتنا الخالية ليعبد الإسلام عن طريقه تمهيداً لسيطرته الكافرة الغاشمة.

وما دام الاستعمار قد حمل عصاه ورحل من بلاد الإسلام - في أكثرها - فما أحرانا أن نعود إلى حقائق الإسلام؛ ندرسها بأناة وعمق؛ ونعتمد عليها في بناء المجتمع السعيد والوطن الحر الطليق.

أما ما عداه من خزعلات وأوهام وألفاظ جوفاء صنعها صانعوها لكي يصبحوا بواسطتها شيئاً ما فإنها هباء في هباء، ولن تحصد من ورائها سوى الأتعاب والشقاء والعناء.

﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾
[الإسراء: ٩ - ١٠].



الإسلام.. دين ودولة

مفاهيم الدين والدولة

ما هو الدين وما هي أهدافه؟

وما هي الدولة وما هي واجباتها؟

إن الجواب على هذين السؤالين، ومعرفة ما ينطوي تحت هذين اللفظين من المعنى، هو الخطوة الأولى على الطريق إلى فهم الموضوع على حقيقته وواقعه.

لقد أجهد الغربيون أنفسهم في التفكير بما ينبغي أن يكون جواباً على ذلك، حتى انتهوا إلى تحديد اختصاص الدين والدولة يلائم ما يرمون إليه من وراء هذا التساؤل:

فهدف «الدين» - كما فرضوه - هو التوجيه الروحي للأفراد.

وواجبات «الدولة» - كما صوّروها - هي تنظيم العلاقات بين الأفراد.

ثم استخلصوا النتيجة المطلوبة بعد ذلك، وهي عدم وجود علاقة ما بين التوجيه الروحي (الداخلي) وبين تنظيم العلاقات (الخارجية).

وإذن. فلا علاقة بين الدين والدولة!!



وكان لهذا التفسير والتحديد أسبابه ودوافعه.

ولقد سبق منا القول في فصل «الإسلام... والطبقات»: إن رجال الكنيسة في أوروبا - في القرون الماضية - كانوا قد شطّوا في تصرفاتهم كلَّ الشطط، واستغلوا قوّة نفوذهم لاستدرار المنافع وجلب المغنم أفضع استغلال، فكانوا - هم - أصحاب الإقطاع والسلطة والسطوة والإثراء القائم على غير الحلال.

كان لكل ذلك أثره لدى القادة والمفكرين الذين رأوا ضرورة التخلص من سلطان هؤلاء بأي وجه من الوجوه، خصوصاً وأن هؤلاء الذين أسموا أنفسهم «رجال الدين» لم يكونوا من الكفاءة والإدراك والعلم والمقدرة بالدرجة التي تؤهلهم للسيطرة على شؤون الدولة، والهيمنة على إدارة دفة الحكم، ودفع عجلة البلاد إلى الأمام، بل لم تكن لهم أية معرفة بغير النهب والسلب والتحكّم الغاشم في مصالح الناس.

وراح المفكرون يبحثون - بجِدِّ وتصميم - عن مخرج ينقذ بلدانهم من خطر الهاوية التي تنحدر إليها، وعن سبيل تأخذ بهم نحو الحرية والمساواة والسعادة الخالية من شوائب التلذذ باسم الدين؛ والعبث بالمقدرات باسم السيد المسيح (ع).

وكانت الخطوة الأولى لحملتهم ونشاطهم هي التبشير بشعار «فصل الدين عن الدولة».

ولعلنا لا نعدم لهم بعض العذر في اتخاذ هذه الخطوة وطرح هذا الشعار على الجماهير.

لقد كانت تصرفات «رجال الدين» في أوروبا متجاوزة كل حدٍّ مقبول، حتى أصبحت خطراً متفاقماً لا يصحّ السكوت عليه، وكان تحكّمهم في البلاد والعباد خارجاً على شريعة المسيح المبشرة بالحبّ والإخاء، حتى

غدا ظلماً صارخاً واعتداءً فظيماً ما أنزل الله به من سلطان .

وواضح أن ذلك كله بعيد عن الدين - أي دين - بُعد السماء عن الأرض، لأن الدين خير ورفاه وعدل، لا إقطاع وعدوان واستغلال شنيع .

يضاف إلى ذلك أن الدين المسيحي - على عظمته وقديسيته - لم يُعَرَّ بغير التهذيب الخلقي، ولم يأبه بغير الصفاء النفسي، ولم يتدخل في شؤون الحكم والدولة والتشريع من قريب أو بعيد، بل ترك للقوانين الرومانية ودولتها القائمة - يومذاك - كل الحرية في تسيير شؤون الحكم وتنظيم المصالح العامة وإدارة دفة الإمبراطورية الواسعة .

وكان ابتعاد شرع المسيح عن الدولة ونظمها، واقتصاره على المسائل الخلقية التهذيبية فقط؛ مشجعاً لمفكري الغرب على المجاهرة بما جاهرُوا به، والسعي في سبيل تحقيقه وتطبيقه بكل ضراوة واستبسال .

وتساءلوا واستفهموا قائلين :

ما علاقة الدين الداعي إلى صفاء النفس بالدولة وقوانينها وواجباتها؟ .

وما هي الرابطة بين الدين - كتوجيه روحي - والدولة - كتنظيم لعلاقات بعض الناس ببعض؟ .

وكان الجواب: أن لا علاقة بين الدين والدولة! .



وسرت هذه الفكرة في المجتمعات الأوروبية سريان النار في الهشيم؛ حتى أصبحت مبدءاً أساسياً تؤيده أكثرية تلك الشعوب .

وجاء أعداء الإسلام ومحبو الشهرة من أتباعهم فحملوا لواء الدعوة لهذا المبدأ في مجتمعنا الإسلامي، وجندوا كل ما يستطيعون تجنيده لغرض التأثير على السذج والبسطاء من الناس؛ ليضمنوا بذلك شيئاً من «الشعبية» و شيئاً من الأنصار المهرّجين لهذه الفكرة المستوردة.

وكان من نتائج تطيلهم وتزويرهم أن استجاب لهم بعض الأغرار والمشعوذين ممن لم يفهموا حقيقة الإسلام ولم يؤمنوا به حق الإيمان، فسوّدوا بعض الأوراق ونشروها بين المسلمين باسم «حرية الفكر؟» و«تطهير الإسلام من القشور!» بأمل خدع الجماهير غير المثقفة إسلامياً وجلبها إلى حضيرتهم، ليتسنى لهم - ولأسيادهم من ورائهم - تحقيق ما يهدفون إليه من وراء هذه الدعوة. وكأنهم نسوا أو تناسوا أن الإسلام غير المسيحية، وأن ما قاله المفكرون الأوروبيون ودعوا إليه لا ينطبق على الإسلام ونظامه العظيم.

ثم كان ما كان من أمر هؤلاء ومن سار على شاكلتهم من حملة هذه الفكرة المستوردة، حيث اتهموا كل المسلمين المخلصين بالخرافة والسخف والرجعية؛ وبكل ما يحفل به قاموس «العجزة الفاشلين» من شتائم وسباب يسترون به عجزهم ويغطون بردائه عوراتهم المكشوفة وفضائحهم البارزة للعيان.



وقبل التطرّق إلى موقفنا - كمسلمين - من مبدأ «فصل الدين عن الدولة» يجب أن نقف - كمفكرين محايدين - عند هذا المبدأ، لندرس وجوه الصحة والخطأ فيه على ضوء الدراسات العلمية المحدثة، لتكون على معرفة كاملة بالموضوع قبل الدخول في البحث عن موقف الإسلام

إن الدعوة في البلاد الأوروبية إلى «فصل الدين عن الدولة» لم يحمل لواءها أناس ملحدون لا يؤمنون بالله تعالى - وإن استغلها الملحدون ومن كان على شاكلتهم بعد ذلك -، بل كان أكثر دعواتها وأنصارها والمبشرين بها ممن يؤمنون بالله والمسيح ويعتقدون بالنصرانية أصلب اعتقاد وأقواء.

وكان كل هدفهم من دعوتهم تطهير جهاز الحكم وإبعاده عن نفوذ رجال الكنيسة وتحكمهم وسيطرتهم، مع المحافظة على قدسية الكنيسة وحرمتها والقيام بواجباتها على أفضل الوجوه.

وإذن. فقد كانوا يريدون إبقاء الدين كسلطة هدفها خدمة الشعب وتنظيم أوضاعه والسير بها على خط مستقيم.

وكان معنى ذلك بالنتيجة: أنهم جعلوا الفرد المسيحي خاضعاً لقيادتين أو - بالأحرى - لولائتين: إحداهما روحية هي ولاية «رجل الدين»، والأخرى جسدية هي ولاية «الحاكم».

أي يجب على المسيحي أن يهب للكنيسة روحه وللدولة جسده!

وعلى الرغم من هذا المظهر البراق الذي غلّفوا به هذه «الثنائية» ومن عدم التناقض الذي أظهروا به هذه الفكرة، فإن علم النفس قد وقف أمامها موقف الساخط المحتج، لأنه يرى أن توزع الإنسان بين قيادتين وخضوعه لتوجيهين لا يضمن له النتيجة الصحيحة، وأن سلامة التوجيه لا تتحقق بغير القيادة الواحدة.

وعلم النفس إذ يشجب هذه «الثنائية» لا يفعل ذلك تشهياً واعتباطاً، وإنما شجبها بعد الاقتناع بضررها المؤثر على السلوك العام للإنسان؛ أو بعد الإيمان بأن إثمها أكبر من نفعها - على أقل تقدير -.

وإذا كان مبدأ «فصل الدين عن الدولة» بالشكل الذي ذهب إليه الغربيون مضرّاً بسلوك الإنسان وسلامة توجيهه حسبما يقرره علم النفس، فلا يمكن اعتباره حلاً لمشكلة الحكم - لأن الضرر لا يكون «حلاً» لمشكلة - على كل حال -.



ولو فُكرنا في هذه «الثنائية» بامعان - مرة أخرى -؛ فهل نجد فيها ما يطمئنا بانصراف كل من الدين والدولة إلى أهدافهما المحددة لهما بلا صراع واصطدام؟.

إن الدين - إذ يهيمن على الروح - يريد أن يوجهها لما يهدف إليه. وإن الدولة - إذ تسيطر على الجسد - تحاول أن تسخره لما تهدف إليه.

ويبقى الإنسان حائراً قلقاً بين السيطرتين المتنازعتين. ليس بيده من الأمر شيء، ولا يدري كيف يسير وأي أمر يطع!

ولعلّ أوضح مصداق لهذا التنازع بين السيطرتين ما يبرز تحت وطأته مسيحيو بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

إن دينهم يدعوهم إلى الحب والوثام والتسامح مع شعوب العالم أجمع، وإن دولهم «العظمى» تدعوهم إلى حمل السلاح لإبادة ملايين من سكان العالم دفاعاً عن مصالح بلادهم ومنافعها الاستعمارية.

فماذا يعمل هؤلاء الحيارى المساكين؟ وهل ينساقون مع دوافعهم الروحية أم يستجيبون لأوامر الدولة المسيطرة على أجسادهم؟.

من هنا يبدأ الصراع، ثم يشتد ويشتد بالتدرج حتى ينتهي في الواقع إلى صراع بين الدين والدولة، ولا بد - حينئذٍ - من تغلب أحد

الطرفين على الآخر؛ حيث يسفر هذا التغلب عن تسخير الجانب الأضعف لصالح الأقوى منهما.

فإما أن يتغلب الدين فتكون الدولة بأمره.

وإما أن تتغلب الدولة فتسخر الدين لأطماعها.

وآنذاك ينعدم مبدأ «فصل الدين عن الدولة» ويولد مبدأ جديد هو «تسخير الدين للدولة» أو بالعكس.

فإن كانت الغلبة للدولة فلا دين.

وإن كان النصر للدين عادت المشكلة من جديد، حيث ترتفع الأصوات داعية إلى «الفصل»، وهكذا دواليك.

وإذن. فإن نظرية «فصل الدين عن الدولة» لا تصلح للتطبيق في أي مجتمع يؤمن بالدين - أي دين -، فضلاً عن مجتمعنا الإسلامي الذي قدّمت له رسالة السماء أسمى النظم وأدقّ المفاهيم وأروع التعاليم.



وتمهيداً للوصول إلى نتيجة البحث ينبغي أن نقف قليلاً لدى كلمتي «الدين» و«الدولة» لنحدد معناهما ونوضح المراد من لفظيهما، ليكون الحديث عن التفاصيل المرتبطة بهما قائماً على أساس جليّ بعيد عن اللبس والغموض.

ف «الدين» كما فسّره علماء اللغة: «الجزاء والمكافأة»، ودنّته بفعله ديناً: جزيته... ويوم الدين: يوم الجزاء، وفي المثل: كما تدّين تُدان؛ أي كما تجازي تُجازى، أي تجازى بفعلك وبحسب ما عملت^(١).

(١) لسان العرب: ١٣ - ١٦٩.

ومثل ذلك قال المفسرون في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَلَدِيكَ عِنْدَ اللَّهِ
الْإِسْلَامُ﴾؛ حيث ذكروا «إن الدين - ها هنا - هو الطاعة، وأصله
الجزاء، وسُميت الطاعة ديناً لأنها للجزاء»^(١).

وأما «الدولة» فتعرّفها الفكرة المثالية «بأنها هذا التنظيم للمجتمع
الذي تكون وظيفته ضمان الظروف الضرورية لأفضل حياة»^(٢).

وعلى الرغم من اختلاف علماء الفلسفة والقانون والاجتماع في
تفسير الدولة فلعل أحسن ما يُستخلص ويُختار من تلك التفاسير «إن
الدولة طريقة لتنظيم الحياة الاجتماعية لمجتمع ما»^(٣).

ولا تكون الدولة «دولة» بالمعنى القانوني الصحيح إلا إذا تمّ فيها
إعداد الركائز الأساسية التالية:

أ - التشريع، ويتمثل في «السلطة التشريعية».

ب - الإدارة، وتتمثل في «السلطة التنفيذية».

ج - القضاء، ويتمثل في «السلطة القضائية».

يضاف إلى ذلك ضرورة اختيار الدولة مذهباً سياسياً معيناً
«دكتاتورياً. ديمقراطياً حرّاً. اشتراكياً.. الخ» وشكلاً معيناً من أشكال
الحكم «جمهورياً. ملكياً - رئاسياً، غير رئاسي».

وتصبح الدولة بعد تحقّق كل ذلك دولة بالمعنى القانوني المتسالم
عليه، وتغدو أهلاً لتبوء مكانتها بين الدول الأخرى.



(١) مجمع البيان: ٢ - ٤٢٠.

(٢) الدولة في النظرية والتطبيق - تأليف هارولد لاسكي -: ٣١.

(٣) نفس المصدر السابق: ٩.

ونعود الآن إلى الإسلام - بعد أن اتضح لنا معنى «الدين» والدولة كما قرره أعلام اللغة والتفسير والقانون - لنحاول فهم حقيقته على ضوء التعاريف التي سلف ذكرها، ولنحدّد رأينا فيه بكل حرية وتجرد وإخلاص، ونضع الجواب المقنع الشافي عن السؤال الذي يكثّر تردّده اليوم في البلاد الإسلامية جمعاء عن مقدار علاقة الإسلام بمفهومَي الدين والدولة ومقدار ارتباطه بهما.

ولو رجعنا إلى واقع الرسالة المحمدية لرأينا أن الإسلام «دين» بلا شك، لأنه قائم على الطاعة والجزاء والمكافأة، وتلك هي معاني الدين في مصادر اللغة والتفسير، وبديهي أن الطاعة والجزاء والمكافأة هي الركن البارز من أركان الدعوة الإسلامية الغراء.

وما معنى الأوامر والتعاليم التي حفل بها الإسلام لولا غرض الطاعة والامتثال؟.

وما معنى البعث والمعاد لولا الجزاء المتوقع والمكافأة المنتظرة في ذلك اليوم الموعود؟

وإذن فالإسلام «دين» بمعناه الكامل، لأنه - كما قلنا - قائم على الطاعة والجزاء والمكافأة، وهو معنى الدين.

وهو في الوقت نفسه «دولة» بمعناها الكامل أيضاً، لأنه «طريقة لتنظيم الحياة الاجتماعية» وذلك هو معنى الدولة في الاصطلاح الحديث.

وتتضمن هذه «الطريقة» كل الأسس والمقومات للدولة من ناحية تحديد شكل الحكم وتنظيم شؤون السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على نحو دقيق ومستوعب وشامل.

فمن ناحية «شكل الحكم» قلنا في الفصول السابقة: أن للإسلام رأياً خاصاً فيه لا يمكن تسميته بشيء من الاصطلاحات المحدثة، وإن تعيين رئيس الدولة إنما يكون بالنص الإلهي المبلغ إلى النبي (ص)؛ وليس للبشر أي اختيار في ذلك.

ولكنَّ هذه الدولة الإسلامية لو شاء لها حظها العائر أن تحرم من نعمة إمام حاضر يباشر أمورها ويدير دفتها ويشرف على تصريف شؤونها فإن أمرها يعود - حينذاك - إلى عموم المسلمين، حيث يختارون من تجتمع فيه الشروط الشرعية المقررة ليصبح رئيس المسلمين.

وفي هذه الحالة يصبح شكل الدولة شبيهاً بما يسمى بـ «الجمهوري» حيث يكون الاختيار هو الأصل؛ وشبيهاً بـ «الرئاسي» كما مر. وعلى هذا اتفاق عامة المسلمين - على اختلاف مذاهبهم - في هذه العصور.

ومن الناحية «التشريعية» جاء الإسلام بدستور ثابت لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ ذلك هو القرآن المجيد، ثم كانت السُّنة الشريفة جزءاً من مصادر التشريع بما فسرت وشرحت وفصّلت من مجملات الدستور، ثم فتح الإسلام باب الاجتهاد على مصراعيه بشروط مقررة، ليفي التشريع بحاجات المجتمع، وليكون باستطاعته تحديد الحكم الشرعي لكل ما يستجد من الشؤون والمسائل.

وكل المطلقين على الشريعة الإسلامية يعلمون أنها قد تضمّنت حكماً لكل واقعة من الوقائع وكل حادثة من الحوادث في مختلف أبواب التشريع وفصوله، بالشكل الذي لم يدع مجالاً لادّعاء أيّ نقص فيه أو أي عجز عن مواكبة حاجات الناس وتنظيم مجتمعهم.

ومن هذا كله يتضح وجود هذا الركن من أركان قيام الدولة في

الإسلام، وتحدد السلطة التشريعية فيها بأولئك القادرين على استنباط الأحكام الشرعية الذين يستطيعون تنظيم القوانين وترتيب اللوائح ووضع النظم الواجبة الاتباع؛ مستمدين كل ذلك من الأصول الأربعة التي يستمد منها المجتهدون أدلة الآراء الفقهية.

ومن ناحية «السلطة التنفيذية» يعلم جميع الناس أن الإسلام لما كان قد أقرّ مفهوم الدولة فلا بد له من سلطة تشرف على العمل والتنفيذ؛ سواءً في المركز أو في الأطراف، وتهتم هذه السلطة بكل شؤون الناس، وتشرف على تطبيق التشريع في كل جوانبه وأطرافه. وتحيل الراغبين في الاطلاع على التفاصيل إلى عهد أمير المؤمنين (ع) إلى مالك الأشر عندما قرّر إرساله والياً على مصر، فقد تضمن الإشارة بإجمال إلى ميادين عمل «السلطة التنفيذية» واستعراض حقوقها وواجباتها بما لا يترك مجالاً لاستزادة مستزيد^(١).

ومن الناحية «القضائية» أولى الإسلام للقضاء أهمية كبرى وجعل للقاضي من الشروط ولل قضاء من الهيئة والأهمية ما يكفل بذلك استقلاله وابتعاده عن تدخل من يريد التدخل، وفي الفقه الإسلامي باب كبير باسم «كتاب القضاء» يدور حول شؤون القاضي والدعوى والمدعى والمدعى عليه.



وبعد:

فهذا هو الإسلام في واقعه، دين يوجه، و تشريع ينظّم، وحكومة

(١) ويراجع شرح هذا العهد المسمى بـ «الراعي والرعية» للأستاذ توفيق الفكيكي فهو من نفائس الكتب.

تنفذ، وقضاء يعطي لكل ذي حق حقه، وفوق كل ذلك دستور لا يمكن فيه التلاعب ولا تمس قدسيته المصالح والأغراض، فهل يصح إبعاده عن مجاله الطبيعي وحجزه داخل أسوار الجوامع وبيوت العبادة؟

إن الإسلام دين ودولة بلا شك، وإن أي محاولة لفصل الدين عن الدولة تحت شعار «ما لله الله وما لقيصر لقيصر» خروج على الإسلام وإقصاء له عن أهم ميادينه ومحاربة له في أهم ميادينه ومحاربة له في أهم مجالاته.

«اللَّهُمَّ إِنَّا نرغب إليك في دولةٍ كريمة تعزُّ بها الإسلام وأهله، وتذلُّ بها النفاق وأهله، وتجعلنا فيها من الدعاة إلى طاعتك والقادة إلى سبيلك، وترزقنا بها كرامة الدنيا والآخرة».

اللَّهُمَّ اسمع واستجب وأنت أرحم الراحمين.



الإسلام

بين الرجعية والتقدمية

هذا الصراع العنيف الدائر بين الإسلام وخصومه اليوم صراع قديم لا يختص بحاضرنا الذي نعيش فيه . وإنما يرجع في تاريخه إلى مدى بعيد من القرون الماضية، أو - على وجه التحديد - إلى اليوم الذي نزلت فيه رسالة السماء على خاتم الأنبياء (ص)، لتخرج الناس من الظلمات إلى النور وتهديهم صراطاً مستقيماً .

ولم يكن غريباً أن يستفزّ نداء السماء المجلجل سائر قوى الجور والطغيان والضلال . وأن يملأها غضباً وغيظاً وحقداً، فيدفعها إلى بذل محاولاتها المستميتة لإطفاء شعلة الإسلام الوهاجة وإسكات صوته الهذّار، وسدّ الطريق أمام تياره المتدفق بالخير والحياة .

وباءت تلك الجهود الخبيثة بالفشل الذريع القاتل، ورد الله الذين كفروا على أعقابهم لم ينالوا شيئاً، وفتح لرسوله فتحاً مبيناً، ونصره نصراً عزيزاً، وكان حقاً عليه نصر المؤمنين .

وهكذا ابتدأت الحرب بين الإسلام وأعدائه وما زالت حتى اليوم دائمة اللهب مشتعلة الأوار .

وعلى الرغم من سائر تلك الوقائع التي حدّث بها التاريخ فيما حدّث من أخبار الأدوار الإسلامية السالفة، وسائر تلك الفظائع

والكوارث التي تقشعر لها الأبدان، فقد كان لقرننا الأخير حصّة الأسد من هذه الحرب الضروس، وكان ما شهدناه من ألوان هذا الصراع وأشكاله المختلفة وأساليبه المتعددة متجاوزاً - إلى حد بعيد - كل ما شهده المسلمون السابقون في سائر الأدوار والقرون، لأن الدول والكتل الطامعة بنا اليوم تختلف عن ذوي الأطماع السالفين اختلافاً كبيراً في المنهج والأسلوب والعدة، وإن اتحد الهدف واتفق المطلوب.

ولقد سبق لنا أن قلنا في تضاعيف فصلٍ سابق ما نصه:

«لقد فكر وقدر الاستعمار طويلاً وهو يتطلع إلى السيطرة على الوطن الإسلامي الكبير، وتأمل ملياً فيما يجب عليه فعله للوصول إلى الهدف، فخرج من كل ذلك مؤمناً بأن العقبة الوحيدة في طريقه إلى هذه المنطقة المسيلة لُعبابه هو الإسلام والإسلام وحده، لأن في طياته من أسباب الحياة والقوة والمنعة ما يستعصي بها على كل طامع ويتدرع فيها أمام كل هجوم واعتداء، كما أشار إلى ذلك المستر غلادستون الوزير البريطاني المعروف في كلمته الشهيرة: ما دام هذا القرآن موجوداً فلن تستطيع أوروبا السيطرة على الشرق ولا أن تكون هي نفسها في أمان».

وإذن، فلا بد لهم من القيام بعملية تخريب واسعة النطاق في صفوف المسلمين لينفذوا منها إلى ما يريدون.

وحشد هؤلاء الطامعون لتحقيق أملهم الكبير - في هدم الإسلام وإقامة قواعد نفوذهم - كل ما لديهم من إمكانيات عظيمة وطاقات هائلة لم يكن لدى المسلمين عشر معشارها، وسخروا للتبشير بفكرتهم كل وسائل الدعاية والإغراء والتدجيل التي تضمن لهم خدع السدج والبسطاء من قلبي المعرفة وضعاف العقيدة، ومهدوا لكل ذلك بعبارات خلابة وألفاظ خداعة كان ظاهرها مليحاً براقاً يأخذ بألباب الأमीين وأنصاف

الأميين، وكان باطنها محشواً بآلات الهدم وأدوات التخريب ومعاول تحطيم المقاومة الدينية التي ذاق الكافرون والمستعمرون منها الأمرين، ولاقوا من بأسها وقوتها وثباتها ما أطاش صوابهم وسفّه أحلامهم، وردّ سهامهم إلى نحورهم مصحوبة بالخسران المبين.

وكان اختيارهم لهذا الأسلوب الجديد مستنداً إلى تجربتين مهمتين:

الأولى: - الفشل الذريع الذي منيت به حملاتهم العسكرية؛ وخيبة الأمل في تطويع المنطقة والتسلط عليها بقوة الجيش والسلاح.

الثانية: - اعتقادهم - بعد الاختيار والمشاهدة - بأن الإسلام كعقيدة ومبدأ، وكنظام سليم لبناء الحياة، وكقانون يحدد علاقة الفرد بربه وعلاقته بمجتمعه وسائر أفراد بني جنسه. إن ديناً كهذا لا يمكن أن يكافح بالحديد والنار، ولا يمكن أن يخيف البطش والإرهاب معتنقيه المؤمنين فيسوقهم إلى البراءة منه والتخلي عنه، بل لا يكون أثر ذلك إلا انقاداً وضاوة ولهيياً في نفوس أتباعه الصادقين المخلصين.

وهكذا أيقن الطامعون بأن الأمل الوحيد في تحقيق هدفهم الخبيث متوقفٌ على سلوك طريق جديد: هو طريق الهدم والتخريب الداخلي باسم الفكر والثقافة والتربية والتعليم، ومحاولة غرز تلك المفاهيم والمبادئ - بواسطة الأذئاب والمأجورين - في أذهان بعض المسلمين الأغرار الذين لا نستطيع وصفهم بغير كونهم من «عديمي المناعة الدينية» أو «ذوي المناعة الضعيفة».

وسرعان ما وضعوا خططهم المهيئة موضع التطبيق، وكان مظهرها في أول الأمر مقتصرأً على تأسيس المدارس ومحاربة الأمية ومكافحة الجهل، وتنظيم مناهج حديثة تتكفل بغرس بذور العلم والمعرفة في

نفوس النشء الطالع، لكي يتدرج في مدارج الثقافة صعوداً حتى يصبح في نهاية المطاف حامل مشعل التقدم والتطور.

هكذا كان غطاء الخطة ومقدماتها... وهكذا كانت مفعمة بالإغراء.

وكان صدى ذلك كله متجاوباً مع أطماع الطامعين.

ويصبح كل من يحارب هذه المدارس عدواً للعلم.

وكل من لا يرضى بهذا الأسلوب نظيراً للجهل.

وكل من يشك في سلامة هذا الطريق مخرفاً من بقايا القرون الوسطى.

وكان الله في عون نشتنا الطالع المخدوع.



وبدأت الجهود تبذل ليل نهار لتحقيق ما وراء ذلك من خطوط وأهداف، ولاقت تلك الفكرة المسمومة استجابة واسعة لدى كل البسطاء والسادجين - وهم أوسع الجماهير في البلاد الإسلامية -، ثم سرعان ما نمت البذور وأخرجت رأسها من تحت التراب لتزدهر وتتعالى كما أراد لها غارسها الذكي الخبير.

وقامت حركة إنشاء المدارس في سائر أرجاء الوطن الكبير على قدم وساق، وبدأت المطابع تدور لتطبع الكتب الدراسية المطلوبة التي تم تأليفها طبقاً للخطة المقررة!، بعد أن شحن الكثير من صفحاتها بكل ما يزعزع العقيدة ويفسد الأخلاق ويثير الحزازات والإحزن، ولا ينفع في مجال العمل والحياة العامة في قليل أو كثير.

وركض الشباب لمدارسه بشوق ورغبة، واندفع الأطفال لصفوفهم بلهفة وهوى، ودفع الآباء أبناءهم إلى تلك المعاهد تحت مفعول تخدير الألفاظ المعسولة والعبارات المغرية، من دون تفكير في النتائج وتأمل فيما وراء الأكمة وخلف الستار.

وكانت لدينا - وما زالت بحمد الله - فئة واعية عرفت دائماً بعمق الفكر وبعد الغور وخلوص النية وحصافة الرأي، أحست بوخامة العاقبة لمجرد ملاحظة المقدمات، وعرفت أن لهذه الحملة من الأهداف والنتائج ما لا تحمد عقباه، فلم تجد بدأً من إعلان رأيها بصراحة ووضوح ومن مجابهة المسلمين وتعريفهم بالأخطار التي تتهدد الفكر الإسلامي، ولفت أنظارهم إلى أن هذه المدارس التي وصفت بالعلم والمعرفة لم تكن يومذاك إلا مراكز أسسها المستعمرون وأذئابهم «الانتدابيون» لمحاربة الإسلام بكل ما ينطوي عليه من خلق وفضيلة وتنظيم، وما تسميتها بالمدارس وإلقاء ستار من العلم عليها إلا من قبيل الخداع والتدجيل والتغليف الكاذب.

وعلى هذا النحو من الصراحة والجرأة أعلن علماء الدين الأعلام رأيهم في تلك المدارس، وكان لهم في إصدار هذه «الفتوى» أكثر من سبب موجب، وكان لهم على صحتها ألف دليل ودليل.

ويجب أن لا يفوتنا - كمثالٍ نستشهد به - أن نقرأ بإمعان تصريحات المستر بنروز أحد رؤساء الجامعة الأمريكية في بيروت حيث جاء فيها بالحرف الواحد:

«لقد برهن التعليم على أنه أئمن الوسائل التي استطاع المبشرون أن يلجأوا إليها في سعيهم لتنصير سوريا ولبنان».

ويؤكد هذا المعنى المبشر تكلي إذ يقول: «يجب أن نشجع إنشاء

المدارس، وأن نشجع على الأخص التعليم الغربي، إن كثيرين من المسلمين قد زعزع اعتقادهم حينما تعلموا اللغة الإنكليزية. إن الكتب المدرسية الغربية تجعل الاعتقاد بكتاب شرقي مقدس أمراً صعباً جداً^(١).

ولو رجعنا إلى الكتب المدرسية المقررة في العراق حينذاك لرأينا فيها كثيراً مما لا يمكن إقراره أو السكوت عليه، وحسبنا - كشاهد على صحة ما أقول - أن نرجع إلى كتاب التاريخ الذي كان مقرراً للمصنف الثالث الابتدائي - وهو يبحث في التاريخ القديم - لنجد فيه صورة تخيلها المؤلف للإنسان القديم، ولن تختلف تلك الصورة بأية حال من الأحوال عن صورة أي قرد من قرود الغابات المتوحشة، وبذلك يُعَلَّم النشء الجديد وهو في التاسعة من عمره فرضية دارون في حقيقة أسلافه القدامى الذين أنجبوه!!، في الوقت الذي لم يستطع فيه واضع الفرضية أن يقيم على صحتها البرهان العلمي المقنع.

وقبل أعوام صدر كتاب لأحد أساتذة جامعة بغداد روى فيه مؤلفه بعض الحوادث التي حدثت في أروقة الجامعة وكلياتها العلمية، وكان من جملة ذلك هذه الواقعة التالية:

«يقول أستاذ في معهد عال وهو يحدث طلابه:

«إن محمداً دجال ذكي!» وعلل ذلك بأن محمداً وعد الغرب سكان الصحارى والقفار بجنات عدن تجري من تحتها الأنهار. وهزأ بفكرة وجود الأنهار والولدان في الجنة.

(١) لزيادة الاطلاع على الأهداف الخبيثة التي كان يرمي إليها الاستعمار تحت ستار المدارس يراجع: «كتاب التبشير والاستعمار في البلاد العربية» تأليف الدكتورين مصطفى الخالدي وعمر فروخ، الطبعة الثانية، بيروت: ١٩٥٧م. ومنه نقلنا النصين المذكورين في أعلاه.

ثم سأل الطلبة:

«أتعتقدون... لو أن الله موجوداً - وهو العليم بكل شيء كما يدعي الرجعيون - لصعب عليه وصف الفيل مثلاً كما وصف الفرس؟ ولكن محمداً مؤلف القرآن وصانعه لم ير في حياته الفيل فأقتصر وصفه على الفرس».

ثم أضاف:

«لو أن الله موجود فكيف يرضى لعزته وكرامته أن يخترق الصاروخ الروسي سماواته؟، وقد شق الصاروخ الروسي فعلاً - كما تعلمون - السماوات عدة مرات رغم كل تلك الخزعبلات!».

الرجعية والتقدمية:

وكانت من جملة أساليب الهدم وإشاعة البلبلة العقائدية الدينية مجموعة من «ألفاظ» مضلّة جوفاء أشاعها لفييف من أدياء الثقافة في أوساط الطلاب والشباب بعد أن طلوها بما أسموه «الحركة الفكرية» و«الانطلاق الذهني» و«التحرر من الجمود»، ثم استغلوا تلك الألفاظ لصالح أهدافهم الخاصة، فراحوا يطلقونها بحسب أهوائهم، ويوزعونها على الشكل الذي توحى به مصالحهم الضيقة، ويدور معه حبههم وبغضهم.

وكانت «الرجعية» و«التقدمية» في طليعة تلك الألفاظ.

وقبل الدخول في صميم البحث يجب أن نقف قليلاً عند هذين اللفظين لنعرف معنى كل منهما وحقيقة ما يدلان عليه، لكي تكون المناقشة مبنية على أساس واضح سليم لا لبس فيه ولا غموض.

ولو رجعنا إلى سائر ما تصل إليه اليد من المراجع المحترمة في

عالم اللغة والسياسة والفلسفة والاجتماع لما وجدنا لهذين اللفظين معنىً علمياً خاصاً بهما - بمزيد الأسف -، بل لن نجد أكثر من اشتقاق لفظ (الرجعية) من الرجوع إلى الوراء و(التقدمية) من التقدم إلى الأمام.

ولذلك لم يبق لنا طريق إلا الرجوع إلى موارد استعمال هذين اللفظين فيما نقرأ ونسمع، لنصل إلى المعنى الذي يقصد منهما والهدف الذي يهدف إليه بعض الناس من وراء ذلك، ولنحدّد موقف الإسلام منهما على ضوء نتائج هذا الاستقراء.

فالرجعية تطلق وتوزع على الناس هنا وهناك، ويُراد بها في أكثر الأحيان: كل إيمانٍ برأي سابق أو عرف سائد أو عادات موروثية.

ويكون - بناء على ذلك - رجعياً كل من آمن:

بالله واليوم الآخر.

بالحقيم الأخلاقية والفضائل التي دعت إليها الشرائع السماوية.

بضرورة أداء الواجبات الدينية.

بحرمة الربا والخمر والميسر وحرية اتصال المرأة بالرجل، وما

شاكل ذلك.

أما التقدمية فيقصد منها عند إطلاقها في أكثر الأحيان أيضاً:

التحلل المطلق من كل ما سلف ذكره، ويكون الإلحاد والسخرية بالدين

ونواميسه والتجرّد من كل القيود الأخلاقية (تقدمية) بمعناها الصحيح في

عرف هؤلاء الهدّامين.



هذا هو المفهوم من هاتين الكلمتين في عصرنا الحاضر، وهذه هي

موارد استعمالهما في أكثر ما نقرأ ونسمع من الأحاديث المتداولة، حتى

أصبح وجود الله عزّ وجلّ من مدعيات الرجعيين - على حدّ زعم الأستاذ السالف الذكر -، وأصبحت كل دعوة إلى الفضيلة والمثل ومكارم الأخلاق رجعية في نظر بعض (التقدميين!)، كما أصبح الإسلام بدعوته إلى الله وإلى الفضائل وإلى محاربة المفاسد الاجتماعية رجعيّاً أيضاً.

ولمّا كان من جملة ما أشاعه الطامعون عن الدين الإسلامي أنه يقرّ الاسترقاق بلا قيد ولا شرط، ويبيح الإقطاع بكل أشكاله، ولا ينهى عن تكديس رأس المال المغتصب من الفقراء، ولا يمنع الاستغلال مهما كان فظيماً. كان الإسلام في نظرهم صاحب أعظم نظرية رجعية في تاريخ البشر.

ثم أصبحت (التقدمية) لدى هؤلاء قائمة على أساس التجرد من كل مفهوم رجعي، والسير نحو قمة التحرر من كل قيم خيرة أمر بها الله أو أرشدت إليها العقول السليمة الكاملة.

أما نظام الإسلام فلا يقرّ سائر التفاسير الموضوعية لهذين اللفظين، لأنه يرى أن ما يدفع الإنسان إلى الرشد الإنساني الصحيح فهو من عوامل «التقدم» وما يربطه بعجلة الطفولة فهو من عوامل «الرجعية».



نظرة الإسلام إلى التقدمية والرجعية

ولزيادة الشرح والإيضاح نقف هنا وقفة الفحص والاختبار أمام تلك المفردات وما كان على شاكلتها، لنرى مقدار علاقتها بالإسلام وواقع النظرة الإسلامية لها نفيّاً أو إثباتاً، لكي يتسنى لنا - كمسلمين - إدراك حقيقة ما ينبز به الإسلام إذ يوصف بـ «الرجعية» وما ينسب إلى بعض النظريات الفكرية المعاصرة من مديح كاذب وثناء أجوف باسم (التقدمية) وليتضح للرأي العام - بكل وضوح - زيف الصراع اللفظي الفارغ الذي يغمر المجتمع الإسلامي اليوم.

ولا بد لنا ونحن بصدد بحث تلك المفاهيم التي نسبت إلى معسكري (الرجعية) و(التقدمية) على ضوء نظام الإسلام أن نقسم البحث على الجوانب الخمسة التالية^(١).

١ - الجانب الفلسفي من نظام الإسلام:

ونعني به ما يرتبط بوجود الخالق وتوحيده، وما يتعلق بالبعث والمعاد وما شابه ذلك من شؤون ما وراء الطبيعة.

والفلسفة الإسلامية قائمة على الإيمان بخالقي موجدٍ لهذا الكون

(١) سيكون البحث في هذه الجوانب مختصراً جداً وقائماً على أساس الإشارة للرأي الإسلامي. أما التفاصيل فقد أفردنا لها فصلاً خاصة نرجو أن نوقف إلى نشرها في المستقبل القريب إن شاء الله.

بكل ما فيه ومن فيه، متصف بجميع صفات الكمال التي هي عين ذاته، وكذلك الإيمان بوحداية ذلك الخالق توحيداً خالصاً بعيداً عن الشوائب، كما أنها قائمة أيضاً على الإيمان بالوحي والنبوات والإيمان بالمعاد والثواب والعقاب في الدار الآخرة.

وليس يعتمد إيمان الفلسفة الإسلامية بذلك على شيء غير العقل والعقل وحده، فهو الذي أرشدنا إلى وجود الله الخالق المدبر، وإلى كونه الواحد الأحد، وإلى ضرورة إرسال الرسل والأنبياء مبشرين ومنذرين، وإلى حقيقة معاد الناس وبعثهم بعد موتهم ليحاسبوا على ما أسلفوا وعملوا من عمل في دار الدنيا، وإلى غير ذلك مما يرتبط بهذه الشؤون.

فهل يعتبر إيمان الإنسان بما يرشده إليه العقل رجعية مقبلة؟!

وهل يمكن أن نسمي من يدعي أنه رأى سيارة وقد وجدت بنفسها وبدون أي صانع لها، تقديم التفكير؟!

وماذا تقول في رجل جاءك ليحدثك عن داره التي التأم حيطانها وأبوابها ونوافذها وسائر مرافقها، وتجمعت على شكل هندسي دقيق ونظام متقن جميل، من دون وجود عامل يعمل فيها وصانع يصنع موادها وبنّاء يقوم ببنائها؟

وهل يكون رأيك فيه سوى أنه مجنون؟!.

ولكنه لو جاء فأدعى أن هذا الكون بكل ما حوته سماواته وأرضه وبكل ما نعلم وما لا نعلم من أسراره، وبكل هذا النظام الدقيق الرائع قد وجد من نفسه وبنفسه بلا خالق خلقه أو موجد أوجده، فإنه يجب عليك أن تنحني إجلالاً لعقليته التقدمية وتفكيره المتحرر!!، وإن لم تفعل ذلك فإنك رجعي عريق.

هذا وللفلسفة الإسلامية بحوث ودراسات مطولة في مسألة الخلق؛ ومسألة المعرفة الإنسانية؛ وفي المادة وحركتها وهل هي ذاتية لها... أم استعدادية... واعية... أم عشوائية. وباستطاعة الراغب في التفاصيل أن يراجع تلك البحوث والدراسات للاطلاع على جلية الأمر.

٢ - الجانب السياسي من نظام الإسلام:

ويقصد به شكل الحكم وشؤون الدفاع والعلاقات الخارجية.

فمن ناحية (شكل الحكم) يرى الإسلام - حسبما نعتقد - أن النظام (الإمامي) هو النظام الصحيح، عملاً بالحديث المأثور المُتَّفَق على روايته: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية».

وليس الإمام ملكاً، لأنه لا يشرع ولا يقنن ولا يتصرف برأيه الشخصي ولا يورثها حسبما يشاء.

وليس رئيساً للجمهورية، لأنه لم ينتخب من قبل الناس بل يتم تعيينه بنص من الله تعالى بواسطة رسوله، وليس للناس رأي في ذلك لأنهم قد يخطئون في تعيين الأصلح، وقد تتغلب العاطفة أو القوة أو الإغراء في التصويت لشخص معين؛ وإن لم تجتمع فيه الشروط المطلوبة، كما وقع في كثير من دول أمس واليوم.

أما لو حرم المجتمع الإسلامي من (إمام) يشرف على شؤونه، فإن الأمر حينذاك يعود إلى الشورى والانتخاب لتعيين من تجتمع فيه الشروط المقررة لقيادة الدولة.

والإسلام من ناحية (الدفاع) لا يقر الظلم والفضى والعدوان الغاشم على الناس ولا يرضى بالأساليب التي تنهج عليها حكومات العصر الحاضر من قتل الأبرياء وإزهاق أرواح العجزة والنساء والأطفال

واستعمال الغازات، وإلقاء القنابل الذرية على المدن الآمنة، وما شابه ذلك مما حدث في أماكن كثيرة من العالم.

فنظام الحرب في الإسلام يؤمن بالإنسانية كل الإيمان، وله في ذلك قواعد مقررة لا يجوز طرحها مهما كلف الأمر ومهما كانت الظروف.

ومن ناحية (العلاقات الخارجية) لا يأذن الإسلام لحكومته أن تكون تابعة لأية دولة من دول الكفر - والكفر ملة واحدة -، وإنما يريد لها أن تكون حكومة مستقلة تنبثق قوانينها ونظمها من تراثها الخالد ودستورها العظيم (القرآن المجيد)، وأن تكون علاقاتها مع دول العالم علاقات النذ الأبّي الذي لا يتحمل الضيم ولا يغضي على الهوان ولا ينحني أمام الأوامر الصادرة إليه، ولا يؤمن بالانحياز إلى أية جهة غير مسلمة^(١).

٣ - الجانب الاقتصادي من نظام الإسلام:

ونعني بذلك ما يخص بحثنا هذا، حيث ادّعى المغرضون أن اعتراف الإسلام بالملكية الفردية والإقطاع وتحريمه الربا وحثّه على الصدقات أوضح الدلائل على رجعيته.

أ - الملكية الفردية:

ويذهب مبدأ من مبادئ اليوم - نظرياً - إلى ضرورة إلغاء الملكية الفردية إلغاء تاماً؛ ليزول بذلك - على زعمه - هذا الخلاف المستحکم

(١) يراجع في تفصيل الجانب السياسي من نظام الإسلام: بحث «الإسلام... والسياسة» [ص ١٠١ من هذا المجلد].

القائم بين البشر منذ أقدم العصور وإلى هذه الساعة، ذلك الخلاف الذي دعت له وحرّضت عليه رغبة الإنسان في السيطرة والتملك والتحكم. ولو لم يكن في العالم تملك فردي لما كان فيه أي نزاع أو صراع.

والملاحظ في بحوث علماء النفس والاجتماع أن أكثرهم ذهبوا إلى كون الملكية الفردية نزعة فطرية في نفس الإنسان لا يمكن سلبها منه اختياراً وعن رضاً وطواعية، بل لم يستطع حتى أولئك العلماء المتطرفون في آرائهم أن يجزموا بعدم فطرية التملك، وكان قصارى ما ذكروه أنه لم يثبت كون التملك فطرياً، وشتان بين عدم الثبوت وثبوت العدم.

وحيث إن الإسلام - كما أشرنا إلى ذلك عدّة مرات - دينٌ واقعي، فإنه لا يعتمد على غير المنطق السليم، ولا يحارب الفطرة الإنسانية ولا يمنعها من غرائزها كل المنع، وإنما يهدف بتشريعاته إلى إبقاء تلك النزعات الفطرية بعد تحديدها وتحريم الضار منها والسماح بالنافع.

ولما كانت الملكية الفردية جامعة للمنافع والمضار في آن واحد فقد حافظ الإسلام عليها وقيدتها بقيود تبعد عنها شرورها ولا تبقي على غير الصالح المفيد منها.

ولعل أكبر دليل على صحّة هذه النظرة الإسلامية الحكيمة ما وقع في روسيا بعد السيطرة الشيوعية، حيث حرمت الملكية الفردية تحريماً باتاً، فكان من نتائج ذلك قلة الحاصل وهبوط مستوى الإنتاج فلم تجد الحكومة بداً من إعادتها، فعادت إلى الوجود مرة أخرى في كثير من المقاطعات الزراعية هناك.

ب - الإقطاع:

ليس في الإسلام إقطاع، وإن نسب له أعداؤه ذلك.

فليست فيه تبعية دائمة للأمراض - وهي غير تبعية الرق طبعاً - ،
وليست فيه خدمات مجانية إجبارية في أرض الشريف، وليست فيه هدايا
يلزم الفلاح بتقديمها إلى السيد في الأعياد والمناسبات، وليس فيه سماح
للشريف بأن يحدد - حسب هواه - مقدار المساحة الممنوحة لرقيق
الأرض أو يحدد الخدمات والضرائب المطلوبة منهم.

ليس في الإسلام ذلك وغير ذلك مما وصف به نظام الإقطاع.
وهذا هو دستور الإسلام ومصادر تشريعه فأين فيها مثل هذه القيود
والشروط.

إن الإسلام لم يعترف بغير الإجارة والمزارعة، ولم يقر مبدئاً
لذلك غير مبدأ حرية الفلاح في اختيار الأرض والمساحة والبدل - نقداً
أو حصة معينة - . فإن رضي المالك ذلك فقد اتفقاً، وإن لم يَرُقْ ذلك له
كان الفلاح بالاختيار، بلا أي عنف أو إكراه.

ولكل من المالك والفلاح - بعد ذلك - شروط وأحكام شرعت
للمحافظة على حقوق الطرفين وحريرتهما في التصرف والاتفاق
والاستثمار.

ج - الربا:

إن بإمكان العالم في سائر أدواره وشتى أقطاره أن يقيم اقتصاداً
سليماً لا شائبة فيه، من دون الاعتماد على الربا والفائدة، لأن الربا لا
يعتبر ضرورة اقتصادية بحد ذاته، وإنما يرتبط وجوده ارتباطاً مباشراً
بالنظام الرأسمالي القائم حالياً، لا يمكن أن يقوم على غير الربا مطلقاً
ولهذا نجد أنصاره والمعجبين به يتهمون الإسلام بـ (الرجعية) لأنه يحرم
(تقدمية) ابتزاز أموال الناس.

وإذا كان في العالم اليوم نظام أو نظم تقوم على منع الربا أو تدعو
إلى تحديده على الأقل، بعد أن شاهدوا مضاره ومفساده ونتائجه

المؤلمة، فإن الإسلام قد حرم ذلك قبل قرون وقرون، لعلم الله تعالى خالق الكون بمصالح خلقه ومنافع عبادته.

د - الصدقات:

يتخيل بعض الأغرار - كما يشيع بعض المفرضين - أن الإسلام لم يأت بنظام اقتصادي كفيل بسعادة المجموع، وإذا كان قد جاء بشيء من هذا القبيل فهو الصدقة التي يتفضل بها الغني على الفقير، مع ما يحمله عمل الغني هذا - حسب زعمهم - من إهانة للفقير وخدش لعواطفه وجرح لكرامته.

لكن واقع الأمر يرشدنا بوضوح إلى أن للإسلام نظاماً اقتصادياً بالغاً حد الكمال في ترتيبه ودقته وتفصيله، وهو غير الصدقات المستحبة التي حث الإسلام عليها ودعا إليها.

وما ندري أي خدش أو إهانة ستلحق جيرانك أو أقبائك أو أبناء بلدتك لو أعنت فقراءهم في ساعة من ساعات عسرهم وحاجتهم الماسة أو قدمت لهم هدية في يوم عيد؟. وأي خدش أو إهانة تتحقق لو ساهمت في الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية بصدقاتك لتقوم تلك المؤسسات بواجبها في خدمة الأيتام أو العجزة أو المرضى؟

ثم لا يغرب عن البال أن تشريع الصدقات قائم ما دامت هناك حاجة في المجتمع تدعو إلى ذلك، ولو تم تطبيق نظام الإسلام الاقتصادي بحذافيره لقضى على الفقر قضاء تاماً، ولم يبق للصدقات مستحق تنطبق شروطها عليه.

٤ - الجانب الاجتماعي من نظام الإسلام:

ونخص بالذكر منه ما يرتبط ببحثنا هذا، حيث منع الإسلام تحلل

المرأة واختلاطها بالرجال، وأباح الرق، وحرم الخمر والميسر، وذلك كله من صميم (الرجعية) في نظر بعض المتحذلقين.

أ - المرأة:

لقد أشاع الحاقدون على الإسلام أنه قد احتقر المرأة وأهملها وحرّمها من كثير من الحقوق، وجعلها نصف الرجل، بل منعها من حرية الاختلاط بالرجال، وهل هذا إلا الرجعية بعينها؟!

وإذا كان مجال هذه الرسالة لا يتسع للدخول في التفاصيل فإننا نشير - بإجمال - إلى كذب هذه الادعاءات وتلفيقها ضد الإسلام لتشويه صفحته الناصعة وحقيقته النيرة، فالإسلام لم يحتقر المرأة ولم يهضمها حقوقها، ولم يجعلها نصف الرجل إلا في حالات خاصة اقتضتها الحكمة واستدعتها طبيعة المرأة ومزاجها الذي فطرت عليه.

أما اختلاطها المتحلل بالرجل واختلاط الرجل بها فحسبنا في بيان أضراره أن نرى المفاسد الكبرى التي لمستها مجتمعاتنا الإسلامية من الاختلاط لنفهم حقاً أن تحريم الإسلام لهذا التحلل لم يكن تشهياً أو تقييداً في غير محله أو جناية على الحريات، بل كان نتيجة علم المشرع الحكيم بغرائز الرجل والمرأة وميولهما وأوضاعهما العضوية والنفسية والجنسية.

ولعل نظرة واحدة يلقيها الرجل المنصف على التعاليم الإسلامية المتعلقة بشؤون المرأة تكفيه علماً واقتناعاً بحكمة الإسلام في تنظيم العلائق بين الجنسين، وفي إعطاء المرأة سائر الحقوق المعطاة للرجل، إلا في بعض المواضع الاستثنائية التي قرر فيها ما لا بد من تقريره.

ب - الرق:

أما الرق فقد سبق منا الكلام فيه مفصلاً في فصل سابق من هذا

الكتاب، وكان ملخص ذلك أن الإسلام لم يقرّ الرق إلا في الحرب وفي ضمن دائرة ضيقة جداً، ولجّكم وأسباب موجبة أتينا على ذكرها هناك فلا نعيد.

ولو وقف المفكر الحر غير المتحيز على تلك الأسباب والعلل التي أوجبت بقاء الرق في خصوص الحرب لعرف عظمة الإسلام وعظمة تشريعه المحكم.

والغريب أن كثيراً من هؤلاء المفكرين للاسترقاق الفردي في عالم اليوم لا يجد بأساً في استرقاق الشعوب بل حتى في الإبادة الجماعية بالقنابل الذرية أو الجرثومية؟، وصدق المثل العربي: «باء تجر وباء لا تجر».

ج - الخمر والميسر:

وهل تحتاج أضرارهما إلى بيان؟

لقد كان الخمر - وما زال - مدعاة كبرى لتبذير المال وهدر الصحة وتحطيم الشخصية وإضاعة أئمن ما يملك الإنسان في حياته وهو العقل السليم.

ولقد كان الميسر - وما زال - سبباً أساسياً في تدمير البيوت وتشريد الأطفال، ودك صروح الحياة العائلية، وإبادة الثروات، وطيش كثير من البنات والزوجات، وشذوذ كثير من الأطفال والمراهقين.

فما هي (الرجعية) في محاربتهما أيها التقدميون!

وصدق الله العلي العظيم إذ يقول في محكم كتابه المجيد:

﴿إِنَّمَا الْمَقْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَصَابُ وَالْأَلْزَمُ يَجْسُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ

تُذَكَّرُونَ﴾ [المائدة: ٩٠].

٥ - الجانِب الخَلقي في من نظام الإسلام؛

ولعل أبرز ناحية في الجانب الخَلقي من نظام الإسلام هو تحريم ذلك المبدأ المعروف الذي يرى أن «الغاية تبرر الوساطة»، إذا لم تكن الوساطة والغاية - كلتاهما - مشرعتين ليس فيهما ما يخالف التعاليم الإسلامية ويخرج على الأسس والأهداف المقررة.

والشيء الملحوظ بوضوح في سائر المبادئ والاتجاهات المعاصرة في الشرق والغرب أنها لا ترى أي بأس ولا تحسّ بأي رادع عن سلوك كل الطرق وانتهاج كل السبل ما دام ذلك محققاً لأهدافها المعينة واتجاهاتها الخاصة، مع غض النظر عمّا يؤدي إليه ذلك من إضرار بحقوق الغير، بل لا مانع من إزهاق الأرواح وإسالة الدماء وهتك الأعراض والاعتداء على المدن الآمنة والشعوب المطمئنة - إن لم يكن واجباً لزاماً - في سبيل الوصول إلى منفعة ضيقة تخص مصالح هذه الحكومة أو تلك، وغايات هذا السلطان أو ذاك.

وإذا رضيت الحكومات والهيئات السياسية القائمة في القرن العشرين أن تكون المآسي وسيلة الفوز والنجاح؛ فلن يسمح نظام الإسلام الحكيم بمثل ذلك؛ ولن يجيز حرية استغلال الوسائط غير المشروعة لتحقيق أي هدف كان، لأن منهجه الأخلاقي لا يأذن بأن تصبح المآسي والآلام طريقاً مقبولاً لبلوغ الأهداف والغايات.



وبعد:

فخلاصة ما أرشدنا إليه البحث أننا لا نستطيع وصف الإسلام بـ (الرجعية) - بمعناها اللغوي - لأنه لن يرجعنا إلى الوراء، بل يدفعنا دفعاً إلى قمم الكرامة والسعادة والاعتراف بإنسانية الإنسان، اللهم إلا إذا اعتبرنا المثل العليا والأهداف الإنسانية السليمة رجوعاً إلى الخلف - كما يحاول ذلك بعض المغرضين -.

كما لا نستطيع أيضاً وصف الإسلام بـ (التقدمية) المتداولة، لأنه براء من أكثر المفاهيم التي يصفها عشاقها بالتقدم وإفكاً وزوراً.

والواقع أن أخطر رجعية عرفها التاريخ وشاهدتها البشرية في مدى حياتها الطويل الشاسع هي تلك الدعوات المعاصرة التي تريد الرجوع بالإنسان إلى عهود «المشاعية» الأولى تحت ستار التحرر والتقدم والتطور، حيث تكون هذه الرجعية (رجعية) بكامل معناها اللغوي الصحيح.

وعلى الرغم من كل ذلك التطويل والتهريج الذي يصحب هذه السفسطة (التقدمية) (الرجعية)، فسيظل الإسلام - كما كان - خير المناهج وألحب الطرق نحو التقدم الصحيح القائم على الفكر البناء والعقل المبدع والضمير الحي الشريف.

﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾

[آل عمران: ٨٥].



الإسلام.. والديمقراطية

الديمقراطية

أُحيطت «الديمقراطية» في العصور الأخيرة وفي عصرنا الحاضر على وجه الخصوص بإطار خلّاب مفعم بالجازبية والإغراء، حتى أصبح لهذه اللفظة وقع السحر على نفوس الجماهير المتطلعة إلى رغد الحياة، وفي طليعتهم أولئك السذج البسطاء الذين لا يعرفون عنها إلا ما يردده الدعاة، ولا يفهمون منها إلا ما يتمشّق بها المتمشّدقون.

فكان لهذه اللفظة من مجموع هذه الدعاوات دويٌّ كبير في النفوس وصدى مهيمن على الألباب، بل أصبحت معقد الأمل ومجمع المنى لكل شعب يحسُّ بتأخره الاجتماعي أو فساد نظامه السياسي أو سوء أوضاعه العامة!

ثم كان لشُراح هذه الكلمة - على مرّ السنين - من اختلافهم في تفسيرها وتضاربهم في بيان مدلولها أو تحميلها ما لا تتحمل، ما جعل كلّ فريق من الناس يؤمن بنوع معيّن من تلك التفسيرات والتأويلات، وجعل كلّ فئة تدعو إلى مذهب خاص من تلك المذاهب التي نعتوها بـ «الديمقراطية»، وقد تكون هي وواقع «الديمقراطية» على طرفي نقيض.

وجاء كُتّابنا الإسلاميون - وفيهم المقلّدون وغير المقلّدين - فأرأوا مقدار ما لهذه الكلمة من صدّى محبّب في نفوس الجماهير، فحاولوا

ربطها بالإسلام أو ربط الإسلام بها، بل فرضوا الإسلام نظاماً «ديمقراطياً» كامل الحلقات، أو أنه - على أقل تقدير - لا يشجب «الديمقراطية» لو طُبِّقَتْ على المسلمين في حياتهم العامة، ثم حاولوا إقامة البراهين على صحة هذا الذي يذهبون إليه، وحشدوا ما استطاعوا مما ظنوه أدلة وحججاً لإثبات صواب ما يدَّعون. ولكنهم كانوا في واقع الأمر عاطفيين أكثر منهم واقعيين، بمعنى أنهم كانوا مدفوعين إلى ذلك بعاطفة منهم توحى لهم بأن خدمة الإسلام تقضي بإثبات العلاقة بينه وبين «الديمقراطية»، وعلى هذا الأساس كتبوا وحرَّروا وألَّفوا وبحثوا، من دون التعمق في دراسة الموضوع، ومن دون ملاحظة ما يترتَّب على رأيهم هذا من نتائج ليسوا على استعداد - كمسلمين - للالتزام بها بأيِّ حال من الأحوال، كما ستكشف عنه الصفحات التالية.



إن «الديمقراطية» في أصل لفظها وواقع معناها كلمة يونانية مرَّجبة من كلمتين: «ديموس» ومعناها الشعب و«كراتوس» ومعناها سلطة، ويكون المقصود من تركيب الكلمتين «سلطة الشعب» أو «حكم الشعب».

وكان الفيلسوف اليوناني الكبير أفلاطون من أوائل سُراح هذه الكلمة المركبة ومن المتشائمين من نتائج تطبيقها، حيث يقول:

«ومهما يكن نوع الحكومة «أرستقراطية» أم «أولجاركية» فهي حتماً منتهية إلى الزوال إذا ما تطرَّفت في مبادئها، فـ «الأرستقراطية» إنْ بالغت في حصر القوة وقصرها على فئة قليلة من الملاك كان في ذلك حتفها، وكذلك «الأولجاركية» إنْ أسرفت في جمع الثروة بغير تحفُّظ ولا حذر أدَّى ذلك إلى فنائها، لأن تلك المبالغة وهذا الإسراف لا بد أن يؤدي إلى ثورة الشعب يوماً ما. وعندئذ تنهض «الديمقراطية» فيتغلَّب الفقراء

على أعدائهم وينتقمون لأنفسهم من هؤلاء الحكام بالقتل والتشريد ثم يُسَوِّى بين الناس في الحرية والقوة. وهذه «الديمقراطية» نفسها إذا ما تطرقت في مبادئها انهار بناؤها، لأنها إن جعلت الناس جميعاً سواسية في الحقوق والقوى فلن يستطيع الدهماء بحكم تربيتهم أن يُحسنوا اختيار حكامهم، وقد يوضع الأمر في أيدي طائشة جاهلة تدير بسفينة الدولة في بحر متلاطم الموج ولا تزال الأنواء تتنازعها حتى ينتهي الحكم «الديمقراطي» إلى «أتوقراطية» مستبدة^(١).

وعلى هذا المنهج تقريباً سار أرسطو في بحثه، فذهب إلى التحذير من حكم «طالح شديد الخطر، وهو الحكم «الديماغوغي» أي حكم العامة والرعا، وذلك أن يقوم مهرجٌ خذاع يفسد عقيدة الأمة ويغرر بها فتنتخبه عن رضاً وطواعية، وهو في الواقع طاغية لا يصلح لشيء، والذين ينتخبون هذا الطاغية في العادة هم العامة أكثر الجماعة عدداً، ومعهم قلةٌ من ذوي المصالح الشخصية والأطماع الخاصة^(٢)».



وتطوّر الزمن بمفهوم «الديمقراطية» بالتدرج حتى انتهى بها الحال إلى عصرنا الحاضر، حيث أصبحت تطلق في لغة السياسة على نوع معيّن من أنواع الحكم، وتطلق أوصافها على الجماعات أو الأحزاب أو الحكومات التي تدين بهذا الأسلوب أو المنهج المعيّن.

«ويمكن أن نعرّفها من الناحية السياسية بأنها نظام للحكم يقوم على هيئات نيابية تشرف على أعمال المسؤولين، وتقوم بجمهرة الشعب

(١) قصة الفلسفة اليونانية: ١٩٥.

(٢) قصة الفلسفة اليونانية.

من جانبها باختيار النواب الذين تتألف منهم هذه الهيئات وتشرف على توجيههم وإرشادهم، والحكومة «الديمقراطية» بهذا المعنى هي الحكومة النيابية أو البرلمانية المسؤولة، أو هي حكم الأمة نفسها بنفسها بواسطة ممثليها الذين تختارهم. وأساس الحكومة النيابية هو حرية الفرد في إبداء رأيه سواءً في انتخاب ممثليه أو في مناقشة الشؤون العامة. ويعتبر إشراف الشعب بصورة ما على طريقة حكمه وتمكّنه من مناقشة وسائل الحكم وتصرفات الحكومة من أخصّ معاني الديمقراطية^(١).



والديمقراطية - بعد ذلك - نظامٌ في الحكم يجعل كلَّ فرد بصورة مباشرة أو غير مباشرة يساهم في تشريع القوانين بنفسه أو بواسطة ممثله الذي ينوب عنه.

وطلع علينا أخيراً بين رجال السياسة من يُقسّم «الديمقراطية» إلى قسمين:

الأول - الديمقراطية - السائبة، ويُقصد بها الديمقراطية - المطبقة في غرب أوروبا، وفي ذلك يقول قائلهم:

«إن الديمقراطية - نظام أمثل لكافة الظروف والأحوال، من حيث إيمانها بحرية الرأي الفردية والجماعية، ولكنها من ناحية ثانية تتمتع بجانب تساهليّ نحو بعض الفئات غير المؤمنة بالآراء التقدمية، الأمر الذي يساعد هذه الفئات على القيام بفعاليات من شأنها عرقلة تقدّم الحركات التحررية»^(٢).

(١) المذاهب الاجتماعية الحديثة: ٣٠.

(٢) الديمقراطية الموجهة: ٦.

الثاني - الديمقراطية الموجهة، ويُقصد بها تلك الديمقراطية التي تقوم على أساس حرمان بعض الشعب من التمتع بالظروف التي يتمتع بها البعض الآخر.

وقد وقفت على نماذج ثلاثة لهذا الشكل من الديمقراطية نعرضها فيما يلي باختصار:

أ - الديمقراطية الجديدة، التي ابتدعها ماو تسي تونج رئيس الحزب الشيوعي الصيني، وفيها يقول:

«إن الجمهورية الديمقراطية التي نريد تشييدها في الصين لا يمكن إلا أن تكون جمهورية ديمقراطية تحكمها دكتاتورية مشتركة لجميع مناهضي المستعمرين والإقطاعيين»^(١)، وبهذا يحرم من مجالات الحرية أولئك الذين تنتعهم الحكومة المسيطرة بـ «أذئاب الاستعمار» و«رجال الإقطاع».

ب - الديمقراطية الأندونيسية، التي ابتدعها الدكتور أحمد سوكارنو رئيس جمهورية أندونيسيا السابق، ويقصد بها:

«تأليف حكومة من اتحاد القوى السياسية الوطنية المنظمة التي تدين بأهداف الشعب ضد الاستعمار والإقطاع، وتكون هذه الحكومة مسؤولة أمام هيئات تشريعية ينتخبها الشعب بحرية تامة، وفق أفضل الأساليب الديمقراطية، وتؤمن إطلاق الحريات الديمقراطية لجماهير الشعب والقوى الوطنية وحجبها عن أعداء الشعب، حيث لا حرية لأعداء الحرية».

إن هذه الديمقراطية «تعني الحزم ضد أعداء الشعب وقمع نشاطاتهم بحزم وصرامة؛ وحرمانهم من حقوقهم السياسية».

(١) الديمقراطية الجديدة: ١٢.

«إن أساليب الإقناع هي مع الشعب. أما أساليب الإرغام والقمع فيجب استخدامها إزاء الرجعية»^(١).

ويظل تفسير «أعداء الحرية» و«أعداء الشعب» و«الرجعية» ملكاً للفتنة أو للفتنات الحاكمة، فتوزع من تلك الألقاب ما تشاء على من تشاء، بلا رادع ولا رقيب.

ج - الماكارثية، التي ابتدعها السناتور ماكارثي أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، حينما رأى ضرورة محاربة مَنْ نعتهم بالعناصر الهدامة في الولايات المتحدة الأمريكية، لأنهم يعملون - حسب زعمه - ضد مصلحة الشعب الأمريكي، وما إن بدأ بتنفيذ فكرته حتى أصبح «قوة قادرة على فرض الأوامر على الصحف المهمة وسلسلة الإذاعات الكبرى؛ وعلى الاستيلاء على امتيازات الرئاسة في شؤون السياسة الخارجية؛ ووضع قوائم سود رسمية وغير رسمية بأسماء جميع المشبوهين باعتناقهم آراء تخالف الآراء التقليدية أو المشبوهين بعلائقهم واتصالاتهم الشخصية»^(٢).

وهكذا نجد أن هذه النماذج الثلاثة للديمقراطية الموجهة مستوحاة من أصل واحد وضعه الواضعون ليمنح الحرية لبعضٍ ويمنعه عن البعض الآخر، على اختلاف حادٍ بينهم فيمن يستحق المنح أو يستوجب المنع، وشعار الجميع: «لا حرية لأعداء الشعب».



(١) الديمقراطية الموجهة: ٢٦ و ٥٨ و ٦٣.

(٢) تشريح الماكارثية: ١٤ و ١٨.

وعلى الرغم من أن «حكومة الشعب» وهو المعنى الحقيقي للديمقراطية قد تشعبت فيه الآراء والأفكار؛ وكثرت حوله التفاسير والحواشي والتعليقات: بالشكل الذي لا يتسع المجال لتفصيله فإن تلك التفاسير والآراء بأجمعها تنحصر في واقعها في اتجاه رئيس شعاره «حكومة بواسطة الشعب» على أساس أن الشعب مصدر السلطات.

وتتميز «الديمقراطية السياسية» المعاصرة بأن نزعتها فردية وطابعها سلبي، ومردُّ الفردية في نزعتها: نظرتها إلى الفرد كفرد في الحياة السياسية؛ وفي الانتخاب، لا كعضو في نقابة أو وحدة اجتماعية أو اقتصادية، وكذلك نظرتها إلى حرية الأفراد.

أما طابعها السلبي فنلمسه في كل من رُكْنَيْ المساواة والحرية، فالمساواة مساواة أمام القانون، وليست مساواة في الواقع أو مساواة فعلية. فالدولة لا تلتزم تجاه الأفراد بأيّ التزام إيجابي في شأن الحرية والمساواة بل تلتزم بالامتناع عن إتيان ما يمس هذه أو تلك أو يتنافى معهما، وهي لذلك تقرّر أن الناس متساوون أمام القانون مثلاً، وأنهم يتمتعون على قدم المساواة بحق التملك وغيره من الحقوق العامة والحرّيات، ولكن كل ذلك لا يتجاوز الموقف السلبي الذي يلقي كل الأفراد - كل بجهد وحظه - فرصة الاستفادة عملاً من هذه الرُّخص القانونية. فالمعتمد - مثلاً - في ظل هذه الديمقراطية السياسية يعتبر متمتعاً بالقدرة على التملك كأكبر أصحاب رؤوس الأموال، لأن الفرق بينهما فرق في الواقع لا أمام القانون.

حُكْمُ اللَّهِ وَحُكْمُ الشَّعْبِ

والشيء المتلخص من مجموع ما سلف أن «الديمقراطية» - على اختلاف تفاسيرها - تقوم نظرياً على ركنين رئيسين؛ هما:

١ - تمثيل إرادة الشعب في وضع الدساتير والقوانين، عن طريق الاستفتاء العام أو عن طريق النواب أو اللجان المعيّنة عن رغبة الشعب وإرادته.

٢ - انتخاب الشعب لحكامه عن طريق التصويت المباشر أو غير المباشر، بحيث لا يصح ارتقاء أحد ما منصب الرئاسة أو الحكومة من دون طريق الانتخاب، على اختلاف في السبل التي تحقق ذلك.

وهذا كله مستند إلى أساس إيمان الديمقراطية بأن «الشعب مصدر السلطات»، ولذلك كان لا بد من أخذ رأيه في تعيين الحكام وسن القوانين، ليكون ذلك كله منبعثاً عن إرادة الشعب الذي تُستمد منه السلطات وشرعية القوانين.

فما هو موقف الإسلام من ذلك كله؟.

إن الاستفادة من النصوص القرآنية الكثيرة أن الحاكمة الواقعية إنما هي الله تعالى، باعتباره القادر على كل شيء والفعال لما يريد، وهو الذي ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٨] و﴿بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [المؤمنون: ٨٨] ﴿وَهُوَ يُجِيبُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾ وهو وحده المنتزه عن الخطأ، والقوي الذي لا تحد سلطته قوة من القوى.

ولا يمكن لأي قوة أن تكون لها الحاكمة الواقعية وتصبح مصدر السلطات إلا إذا جمعت هذه الصفات، ولن يمكن اجتماعها أبداً لغير الله تعالى بحكم العقل والبدية.

وبالإضافة إلى حاكمية الله الواقعية فإن الإسلام قد قضى بأن الحاكمية القانونية هي لله تعالى أيضاً من غير مشارك ولا منازع، ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [يوسف: ٤٠] ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الأعراف: ٣] ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

ويتضح من هذه الآيات المباركة - بكل جلاء وصراحة - أن الإسلام والإيمان إنما هما عبارة عن التسليم بحاكمية الله القانونية والإذعان لها، وأن الجحود بها كفر صريح لا مجال فيه للمناقشة والتأويل.

وممثلو هذه الحاكمية القانونية لله تعالى - في هذه الدنيا - هم الأنبياء والرسل، فهم الوسيلة التي بها نعلم ما وضع لنا الحاكم الأعلى من قانون أو شريعة، ولأجل ذلك كلف الناس أن يطيعوا الرسل طاعة تامة ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤] ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ صُلْبًا مُمِيْنًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

إذن، فليست الحاكمية الواقعية ولا القانونية إلا لله تعالى، ويكون الله جلّ وعلا هو مصدر السلطات، ولا أحد غيره.

وتبعاً لذلك فالحاكمية السياسية هي لله أيضاً، والرسالات التي تقوم بتنفيذ حاكمية الله بالقوة السياسية لا يمكن أن يقال لها بلغة السياسة والقانون «حاكمة»، لأنها لا تحوز الحاكمية القانونية، ولأنها تخضع لقانون أعلى يحدد صلاحياتها لا قبل لها بالتغيير فيه، ولذلك عبّر القرآن المجيد عنها بـ «الخلافة» أو «الرسالة»، أي ليست هذه القوة أو السلطة نفسها «حاكماً أعلى» وإنما هي نائبة عن الحاكم الأعلى وهو الله عزّ وجلّ.

ويتضح من ذلك كله أنه ليس لمن يفقد صفة الحاكمية الواقعية والقانونية - وهو الشعب - أن يخرج عن الحدود التي حددها الحاكم الأعلى؛ وأن يتصرف فيها برغباته وهواه.

كما أنه ليس في الإسلام ما يمكن تسميته بـ «إرادة الشعب» في وضع تلك الأنظمة والدساتير، ولا مجال للمسلم في التصرف فيها أو العبث بها أو تبديلها، لأن «حلال محمد حلال إلى يوم القيامة وحرامه حرام إلى يوم القيامة» ولأن مخالفة القرآن الكريم والسنة الصحيحة توجب الضلال بل الكفر، ولأن ما يُقال عن تطور التعاليم الإسلامية وتغيرها وفقاً لتغير الظروف والعصور خروج على الإسلام على كل حال.

فليس من حق الشعب - ولو أجمع بكل أفرادهِ - أن يسنّ قانوناً يبيح فيه شرب الخمر أو القمار أو الربا مهما كانت الأسباب المزعومة للتبرير، أو يصدر من التشريعات ما يحرم فيه الزواج من أربع أو يمنع الزكاة أو يحظر فرضاً من فروض الله، بأي دعوى من الادعاءات.

والإسلام - في واقع الأمر - لا يهتم بـ «إرادة» الشعب ولا يعيرها أدنى التفات، لأنه متجهٌ بكل تعاليمه نحو «مصلحة» الشعب التي هي غاية الغايات وهدف الأهداف.

والإرادة - كما يعلم الجميع - قابلة للخضوع لشيء وسائل القوة أو التدجيل أو الإغراء، بخلاف المصلحة فإنها ثابتة لا تتغير بتغير الأحوال والظروف.

إن إرادة الطفل في أول عهده بما حوله قد تنصبُّ على اللعب بالنار أو الماء المغلي أو المروحة الكهربائية أثناء دورانها، فهل نسمح له بذلك أم نمنعه بكل صرامة وحزم؟.

والإنسان مهما تطورت مداركه وتقدم به فهمه يظل بالنسبة إلى أكثر حقائق الكون وشؤون الحياة كالطفل الذي يريد اللعب بالنار وهو لا يدرك أن من لوازم النار الإحراق.

وإذن. فالدستور الإسلامي وسائر النظم والقوانين المتفرعة عنه مما نسميها «التعاليم والأحكام» لا تقبل التبديل والتغيير في كل الظروف. وأن الدعوة إلى التغيير تحت ستار أن الإسلام دين متطور ما هي إلا دسيسة كافرة حملها أعداء الإسلام إلينا ليبعدوا الإسلام عن عالم الواقع، وقد جعلوا الطريق إلى ذلك هو الدعوة إلى تبديل بعض الأحكام وتجميد بعض آخر، ثم القيام - فعلاً - بذلك التبديل ليكون تمهيداً إلى إزالة الإسلام عن موضعه العملي التطبيقي، وكان ستار ذلك كله إشاعة هذا الشعار الخادع القائل بأن «الإسلام دينٌ متطور».



ونصل الآن بعد هذه الجولة إلى ختام البحث لنسجل الجواب على ما قدّمناه من تساؤل عن موقف الإسلام من الديمقراطية. وكان خلاصة ذلك كله أن الإسلام شيء والديمقراطية شيء آخر. فالحكم في الإسلام: لله تعالى، وفي الديمقراطية للشعب. والقانون في الإسلام: ما يشرّعه الله، وفي الديمقراطية: ما يشرّعه الشعب.

وهكذا يتجلى مقدار البعد بين الإسلام والديمقراطية. وليس بعد ذلك إلا أن الأمن لله تعالى وحده ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨] ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠] ﴿وَلَنْ رَضَوْا عَنْكَ الْيَهُودَ وَلَا النَّصْرَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهَدَىٰ﴾ [البقرة: ١٢] ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [غافر: ٦٦].

المصادر والمراجع

- ١ - ديمقراطية الإسلام للعقاد.
- ٢ - نحو الدستور الإسلامي للمودودي.
- ٣ - قصة الفلسفة اليونانية لأحمد أمين.
- ٤ - المذاهب الاجتماعية المحدثه لمحمد عبد الله عنان.



فِي رَحَابِ الْقُرْآنِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ
الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٩]

صدق الله العظيم

تقديم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما أولى وأنعم، وله الشكر على ما أفاء وألهم،
والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله الطيبين
الطاهرين.

ويعد:

فهذه خلاصة محاضرات كنت قد وُفِّتُ لإلقائها في ندوة شباب
الجوادين في الكاظمية؛ وفي الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة ببغداد،
خلال شهر رمضان المبارك لسنة ١٣٨٧هـ، دارت بمجموعها حول القرآن
الكريم: إعجازاً وعلوماً وتفسيراً ومنهجاً، باعتباره دستور الإسلام
الخالد، ومعجزته الكبرى، وكتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه
ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد.

وكان الطابع الرئيس لهذه المحاضرات أن لا تنغلق على نفسها
بالبحوث العلمية الصرفة التي تتداولها الخاصة من علماء الشريعة
ومتعلميها، وبالمصطلحات التي لا يفهمها إلا المعنيون بهذه البحوث.
بل حاولت - جهد الطاقة - تبسيط الأفكار وتوضيح العبارة والابتعاد عن
الغموض والتعقيد، لينتفع بها أكبر عدد ممكن من الشباب المتطلع نحو

فهم أسس عقيدته وأركان دينه، فجاءت بمجموعها - كما يراها القارئ الكريم - أقرب ما تكون إلى الوضوح في الفكرة، والسهولة في الأداء، واليسر في العَرَض. والله تعالى المسؤول أن يجعلها مصدر هدى وارشاد، ودليل خير وسداد، ووسيلة ثواب وأجر.

وإذا كان شكر المخلوق من شكر الخالق، فلا بد لي من أداء واجب الشكر نحو أولئك الإخوان الأعزاء الذين كانوا وراء هذه المحاضرات، سماعاً متحمساً يوم إلقائها، وانتظاراً ملحاً عند كتابتها، وإصراراً مستمراً على نشرها في كتاب. فلهم جميعاً شكري الفائق وامتناني الكبير.

قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني، وسبحان الله وما أنا من المشركين.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الكاظمية

محمد حسن آل ياسين



القرآن ورمضان

الحديث عن القرآن الكريم - بكل ما تعطيه كلمة القرآن من أبعاد -
ألذ حديث تهفو الأسماع إليه في رمضان ويحلوه به السمر في لياليه
الزاهية الوضاء، ذلك لأن وشائج القربى بين هذا الشهر الفضيل وكتاب
الله المجيد متعددة الجوانب والأطراف، ولأن حلقات الاتصال بينهما
محكمة الشد والارتباط. وإذا كان اختيار رمضان ظرفاً زمانياً لنزول
القرآن من أبرز تلك الوشائج والحلقات، فإن الصوم بما يهذب النفس
ويصقل الروح ويكبح جماح الشهوة ويطهر القلب من أدران الحياة
المادية وأوضارها، مما يقرب الإنسان أكثر فأكثر إلى روح القرآن،
ويشده إليه شداً وثيقاً يصعب الانفلات منه بإشارة عابرة من نزوة، أو
همسة عجلى من همسات النفس الأتارة بالسوء.

وإذا كان لكل رمضانٍ من كل عام مثلُ هذه القرابة الصميمة
والالتحام الكامل، فإن لرمضاننا الذي نعيشه اليوم زيادةً في العلاقة لن
تتكرر إلا مرة واحدة في كل مائة عام، ذلك أننا نعيش هذه الأيام ذكرى
مرور أربعة عشر قرناً بالتمام على نزول القرآن، تلك الذكرى التي ترجع
بأفكارنا إلى أغوار التاريخ البعيد، حيث نتصور النبي (ص) على صورته
الرائعة المشرقة، منقطعاً عن الناس في غار حراء، متأملاً في ملكوت
السموات والأرض، يلتقط الإشارة الأولى للرسالة الخالدة، ويتمتم بتلك
الكلمات المباركة التي كانت وما زالت أساس الحضارة الإنسانية وتقدمها

الفكري الكبير، بما أسفر عنه حتى اليوم من عجائب وبما سيسفر عنه في المستقبل من عجائب أخرى، إنها كلمات القراءة والعلم التي خاطب الله تعالى بها نبيه الأكرم إذ يقول له: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ - ٥].



وتأكيداً لوشائج القربى القريبة بين القرآن ورمضان، خص الله تعالى هذا الشهر المبارك بالذكر المعطر الكريم في كتابه المجيد، فأنزل فيه آيات مباركات حفلت بتمجيد رمضان وتكريمه؛ واشتملت على بيان ما فُرض فيه من سنن وأحكام تهدف إلى تهذيب النفس وصقل الروح وتعميق التقوى في الإنسان، ولما كنا بصدد العيش «في رحاب القرآن» خلال هذا الشهر المعظم، كان لا بد لنا أن نجعل المرحلة الأولى من هذا المطاف متجهةً نحو استعراض تلك الآيات الشريفة، استعراضاً قائماً على فهم المعنى والإحاطة بالهدف والمرمى، لكي ندرك - بوعي وعمق - قدسية هذا الشهر، ومدى الاهتمام الإلهي به، ومقدار الارتباط بينه وبين كتاب الله الخالد.

قال عزّ من قائل:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لِمَلِكُمْ تَتَّقُونَ آيَاتَنَا مَعْدُودَاتٌ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ سَكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لَكُمْ لَيْسٌ وَأَنْتُمْ لِيَسٌ لَهُنَّ عِلْمٌ اللَّهُ أَنْتُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ وَأَنْتَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسْبَغَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾^(١).

والمستفاد من هذه النصوص القرآنية المباركة أن للصوم في التشريع الإسلامي أهمية خاصة عبَّرت عنها الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة بأساليب شتى، تختلف في تعبيرها وتتحد في هدفها، ولعل أبلغ ما بلغته الأحاديث في بيان أهمية الصوم ما جاء في الحديث النبوي الشريف: «من صام رمضان إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه»^(٢).

والحديث النبوي الآخر: «الصوم جُنَّةٌ من آفات الدنيا وحجاب من عذاب الآخرة، فإذا صمت فأنو بصومك كَفَّ النفس عن الشهوات وقطع الهمة عن خطرات الشياطين»^(٣).

والآيات المباركة السالفة الذكر هي كل ما جاء في القرآن المجيد عن شهر رمضان وصومه وأحكامه، وهي مقسمة بأفكارها ومطالبها إلى ثلاثة أقسام متسلسلة: عُنِيَ القسم الأول منها بأصل تشريع الصوم. واتجه القسم الثاني إلى تعيين الأيام التي يجب فيها الصوم وبيان موارد سقوطه وما يترتب على ذلك من قضاء وفداء. وتكفل القسم الثالث ببيان

(١) سورة البقرة، الآيات: ١٨١ - ١٨٥.

(٢) مجمع البيان: ٢/٢٧٥.

(٣) جامع السعادات: ٣/٣٧٧.

أحكامه الخاصة، أي ما يحرم فيه على الصائم وما يحلّ من تصرفات وأعمال.



لقد تضمن القسم الأول من تلك الآيات بيان فرض الصوم على المسلمين، ثم الإشارة إلى أن هذا الإلزام - بصرف النظر عن تفاصيله - لم يكن تشريعاً جديداً يحمله الدين الجديد، بل إنه قد كُتِبَ - أي فُرِضَ - على أتباع هذا الدين كما كُتِبَ على الذين من قبلهم.

وما فُرِضَ الصومُ على هذه الأمم وفي كل تلك الشرائع إلا لما يعلمه الله تعالى فيه من آثار كبرى على الجسد والروح، وقد ذكر الأطباء من حيث فوائد الصوم الصحية أنه يُستعمل كعلاج مهم في كثير من الحالات المرضية، وضربوا مثلاً لذلك: بعض اضطرابات الأمعاء، وزيادة الوزن الناشئ من كثرة الغذاء وقلة الحركة، وزيادة ضغط الدم، وبعض حالات البول السكري، وأمراض القلب المصحوبة بتورم، والتهاب المفاصل المزمن، وبعض أنواع الأمراض الجلدية، وبعض الأورام والبؤر الصديدية^(١).

ومن ناحية آثاره الكبرى على النفس والروح، فإن له الدور الكبير أو الأكبر في تربية الوازع النفسي، والسيطرة على الشهوات والرغبات والميول، وكبح جماح النفس، وتقوية الإرادة. كما أنه يلعب دوراً كبيراً أيضاً في ترويض الإنسان وتعويدته على النظام والقناعة والصبر والحس المرهف.

ولما كان الهدف الرئيس من كل العبادات الإسلامية هو التقوى أي

(١) الإسلام والطب الحديث: ٣٢ - ٣٦.

خشية الله تعالى، فإن الصوم يأتي في الطليعة من تلك الوسائل التي تُعَدُّ الإنسان لبلوغ هذه الغاية وتحقيق ذلك الهدف.

والذي نفهمه من قوله تعالى: ﴿لَمَّا كُمُ تَفْقُونَ﴾ أن الصوم ليس بحد ذاته تقوى وخشية بكل ما تعبر عنه كلمتا التقوى والخشية، وإنما هو وسيلة لتحصيل ذلك إذا أحسن المكلف القيام بواجبات هذه الوسيلة، فيكون الصوم هنا كبير الشبه بالبذر الذي يطرح في الأرض، فإذا هبأ له الزارع ظروفه المؤاتية وشروطه المطلوبة جاءت النتائج مبشرة بالخير ومحققة للآمال، وإن أهمل الالتفات إلى ذلك لم يحصد إلا الفشل والخيبة.

وكذلك الصوم، إن هبأ الصائم له ظروفه الخاصة ومناخه الملائم حقق هدفه من التقوى كما أرادها الله عز وجل، وإن لم يهيء له ذلك لم يكن له من صومه إلا الجوع والعطش، كما جاء في الحديث الشريف.

ولمَّا كان الناس في التقيّد بشروط الصوم الحقيقية غير متساوين، كان ورود «لعلّ» في هذا المقام بمثابة التنبيه الهادئ للمسلم على ضرورة محاولته استكمال شروط الصوم ولوازمه ليحصل على نتائجه الرائعة في الدنيا والآخرة.



وقد تضمن القسم الثاني من مباحث الآيات الرمضانية: الإشارة إلى أن الصوم لم يُفرض على الناس طيلة شهور السنة ولا أكثر أيامها، وإنما هو ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ تعبيراً عن اليسر والسهولة وسرعة الانقضاء، وأن هذه الأيام شهر كامل هو شهر رمضان^(١)، وأنه إنما اختير هذا

(١) مجمع البيان: ٢٧٣/٢.

الشهر دون غيره من الشهور، لأنه الشهر الذي أنزل فيه القرآن ليكون هادياً للناس ودليلاً على الهدى وفارقاً بين الحق والباطل.

ثم تضمن هذا القسم بعد ذلك عدداً من الشؤون المرتبطة بالصوم وشهره، ومن أبرز تلك الشؤون:

١ - إعفاء المريض من وجوب الصوم الفوري، فإذا مرض المكلف قبل دخول شهر رمضان واستمرّ المرض به إلى حين دخوله، أو مرض في أثناء الشهر، وجب عليه الإفطار، وعليه القضاء بعد ذلك ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

«واختلّف في العدة من الأيام الأخر، فقال الحسن وجماعة: هي على التضييق، إذا برىء المريض أو قدم المسافر، وقال أبو حنيفة: موسع فيها. وعندنا: مؤقت فيما بين رمضانين، وتجاوز متتابعة ومتفرقة، والتابع أفضل، فإن قرّط حتى لحقه رمضان آخر لزمه الفدية والقضاء»^(١).

ولا فرق في المرض المانع من الصوم بين حدوثه أو شدته أو طول مدته، فإن هذه الحالات بأجمعها مشمولة لإطلاق الإذن الوارد في الآية، وفي الحديث عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن حدّ المرض الذي على صاحبه فيه الإفطار قال: هو مؤتمن عليه مفوّض إليه، فإن وجد ضعفاً فليفطر وإن وجد قوة فليصم^(٢)، وفي الحديث الآخر المروي عن بكير بن زرارة قال: سألت أبا عبد الله (ع): ما حدّ المرض الذي يفطر به الرجل ويدع الصلاة من قيام؟ قال: بل الإنسان على نفسه بصيرة، هو أعلم بما يطيقه^(٣).

(١) نفس المصدر: ٢٧٧/٢.

(٢) المصدر السابق: ٢٧٧/٢.

(٣) آيات الأحكام: ١١١.

٢ - إعفاء المسافر من الصوم، وإيجابه على الحاضر عند أهله، وهو المعبر عنه في الآية الشريفة ﴿فَمَنْ شَهِدَ﴾ أي من كان حاضراً في بلده، ويشترط في السفر الموجب للإفطار عند الإمامية أن يكون مباحاً وطاعة «وكانت المسافة ثمانية فراسخ، أربعة وعشرين ميلاً. وعند الشافعي ستة عشر فرسخاً. وعند أبي حنيفة أربعة وعشرين فرسخاً»^(١).

والآية الشريفة دالة على وجوب الإفطار على المسافر والمريض، لأنه تعالى أوجب عليهما القضاء. وبوجوب الإفطار في السفر قال عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد الرحمن بن عوف وأبو هريرة وعروة بن الزبير، ورؤي عن عبد الله بن عباس قوله، «الإفطار عزيمة»، ورؤي أن عبد الله بن عمر سئل عن الصوم في السفر فقال: «أرأيت لو تصدقت على رجل بصدقة فردّها عليك ألا تغضب؟! فإنها صدقة من الله تصدّق بها عليكم»، ورؤي أن عمر بن الخطاب أمر رجلاً صام في السفر أن يعيد صومه، ورؤي عن عبد الرحمن بن عوف عن النبي (ص) أنه قال: «الصائم في السفر كالمفطر في الحضر». ويقول الحافظ ابن كثير الدمشقي: «ثبتت السنة عن رسول الله (ص) أنه خرج في شهر رمضان لغزوة الفتح، فسار حتى بلغ الكديد، ثم أفطر وأمر الناس بالفطر. أخرجه صاحبنا الصحيح»، وروى جابر الأنصاري عن النبي (ص) أنه قال: «ليس من البر الصيام في السفر»، ورؤي عن أبي عبد الله (ع) - أنه قال: «الصائم في شهر رمضان في السفر كالمفطر في الحضر»، كما روى محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (ع) - ضمن حديث: أنه «نزلت هذه الآية بكراع الغميم عند صلاة الهجير، فدعا رسول الله بإناء

فيه ماء فشرب وأمر الناس أن يفطروا، فقال قوم: قد توجّه النهار ولو تمنا يوماً هذا، فسماهم رسول الله العصاة^(١).

٣ - إلزام العاجز عن صوم رمضان وقضائه خلال الأشهر التالية له إلى رمضان آخر: أن يدفع الفدية التي هي عبارة عن طعام مسكين، إن كان يستطيع دفع الفدية وبطيقه، كما فسّر الآية بذلك بعضُ المفسرين^(٢).

وذهب أكثر المفسرين إلى معنى آخر لهذه الفقرة من الآية خلاصته: أن الله خَيَّرَ المطيقين الصوم من الناس كلهم بين أن يصوموا ولا يكفروا، وبين أن يفطروا ويكفروا عن كل يوم بإطعام مسكين، لأنهم كانوا لم يتعودوا الصوم، ثم نُسِخَ ذلك بقوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٣).

وأما المَعْنَى بجمله ﴿الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ ففيه ثلاثة أقوال:

«أولها: أنه سائر الناس، من شاء صام ومن شاء أفطر وافتدى لكل يوم إطعام مسكين، حتى نُسِخَ ذلك، في قول ابن عباس والشعبي.

الثاني: قال الحسن وعطاء: إنه في الحامل والمرضع والشيخ الكبير، فَنُسِخَ من الآية الحامل والمرضع، وبقي الشيخ الكبير. وقال السدي: إنه فيمن كان يطيقه إذا صار إلى حال العجز عنه^(٤).

الثالث: معناه: وعلى الذين كانوا يطيقونه ثم صاروا بحيث لا

(١) يراجع في تفاصيل ذلك: التبيان: ١١٧/٢ ومجمع البيان ٢٧٤/٢ وتفسير ابن كثير: ٢١٧/١ وآلاء الرحمن: ١٥٨/١.

(٢) تفسير ابن عباس: ٢٠ ومعاني القرآن ١١٢/١ والتبيان: ١١٩/٢.

(٣) مجمع البيان: ٢٧٤/٢.

(٤) التبيان: ١١٩/٢.

يطبقونه، ولا نسخ فيه، عن السدي. وقد رواه بعض أصحابنا عن أبي عبد الله (ع)»^(١).

٤ - نزول القرآن في هذا الشهر.

وليس النزول الذي تذكره الآية نزولاً مادياً من مكان عالٍ إلى مكان دونه كما يوحي به الفهم الساذج، وإنما هو نزول معنوي مجرد عن المعاني الجسمية، لأن الله تعالى ليس بجسم ليحدّه مكان معين وليكون نزول القرآن من ذلك المكان بالذات، وإنما يعتبر علوُّ الله عزَّ وجلَّ على كل ما خلق علوًّا معنوياً باعتباره خالق كل شيء وربَّ كل شيء والمتفضل على كل شيء بإفاضة الحياة والقدرة والطاقة في كل أن.

و«اِخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ: ﴿أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾، فقيل: إن الله أنزل جميع القرآن في ليلة القدر إلى السماء الدنيا، ثم أنزل على النبي بعد ذلك نجومياً في طول عشرين سنة، عن ابن عباس وسعيد بن جبير والحسن وقتادة وهو المروي عن أبي عبد الله (ع).

وقيل: إن الله تعالى ابتداءً إنزاله في ليلة القدر من شهر رمضان، عن ابن إسحاق.

وقيل: إنه كان ينزل إلى السماء الدنيا في ليلة القدر ما يُحتاج إليه في تلك السنة جملة واحدة، ثم ينزل إلى مواقع النجوم إرسالاً في الشهور والأيام، عن السدي.

وروى الثعلبي بإسناده عن أبي ذر الغفاري عن النبي (ص) أنه قال: أنزلت صحف إبراهيم لثلاث مضيئين من شهر رمضان، وفي رواية الواحدي: في أول ليلة منه، وأنزلت توراة موسى لست مضيئين من شهر

(١) مجمع البيان: ٢/٢٧٤.

رمضان، وأنزل إنجيل عيسى لثلاث عشرة ليلة خلت من رمضان، وأنزل زبور داود لثمان عشرة ليلة مضت من رمضان، وأنزل الفرقان على محمد لأربع وعشرين من شهر رمضان، وهذا بعينه رواه العياشي عن أبي عبد الله عن آبائه عن النبي (ص).

وقيل المراد بقوله: - أنزل فيه القرآن - أنه أنزل في فرضه وإيجاب صومه على الخلق القرآن، فيكون «فيه» بمعنى «في فرضه»، كما يقول القائل: أنزل الله في الزكاة كذا، يريد في فرضها^(١).



أما الفصل الثالث فقد تضمن بيان ما يحرم على الصائم وما يحل له، وكان أبرز تلك الأحكام الخاصة بتحريم الأمور الثلاثة الآتية:

١ - الأكل.

٢ - الشرب.

وقد دلّ على ذلك إباحتهما خلال الليل: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْوَعْدَ الْأَبْيَضُ مِنَ الْوَعْدِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾، حيث يتضح منه تحريم الأكل والشرب خلال فترة الصوم المبتدئة بالفجر والمنتية بدخول الليل.

وروى المفسرون والمؤرخون أن الأكل كان محرماً في شهر رمضان بالليل بعد النوم، وذكروا أن رجلاً من الأنصار يقال له قيس بن صرمة صلى العشاء ثم نام فلم يأكل ولم يشرب حتى أصبح، فأصبح مجهوداً. وأخرج البخاري عن البراء قال: كان أصحاب النبي (ص) إذا كان الرجل صائماً فحضر الإفطار فنام قبل أن يفطر لم يأكل ليلته ولا

(١) نفس المصدر: ٢/٢٧٦.

يومه حتى يمسي، وأن قيس بن صرمة الأنصاري كان صائماً فلما حضر الإفطار أتى امرأته فقال: هل عندك طعام؟ فقالت: لا ولكنني أنطلق فأطلب لك، وكان يومه يعمل، فغلبته عينه، وجاءته امرأته فلما رآته قالت: خيبة لك، فلما انتصف النهار عُشِيَ عليه، فذُكِر ذلك للنبي (ص) فنزلت هذه الآية^(١).

٣ - الجماع، وقد دلَّ على حرمة قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الْفَيْسَاءِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾، ويقول بعض المفسرين: إن النكاح «كان حراماً بالليل والنهار في شهر رمضان... وكان قومٌ من الشباب ينكحون بالليل سراً في شهر رمضان»^(٢)، ويقول بعض آخر: إنه كان حراماً في شهر رمضان بالليل بعد النوم^(٣).

ولما كانت مدة تحريم المحرمات السالفة الذكر متتمة بالليل، فقد بحث الفقهاء والمفسرون تحديد اللحظات الأولى من الليل وعلامات دخوله، وتعددت أقوالهم في ذلك والحقيقة أن «الليل هو السواد والظلام المعاقب للنهار، ولذا يقولون: ليل أليل أي شديد الظلام أو السواد والغاية للصيام أن ي غشى الليل الصائم... بأن تذهب الحمرة المشرقية ويصل سواد الليل المعاقب لها إلى الصائم، أي إلى سمت رأسه، فإن المشرق في جهة السماء مطلقاً على المغرب، فيكتسب من نور الشمس ما تظهر به الحمرة ويبقى به النهار، إلى أن تحتجب الشمس شيئاً فشيئاً فيظهر الليل ويسري على وتيرة احتجابها، حتى يصل إلى الرأس، فلا

(١) أسباب النزول - هامش تفسير ابن عباس: ٣١ - ٣٢ ومجمع البيان: ٢٨٠/٢ وتفسير ابن كثير: ٢٢٠/١.

(٢) مجمع البيان: ٢٨٠/٢.

(٣) التبيان: ١٣٣/٢ والناسخ والمنسوخ - هامش تفسير ابن عباس: ٣٢١ وتفسير ابن كثير: ٢٢٠/١.

يذهب النهار عن الصائم إلا بذهاب الحمرة عن سمت رأسه. وعلى ذلك روايات كثيرة، منها من طريق الإمامية ما رواه أبان وعمار وابن شريح وابن أشيم وابن أبي عمير، ولا ينافيها ما عُبِّرَ فيه بغيوبة الشمس وغروبها، لما أشرنا إليه. وهذا هو الذي يُفَقِّه مما أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود وابن جرير، وعن ابن شيبه والنسائي عن عمر قال: قال رسول الله (ص): «إذا أقبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم»، وأخرج البخاري وأبو داود وابن جرير عن عبد الله بن أبي أوفى بعدة أسانيد في حديث قال: قال رسول الله (ص): «إذا أقبل الليل من هاهنا وضرب بيده نحو المشرق أفطر الصائم، وفي الدر المنثور أخرج أحمد وعبيد بن حميد وابن أبي حاتم والطبراني في حديث قول رسول الله (ص): «وأتموا الصيام إلى الليل فإذا كان الليل فأفطروا. وغير خفي أنه في حالة وجود الحمرة المشرقية لم يقبل الليل من ناحية المشرق ولم يكن على الصائم ليل^(١)».



وهكذا يتجلى لنا من كل ما سلف مقدار اهتمام القرآن برمضان، ومثانة الرباط الوثيق الذي يشدُّ كتاب السماء الخالد بشهر التقوى الفضيل. والله المسؤول أن يأخذ بأيدينا جميعاً في هذا الشهر الشريف إلى العلم بالقرآن والعمل به، لنكون - كما أرادنا الله تعالى - خير أمة أخرجت للناس، نأمر بالمعروف، وننهي عن المنكر، ونؤمن بالله رب العالمين.

﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣].

(١) آلاء الرحمن: ١/١٦٣ وراجع تفسير ابن كثير: ١/٢٢٣.

إعجاز القرآن

الحديث عن القرآن الكريم حديث متعدد الجوانب واسع الأبعاد بعيد الأغوار، ومهما أطال المتحدّث في الكلام وأسهب في القول وأوتي من المقدرة على الاسترسال فلن يبلغ بعض غوره أو يصل إلى جزء صغير من مداه الشاسع غير المحدود، وعلى الرغم من سعة مجالات القول وجوانب البحث فيه فسيبقى في الطليعة من كل ذلك كونه معجزةً هذا الدين وشاهد صدق نبيّه الأمين. ولما كانت الشريعة الإسلامية شريعة الله الباقية إلى يوم القيامة والدائمة ما دامت السماوات والأرض، كان لا بدّ لدستورها ومصدر بقائها أن يظلّ باقياً معها خالداً خلودها، لأن الشريعة الدائمة لا تستغني عن المعجزة الدائمة التي تشهد بصدق هذا الدين وكونه من الله تعالى رب العالمين.

وللقرآن عند الله تعالى أهمية خاصة وفضل كبير، لن تدرك شأوه الكلمات ولن تبلغ حدّه التعابير، وكيف لا يكون له مثل هذا الفضل والشأن وهو كلام الله العظيم، ومعجزة نبيه الكريم، ورمز خلود هذه الشريعة المباركة، ومجمع الهدى والخير والرحمة للإنسانية المعذبة الملقعة بالظلام ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هُمْ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩] ﴿هَذَا بَيِّنَاتٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨] ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم: ١].

وقد ورد في الأثر عن النبي (ص) قوله: «فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه»^(١).

كما روى الحارث الهمداني عن أمير المؤمنين - في حديث طويل - قوله (ع): «كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم - إلى أن يقول -: «هو الذي مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»^(٢).

وبالنظر إلى هذا الشأن الكبير الذي حبا الله به كتابه المجيد بلغت قراءته حدّاً عظيماً من الفضل، وأصبحت سبيلاً إلى مراتب من الأجر ربما لا يبلغها المسلم من غير هذا الطريق، وقد تواترت الروايات عن النبي (ص) والأئمة (ع) تحث الأمة على تلاوة الكتاب وقراءته آتاء الليل وأطراف النهار، حتى جاء في الرواية عن الإمام الصادق (ع) قوله: «ما يمنع التاجر منكم المشغول في سوقه إذا رجع إلى منزله أن لا ينام حتى يقرأ سورة من القرآن فَيُكْتَبُ لَهُ مَكَانَ كُلِّ آيَةٍ يقرأها عشر حسنات ويُمحي عنه عشر سيئات»^(٣).

والحديث النبوي الشريف يقول: «مَنْ قرأ حرفاً من كتاب الله تعالى فله حسنة، والحسنة بعشر أمثالها»^(٤).

والشيء المستفاد من مجموع ما ورد في الحث على قراءة القرآن أن القراءة ليست غايةً بحد ذاتها، وإنما أريد بها أن تكون طريقاً إلى إدراك معاني القرآن ومراميها، ولذلك ورد الحث المؤكد على التدبّر في

(١) بحار الأنوار: ٦/١٩.

(٢) سنن الدارمي: ٤٣٥/٢.

(٣) الوسائل: ٣٧٠/٢.

(٤) تفسير القرطبي: ٦/١.

القرآن والتأمل في مقاصده وأهدافه، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ
أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]، وهذا بديهي في العقل ولو لم يرد به
النص، لأن القرآن هو الكتاب الذي أنزله الله هدىً للناس وبيناتٍ من
الهدى والفرقان، ولا يمكن السير على هداه والعمل بيناته إلا بعد فهمها
والإحاطة بمقاصدها، وفي الرواية عن الإمام السجّاد علي بن
الحسين (ع) قوله: «آيات القرآن خزائن، فكلما فتحت خزينةً ينبغي لك
أن تنظر ما فيها»^(١).

وإذا كان في مقدمة فوائد التدبّر في آيات القرآن تبيين النهج السوي
وتصحيح العمل للمسلم فإن له فائدة رئيسة أخرى لن يستغني عنها كل
مقرّب بهذا الدين، تلك هي فهم إعجاز القرآن وإدراك أنه المعجز الخالد
الذي لا يأتيه الباطل ولا يدنو إليه الشك.



إن معنى الإعجاز في اللغة: إحداث العجز، يقال أعجزتُ زيداً،
أي جعلته عاجزاً. وفي الاصطلاح: أن يأتي المدعي لمنصب إلهي بما
يخرق قوانين الطبيعة ويعجز عنه الناس، كشاهد علي صدق دعواه.

وقد يدّعي واحدٌ من الناس منصباً إلهياً ويأتي بما يعجز عنه غيره
من البشر، ثم يكون ذلك المعجز دليلاً على كذب ادعائه، نحو ما يُروى
عن مسيلمة الكذاب من أنه تفل في بئر قليلة الماء ليكثر ماؤها فغار
جميع ما فيها من الماء، وأنه أمرٌ كفه على رؤوس صبيان قومه فأصاب
القرع كلّ صبي مسح رأسه.

وليس من الإعجاز المصطلح عليه: ما يظهره الساحر أو العالم

(١) الوافي: ٢٦٤/٥.

ببعض العلوم النظرية الدقيقة، وإن أتى بشيء يعجز عنه غيره، ذلك لأن العلوم النظرية ذات قواعد معلومة عند أهلها، ولا بد لتلك القواعد أن توصل إلى نتائجها وإن احتاجت إلى دقة ومهارة في التطبيق.

وحيث فرغ علم الكلام من تقرير القاعدة القائلة بوجود تكليف عامة البشر على الله تعالى بحكم العقل ومن باب اللطف، كان لا بد من القول بضرورة وجود سفراء أمناء بين الله سبحانه وبين الناس لإبلاغ التكليف، ولما كانت هذه السفارة الإلهية من المناصب العظيمة التي يكثر المدعون لها فيشبهه الصدق بالكذب، لزم مدعي هذه السفارة أن يأتي بشاهد على صدقه في ادعائه، على أن لا يكون هذا الشاهد من الأفعال العادية التي يمكن أن يأتي المدعي الكاذب بما يشابهها، وبذلك ينحصر الأمر في الإتيان بما يخرق القوانين الطبيعية.

وإنما صحَّ القول بكون الإعجاز دليلاً على صدق المدعي وصحة الادعاء، لأن المعجز قائم على خرق قوانين الطبيعة ونواميسها المعروفة، ومثل هذا الخرق لا يمكن أن يقع من أحدٍ إلا بأقدارٍ من الله تعالى، وبذلك يكون المعجز الذي يظهر على يد مدعي النبوة دليلاً على صدقه بما يكشفه من رضا الله عزَّ وجلَّ بنبوته حيث أقدره على الإتيان به، وقد أشار جلَّ وعلا إلى هذا المعنى بقوله في كتابه المجيد: ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقْوَابِ لِأَنْذَرْنَا مِنْهُ بِاللَّيْلِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤ - ٤٦].



لقد كان للرسول الأعظم (ص) نوعان من المعجزة:

الأول - القرآن المجيد.

الثاني - المعجزات الأخرى التي شاهدها المسلمون الأولون -

وهم عدد كبير جداً -، ثم تواتر النقل عنهم بشأنها، وأُلْقَتْ فيها الكتب، واحتشدت بروايتها أسفار الحديث، وما تزال تُروى حتى اليوم وبعد اليوم بهذا الشكل من تواتر النقل، على تعاقب الأجيال وكرّر السنين.

وقد حاول بعض جهلة المؤلفين أن يشكّكوا في تلك المعجزات، بل ادّعى بعضهم أن في آيات القرآن ما يدل على نفي كل معجزة للنبي (ص) غير القرآن؛ وأن القرآن هو المعجزة الوحيدة التي جاء بها رسول الله (ص) تصديقاً لدعواه، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأُولُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩] حيث زعموا أن هذه الآية ظاهرة في أن النبي (ص) لم يأت بآية غير القرآن، وأن السبب في عدم الإرسال تكذيب الأولين من الأمم بالآيات التي أرسلت إليهم.

وقد أفاض أستاذنا آية الله الإمام الخوئي في دحض هذه الشبهة وتزييفها فقال ما خلاصته^(١):

إن المراد بالآيات التي نفتها الآية الكريمة والتي كذب بها الأولون من الأمم هي الآيات المقترحة من قبل الأمم على أنبيائها، فالآية الكريمة تدلنا على أن النبي (ص) لم يجب المشركين إلى ما اقترحوه عليه من الآيات، ولا تنفي عنه صدور المعجزة مطلقاً، ولو كان تكذيب المكذبين يصلح أن يكون مانعاً عن الإرسال بالآيات لكان مانعاً عن الإرسال بالقرآن أيضاً، إذ لا وجه لتخصيص المنع بالآيات الأخرى، خصوصاً وأن القرآن أعظم المعجزات التي جاء بها الأنبياء، وهذا يدلنا على أن الآيات المنوعة قسم خاص، وليست مطلق الآيات.

(١) البيان: ٧٦/١ - ٧٩.

على أن تكذيب الأمم السابقة لو صلح أن يكون مانعاً عن تأثير الحكمة الإلهية في الإرسال بالآيات لصلح أن يكون مانعاً عن إرسال الرسول، وهذا باطل بالضرورة وخلاف للمفروض أيضاً، فتعيّن أن يكون المقنضي للإرسال بالآيات هو اقتراح المقترحين. وواضح أن المقترحين إنما يقترحون أموراً زائدة على الآيات التي تتم بها الحجّة، فإن هذا المقدار من الآيات لا يجب على الله أن يرسل به ابتداءً، ولا يجب عليه أن يجيب إليه إذا اقترحه المقترحون، وإن كان لا يستحيل عليه ذلك إذا اقتضت المصلحة.

وعلى هذا فاقترح المقترحين إنما يكون بعد إتمام الحجّة عليهم بما يلزم من الآيات وتكذيبهم إياها، وإنما كان تكذيب الأمم السابقة مانعاً عن الإرسال بالآيات المقترحة لأن تكذيب الآيات المقترحة يوجب نزول العذاب على المكذّبين، وقد ضمن الله رفع العذاب الدنيوي عن هذه الأمة إكراماً لنبيه (ص)، فقال قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣].

أما أنّ تكذيب الآيات المقترحة يوجب نزول العذاب على المكذّبين فلأن الآية الإلهية إذا كانت مبتدأة كانت متمحضة في إثبات نبوة النبي ولا يترتب على تكذيبها إلّا ما يترتب طبيعياً على تكذيب النبي من العقاب الأخروي. أما الآيات المقترحة فهي كاشفة عن لججاج المقترح وعناده، إذ لو كان طالباً للحق لصدّق بالآية الأولى، لأنها كافية في إثبات المطلوب، ولأن معنى اقتراحه هذا أنه قد التزم على نفسه بتصديق النبي إذا أجابه إلى هذا الاقتراح، فإذا كذب بالآية المقترحة بعد صدورها كان مستهزئاً بالنبي وبالحق الذي دعا إليه.

وخلاصة القول: أنه لا دلالة لشيء من آيات القرآن على نفي

المعجزات الأخرى غير القرآن؛ على الرغم من كونه المعجزة الخالدة الكبرى للنبي (ص)؛ وإن تعدد ظهور المعجز على يديه.



وليس التمييز الصائب بين المعجز الحقيقي وغيره أمراً سهلاً ميسوراً لكل أحد كما يبدو لأول وهلة، بل لن يقدر عليه غير علماء الصنعة التي يكون ذلك المعجز على شاكلتها لأنهم أعرف بها وأدرى بخصوصياتها، وهم الذين يستطيعون التفريق بين ما يعجز البشر عن الإتيان بمثله وبين ما يمكنهم، ولذلك كان العلماء أسرع تصديقاً بالمعجز، و﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، لأن غير العالم لا يقوى على التمييز بين الصدق والكذب، فيبقى باب الشك مفتوحاً لديه ما دام جاهلاً بمبادئ ذلك العلم وما دام يحتمل أن المدعي قد اعتمد على مبادئ علمية ربما تكون معلومة عند الخاصة من رجال تلك الصنعة فيتباطأ عن الإسراع في التصديق، ولهذا لسبب اقتضت الحكمة الإلهية أن تكون معجزة كل نبيٍّ مشابهة للعلم الشائع في زمانه؛ والذي يكثر الممارسون له والعالميون به من أهل عصره، ليكون ذلك سبباً في سرعة التصديق وإحكام الحجّة، ومن هنا نجد أن السحرة في عصر موسى كانوا أسرع من غيرهم إلى الإقرار ببرهان نبيهم، لأنهم رأوا أنّ ما جاء به رسولهم خارجٌ عن الحدود العلمية المقررة للسحر.

ولما كان العرب في عصر نزول القرآن قد بلغوا الغاية في الكلام البليغ والاهتمام بشؤون الأدب وفنون الفصاحة كان لا بد بمقتضى الحكمة الإلهية أن تتمشى معجزة نبي الإسلام مع هذه الظاهرة البارزة، فجاء رسول الله (ص) بمعجزة القرآن وبلاغة البيان، ليعلم كلُّ عربي أن

هذا الكلام إلهي محض خارج ببلاغته المتناهية عن طاقة البشر وإمكاناتهم الفكرية والأدبية.

وكما أسلفنا من قبل فإن للنبي (ص) معجزات أخرى غير القرآن - وهي أكثر من أن تستوعب بهذه العجالة -، ولكن القرآن أعظم هذه المعجزات شأنًا وأقومها بالحجة، لأن العربي الجاهل بعلوم الطبيعة والسنن الكونية قد يشك في هذه المعجزات وينسبها إلى أسباب علمية يجهلها وفي طبيعتها السحر الذي كان من أقرب الأسباب إلى ذهنه الساذج، ولكنه بما كان يتحلى به من معرفة بفنون البلاغة وأسرار الكلام الفصيح لا يشك في إعجاز القرآن وعدم قدرة البشر على الإتيان بمثله. على أن تلك المعجزات الأخرى مؤقتة البقاء، إذ سرعان ما تصبح خبراً تتناقله الرواة. وحديثاً تتداوله الأفواه، فيفتح فيها باب الشك وتغدو عرضة للتصديق والتكذيب. أما القرآن فهو باقٍ بقاء السماوات والأرض، وإعجازه ماثلاً أمام كل جيل وواضح لكل ذي عينين على مر القرون وتقادم الأيام.

وقد علم كل من بلغته الدعوة الإسلامية أن محمداً (ص) قد دعا جميع الناس وسائر الأمم إلى الإسلام، وأقام الحجة عليهم بالقرآن، وتحداهم بإعجازه، وطلب منهم أن يأتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً، ثم تنزل فطلب منهم أن يأتوا بعشر سور مثله مفتريات، ثم تحداهم بالإتيان بسورة واحدة، ولو كان العرب - بكل من فيهم من بلغاء وفصحاء - قادرين على ذلك لأجابوه على هذا التحدي وأسقطوا حجته بإتيانهم بمثله، ولكنهم عندما سمعوا القرآن أقرّوا بالأمر الواقع وأذعنوا لإعجازه، وعلموا أنهم لا يستطيعون المعارضة، فصدّق قومٌ منهم وأعلنوا إسلامهم، وركب آخرون رؤوسهم فأصروا على العناد واختاروا طريق الحرب والقوة.

ويروي المؤرخون أن الوليد بن المغيرة المخزومي مرَّ يوماً في المسجد الحرام فسمع النبي (ص) يتلو القرآن، فأصغى له من بعيد ثم ذهب إلى مشركي قومه فكان مما قاله لهم: «لقد سمعت من محمدٍ كلاماً آنفأً، ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجن، وإن له لَحلاوة وإن عليه لَطلاوة، وإن أعلاه لمثمر وإن أسفله لمعذق، وإنه يعلو ولا يُعلَى»^(١).

ويروي هشام بن الحكم أنه اجتمع في بيت الله الحرام سنة من السنين أربعة من كبار الأدباء والمفكرين في عصرهم، هم «ابن أبي العوجاء وأبو شاعر الديصاني وعبد الملك البصري وابن المقفع» - وكانوا من الدهرية المنكرين لوجود الله عزَّ وجلَّ - فحاضوا في حديث الحج ونبي الإسلام، ثم استقرَّ الرأي لديهم على ضرورة قيامهم بمعارضة القرآن الذي هو أساس هذا الدين، ليسقط إعجازه بمعارضتهم إياه ومباراتهم له، وتعهَّد كلُّ واحدٍ منهم أن ينقض رُبْعاً من القرآن، وجعلوا الموعد لإنجاز هذه المهمة موسم الحج القابل. وعندما اجتمعوا في الميقات المعين في بيت الله الحرام تذكروا فيما فعلوا، فأخبرهم ابن أبي العوجاء بأنه قضى العام كله متأملاً في مجازاة قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْتَنْسَأُوا مِنْهُ خَلَصُوا حَيًّا﴾ [يوسف: ٨٠] فلم يقدر على مثله، كما أخبرهم عبد الملك بأنه قضى عامه مفكراً في مباراة قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ صُرْبَ مَثَلٍ فَاستَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبِ وَالطَّلُوبِ﴾ [الحج: ٧٣] فلم يستطع ذلك، كذلك كان أمر أبي شاعر مع قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] حيث عجز عن الإتيان

(١) المعجزة الخالدة: ٢١.

بما يشابهها، ولم يكن ابن المقفع بأحسن حظاً من أصحابه فقد قضى عامه عاجزاً عن معارضة آية واحدة هي قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَنَسَمَكِ أَفْلِي وَغِيصَ الْمَاءِ وَفُيئِ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ٤٤]، يقول هشام: وبينما هم في ذلك إذ مرَّ بهم جعفر بن محمد الصادق (ع) فنظر إليهم وقال: ﴿قُلْ لَنْ أَجْتَمَعَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾^(١) [الإسراء: ٨٨].



واستمرَّ أعداء الإسلام على اختلاف عقائدهم وأفكارهم وفلسفاتهم ومناهجهم في حربهم للقرآن وفي التشكيك في إعجازه وصلاح أحكامه، وبذل هؤلاء الأعداء - على مرَّ القرون - وما زالوا يبذلون من الأموال ومن الطاقات والجهود في سبيل تحقيق هدفهم اللئيم ما لا يدركه حساب ولا يبلغه تقدير، ولكنهم على الرغم من كل ذلك لم يستطيعوا الوصول إلى مآربهم الخسيسة أو تحقيق ما كانوا يأملون من وراء كل حملات الدسِّ والكذب والتزوير والتشكيك.

وكان في طليعة ما أثاروا من شبه في هذا الصدد تكرارهم للقول بوجود تناقض بين آيات القرآن ينفي إعجازه ويدل دلالة قاطعة - بزعمهم - على أنه من صنع البشر وليس من وحي السماء، وضرَبوا لذلك مثلاً قوله تعالى: ﴿ءَايَاتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا﴾ [آل عمران: ٤١] حيث يتناقض مع قوله تعالى في مكان آخر من القرآن: ﴿ءَايَاتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠] فإن الآية الأولى حدَّدت

(١) الاحتجاج: ٢٠٥.

المدة بثلاثة أيام في حين نصّت الآية الثانية على تحديد المدة بثلاث ليالٍ.

وللإجابة على هذه الشبهة يجب أن لا ننسى أن لفظ اليوم قد يُطلق ويُراد منه في اللغة بياض النهار فقط كقوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَنِيَةً أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧] وقد يطلق ويُراد منه - في اللغة أيضاً - مجموع النهار والليل كقوله تعالى: ﴿تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [هود: ٦٥]، كما أن لفظ الليل قد يطلق ويُراد به مدة مغيب الشمس كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١] وقوله تعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَنِيَةً أَيَّامٍ﴾ وقد يطلق ويُراد منه سواد الليل وبياض النهار كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١].

وإذا جاز استعمال لفظي الليل والنهار في هذين المعنيين - وهو جائز وصحيح في اللغة - لم يكن في الآيتين الكريمتين أي تناقض أو اختلاف في المعنى، حيث استُعْمِلَ لفظاً الأيام والليالي بمعنى مجموع بياض النهار وسواد الليل.

ومن الشُّبُهَة التي أُثِرَتْ في هذا الباب ما ادعى بعض المؤلفين من وجود تناقض بين قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] وقوله جلّ وعلا: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠] حيث دلّت الآية الأولى على الاختيار الكامل للإنسان وصرّحت الثانية بأن الناس مجبورون على أعمالهم لأنهم لا يشاؤون شيئاً من الأشياء - طاعة أو معصية - إلا بإشاعة الله، وهذا تناقض صريح.

والجواب على هذه الشبهة:

إن كل إنسان يدرك بفطرته الذاتية أنه قادر على أداء جملة من الأعمال، وأن بإمكانه أن يفعل منها ما يريد ويترك ما يريد، ولا أظن أن

هناك من يشك ببداية هذا الإدراك. كما أن ما نراه من إجماع العقلاء على مدح فاعل الحَسَن وذم فاعل القبيح برهان على اختيار الإنسان في فعله، إذ لا يصح من العقلاء - لولا الاختيار - أن يصدر منهم المدح أو الذم. كذلك نرى أن كل إنسان يشعر أنَّ حركته إذ يهبط بواسطة السلم من العلو تغاير حركته عند سقوطه من شاهق إلى الأرض، حيث يحس أنه مختار في الحالة الأولى ومجبور في الثانية.

وقد ثبت بما لا مزيد عليه أن خالق هذه الشؤون في الإنسان لم ينزل عن خلقه بعد الإيجاد، وأن بقاء الأشياء واستمرارها في الوجود محتاج إلى المؤثر في كل آن، وليس خالق الأشياء بالنسبة إلى مخلوقاته من قبيل البتء الذي يبني البيت ويقيم جدرانه ثم يستغني البيت عن بانيه ويستمر وجوده وإن مات صانعه، أو مثل الكتاب يحتاج إلى كاتبه في حدوثه ثم يستغني عنه في مرحلة بقاءه واستمراره. بل إن خالق الكون بكل مَنْ فيه وما فيه بالنسبة إلى مخلوقاته من قبيل القوة الكهربائية في الضوء حيث لا يوجد إلا حين تمدُّه هذه القوة بتيارها، ولا يزال يفترق في بقاء وجوده إلى مدد هذه القوة في كل حين، فإذا انفصلت أسلاكه عن مصدر القوة في آنٍ ما انعدم الضوء في ذلك الحين، وهكذا تستمد الأشياء وجميع الكائنات وجودها من مبدعها الأول في كل وقت من الأوقات حدوثاً وبقاءً، وهي مفتقرة إلى عونه ومدده في كل حين.

وباتضح ما سلف يظهر أن أعمال العبد وسط بين الجبر والتفويض، وله حظ من كل منهما، فإن أعمال قدرته في الفعل أو الترك وإن كان باختياره إلا أن هذه القدرة وسائر المبادئ حين الفعل تُفاض من الله، فالفعل مستند إلى العبد من جهة، وإلى الله تعالى من جهة أخرى، والآيات القرآنية موضوع البحث متجهة نحو بيان هذا المعنى، وأن اختيار الإنسان في فعله لا يمنع من نفوذ قدرة الله وسلطانه.

وكان أستاذنا آية الله الإمام الخوئي قد ضرب مثلاً لتوضيح الأمر بين الأمرين في مجلس درسه فقال ما فحواه:

لو أن إنساناً أُصيبت يده بالشلل فلم يَعُدْ يقدر على تحريكها بنفسه ثم أُتيح له - طيباً - أن تُبْعَثَ فيها الحركة بواسطة جهاز كهربائي يُرَبِّطُ بيد هذا المريض، بحيث يصبح قادراً على تحريك يده بنفسه في حالة اتصال يده بذلك الجهاز وتعود إلى حالتها السابقة بمجرد انفصالها عن مصدر حركتها، ففي حال الاتصال والقدرة على تحريك اليد وقيامها بأعمالها الاعتيادية تكون الحركة أمراً بين أمرين، إذ ليست مستندة إلى صاحبها بنفسه كل الاستناد؛ لأن قدرته بحاجة إلى الاتصال بالجهاز الذي يُمْكِنُ من الحركة، وليست مستندة إلى الجهاز وحده؛ لأن الحركة إنما كانت باختيار الرجل وإرادته.

وهكذا يوضح لنا المثال السابق أن الإنسان ليس مجبوراً على فعله لأنه يقوم به بدافع اختياره وإرادته؛ ولذلك يستحق عليه الثواب والعقاب، وليس مفوضاً إليه الفعل كلَّ التفويض لأن مبادئه من القوة والحياة والقدرة مُفاضة عليه من الله تعالى في كل آن.

ومنه يظهر أنَّ الإيمان والكفر - وكل آثارهما الخارجية - صادران عن مشيئة العبد، وحيث إنه بحاجة إلى الإفاضة الإلهية فإن مشيئته لن تتحقق إلا بمشيئة الله، وإذن فلا تناقض ولا تضاداً بين الآيتين الشريفتين اللتين ادَّعي تناقضهما، وليس فيهما ما يثير الشبهة لولا سوء الفهم أو سوء الغرض. ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].



وعلى الرغم من كون القرآن معجزةً بأسلوبه البليغ المتناهي في

البلاغة، وبيانه الفصيح الذي لا يستطيع البشر الإتيان بمثله، وانسجامه الرائع المنزّه عن كل تضاد أو تناقض أو اختلاف. فإن هناك جوانب أخرى لإعجازه لا تقل عن هذا الجانب مطلقاً، ولعلّ من أبرزها وأكثرها إلفاتاً للنظر ودلالة على المطلوب ما أودع الله تعالى فيه من أنواع المعارف وأسرار العلوم وخفايا الحقائق الكونية، مما لا سبيل إلى احتمال كونه صادراً من بشر عاش تلك الفترة من الزمن، ولم يكن أمامه من سبيل لإدراك مثل هذه الأمور.

ومع إقرارنا بأن القرآن الكريم كتاب دين وعقيدة وتشريع، وليس كتاب فلك أو كيمياء أو فيزياء، فإننا نشاهد عَرَضاً في غير واحدة من آياته أخباراً دقيقة عن كثيرٍ من سنن الكون ومسائل الطبيعة مما لا يمكن العلم به في تلك العصور إلا من طريق الوحي الإلهي.

وقد أخذ القرآن بأسلوب حكيم جداً في أخباره عن هذه الأسرار، فصرّح ببعضها حيث يحسن التصريح، وأشار إلى بعضها حيث تكون الإشارة أولى، لأن بعض تلك الحقائق مما يستعصي فهمه على عقول الناس يومئذ، فكان من الحكمة أن يشير إليه إشارةً تتضح لأهل العصور المقبلة حينما يتقدم العلم وتتجلى الحقائق، وذلك مثل قوله تعالى:

﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [طه: ٥٣]، فإن هذه الآية الشريفة تشير إلى حركة الأرض إشارةً لم تُفهم إلا بعد قرون، وقد استعارت كلمة «المهد» تعبيراً عن الاهتزاز والحركة. وإنما أشار القرآن إلى هذه الحقيقة إشارةً غامضة ولم يصرّح بها، لأن الناس كانوا يرون في سكون الأرض أمراً بديهياً لا يقبل المناقشة والجدل، بل كان القول بالحركة في نظرهم مساوقاً للخرافة أو الاستحالة.

وإننا إذ نورد فيما يأتي نماذج من تلك الحقائق العلمية التي ذكرها

القرآن الكريم تصريحاً تارة وتلميحاً تارة أخرى، نحيل طالبي التفاصيل على الكتب المعنية بهذا الموضوع - وهي كثيرة نسبياً والحمد لله -، وكل غرضنا - هنا - أن نعرض بعض الأمثلة والشواهد استطراداً في الحديث وإتماماً لسياق البحث:

فمن تلك الإشارات العلمية ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُ سَدْرَهُ صَبِيحًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَقُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] حيث ثبت بالتجربة وبعد أن طار الإنسان وحلّق على ارتفاعات مختلفة: أن الصعود في الجو والتعرّض لطبقاته العليا يصحبه حتماً ضيق الصدر حتى تصل الحال إلى درجة الاختناق على أبعادٍ نقل فيها كمية الأوكسجين^(١).

ومن تلك الإشارات العلمية أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ﴾ [الحجر: ٢٢] ويقول العلم الحديث: إن التلقيح نوعان: ذاتي يلقح به النبات نفسه، وغلطيّ بواسطة انتقال حبوب اللقاح من نبتة إلى بويضات نبتة أخرى، ولا بد من وجود وسائل تقوم بنقل حبوب اللقاح، وربما كان ذلك لمسافات بعيدة جداً، وأهمُّ هذه الوسائل هي الرياح. بل إن هناك أنواعاً من تلك النباتات التي يحتم تركيبها أن تلقح خلطياً لا يمكن تلقيحها بغير واسطة الرياح^(٢).

ومن تلك الإشارات ما يؤكده علماء الفلك من أن الشمس - كأني نجم آخر - لا بد أن يعترها ازدياد مفاجيء في حرارتها وحجمها وإشعاعها بدرجة لا تصدّقها العقول، وعند ذلك يتمدد سطحها الخارجي بما حوى من لهب ودخان حتى يصل القمر ويختل توازن المجموعة الشمسية كلها. وكل شمس في السماء لا بد أن تمرّ بمثل هذه الحالة

(١) الله يتجلّى في عصر العلم: ١٦٦.

(٢) القرآن الكريم والعلوم الحديثة: ٨١ - ٨٥.

قبل أن تحصل على اتزانها الدائم، ولم تمرّ شمسنا بالذات بهذا الدور بعد، وبهذا يتضح لنا بجلاء معنى قوله تعالى في تحديد يوم القيامة وفناء العالم: ﴿إِنَّا بَرَأَ الْبَصَرَ وَخَسَفَ الْقَمَرَ وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرَ يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْقَمَرُ﴾^(١) [القيامة: ٧ - ١٠].

ومن الحقائق العلمية التي ذكرها القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْقَمَلِ إِذْ تَبَوَّأَ مِن لِّبَالِ يُوْنُسَ وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ [النحل: ٦٨] وقد حدثنا المراجع العلمية المعنية بهذا الموضوع أن النحل قد اتخذت أول ما اتخذت لها مسكناً من الجبال، وكانت تعيش في المغارات وتتوالد فيها، ثم حدثت لها عدة تطورات من جهة البيئة والعوامل الجوية اضطرتها إلى الانتقال من سكنى الجبال إلى سكنى الأشجار، فكانت تنتخب الشجرة التي فيها ثغرات وثقوب لتتخذها بيتاً ومسكناً.

ولما أراد الإنسان أن يتألفها - كما فعل مع كثير من الحيوانات - صنع لها ما يشبه المساكن التي رآها تسكن فيها، وكانت تلك المساكن مصنوعة من الطين، ثم أدخلت عليها التحسينات باستمرار فصُنعت من القش ومن الخشب، ثم تطورت إلى ما هي عليه اليوم. وإذا فانحدر النحل أو تطورها في السكنى من الجبال إلى الأشجار ثم قابليتها للسكن في أي بيت يعرشه الإنسان هو ما ينطق به القرآن^(٢).

ومن تلك الحقائق العلمية التي أنبأنا عنها القرآن الكريم ما يتعلق بالأرض، مما كان مجهولاً لم يعرفه العلماء إلا في السنين القريبة الماضية، من أن الأرض مهما اختلفت أنواعها لها مسام يتخللها الهواء، بل إن اختلاف حجم المسام وعددها هو السبب الرئيس في اختلاف نوع

(١) الله يتجلى في عصر العلم: ١٦٧.

(٢) القرآن والعلم الحديث: ١٩ - ٢١.

الأرض طينية أو رملية. ولم يُعَرَفْ إلا أخيراً أن هذه المسام بها هواء، وأن نزول الماء على الأرض يدفع الهواء أمامه ويحل محله، ويتقدم علوم الكيمياء والطبيعة عُرِفَ أن الطين يتمدد بالماء وينكمش بالجفاف، وأنه عند امتلاء مسام الأرض بالماء تتحرك جزيئات الطين بقوة دفع الماء في المسام، فكأن الأرض إذا ما نزل عليها الماء تحركت وزادت في الحجم، وقد أمكن قياس حركة الأرض إذا أصابها الماء كما أمكن معرفة الزيادة في حجمها. وهذه الحقائق الثابتة التي تعتبر وليدة التقدم العلمي المعاصر كان القرآن قد أنبأنا بها بقوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ هَائِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾ [الحج: ٥] والاهتزاز هو الحركة، وربت أي زادت في الحجم، وقد فسرت هذه الحقائق ما يشاهد في بعض المباني الحديثة البناء من انهيارات أو شروخ بعد سقوط الأمطار أو ابتلال البناء بالماء^(١).

ومن تلك الحقائق أيضاً ما ذهب إليه العلم الحديث من: أن إفرازات الجسم على نوعين: نوع له فائدة في الجسم مثل إفرازات الهضم والتناسل وبعض الإفرازات الداخلية التي تنظم أجهزة الجسم وأنسجته، وهذا النوع ضروري للحياة وليس فيه أي ضرر.

ونوع ليست له فائدة مطلقاً، بل هو بالعكس يجب إفرازه من الجسم إلى الخارج، لأنه مُكوّن من مواد سامة إذا بقيت في الجسم أضرّت به، وذلك مثل البول والبراز والعرق والحيض.

وعندما يقول تعالى في كتابه المجيد:

﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ فَعَنَرَلُوا نِسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾

(١) القرآن والعلم الحديث: ٨٢ - ٨٣.

[البقرة: ٢٢٢] فإنه جل وعلا أراد أن يعلمنا - قبل أن يصل العلم البشري إلى مرحلة معرفة أي شيء عن الإفرازات - أن الحيض أذى وأنه لا يفيد الجسم، ثم أمر البشر بالاعتزال عن مباشرة النساء خلال الحيض لأن أعضاء المرأة التناسلية تكون في حالة احتقان، والأعصاب في حالة اضطراب؛ بسبب إفرازات الغدد الداخلية، ويكون الاختلاط الجنسي ضرراً في هذه الحالة، بل ربما منع نزول الحيض وأثار كثيراً من الاضطراب العصبي، وقد يكون سبباً في التهاب الأعضاء التناسلية^(١).

ومن تلك الحقائق أيضاً قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَفَسُّهُ لَوْ تَطَّلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥ - ٧٦] ويحدثنا علماء الفلك بأن المسافات بين النجوم تبلغ حدّ الخيال، وهي جديرة بأن يقسم الخالق بها، لأن مجموعات النجوم التي تكوّن أقرب مجرات السماء إلينا تبعد عنا نحو ٧٠٠ ألف سنة ضوئية، والسنة الضوئية تعادل عشرة ملايين الملايين من الكيلومترات^(٢).

وحقيقة أخرى أشار إليها قوله تعالى: ﴿وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ﴾ [الحجر: ١٩] حيث دلّت هذه الآية المباركة على أن كل النباتات لها وزن خاص، وقد ثبت أخيراً أن كل نوع من أنواع النبات مرّكب من أجزاء خاصة على وزن محدد مخصوص، بحيث لو زيد في نسبة بعض أجزائه أو أنقص لتغيّرت حقيقته، وأن نسبة بعض هذه الأجزاء من الدقة ما نحتاج في معرفتها إلى أدق الموازين التي عرفها البشر^(٣).



(١) الإسلام والطب الحديث: ٤٠.

(٢) الله يتجلى في عصر العلم: ١٦٦.

(٣) البيان: ٥٤/١.

وهكذا يكون الجانب العلمي للقرآن دليلاً متمماً للجانب البلاغي في إقامة البرهان الجلي والدليل القاطع على كونه كتاب الله الذي لا ريب فيه ومعجزة هذا الدين الباقية بقاء الدهر.

﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هُمْ أَقَوْمٌ مِّنْهُ وَيَنْبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٩] ﴿صُنِعَ اللَّهُ لِدِينِهِ أَلْفَ مِائَةٍ أَلْفًا مِّنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾
 ﴿إِنَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا تَفَعَّلُونَ﴾ [النمل: ٨٨].



التخطيط القرآني للحياة

أشرنا في الفصل السابق إلى أن الله تعالى لم يرد من إنزال القرآن الكريم أن ينحصر دوره لدى الناس في دائرة التلاوة الساذجة فقط، ولم يكن يهدف منه إلى أن يصبح كتاباً يتسابق المتسابقون في حسن قراءته وإجادة ترتيله ليتكرر بثه من أجهزة الإذاعة ومجالس التأبين، ويتنافس المتنافسون في طرق تزويق أوراقه وترصيع غلافه ليوضع على الرف كما توضع التحف واللوحات الثمينة، بل أراد له أن يكون دستور دولة، ومنهج عمل، وأسلوب فكر، وخطّ سلوك، وطريق سعادة في الدنيا والآخرة.

ولهذا كان من الضروري لكل مسلم أن يفرغ من وقته ما يكفيه لفهم مقاصد القرآن ومعانيه، ليحصل على الإحاطة الشاملة والمعرفة الواعية المدركة لمنهج القرآن وتخطيطه الدقيق لشؤون الدنيا والدين، ثم ليستطيع العمل بأحكامه التي قررها لتنظيم الحياة بكل جوانبها ومجالاتها وبكل ما يضمن مصالح الأفراد والمجتمعات على حدّ سواء.



إن تفسير القرآن مهمة صعبة شاقة تحتاج إلى كثير من الجهد ومن الاطلاع على عدد من العلوم التي يتوقف عليها فهم القرآن، والشيء الباعث للأسف أن نرى كلَّ من هبَّ ودرج وهو يدّعي معرفةً بمعاني

القرآن وقدرةً على تفسيره وبيان مقاصده، ومن ثم الاستدلال - بما يدّعي فهمه - على تغليف ما يريد دسه أو تبرير ما يشتهي فعله.

وهكذا نرى مَنْ يدّعي استنباط الأحكام الاشتراكية من القرآن؛ ومن ينسب الأفكار الديمقراطية والنظام الجمهوري إليه، ثم نرى على العكس من يدّعي أنّ القرآن كتاب رأسمالي في منهجه الاقتصادي، دكتاتوري في خطه الاجتماعي، ملكي في نظامه السياسي.

والصحيح أن القرآن قرآن فحسب، وأن منهجه وخطه ونظامه إسلامي بحت ولا شيء غيره، وأن موارد الالتقاء المحددة مع هذا النظام أو ذاك من الأنظمة الوضعية لا تصحح النسبة ولا تجعل منه داعية لنظام معين منها.

ولتسهيل مهمة فهم القرآن وإدراك معانيه نشير إلى أن طرق تفسير القرآن أربعة، منها ما هو مشروع ومنها ما هو ممنوع:

الطريقة الأولى - تفسير القرآن بالقرآن:

وذلك بأن نعرض معنى كل آية قرآنية على مجموع الآيات القرآنية الأخرى، لنفهم من المجموع حقيقة المعنى المقصود بتلك الآية كما مرّ آنفاً في آيتي الإشاعة، حيث نسبت أولاها لإشاعة الإنسان لنفسه ونسبت الثانية لتلك الإشاعة لإشاعة الله تعالى؛ وقلنا بأن الجمع بين الآيتين أن الإشاعة الإنسانية تستند إلى الإنسان - من جهة - باعتباره مختاراً في أفعاله، وتستند إلى الله أيضاً - من جهة أخرى - باعتباره مصدر الإفاضة.

ومثل ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] وقوله تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] وقوله تعالى: ﴿عَلَى الْعَرْشِ

أَسْتَوَى ﴿ طه: ٥ ﴾ حيث دل ظاهر هذه الآيات على جسمية الباري، ولكننا ندرك المقصود بوضوح عندما نقرأ قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] وقوله تعالى: مخاطباً نبيه موسى (ع): ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾ وسائر الآيات الأخرى النافية للجسمية، فنفهم حينئذ أن اليد بمعنى القوة والوجه بمعنى الذات والاستواء بمعنى الاستيلاء.

ومثل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] حيث دلّ بعمومه على أن العقود المتفق عليها بين طرفين يجب الوفاء بها بأجمعها حتى عقد الدَيْن بالفائدة، ولكن قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] أوضح استثناء هذا العقد بالذات من مجموع العقود.

الطريقة الثانية - تفسير القرآن بالسنة:

وذلك بأن نرجع إلى الأحاديث الصحيحة المروية عن النبي (ص) باعتباره لا ينطق إلا عن الوحي والأئمة الطاهرين باعتبارهم عدل القرآن في حديث الثقلين؛ في تفسير الآيات المجملة.

والقرآن - كما يعلم كل مسلم - قد عُنيَ ببيان القواعد العامة للأحكام الشرعية ولم يبيّن التفاصيل، فأشار إلى تشريع الوضوء والغسل والتيمم وإلى وجوب الصلاة والصوم والزكاة والخمس والحج والجهاد؛ ولم يبين سائر أحكام هذه الواجبات، فتكفّلت السنة النبوية والأحاديث المباركة شرح كل هذه الأحكام وتفصيل سائر أجزائها وشروطها وموارد سقوطها وكافة ما يرتبط بها من شؤون.

الطريقة الثالثة - تفسير القرآن بلغة العرب:

هناك استعمالات قرآنية لبعض الألفاظ التي لا علاقة لها بالأحكام الشرعية كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَفِرِّمُ مِمَّ سَعِيْنَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ﴾

﴿هُمَّ﴾ [التوبة: ٨٠] وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٢]، فقد تكرر في هاتين الآيتين لفظ «سبعين» من دون أن نعلم أن الغرض منه التمثيل بهذا العدد أو حقيقة السبعين، وفي هذه الحالة نرجع إلى لغة العرب لفهم منها معنى السبعين، حيث ورد فيها أن هذا العدد قد استعملته العرب للمبالغة والكثرة، وبهذا يتضح لنا أن القصد القرآني به هو الكثرة وليس الدقة.

الطريقة الرابعة - تفسير القرآن بالرأي:

وذلك بأن نفسر الآية القرآنية بحسب ظنوننا وبما يوحي به استحساننا، بعيداً عن التمحيص والتدقيق والتعمق في الموضوع. وعندما أشكل على أحد حكام العراق السابقين بأن مساواة الذكر بالأنثى في قانون الأحوال الشخصية مخالفت لصريح القرآن إذ يقول تعالى: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي ذُرِّيَّتِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنَ﴾ [النساء: ١١] قال: بأن كلمة الوصية لا تتضمن إلزاماً بل كل ما فيها الرجحان فقط، ولذلك فإن مخالفة الوصية ليست خروجاً على القرآن.

وهذا التفسير للوصية إنما هو تفسير بالرأي والاستحسان، لأن المتتبع لآيات القرآن يعلم أن لفظ الوصية ومشتقاتها قد استعمل في الواجبات الحتمية، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَوْصِيْ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتَ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَ وَصَنَّاكُمْ بِهِ لَقَلَّكَ تَقْوُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١] وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ١٣١]، فقد دللت هذه الآيات وأمثالها على أن الوصية ملزمة وليست رجحاناً كما يدعي المدعون.

وعندما ننعم النظر في هذه الطرق السالفة الذكر نجد أن الطرق

الثلاثة الأولى في التفسير هي الطرق المشروعة التي يجوز للمفسر تفسير القرآن على ضوءها، وأما الطريقة الرابعة فهي ممنوعة شرعاً، لأن دين الله لا يجوز إخضاعه للرأي والذوق والاستحسان، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ أَدْرَكَ لَكُمْ أَمْرًا عَلَى اللَّهِ تَفَتُّوْكُمْ﴾ [يونس: ٥٩].



إن المسلم الراغب في فهم معاني القرآن بحاجة إلى جانبين من المعرفة: جانب يُعنى بفهم مفردات الألفاظ ومعانيها المقصودة بعد الاستعانة بالسنة واللغة؛ وهو ما يصح أن نسميه «الفهم اللفظي للقرآن». وجانب ثان يُعنى بفهم الفكرة العامة والخطوط الرئيسة للتشريع والنظام؛ وهو ما نرجح تسميته بـ «فهم منهج القرآن»، وعندما يستوعب المسلم هذين الجانبين يكون محيطاً - بحقٍ وصدقٍ - بمعاني القرآن، ومتمكناً من تفسيره، وقادراً على العمل به والانتهاج بنهجه.

وإذا كان «الفهم اللفظي للقرآن» محتاجاً إلى مراجعة مصادر اللغة وكتب التفسير ومؤلفات الحديث، مما لا يتسنى لنا الخوض فيه خلال هذه البحوث، فإن «فهم منهج القرآن» بحاجة إلى تسليط بعض الأضواء عليه بشكل موجز، لنعرف بعضاً من تلك الخطوط العريضة لهذا المنهج.

ولعل أول ما يلفت النظر في هذا المنهج ويكون الظاهرة البارزة للقرآن كأساسٍ للعقيدة ودستور للحياة هو محاربته العنيفة لجانب الإفراط والتفريط في كل المجالات. قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩] وقال أيضاً: ﴿وَلَا تَهْتَفِرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَاتَّبِعْ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠] وقال جلّ وعلا: ﴿وَكَلِّمُوا وَاسْتَرُوا وَلَا تَشْرِقُوا﴾ [الأعراف: ٣١] وقال عزّ من قائل: ﴿وَكَذَلِكَ

جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴿ [البقرة: ١٤٣] وعلى هذه الشاكلة عدد آخر من الآيات الشريفة.

إن منهج (الوسط) ومحاربة الإفراط والتفريط هو المنهج العملي الذي تستطيع البشرية تحت ظلاله أن تعبد الله حقَّ عبادته فتؤدي حقَّ النفس الراغبة في الطمأنينة والاستقرار، وأن تعمل للدنيا فتؤدي حقَّ الجسد باستمتاعه بسائر وسائل المتعة المشروعة وتبني مجتمع السعادة والرفاهية.

فالتحلل من العقيدة والدين فراغ قاتل وقلق مدمر وشعور رهيب بالضيق، والرهبانية المتزمتة محاربة لكل ملذات الحياة المباحة وخروج على الفطرة الإنسانية ذات الرغبات الواسعة، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢] وقال عز وجل: ﴿وَرَهَائِيَةَ أَتَدْعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾ [الحديد: ٢٧] وقال أيضاً: ﴿بِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعِبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦].

إن هذا المنهج القرآني السليم قد انعكس على كل شؤون العقيدة وكل فروع التشريع وكل مفردات النظام الاجتماعي، في كافة جوانب العبادات والمعاملات، وفي سائر المجالات الفردية والاجتماعية، وبذلك كان الخط الرئيس للفكر الإسلامي الذي حمّله القرآن الكريم للبشرية مصدر هدى ونور، ومبعث رفاء وخير، وركيزة سعادة وسلام.

وحيث إن استيعاب هذا المنهج بكل مفرداته ومجالاته غير ممكن في هذا الاستعراض المبني على الإيجاز فإننا نكتفي هنا بضرب بعض الأمثلة على ذلك لتوضيح المقصود:

ولعل الأخلاق الإسلامية أولى المجالات بالاستعراض؛ تمثيلاً على هذا المنهج (الوسط) في التخطيط القرآني للحياة.

وإنما اخترنا الأخلاق الإسلامية دون غيرها من الجوانب مثلاً على المطلوب، لأنها في نظر كثير من البعيدين عن فهم الإسلام مجموعة أفكارٍ خيالية مثالية ليس لها في عالم الواقعية أي مجال، في حين أنها - بحقيقتها - أخلاق مستمدة من طبيعة الإنسان الغريزية ومسايرة لفطرته الذاتية، وليس للإسلام فيها إلا دور التهذيب والتشذيب الذي تقتضيه مصلحة الإنسان كفرد ومصلحته كجزء من المجتمع.

إنها أخلاق شاملة جامعة تستوعب كل جوانب السلوك العام:

أخلاق للفكر، تأمر بالتعقل والتعلم وتنفر من التقليد والتضليل ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [النحل: ٦٤]، ﴿أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْقَلُ ذَرَّةٍ مِنْ حَسَنَةٍ وَكُفِّرُوا بِلِئَالٍ مِنْ كَبِيرَةٍ﴾ [سبأ: ٤٦].

أخلاق للنفس، تأمر بالصدق والأمانة والإحسان وتنهى عن الكذب والخيانة والفساد ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ [النحل: ٩٠].

أخلاق للسلوك، تتضمن كل قواعد اللياقة والمجاملة أو ما يسمى بالآداب العامة ﴿وَأَقِمِّدْ فِي مَشِيكَ وَأَعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [القمان: ١٩]، ﴿وَلَا تَتَّبِعْ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]، ﴿وَلَا يَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَئْتُمْ بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢]، ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾، ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ [الحجرات: ١١].

إنها أخلاق واقعية لأنها تفترض في الإنسان السعي للكمال لا بلوغ الكمال المطلق، وتفترض في الإنسان أنه قد يخطيء وقد يسهو، وقد يعثر وقد يكبو، فرفع عن الناس الخطأ والنسيان وما استكروها عليه، وفتح لهم باب التوبة ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

وهي واقعية لأنها افترضت في الإنسان أن يولد وفيه قوى وبواعث ودوافع ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾ [شمس: ٧ - ١٠].

وهي واقعية لأنها لم تفرق بين الرجل والمرأة كما فرقت مجتمعات كثيرة في التاريخ ﴿أَفَنِي لَّا أَضِيعُ عَمَلٍ عَنِيْلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

وأخلاق القرآن قائمة على الود والمحبة والتعاون ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣]، ولكنه الحب البعيد عن قبول الذل والخنوع والرضا بالعدوان، ولذلك وضع القرآن شريعة العقاب في داخل الدولة الإسلامية ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ وَاللِّسَانَ بِاللِّسَانِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا﴾ [المائدة: ٤٥] ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣]، ووضع شريعة الحرب للخارج ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَمِينُوكُمْ وَلَا تَسُدُّوْا﴾ [البقرة: ١٩٠]، ولكن القرآن مع إقراره للقتال قد غمر شريعة القوة بالأخلاق أيضاً، فنهى عن الاعتداء والإفساد في الأرض.

وعندما نريد ملاحظة (المنهج الوسط) في هذه الأخلاق القرآنية نعود إلى مفردات هذه الأحكام الأخلاقية فنستعرض نماذج منها لنرى أثر المنهج المشار إليه في تلك المجالات.

وإذا أخذنا الكذب مثلاً للبحث نجد أن التأكيد على النهي عنه قد بلغ الغاية، وحسبنا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ١٠٥]، ولكنه مع كل ذلك لا يغفل بعض الاستثناءات في أضيق

الحدود، لما فيها من اعتبارات أسمى وأهم من حرمة الكذب.

فالحرب إذ كانت إعلاناً لفقدان الثقة بين المتحاربين، فلا بأس بالكذب فيها لأن الحرب خدعة، وليس معنى هذا أن تعطل الفضيلة في الحروب، فما زال للشجاعة مكانها في ميدان القتال، وللصدق موضعه عند المفاوضة الصريحة والحديث الجاد، وللرحمة محلها فلا يتبع المدبر ولا يجهز على الجريح ولا يؤذى الشيوخ والنساء والأطفال.

وحديث الزوجين قد أبيع فيه الكذب، لأنه إن غاب فيه الصدق حيناً فقد قامت التضحية في كل الأحيان، والزوج حين يتحدث عن حبه لزوجته وهو لا يحبها إنما يريد أن ينكر ذاته ويضحى بمشاعره من أجل الوفاق والوثام.

والإصلاح بين الناس فضيلة يجوز فيها غض البصر عن فضيلة أخرى هي فضيلة الصدق، ولذلك سمح بالكذب في وساطة الإصلاح.

ولكن ذلك إنما جاز في حدود، إذ ليس معنى الكذب في الحرب أنه كذب على طول الخط، وليس معنى الكذب بين الزوجين حيناً أنه الكذب الذي يعقّد الحياة الزوجية ولا يعالج شيئاً، وليس معنى الكذب للإصلاح أن يكون كتماناً لأمر جوهري لا تلبث أن تنكشف فتسوء العلاقات من جديد.

ولناخذ مثلاً آخر للمنهج الوسط في الأخلاق القرآنية؛ وهو الحب

والبغض:

والقرآن لم يحارب هذه الغريزة أبداً، فقد يحب الإنسان شخصاً ما وقد يكره شخصاً آخر، وتلك غرائز نفسية لم تتحكم فيها الشريعة ولم تتعرض لها بزجر ونكير، إنما الذي عالجه القرآن هو مظهر الحب والبغض وآثارهما الخارجية، فإن الإنسان بحسب طبيعته إن أحب شخصاً

وقف إلى جانبه وحاباه ومال إليه في حقه وباطله، وإذا كره شخصاً تحامل عليه وقذفه واتهمه بكل موبقة، والقرآن عندما أراد التخطيط السلوكي للحياة نهائاً عن هذه الآثار الفاسدة للحب والبغض وأمرنا بالعدالة في المعاملة دون العدالة في الإحساس النفسي: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَانُ قَوْمٍ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَقْدِلُوا﴾ [المائدة: ٨] ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

ومثال ثالث لهذا المنهج القرآني في الأخلاق؛ ذلك هو التمني

والشهي:

إن الإنسان عندما يرى شخصاً من الناس منعماً مرقهاً من أي جهة من جهاته فإنه سيندفع بطبيعته وغريزته إلى تشهي مثل ذلك وتمنيه، وبما أن الشؤف والتطلع هو طريق الطموح والتقدم فإن القرآن لم يمنع الإنسان عن ذلك، بل ترك له المجال مفتوحاً واسعاً ليكون التمني دافعاً له على إجادة العمل والاهتمام بالسعي نحو تحصيل ما تشهاه في غيره، وبذلك ترك للغريزة ميدانها الكبير في حث صاحبها على الوصول لما تمناه، ولكنه أراد أن يصرف الإنسان عن بعض ما يترتب على هذا التمني من حقد أو حسد أو رغبة في سلب نعمة الآخرين أو شماتة بمن ينكب من هؤلاء المتنعمين، فنهى عن كل ذلك ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [طه: ١٣١]، ثم حثَّ المتمني للنعم على العمل الجاد والدعاء المخلص ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢].

وهكذا يتجلى لنا تطبيق منهج (الوسط) في الأخلاق القرآنية بكل وضوح، فلا إفراط في التزمت ولا تفريط بكل شيء. وإنما هي الغريزة تأخذ حقها والنظام العام يفرض نفسه.

وإذا أردنا أن نستقرئ مجالاً آخر من مجالات التشريع للتمثيل على منهج (الوسط) والتأكد من سريانه في سائر الجوانب التي عني بها القرآن، كان نظام الحياة بمعناه الواسع الشامل لكل جوانبها التي تمس مصالح الناس، مما اصطلحنا على تقسيمه في عصرنا الحاضر إلى جانب سياسي وآخر اقتصادي وثالث اجتماعي وإلى آخر ما في الحياة العامة من جوانب. كان هذا النظام خير المجالات لدراسة مدى انطباق هذا المنهج عليه، ومدى محاربة الإفراط والتفريط في خطه الرئيس.

لقد قام النظام الرأسمالي على أساس الإيمان المطلق بالفرد، وجعل هدف الدولة حماية الأفراد ومصالحهم الخاصة، وأطلق لهم كل الحرية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وسمح بتضخيم الثروات الفردية وتكديس الأموال ومضاعفة الدخل من أي طريق كان ومهما كانت الوسائل.

ونج عن هذا النظام وما تكفله من حرية فردية وإباحة لمختلف أسباب جمع الثروة ولادة أقلية تكدست في يدها الثروة العامة، وأصبحت تستطيع - بحكم هذه الثروة وبحكم ما تهيئه لها من مركز اقتصادي واجتماعي كبير - أن تهيمن على الدولة وتسخر التشريع لصالحها والسلطة لخدمة مآربها. وبسيطرتها على السلطة وشعورها بالحاجة إلى أسواق خارجية لتصريف فائض إنتاجها تقدمت نحو كثير من أمم الدنيا وشعوب العالم - ومعها قوتها المادية الكبرى - فسيطرت على رقاع شاسعة من الأرض، واستعمرت آلاف الملايين من الناس، وظلمت ما شاءت لها مطاعمها أن تظلم، وما زال العالم حتى اليوم يشن من آلام الاستعمار ومآسيه.

أما النظام الاشتراكي - أو الماركسي بتعبير أدق - فقد قام على

أساس معاكس للنظام الرأسمالي، فلم يعترف بأي قيمة للفرد كفرد، وألغى الملكية الخاصة بزعم أنها مصدر مشاكل العالم، وجعل المجتمع هو الهدف وهو المحور بعيداً عن مصالح الأفراد. وبذلك أراد هذا النظام تجميد الواقع العملي والفطرة الإنسانية والغريزة البشرية وترتب على ذلك من ألوان الإبادة والقتل الجماعي ما لا يدخل في حساب.

أما المنهج القرآني فهو «الوسط» من كل ذلك:

فليست للفرد حرية مطلقة في التصرف، إذ لا يسمح له بالظلم والبغي والطغيان والفساد في الأرض والاعتداء على كرامة المجتمع المتمثلة بكرامة أبنائه ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَخُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]، ﴿الَّذِينَ طَفَفُوا فِي الْإِلْدَادِ فَاكْثُرُوا فِيهَا الْفُسَادَ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ إِنَّ رَبَّكَ لِبِالْمُرْسَادِ﴾ [الفجر: ١١ - ١٤]، ﴿وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ الشورى: [٤٢]، ﴿وَمَنْ يَظْلِمِ مِنْكُمْ نَفْسًا عَذَابًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ١٩]، ﴿وَإِنَّ لِلظَّالِمِينَ لَشَرًّا مَتَابٍ﴾ [ص: ٥٥]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ١٩].

وليس المجتمع هو الكل في الكل بعيداً عن مصالح الناس وكرامة الفرد ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَيْدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٠]، ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

فلكل من الفرد والمجتمع حقوق خاصة وحدود معينة لا يصح تجاوزها، وبذلك لم تمنع الملكية الخاصة ﴿وَلَا تَنسَ نَفْسِيكَ مِنْ

الدُّنْيَا ﴿ الْقَصَص: ٧٧ ﴾، ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا
وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ﴾ [الملك: ١٥]، ﴿ مَن حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ
وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ﴾ [الأعراف: ٣٢]، كما لم يسمح لها بالاستغلال
والتكديس وعدم استفادة المجتمع منها ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُورِ ﴾
[الذاريات: ١٩] ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْقِدُونَهَا فِي سَبِيلِ
اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [التوبة: ٣٤].

وهكذا يتضح لنا منهج القرآن في الجمع بين ما تتطلبه الغرائز
الإنسانية المتمثلة في حب الذات بكل ما تعطيه هذه الكلمة من معاني
الطموح والتقدم وبين ما تقتضيه المصالح العامة من تحديد لتلك الغرائز
وتنظيم لشؤون حب الذات، فلا فردية مطلقة على حساب المجتمع ولا
تذويب للفرد فيه.

وصدق الله العظيم حيث يقول:

﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ
عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣].



منهج البرهنة

في القرآن

للقرآن الكريم - كما يعلم كلٌّ من تدبَّر فيه - عناية خاصة ببيان الأسس الرئيسية التي يقوم عليها كيان العقيدة، واهتمام كبير بإقامة البراهين والأدلة على ذلك، ليكون الإيمان بها قائماً على الإقناع والإقرار المنبعث من العقل والقلب معاً.

وللقرآن الكريم أسلوبٌ خاص ومنهج معين في الاستدلال على إثبات تلك الحقائق، وفي توجيه العقل نحو الإيمان بها بوعي وقناعة واطمئنان. ولعلّ من أبرز ملامح هذا المنهج أنه اعتمد التجربة أساساً للعلم، وجعل الحواس طريقاً للمعرفة، واستند إلى المقدمات الواضحة المسلمة لإثبات النتيجة المطلوبة، ولكنه - مع ذلك كله - لم يهمل العقل والفكر، بل جعلهما هدف الدليل ومقصد البرهان، وبهذا كان لتكوين المعرفة الإنسانية في نظر القرآن تفسير خاص يختلف عن سائر النظريات التي فسَّر بها الفلاسفة نشوء المعرفة ومصادرها، ثم كان للبرهان في القرآن أسلوبه الخاص الذي يعتبر أسمى ما توصل إليه الفكر البشري في منهج البرهنة والاستدلال.



ولقد كان في طليعة الأسس العقيدية التي عُني بها القرآن بحث

حقيقة «المبدأ والمعاد»، التي تتلخص في ضرورة الاعتقاد بوجود خالق لهذا الكون بكل ما فيه ومن فيه، وضرورة الاعتقاد بوجود موعد معين يحاسب فيه الإنسان على كل ما قدم من عمل وأسلف من فعل، إن خيراً فخير وإن شراً فشر.

ولم يكن غرض القرآن من الاهتمام بهذا الجانب غرضاً نظرياً بحثاً كما قد يتصور بعض المتصورين، وإنما كان للمبدأ والمعاد الدور الأكبر والأساس في تنظيم الحياة وتسيير شؤونها على منهج صحيح، ذلك لأننا لا نستطيع القيام بالتخطيط السليم للمسألة الحياتية إذا نظرنا إليها بالمنظار المادي الجامد وفرضناها فترة زمنية معينة ليس قبلها شيء وليس بعدها شيء، لأن غرائز الإنسان وفطرته إن تجردت من الإيمان بالقبلية والبعدية ولم تفهم من الحياة إلا أنها الأول والأخير، لم يكن في الإمكان الحد من رغباتها وصد اندفاعاتها والتحكّم في شهواتها، حيث لا روح ولا غيب ولا مبدأ ولا معاد. ولذلك كان من الضروري إقامة الحياة على أساس وجود خالق لها، قرّر لكل شيء نظامه، وفرض لكل شأن أحكامه، وأنه لا بد من إطاعته فيما قرر وفرض لأنه يعلم عواقب الأمور ويدرك مصالحي العباد، بلا حيف في الحكم، ولا جور في القضاء، ولا انحياز لجانب دون جانب، ولا تفضيل لفئة على أخرى. كما كان لا بد من الإقرار باليوم الآخر الذي يحاسب فيه الناس على الطاعة والمعصية، ليُعطي المطيع ما يستحق من ثواب، ويُفرض على العاصي ما يستأهل من عقاب، وليحسّ الإنسان في الدنيا أنّ سائر ما حرّمه النظام من التمتع به سيُعوّض عنه أحسن العوض، وبذلك يبقى لحب الذات مجاله الطبيعي في الحياة، فلا يشعر الإنسان بالحرمان نتيجة ما في النظام من محرمات وممنوعات، وإنما يرى أن عاقبة هذا الحرمان

التعويض الأفضل والجزاء الأمثل، فلا بأسف على ما فات من يديه من متع وملذات.

ولهذا بحث القرآن هاتين الحقيقتين بحثاً مفصلاً، تكرر في أكثر سورته، وتناثر في عدد كبير من آياته، وأقام لإثباته من الأدلة ما لا مزيد عليه.

وحيث إن كتابي «مفاهيم إسلامية» فيما طبع من أجزائه وما لم يطبع منه قد أولى هذا الجانب قدراً كبيراً من الإسهاب والتفصيل، فإننا سنوجز الحديث في هذا الاستطراد، لأن الهدف منه - هنا - هو التعرف بأسلوب القرآن في الاستدلال ومنهجه في البرهنة، باعتباره الأسلوب الفريد والمنهج المتميز بين أساليب الإثبات ومناهجه، بما اعتمده من مخاطبة كل من العقل والحس، بلا غيبية محضة ولا تجربة مجردة.

ولقد كان اهتمام القرآن في أمر إثبات، الخالق الموجد يفوق اهتمام كل الكتب السماوية المنزلة، لأن التوراة والإنجيل - وهما طليعة الكتب السماوية السابقة - قد خاطبت شعوباً تؤمن بالله، فلم تُعَنَ بهذا الجانب، بل اتجهت نحو تحذير هؤلاء المؤمنين بالله من غضب الخالق، وتذكيرهم بوعدته ووعيده، ومحاربة نفاق الرؤساء والكهّان واستغلالهم الدين والشعائر في الإثراء وكسب المال وتحصيل الجاه.

وعند نزول القرآن كان الناس في اختلاف كبير من ناحية الإيمان بالله تعالى، فملحد ومشرک ومثلث، ولكل منهم اعتقاده الخاص وأسلوبه الخاص في الخلق والعبادة، فكان لا بد للقرآن أن يولي هذه الناحية اهتمامه الكبير، لأن المخاطبين برسالة الإسلام - منذ يومها الأول وعلى امتداد بقاء الدنيا - في حاجة ماسة لمعرفة الحقيقة والاقناع بها عن وعي وهدى وبرهان مبين.

وتوجَّهت الآيات القرآنية التي عنيت بهذا الموضوع إلى عقل الإنسان، توقظه من سباته برفق، وتسير به نحو الغاية بتوأدة، وترشده إلى الطريق السنوي بلين وُسْر، وتبسط أمامه شواهد الخلق وأثار الصنعة بجلاء ووضوح، وتنبيهه على دقائق الكون وحقائقه بحكمة وهدوء، وتوصله إلى نتائج هذه الجولة الفكرية بكل أناة وصدق ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَفَصْرَفِ الرِّيحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤].



لقد توجهت مجموعة من الآيات الشريفة إلى البرهنة على وجود الله تعالى من طريق التأمل في خلق الإنسان وما تضمنه هذا الخلق من تعقيدات وشؤون لا يمكن أن تكون بلا قدرة قادر ولا تصميم خالق:

﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ مَا أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْمَخْلُقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨ - ٥٩].

﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ خُلِقَ مِنْ مَلٍ دَافٍ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾ [الطارق: ٥ - ٧].

﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ﴾ [النحل: ٧٨].

إلى كثير مما شابه هذه الآيات في المضمون.

ولو عاد الإنسان إلى جسمه يفكر فيه، وبخاصة بعد أن كشف العلم الحديث أكثر خفاياه لرأى العجب العجاب، ولو توقّف قليلاً عند التفكير في تلك الخلية الواحدة التي تكوّن منها لرأى أن هذه الخلية

تكوّن الصلب من العظام ونصف الصلب من الغضاريف والرخو من اللحم، وهي نفسها تكوّن اللزج من الأنسجة والسائل من الدماء، وتكوّن - بالآخرة - الإنسان كله بكل أعضائه وجوارحه وأجزائه، ومنها ينشأ القصير والطويل والأبيض والأسود على السواء. وهذه الخلية عبارة عن حياة معقدة أمكن للعلم أن يكتشف تراكيبها ويقس حركتها ويحلل مادتها وطريقة انقسامها، ولكن سرّ الحياة فيها ما زال مجهولاً لأنه من صنع الله.

ولو أردنا البحث في كيفية تطور هذه الخلية، جينياً في البطن، ووليداً في المهد، ورضيعاً على الثدي، ونمواً متصاعداً نحو الفتوة والشباب، وانحداراً نحو الهرم والشيخوخة، ثم تمعنا في عمل كل عضو من الأعضاء وجزء من الأجزاء لما وسعنا حديث شهر كامل بكل ساعاته وكتاب ضخّم بسائر صفحاته ف ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤].

وهكذا نجد في التأمل فيما سلفت الإشارة إليه من عجائب أجهزة الإنسان في سمعه وبصره، وشمه وذوقه، وفمه ومعدته، وعظمه وعصبه، وعضله وأنسجته، ودورته الدموية وكليتيه، ما يقيم ألف دليل ودليل على أن هذا النظام الدقيق في الجسم لم يُخلَق عشوائياً ولم يوجد صدفة ولم يحدث نتيجة حركة المادة الصماء العمياء المتخبطة.



ثم اتجهت مجموعة أخرى من الآيات الشريفة إلى البرهنة على وجود الله تعالى من طريق التأمل في خلق الحيوان وما اشتمل عليه من دقة ونظام لا يمكن تحقيقهما عفويّاً وعلى سبيل المصادفة والاحتمال مطلقاً.

﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَلَأٍ﴾ ﴿فَيَنْهَمُ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي﴾

عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَن يَمْشِي عَلَى آرْسِهِ ﴿يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [النور: ٤٥].

﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالذَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُمْ﴾ [فاطر: ٢٨].

﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمٌّ أُنثَاهُكُمْ﴾

[الأنعام: ٣٨].

﴿أَرْزَقَهُ بَرًّا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَقَتِ وَبَقِيضُنَّ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ﴾

[الملك: ١٩].

وعالم الحيوان عالم كبير مملوء بالعجائب والغرائب، وقد قدر العلماء فصائل الحيوان بأكثر من مليوني فصيلة، منها ما يعيش في البر ومنها ما يعيش في البحر، ولكل من البر والبحر مجالاته المختلفة لسكنى الحيوانات المختلفة، وقد اختلفت أجهزة هذه الحيوانات تبعاً لذلك اختلافاً كبيراً لكي تتلاءم مع البيئة التي تعيش فيها، والغذاء الذي يتوفر لها.

والبحث في ذلك كله لبيان دقائق خلقها وعجيب تصميمها وغرائب شؤونها خارج عن مجال الحديث وعن نطاق معرفتي العلمية. وفيما كتبه المختصون بهذا الموضوع غني وفكياً لمن أراد التوسع.

ونقتصر هنا في هذا المجال على الإشارة إلى مثل واحد تضمنه قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧] حيث لخصت هذه الآية الشريفة عجائب ما أودع الله عزّ وعلا في هذا الحيوان الأليف الذي تكثر منا مشاهدته دون الالتفات إلى ما ضمّ بين جنبيه من دلائل القدرة والتصميم.

لقد خلق الله هذا الحيوان لتكون الصحراء ميدان عمله وعيشه، ولذلك أوجده قادراً على اكتناز ما يكفيه من الطعام والشراب لمدة طويلة

في سنامه لكي يستطيع مجابهة جوع الصحراء وعطشها، كما خُلِقَتْ له - لهذا الغرض - تلك الأهداب الطويلة التي تلتفت حول عينيه وهي أشبه ما تكون بالشبكة لتحمي عينيه من ذرات الرمال عند هبوب العواصف الرملية وليستطيع الرؤية - في نفس الوقت - من خلال تلك الشبكة فلا يضطر إلى إقفال بصره كما نفعل عند انتشار الغبار.

ولهذا الغرض أيضاً خلق الله له خُفّاً يقدره على المسير في الرمل بلا غوص فيه، وأنفاً يستطيع التحكم في فتحته أثناء العواصف ليمنع دخول الرمال فيه، وشفة مشقوفة تساعده على أكل نباتات الصحراء التي غالباً ما تكون أشواكاً.

وهكذا نرى في دنيا الحيوان من العجائب والغرائب - وكلها شواهد الخلق والإبداع والصنع المتقن - ما لا يمكن حصره بصفحات كهذه الصفحات، وما ذاك إلا ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي لَفَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٨٨] تعالى عما يقول الجاحدون علواً كبيراً.



كذلك اتجهت مجموعة أخرى من الآيات المباركة نحو البرهنة على وجود الله وإيجاده من طريق الحث على التأمل في دنيا النبات، وإنزال الماء من السماء، وعجائب الأفلاك والسموات والأرض، حيث لا يمكن وجود كل ذلك وخضوعه لمثل هذه السنن والقوانين من تلقاء نفسه.

﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ؕ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ ۖ أَمْ نَحْنُ الَّذِينَ نَزَّلْنَا لَوْ تَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَبًا﴾ [الواقعة: ٦٣ - ٦٥].

﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ ؕ أَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنشِئُونَ﴾ [الواقعة: ٧١ - ٧٢].

﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٩٩].

﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ ﴿وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا﴾ ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّى﴾ [طه: ٥٣].

والنبات عالم قائم بذاته، وتقرب فصائله من نصف مليون فصيلة، وهي مختلفة في التراكيب والتزاوج والأعمار إلى أبعد الحدود. ومن النبات - من ناحية العمر - ما يعمر أياماً، ومنه ما يعمر سنين، ومنه ما يعمر أضعاف أضعاف عمر الإنسان.

ولعل أول ما يلفت النظر في النبات أن أكثره ينبت من بذرة تحمل جيناً حياً يحتفظ بالحياة لمدة طويلة، وإذا استنبتت البذرة وخرج الجنين الحي كَوْنٌ له في مطلع ولادته جذراً صغيراً يعده للغذاء في المستقبل، ويتغذى في أول عمره من الغذاء المدخّر في البذرة حتى يستطيع عوده ويضرب في الأرض ليأكل منها بواسطة جذره، شأنه في ذلك شأن الجنين في الإنسان والحيوان يتغذى من أمه في بطنها، ثم من لبنها، ثم يستقل عنها ويعتمد على نفسه في غذائه، فهل غير الله أودع في البذرة الحياة؟.

أما الماء فهو في طبيعة المواد الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها لسائر الكائنات الحية ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾ [الأنبياء: ٣٠] فهو مصدر رئيس من مصادر الحياة، وقد حثّ القرآن على التأمل في هذا السائل العظيم وضرورته وأهميته:

﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ مَأْتُمْ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ أَمْ نُحَنُّ الْمُنزِلُونَ أَلَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ [الواقعة: ٦٨ - ٧٠].

ولقد أصبح بديهياً في العصر الأخير أن البحار أساس الماء العذب ومصدره، وماء البحر مالح لا تطيق أكثر الكائنات الحية الأرضية استعماله، وبالتالي لا يصلح للمحافظة على حياتها، ولذلك هباً الله تعالى لعباده وسائر مخلوقاته عملية التنفية والتقطير بواسطة المطر، وأصبح المطر هو الناقل لماء البحر من واقعه المالح الأول إلى واقعه العذب الجديد.

وهكذا أنزل الله تعالى من السماء ماء ﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ الْأَرْضَ بِعَدَّةٍ مُّوتِنًا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤] ولو شاء لأبقاه أجاجاً مالحاً على حقيقته الأولى كما قال جلّ وعلا. هذا مع العلم بأن الملوحة ضرورية لماء البحر ضرورة العذوبة لنا، لأن البحر وإن كان من حيث العمق والسعة بالغاً حدّاً كبيراً جداً، ولكنه مع ذلك مغلق محدود، وماؤه راكد واقف، ولو لم يكن مالحاً لتعفنّ وفسد على مرور السنين والأعوام.

والبحار آية من آيات الله الكبرى، فهي تشغل ثلاثة أرباع سطح الأرض، وفيها من أصناف الكائنات الحية أكثر مما هو موجود على اليابسة وصدق الله العظيم حيث يقول:

﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَبْلًا مَلْبُوسًا وَنَارًا كَاتِبَةً وَتَسْقُونَ مِنْهُ نَجْوًا مَعِيشًا وَكَثِيرًا مِمَّا تَسْتَعِينُ بِهِ مِنَ الْبَحْرِ مَوْجًا مَكْرُومًا وَحُمْلاً مُّكَرَّمًا مَوَّجًا وَسُجُودًا مَخْلُوعًا﴾ [النحل: ١٤].

ولو عدنا إلى التأمل في هذه السماء الزرقاء المحيطة بنا وإلى ما يسبح فيها من كرات وكواكب وإلى ما يتلألأ على صفحاتها من نجوم وأقمار. لو تأملنا في ذلك لسيطر علينا العجب ولعاد الطرف خاسئاً وهو

حسير، ولهذا نجد القرآن يحثنا على النظر في ذلك لنصل بسببه إلى النتيجة الخالدة، وهي أن كل هذه العجائب لا يمكن أن توجد صدفة متخطة أو احتمال موهوم أو مادة عمياء.

﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾
[الأعراف: ١٨٥] ﴿قُلْ أَنْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠١]
﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَيَّنَّهَا وَزَيَّنَّهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ﴾ [ق: ٦]
﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢] ﴿وَأَلَمَاءٌ بَيْنَهُمَا بِأَيُّدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧].

إن مجموعتنا النجمية تشمل مائة بليون نجمة تقريباً، منها ما يمكن رؤيته بالعين المجردة، ومنها ما لا يُرى إلا بالمجاهر والأجهزة، ومنها ما يحس العالم بوجوده دون أن يستطيع رؤيته.

ويقرر العلم أن سرعة الضوء هي (١٨٦) ألف ميل في الثانية، ومن النجوم ما ترسل ضوءها فيصل إلينا بسرعة، ومنها ما يصل في شهر، ومنها ما يصل في سنين، فكم بذلك يبلغ اتساع الكون.

فهل هذا كله حدث مصادفةً وبلا قصد وتدبير؟ وهل هذا كله مستغن عن الموجد؟ وهل باستطاعة المادة العمياء الصماء إيجاد كل ذلك وتنظيمه بهذه الدقة؟؟!

﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِۦٓ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [القمان: ١١].



إن هذه البراهين الحسية التي خاطب بها القرآن الكريم أولي الألباب ليثبت لهم فساد الصدفة ويرشدهم إلى ضرورة وجود الخالق

المدير لهذا الكون جامعة - كما رأينا - لسائر متطلبات الوضوح والإقناع والقدرة على تفتيت الشبهات والشكوك، ولكن الإيمان بهذا الخالق لن يتكامل بدون الإيمان بوحدانيته وتنزيهه عن المثل والشريك.

وقد تولت آيات كثيرة من القرآن بحث هذه المهمة الكبرى واعتبرتها جزءاً لا يتجزأ من الإيمان بوجود الله تعالى، واختصت إحدى سور القرآن بالتأكيد على ذلك فَسُمِّيَتْ سورة التوحيد بسم الله الرحمن الرحيم ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا شَيْءٌ لَمْ يُولَدْ وَلَمْ يُكُنْ لَهُ كُفُوًا شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا شَيْءٌ﴾، ثم كانت كلمة «لا إله إلا الله» شعار الدعوة الإسلامية ورمز وحدة المسلمين، والخطوة الأولى نحو الإقرار بشريعة السماء الخالدة.

وليس الغرض من التعرض للتوحيد في هذا المقام بحثه بالتفصيل، لخروجه عن صلب الموضوع وسياق الحديث، وإنما الغرض من هذا الاستطراد هو التعرف بمنهج القرآن في البرهنة على هذه الحقيقة الأزلية الكبرى، حيث استعرض كل فروضها واحتمالاتها الذهنية ثم انتهى إلى حصرها في فرض واحد لا يقر العقل غيره، هو التوحيد المطلق الخالص من كل الشوائب، وقد تضمنت ذلك بأجمعه آية واحدة هي قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وفحوى هذه الآية الشريفة: أنه لو افترضنا - وفرض المحال غير محال - وجود إلهين مثلاً، فهل هما مضطران للاشتراك في الخلق أو أن كلًّا منهما مستقل عن الآخر بما يريد فعله، فإن كان كل واحدٍ منهما مضطراً للآخر بحيث لا يستطيع الانفراد بالتصرف فليسا بإلهين، لأن من أول صفات الإله أن لا يكون مضطراً لغيره، وإن كان كلُّ منهما مستقلاً بتصرفه فهل هما متفقان دوماً أم يختلفان في بعض الأحيان، فإن كانا متفقين دائماً فهل اتفقاهما ضروري أم اختياري، فإن كان ضرورياً كان كلُّ منهما محتاجاً للآخر فلا يكونان إلهين، وإن كان اتفقاهما اختياريّاً

لزم اختلافهما في بعض الحالات فإن اختلفا وكان كلٌّ منهما بقوة الآخر لزم اختلال الكون لأنَّ كلاً منهما يريد ما لا يريد الآخر، وإن كانا ضعيفين سقطا عن مقام الألوهية، أما إذا كان أحدهما قوياً والآخر ضعيفاً كان القويُّ هو الإله.

ويتلخّص من هذه الفروض كلها أنه لا يمكن أن يوجد في الكون - بحكم الحصر العقلي - غير إله واحد لا ثاني له ولا شريك، وهو الحصر الذي عبّرت عنه الآية الشريفة السالفة الذكر بتلك الألفاظ الموجزة وأطلق عليه علماء الكلام اسم «دليل التمانع».

وإذا كان هذا البرهان القرآني قد أبطل بمنتهى الوضوح شبهات المشركين والفلاسفة القدماء القائلين بتعدد الآلهة، فإنَّ إبطاله لأقوال اليهود القائلين بأن عزيزاً ابنُ الله والنصارى القائلين بأن الله ثالث ثلاثة أكثر دلالة ووضوحاً، لأن أتباع هاتين الطائفتين يعترفون بأن عزيزاً والمسيح وأمه مخلوقون من قبل الله تعالى كما صرّحوا بذلك في توراتهم وإنجيلهم، وباعترافهم هذا تكون الحجة قائمة عليهم، لأنه لا يمكن في العقل اشتراك الخالق والمخلوق في الألوهية والربوبية ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقْنَاهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]، ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ مَا أَنْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُهُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦].



وكما اهتمَّ القرآن الكريم بالبرهنة على وجود الله تعالى ووحدانيته وسرد الأدلة التفصيلية على ذلك باعتباره الأصل الأول من أصول الاعتقاد وحجر الزاوية في صرح نظام الإسلام، أولى المعاد أيضاً مثل

هذا الاهتمام وأقام لإثباته عدداً من البراهين والأدلة، ليكون الإنسان في دنياه مخلصاً في أداء واجباته أميناً في تصرفاته بحكم شعوره بالرقابة الكاملة والتسجيل الدقيق لكل حركاته وسكناته، وبهذا يكون الإقرار بالمعاد متمماً للإقرار بالمبدأ، بل لن يؤدي الإيمان بالله دوره الأكمل في تنظيم الحياة ما لم يُشفع ذلك بالإيمان بالمعاد.

ونورد فيما يلي نماذج من البرهنة القرآنية على إثبات هذا الأصل المهم من أصول الدين:

﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنْ رَبِّهِمْ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَعَجْرٍ مُخَلَّقَةٍ﴾ [الحج: ٥].

﴿أَبْخَسِبَ الْإِنْسَانُ أَنْ يُرَكَّ سُنَىٰ أَلَمْ يَكْ نُطْفَةٍ مِنْ مَيِّمٍ يُمْنَىٰ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَغَلَقَ فَسَوَّىٰ فَعَمَلَ مِنْهُ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ التُّوَكَّىٰ﴾ [القيامة: ٣٦ - ٤٠].

﴿أَبْخَسِبَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلْ قَدِيرِينَ عَلَىٰ أَنْ سَوَّىٰ بَنَانَهُ﴾ [القيامة: ٣ - ٤].

﴿أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْتَهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ وَصَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسَىٰ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٧ - ٧٩].

إن معنى المعاد كما نفهمه من القرآن الكريم هو جمع الأجزاء المتفرقة من كل ميت وإعادتها إلى ما كانت عليه في دار الدنيا من هيئة وصورة، وليس معناه إعادة المعدوم كما تخيله بعض الفلاسفة فقال باستحالته. وكفيينا دلالة على فهمنا هذا ما ضربه الله تعالى مثلاً لإبراهيم عندما طلب من ربه أن يريه كيف يحيي الموتى ﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠] وقوله عز من قائل: ﴿أَبْخَسِبَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾، حيث

أوضحت هاتان الآيتان أنَّ إحياء الموتى يوم القيامة عبارة عن جمع سائر ما تفرَّق من ذرات كل ميت وتوحيد ما تشتت من أجزائه، وبذلك تنتفي شبهة الاستحالة انتفاء تاماً.

وعندما أراد القرآن البرهان على إمكان ذلك ووقوعه أمر الإنسان بالتفكير في كيفية خلقه: تراب، نطفة من منى يمني، علقه، مضغة، انقسام إلى ذكر وأنثى من دون أن يكون في مظهر الخلية ما يدل على هذا الانقسام، إنسان كامل بكل خلاياه وغرائزه وأعضائه وطبائعه ووراثته.

وحينما يؤمن الإنسان بأن الله تعالى هو الخالق له من تراب يجد نفسه منساقاً مع عقله للإيمان بأن من أوجده من تراب لن يعجزه جمع أجزائه المتفرقة من بين التراب أيضاً، لأن القادر على إيجاد شيء قادر بالبدئية على تكرار الإيجاد، فمن استطاع أن يوجد جهازاً كهربائياً معيناً قادرٌ على إيجاد مثله آلاف المرات. فالإيمان بالقدرة الأولى أي كون الله تعالى هو الخالق للإنسان يستتبعه إيمان مطلق بإمكان تكرار هذه القدرة بإيجادٍ آخر قائم على جمع الأجزاء المتفرقة والذرات المشتتة ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدْرِ عَلَّٰنَ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتِينَ؟﴾ [القيامة: ٤٠].

ونلاحظ من خلال تأملنا في آيات المعاد السالفة الذكر أن القرآن قد أراد إفهامنا بأن إعادة الآخرة ستكون مستوفية لكل خصائص الإنسان ومحافظة على سائر ميزاته البدنية التي كان عليها في الدنيا، فقال عزّ من قائل: ﴿بَلَىٰ قَدِيرِينَ عَلَّٰنَ أَنْ سُؤِيَ بِآتَمَرٍ﴾ [القيامة: ٤].

واختيار البنان للتمثيل لم يكن بدافع كونه أحد أجزاء الإنسان، ولم يكن استشهاداً عفويّاً بدون قصد، وإنما اختيار هذا الجزء دون غيره لأنه - كما ثبت علمياً - لا يمكن أن يتماثل فيه اثنان من البشر، بل حتى التوأمين الذين قد يتشابهان في كل ملامحهما وأعضائهما البارزة حتى

يكون التمييز بينهما صعباً جداً لا يمكن أن يتشاكلا في خطوط بنانهما أبداً، ولذلك يعتبر التوقيع بالإبهام أهم من التوقيع بالخط في إثبات صحة الورقة الممضأة، لأن الكتابة قد يدخلها التزوير والتقليد فيعسر معرفة الصدق من الكذب، لكنَّ خطوط البنان لا يمكن تزويرها مطلقاً مهما أوتي المزور من براعة الرسم والمحاكاة.

وهكذا تكون خلاصة الاستدلال على المعاد معتمدة في مرحلتها الأولى على الإيمان بالخلق الأول، ليكون الإيمان بإمكان العودة واضحاً كل الوضوح ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩].



وبعد: فهذه نماذج سقناها ليتضح لنا في ضوئها، «منهج البرهنة في القرآن» وهو - كما أسلفنا - منهج فريد بين مناهج البرهان، بما اعتمد عليه من مشاهد الحس وأحكام العقل، وبما ألفت إليه الأنظار والأفكار من أدلة الصنعة وشواهد الآثار.

يراجع في زيادة المعلومات وسعة الاطلاع:

- ١ - مطارحات فلسفية - تأليف: نصير الدين الطوسي.
- ٢ - شرح تجريد الاعتقاد - تأليف: العلامة الحلبي.
- ٣ - الله - تأليف: عباس محمود العقاد.
- ٤ - الله والعلم الحديث - تأليف: عبدالرزاق نوفل.
- ٥ - الله يتجلى في عصر العلم - تأليف: جماعة من الأساتذة الغربيين.
- ٦ - العلم يدعو إلى الإيمان - تأليف: موريسون.
- ٧ - مفاهيم إسلامية - الجزء الأول - تأليف: محمد حسن آل ياسين.

النسخ والبداء

هي القرآن

أرسل الله تعالى نبينا محمداً - (ص) - إلى الناس كافة ﴿شَهِدَا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَدَاعِبًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥]، وفضله على سائر المرسلين بكونه ﴿رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] ويكون رسالته الكبرى خاتمة الرسالات والشرائع السماوية، الباقية ما بقيت السماوات والأرض.

كان من أبرز ميزات رسالة الإسلام أنها رسالة عالمية شاملة، لم تختص بقوم دون قوم، ولا برقعة من الأرض دون أخرى، ولا بأمة دون سائر الأمم، ولا بزمان دون غيره من الأزمان. قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبا: ٢٨] ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] ﴿لِنُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١١٩] ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨] حيث نصت هذه الآيات بما لا يقبل المناقشة والتأويل على أن رسالة محمد - (ص) - موجهة إلى الناس جميعاً، مَنْ كان منهم حين البعثة وَمَنْ سيكون بعدها، ومن كان في جزيرة العرب أو خارجها. وتلك ميزة كبرى لم يؤتها الأنبياء السابقون ولم يُكرَّم بمثلها الرسل الأولون، حيث كان كل واحد منهم مرسلًا لمجموعة معينة من الناس وطائفة مخصوصة من البشر. قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ [الأعراف: ٥٩] ﴿وَالِى تَمُودَ أَنفُسَهُمْ صَالِحًا﴾ [الأعراف: ٧٣] ﴿وَلَقَدْ

أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ ﴿٤٦﴾ [الزخرف: ٤٦] ﴿وَأذَىٰ قَالَ عِيسَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ يَبْنَؤُا إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ إِلَهُكَ﴾ [الصف: ٦].

ولما كانت رسالة الإسلام خاتمة الرسالات - كما أسلفنا ؛ وكانت هي الشريعة الباقية الخالدة إلى آخر أيام الدنيا كان لا بد لها بحكم تأخرها الزمني أن تنسخ أحكام الرسالات السابقة عليها، لعدم إمكان الجمع بين شريعتين تختلفان في كثير من الأحكام وتتعارضان في مفردات التكاليف، وهذا ما يرشدنا إليه دليل العقل وانسياق الفطرة وحكم البدهة كما هو واضح.

وحاول اليهود - إبقاءً على شرعية رسالتهم واستمرارها - أن ينفوا إمكان النسخ، بزعم أن القول به مساوق للقول بجهل الله تعالى وعدم حكمته. وكان دليل شبهتهم هذه: أن تشريع الحكم من الله عزّ وجلّ لا بد أن يكون على طبق مصلحة تقتضيه، لأن الحكم بلا مصلحة ضرب من ضروب العبث، وذلك ما يتنافى مع حكمة الحكيم المطلق. وعلى هذا يكون رفع الحكم الثابت ذي المصلحة منافياً للحكمة، لأن في رفعه تفويتاً لتلك المصلحة على العباد، إلا أن يكون قد اتضح للمشرع بعد التشريع أن الحكم بلا مصلحة، فيرفعه، وهذا معناه نسبة الجهل إلى الله إذ شرع شيئاً كان يعتقد فيه المصلحة ثم ظهر خلافه. ولما كان نتيجة القول بالنسخ هو عدم حكمة الناسخ أو جهله بوجه الحكمة - وكلاهما مستحيل في حقه تعالى - كان النسخ مستحيل الوقوع.

وخلاصة الرد على هذه الشبهة: أن الأحكام الشرعية منوطة ومرتبطة بالمصالح، والمصالح كثيراً ما تتغير بتغيّر العصور وتختلف باختلاف أجيال المكلفين، وربما كان في الحكم المعين مصلحة لقوم في

زمان ما فأمر به، ثم كان الحكم نفسه بلا مصلحة لقوم آخرين أو في زمن ثان فنهي عنه.

هذا. مضافاً إلى أن العقل البشري في تطور مستمر، والشرائع السماوية - كما نعلم - قد تدرّجت في مسابرة هذا العقل على حسب تدرّجه في النمو والتطور، شأنها في ذلك شأن المعلومات التي تزود بها الطفل على ضوء قابلياته الذهنية والعقلية، ثم نندرج فيها شيئاً فشيئاً حتى نصل بها عند تمام نضجه الذهني إلى أعقد النظريات والأفكار.

وهكذا الحال في الشرائع السماوية التي جاءت في كل زمن ولكل قوم بما يلائم مصالح الزمن والقوم ويتمشى مع درجة النضج الفكري لذلك العصر وأهله، حتى بلغت ذروتها في الشريعة الإسلامية التي اختارها الله لتكون شريعة الإنسان وهو في أوج تقدمه الحضاري ونموه العقلي، وليس معنى ذلك هو الجهل بالمصلحة أو انكشاف شيء لم يكن معلوماً من قبل.

ثم إن التوراة قد حملت شواهد كثيرة على وقوع النسخ، كإباحة الجمع بين الأختين في شريعة آدم وتحريم ذلك في شريعة موسى، وكإباحة تأخير الختان إلى وقت مبكر في شرع نوح وتحريمه في شرع موسى، وهكذا.

وإذن، فلا يصح القول باستحالة النسخ وليس له من دليل، وإن ما زعمه اليهود في ذلك مردود بشهادة التوراة بعد شهادة العقل.



إن معنى النسخ في اللغة: إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه، تقول العرب: «نَسَخْتُ الشَّمْسُ الظِّلَّ» وانتسخته: أزالته، والمعنى: أذهبت

الظل وحلَّت محلّه^(١)»، ومنه نسخ الكتاب أي «اكتتابك كتاباً عن كتابٍ حرفاً بحرف»^(٢) وتناسخ الورثة أي «أن تموت ورثة بعد ورثة وأصل الميراث قائم لم يقسّم، وكذلك تناسخ الأزمنة من القرون الماضية. وأصل الباب: الإبدال من الشيء غيره»^(٣)، وبذلك يكون «النسخ والبدل والخلف نظائر»^(٤).

وقد اتفق المسلمون على وقوع النسخ في الشريعة الإسلامية، حيث نسخت هذه الشريعة كثيراً من أحكام الشرائع السابقة، كما أن بعض أحكام الشريعة الإسلامية قد نسخ بأحكام أخرى من هذه الشريعة نفسها، وليس في ذلك أي غرابة أو عجب بعد أن كان سبيل النسخ «سبيل سائر ما تعبد الله تعالى به وشرعه على حسب ما يعلم من المصلحة فيه، فإذا زال الوقت الذي تكون المصلحة مقرونة به زال بزواله، وذلك مشروط بما في المعلوم من المصلحة به»^(٥).

ولقد درج المفسرون والباحثون الإسلاميون على تقسيم النسخ في القرآن إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: نسخ التلاوة والحكم

بمعنى أن الآية غير مثبتة في المصحف وأن الحكم الشرعي الذي تضمنته قد رُفِعَ معها.

ومثّلوا لذلك بما روته عمرة عن عائشة أنها قالت: كان فيما أنزل

(١) لسان العرب: ٦١/٣.

(٢) نفس المصدر: ٦١/٣.

(٣) التبيان: ٣٩٣/١.

(٤) نفس المصدر: ٣٩٣/١.

(٥) التبيان: ٣٩٤/١.

من القرآن: «عشر رضعات معلومات يُحَرَّمْنَ»، ثم نُسخن: «بخمس معلومات» فتوفي رسول الله (ص) وهُنَّ فيما يُقرأ من القرآن^(١).

وهذا القسم من النسخ لا نصححه ولا نقرأ به، لأن الخبر خير واحد، وقد أجمع المسلمون على عدم صحة نسخ القرآن بخبر الواحد^(٢). مضافاً إلى أن هذه الرواية تشعر بنقص القرآن، ونحن لا نقول بنقصه كما سيأتي. وكيف سمعت السيدة عاتة هذه الآية المنزلة ولم يسمعها أي فرد آخر من الصحابة وفيهم شيوخ المهاجرين والأنصار؟! وكيف غابت عن الخليفة عثمان وغيره من جُماع القرآن وحفاظه وقراءه فلم يروها راوٍ ولم يقرأها قارئ؟!.

القسم الثاني: نسخ التلاوة دون الحكم

بمعنى أن الآية غير مثبتة في المصحف، ولكن حكمها باقٍ نافذ.

ومثّلوا لذلك بما رُوي عن الخليفة عمر بن الخطاب من قوله: كنا نقرأ: «لا ترغبوا الرغبة فيهما» بمعنى الإعراض عن آبائكم، ومن ذلك: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله، والله عزيز حكيم»^(٣).

وفي نص آخر عن الخليفة عمر قوله: «لولا أكره أن يقول الناس قد زاد في القرآن ما ليس فيه لكتبت آية الرجم وأثبتها، فوالله لقد قرأناها على رسول الله (ص)... الخ»^(٤).

(١) صحيح مسلم: ١٦٧/٤ والإتقان: ٣٥/٢.

(٢) الإتقان: ٤٣/٢ ومعالم الأصول: ٢١٨.

(٣) الناسخ والمنسوخ لابن حزم: ٣١٤.

(٤) الناسخ والمنسوخ لابن سلامة: ٦ ويراجع تفسير ابن كثير: ١/١٤٩.

وهذا القسم كسابقه لا نصححه ولا نقول به، لأنه إخبار آحاد لا يصح العمل بها وبخاصة في القرآن الذي تواترت آياته لدى المسلمين، بل إن قبول هذا الحديث وأمثاله إقرار بالقول بنقص القرآن، وذلك ما لا نقول به كما سيأتي.

ولقد شاركنا العلامة ابن ظفر في رفض هذه الرواية وما كان على شاكلتها وأنكر أن يُعدَّ هذا مما نسخت تلاوته لأن خبر الواحد لا يثبت القرآن^(١).

وكان الواجب على الخليفة - بعد أن أقسم اليمين على قراءة هذه الآية على رسول الله (ص) أن يأمر الناس بقراءتها وإثباتها في مصاحفهم، «لأن مقالة الناس لا تصح مانعاً على حد تعبير السيوطي^(٢).

وحسبنا دليلاً على رفض كل ذلك أنه يُنافي صريح قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] الذي دلَّ على المحافظة على الذكر، وواضح أن نسخ التلاوة - مع نسخ الحكم أو بدونه - معناه النقص وهو منافٍ للحفاظ عليه كما هو جلي.

ثم إن ذلك مردود أيضاً بما يرجح لدينا من ضرورة أن يكون الناسخ للمقرآن قرآناً أيضاً ولا نجيز نسخ القرآن بالسُّنة كما سيأتي تفصيله.

القسم الثالث - نسخ الحكم دون التلاوة

بمعنى أن الآية مثبتة في القرآن الكريم، ولكن الحكم الذي تضمنته قد نُسخ.

(١) الإيقان: ٤٣/٢.

(٢) الإيقان: ٤٣/٢.

وهذا هو النسخ الذي نقول بإمكان وقوعه، وقد وقع بالفعل، وأورد العلماء المسلمون نماذج منه في مؤلفاتهم وخصه بعضهم بتأليف منفردة.

يقول الشيخ المفيد:

«النسخ عندي في القرآن إنما هو نسخ متضمنه من الأحكام وليس هو رفع أعيان المنزل منه... ومن المنسوخ في القرآن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتْنَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤]، وكانت العدة بالوفاة بحكم هذه الآية حولاً، ثم نسخها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرِيضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]. واستقر هذا الحكم باستقرار شريعة الإسلام، وكان الحكم الأول منسوخاً والآية به ثابتة غير منسوخة، وهي قائمة في التلاوة كناسخها بلا اختلاف. وهذا مذهب الشيعة^(١).

ويقول ابن حزم:

«إن المعروف من النسخ في القرآن هو إبطال الحكم مع إثبات الخط»^(٢).

وبهذا المعنى فسر عبد الله بن مسعود ومجاهد قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾، حيث صرحاً بأن معنى نسخ الآية هو إثبات خطها وتبديل حكمها^(٣).

وقد اختلف العلماء المسلمون - بعد القول بوقوع النسخ - في

(١) أوائل المقالات: ١٠١.

(٢) الناسخ والمنسوخ: ٣١١.

(٣) تفسير الطبري: ٤٧٥/١.

تعيين الناسخ، فذهب فريق منهم إلى اشتراط كون الناسخ قرآناً، وأجاز آخرون «نسخ الكتاب بالسنة المتواترة»^(١).

وإذا كان لي أن أرتجح أحد الرأيين - من دون الدخول في التفاصيل - فإني أرتجح القول بأن نسخ الحكم القرآني لا يكون إلا بالقرآن فقط؛ دون السنة والإجماع.

واستدل الشيخ المفيد على منع نسخة السنة للقرآن بقوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، وقال: «ليس يصح أن يماثل كتاب الله تعالى غيره، ولا يكون في كلام أحدٍ من خلقه خيرٌ منه... والقول بأن السنة لا تنسخ القرآن مذهب أكثر الشيعة»^(٢).

واشترط ابن حزم في النسخ القرآني: «أن تكون الآية الناسخة والمنسوخة ثابتتين في التلاوة إلا أن المنسوخة لا يُعمل بها، مثل عدة المتوفى عنها زوجها»^(٣).

«والنسخ يصح دخوله في الأمر والنهي - بلا خلاف -، والخبر إن تناول ما يصح تغييره عن صفته جاز دخول النسخ فيه لأنه في معنى الأمر. ألا ترى أن قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] خبرٌ، وقوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَئَصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أيضاً خبرٌ، وكذلك قوله: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آَمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧] خبرٌ، ومع ذلك يصح دخول النسخ فيه. فأما ما لا يصح تغييره عن صفته فلا يصح

(١) معالم الأصول: ٢١٨.

(٢) أوائل المقالات: ١٠٢.

(٣) النسخ والمنسوخ: ٣١١ وراجع الإقناع: ٣٤/٢.

دخول النسخ فيه نحو الإخبار عن صفات الله تعالى وصفات الأجناس، فلما لم يصح عليه التغيير لم يصح فيه النسخ»^(١).

وقد تجوّز مَنْ تجوّز فسمى الاستثناء والتخصيص نسخاً، وهو - في الحقيقة - ليس بنسخ^(٢)، وقد نشأ هذا التجوّز من قلة التدبّر أو التسامح في إطلاق لفظ النسخ على مثل ذلك، وبلغ الأمر بابن سلامة إلى حدّ قوله: «وأما ما نُسخ حكمه وبقي خطه فهو في ثلاث وستين سورة»^(٣).

وحسبنا أن نقف على ما ادّعاه ابن عربي من أن قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْحَقِّ كَلِمَاتٍ وَسَبِّحْ لِلذَّامِنِ﴾ [التوبة: ٥] قد نسخ مائة وأربعاً وعشرين آية^(٤)، لنعرف مدى التجوز والتسامح الذي انساق إليه أمثال هذا الرجل.

ومن طرائف ما يُروى في هذا الصدد أنّ هبة الله بن سلامة قد عدّ (وأسيراً) في قوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ أَلْطَعَامَ عَلَىٰ حَيْدٍ مُّسْكِينًا وَنَيْمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨] من المنسوخ وأثبت ذلك في كتابه، ثم «قرئ عليه الكتاب وابنته تسمع، فلما انتهى إلى هذا الموضع قالت له: أخطأت يا أبت، قال: وكيف، قالت: أجمع المسلمون على أن الأسير يُطعم ولا يقتل جوعاً، فقال: صدقت»^(٥).

وخلاصة القول: إن النسخ الحقيقي قليل جداً بل أقل القليل، وأن أكثر ما ادّعي نسخه لا يقوى على الثبوت أمام النظرة الموضوعية

(١) التبيان: ١٢/١ ويراجع الناسخ والمنسوخ لابن سلامة: ٨ - ٩ والإتقان: ٣٤/٢.

(٢) الناسخ والمنسوخ لابن حزم: ٣١٣ وتفسير الطبري: ٤٧٥/١.

(٣) الناسخ والمنسوخ: ٦.

(٤) الإتقان: ٣٩/٢.

(٥) نفس المصدر والصفحة.

الفاحصة، وقد بحث أستاذنا الإمام الخوئي ستاً وثلاثين آية قيل أنها منسوخة فلم يبق منها بعد المناقشة والتفنيد إلا آية واحدة ثبت نسخها هي آية النجوى^(١). كما قام السيوطي ببعض الغرلة لمزاعم النسخ فصحّ لديه نسخ عشرين آية فقط وقال بأنه: «لا يصح دعوى النسخ في غيرها»^(٢).



(١) البيان: ١٩٧/١ - ٢٦٩.

(٢) الإتيان: ٣٧/٢ - ٣٨.

البداء

انتهينا فيما سلف من الحديث عن إمكان النسخ ووقوعه إلى نتيجة ثابتة لا تقبل التردد؛ هي موضع اتفاق المسلمين على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم وآرائهم الاجتهادية.

ولا بدّ لنا - إتماماً للبحث واستعراضاً لكل جوانبه - أن نقف متمهلين أمام مفهوم كلامي شديد الشبه بالنسخ وقريب منه في المعنى والأثر يُطلق عليه اسم «البداء».

وعلى الرغم من رفض كثير من علماء المسلمين - من غير الشيعة الإمامية - للقول بالبداء فإننا لم نجد لهذا الرفض أي مبرر أو دليل؛ بعد قولهم بصحة النسخ وإمكانه ووقوعه، لأن الإحساس العلمي والفلسفي لكلا المفهومين واحد وإن اختلفا في موارد الوقوع، حيث يكون مجال النسخ هو الجانب التشريعي إذ يُرْفَع به حكمٌ ويحل حكم آخر محله، أما مجال البداء فهو الجانب التكويني حيث يُمَدُّ في أجل مَنْ كُتِبَ عليه الموت أو يقصّر عمر من كتب له البقاء، لسبب من الأسباب.

لقد قالت الشيعة الإمامية بالبداء خضوعاً لأدلة سمعية كثيرة نصّت عليه؛ وانسياقاً مع رضى عقلي كامل بإمكان ذلك وعدم ترتّب اللوازم الباطلة على القول به.

وقد أبى كثير من علماء المسلمين - من غير الشيعة - أن يقولوا

بصحة البداء لما يستلزم القول به - في نظرهم - من نسبة الجهل إلى الله تعالى، وذلك هو الكفر بعينه.

وعلى الرغم من دوران الأمر لدى الجانبين بين الإيمان والكفر فإن الطرفين على حق فيما ذهبوا إليه.

لقد فسّر الشيعة الإمامية البداء بأنه تعبير آخر عن فكرة «المحو والإثبات» التي جاء بها القرآن، فقالوا به.

ولقد فسر غير الشيعة البداء بأنه «استصواب شيء عُلمَ بعد أن لم يُعَلِّم»^(١) فنضوه وذهبوا إلى كفر من يقول به.

وكلا القولين حق وصواب.

ولكن الشيء الذي يبعث على الأسف والألم أن يكفر بعض المسلمين بعضاً قبل التعمق والاطلاع الكامل، وأن يبلغ الأمر بشيخ المفسرين الفخر الرازي إلى مثل قوله: «قالت الرافضة: البداء جائر على الله تعالى، وهو أن يعتقد شيئاً ثم يظهر له أنّ الأمر بخلاف ما اعتقده»^(٢)، فنسب الشيعة إلى الكفر جهلاً منه بمقالتهم، وهذه إحدى المصائب الكبرى التي ابتلي بها المسلمون في تاريخهم الطويل.

وسيتضح لنا بعد البحث أنّ النزاع لفظي بحت لا يمتّ إلى جوهر الموضوع بصلّة، وأن كل المسلمين متفقون على أن البداء بمعناه الشيعي

(١) النهاية لابن الأثير: ٦٨/١، ويقول ابن حزم في تفسير البداء: إنه «الانتقال عن المأمور به بأمر حادث لا يعلم سابق» الناسخ والمنسوخ: ٣١٣. ويفسر الدكتور صبحي الصالح البداء بأنه «يُصدر عن الذي يرى الرأي ثم يبدو له» ثم أنكر «الخلط بين النسخ بأسراره الحكيمة والبداء بكل قبحه وفساده ودلالته على الجهل»!! مباحث في علوم القرآن: ٢٧٢.

(٢) تفسير الرازي: ٢١٠/٥.

صحيح وواقع وأن البداء بمعناه السنني كفر بالله، وأن الخلاف بأجمعه ناتج من سوء الفهم أو سوء القصد وقانا الله ذلك.



البداء في اللغة هو الظهور «بدا الشيء يبدو بَدَواً وُبُدُواً وبداءاً وبدأً - الأخيرة عن سيبويه -: ظهر... وبداءاً أي تغيير رأيي على ما كان عليه... وبداءاً له في الأمر بَدَواً وُبُدُواً وِبَدَاءاً»^(١).

فيكون المقصود ببداء الإنسان - إذن - أن يرى رأياً في أمرٍ ما أو يعزم على إنجاز عمل معين ثم يبدو له ويظهر مما خفي عنه بادئ بدء ما يبذل لديه ذلك الرأي أو يصرفه عن إنجاز ذلك العمل، فيكون هذا البداء ظهور ما لم يكن يُعلم.

والبداء بهذا المعنى مستحيل على الله تعالى، لأنه ناشئ عن جهل ونقص وقصور، وذلك محال عليه ولا يقول به مؤمن.

وفي حديث منصور بن حازم عن الإمام جعفر بن محمد الصادق (ع) - قال: سألتُ أبا عبد الله (ع): هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله بالأمس؟ قال (ع): لا، مَنْ قال هذا فأخزاه الله، قلت: أرايتَ ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة أليس في علم الله؟، قال (ع): بلى قبل أن يخلق الخلق»^(٢).

ومثله الحديث الآخر عن الإمام الصادق (ع) قال: «مَنْ زعم أن الله عزَّ وجلَّ يبدو له في شيء لم يعلمه أمس فابراً أو منه»^(٣).

(١) لسان العرب: ٦٥/١٤ - ٦٦.

(٢) أصول الكافي: ١٤٨/١.

(٣) البيان: ٢٧٤/١.

وهكذا يكون علم الله تعالى منزهاً عن التغيير المستند إلى الجهل بالشيء ثم ظهوره بعد ذلك.



إن المقصود بـ «البداء الإلهي» عند الشيعة الإمامية أن يظهر الله من المشيئة ما كان علمه مخفياً عن الناس، مثل قولنا: برز فلان إلى الميدان فبدأ له من الشجاعة ما لم يكن معلوماً عند الناس، ووقف فلان أمام منصة الخطابة فظهر له من البراعة أو المقدرة ما كان مجهولاً لدى المستمعين. وهذا هو البداء الذي نقول بصحته، وبه يُفسَّر ما جاء في أخبار أهل البيت (ع).

روى عمرو بن عثمان الجهني عن الإمام الصادق (ع) قوله: «إن الله لم يبدأ له من جهل»^(١).

وحدَّث عبد الله بن سنان عن الإمام الصادق (ع) أيضاً أنه قال: «ما بدا لله في شيء إلا كان في علمه قبل أن يبدو له»^(٢).

وإذا لم يكن البداء ناشئاً عن جهل كما هو صريح هذه الروايات فلا بد أن يكون المقصود به أن يظهر الله من الأمر ما كان غير مترقب أو لم يكن في الحسبان وقوعه ﴿وَبَدَأَ لَهُمْ مِن آلِهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧]، لا أن يظهر الله تعالى ما كان مجهولاً عنده، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

والفهم العقلي لهذا المعنى قائم على أساس أن الله تعالى لما خلق الكون بكل ما فيه ومن فيه جعل لذلك كله نظاماً رتيباً ثابتاً مستنداً إلى قانون السبب والمسبب.

(١) أصول الكافي: ١/١٤٨.

(٢) نفس المصدر: ١/١٤٨.

لقد خلق الله السبب وجعل مسببه مرتبطاً به، ولكنه تعالى لم ينفصل عن عملية السبب والمسبب، بل جعل بيده استمرار الأسباب والمسببات في وجودها وبقائها وعملها وتأثيرها، وله أن يعدم السبب أو يبطل تأثيره أو يمنع تأثيره بسببٍ آخر، كما أن له أن يعدم سبباً معيناً ويقيم غيره مقامه.

وهذا كله مسلّم غاية التسليم بعد الإقرار بالله تعالى وقدرته وخلقه وهيمته، بل هو من نتائج الإيمان المطلق بالله عزّ وجلّ.

وحسبنا في الدليل على صحة ذلك قوله تعالى: ﴿يَمَحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكَيْبِ﴾ [الرعد: ٣٩].

ولفظ المحو إنما يصح إطلاقه إذا كان محواً لما له شيء من الثبوت بما يظهر من تقدير الأسباب وآثارها وسيرها في عملها. روى هشام بن سالم وحفص بن البختري وغيرهما عن الصادق (ع) أنه قال في هذه الآية ﴿يَمَحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنَبِّتُ﴾: وهل يُمحي إلا ما كان ثابتاً؟ وهل يثبت إلا ما لم يكن؟^(١).

ومهما اختلف المفسرون في تفسير المحو والإثبات ومهما تعددت أقوالهم في ذلك: من كونه الناسخ والمنسوخ، أو أنه عام في كل شيء من رزق وأجل وسعادة، أو أنه في مثل المحن والأرزاء والمصائب يشبها ثم يمحوها بالدعاء والصدقة، أو أنه محو بالتوبة لجميع الذنوب وإثبات الحسنات بدلها، أو غير ذلك من الأقوال^(٢)، فإنها في خلاصتها وعلى اختلاف مضامينها تنص على وجود محو وإثبات.

(١) أصول الكافي: ١٤٦/١ - ١٤٧.

(٢) يراجع في تفصيل ذلك مجمع البيان: ٣/٢٩٨.

وهناك آيات قرآنية أخرى تؤيد ذلك وتؤكدده مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ﴾ [الأعراف: ٩٥] أي رفعنا السيئة ووضعنا الحسنة مكانها؛ وقوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبَّنَا أَن يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا﴾ [القلم: ٣٢] لما تابوا ورجعوا إلى الله.

والتبديل المذكور في هاتين الآيتين وما كان على شاكلتهما لا يمكن أن يتحقق إلا بمحو وإثبات، كما هو سياق الآية حيث تمحي السيئة وتثبت الحسنة مكانها.

وهذا المحو والإثبات هو الذي أطلقت عليه الشيعة الإمامية اسم «البداء» لتكرر هذا اللفظ في كثير من النصوص الصحيحة المعتمدة.



إنَّ القضاء الإلهي - كما ترشدنا إليه مجموعة الآيات الشريفة والأحاديث الصحيحة المبيّنة له - على ثلاثة أقسام:

الأول - قضاء الله الذي لم يطلع عليه أحداً من خلقه، ونعني به العلم المخزون الذي استأثر به في علم الغيب لنفسه، وهو ما أطلق عليه القرآن الكريم اسم (أم الكتاب). وهذا العلم لا يمكن أن يقع فيه أي معنى من معاني المحو والإثبات، بل يتضمن فيما يتضمن علم ما سيقع فيه المحو والإثبات، أي فيه - مثلاً - عِلْمٌ كَوْنِ زَيْدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، مع أن مقتضى الأسباب الأولى في أفعاله وأعماله أن يكون من أهل النار ويكتب كذلك ما دام فاعلاً لموجبات العقاب، وأنه سيتوب بعد ذلك فيمحي سائر ما كُتِبَ عليه من معاصٍ وذنوبٍ ويثبت في سجل المنعمين. فأُمُّ الْكِتَابِ قد حوت كل هذه التفاصيل بما فيها النتيجة التي سيؤول إليها أمر هذا الرجل بتوبته.

وبهذا يظهر أن البداء لا يقع في هذا القسم من القضاء، ولكن ينشأ منه البداء. قال الإمام الصادق (ع) فيما حدّث به أبو بصير: «إنَّ الله علمين: علم مكتوب مخزون لا يعلمه إلا هو، من ذلك يكون البداء، وعلم علّمه ملائكته ورسله وأنبياءه ونحن نعلمه»^(١).

الثاني - قضاء الله تعالى الذي أخبر أنبياءه ورسله وملائكته به وباحتمية وقوعه، وهذا لا يكون فيه بداء أبداً ولا يطرأ عليه محو أو إثبات، لأن وقوع المحو والإثبات فيه بعد إخبار الأنبياء به يستلزم عدم وثوق الناس برسول الله وأخبارهم، لما يظهر للناس من كذبهم على الله، حيث يخبرون بقضائه المبلغ إليهم ثم يكون الواقع الخارجي على خلاف ذلك بعد المحو والإثبات، فينتقض الغرض من بعثهم وإرسالهم. روى الفضيل بن يسار عن الإمام الباقر محمد بن علي (ع) أنه قال: «العلم علمان: فعلم عند الله مخزون لم يطلع عليه أحداً من خلقه، وعلم علّمه ملائكته ورسله، فما علّمه ملائكته ورسله فإنه سيكون، لا يكذب نفسه ولا ملائكته ولا رسله، وعلم عنده مخزون يقدم منه ما يشاء ويؤخر منه ما يشاء ويثبت ما يشاء»^(٢).

الثالث - قضاء الله الموقوف، وهذا، هو محل البداء والمحو والإثبات. سأل حمران الإمام الباقر (ع) عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢] قال: «هما أجلان: أجل محتوم وأجل موقوف»^(٣).

وحدّث الفضيل قال: سمعت أبا جعفر الباقر - (ع) - يقول: «من

(١) أصول الكافي: ١/١٤٧.

(٢) نفس المصدر: ١/١٤٧.

(٣) نفس المصدر: ١/١٤٧.

الأمر؛ أمور محتومة جائية لا محالة، ومن الأمور أمور موقوفة عند الله يقدم منها ما يشاء ويمحو ما يشاء ويثبت منها ما يشاء^(١).

وهكذا يتجلى أنَّ القضاء الإلهي الحتمي المعبر عنه بـ «أم الكتاب» لا يمكن أن يقع فيه بداء، وكيف يقع فيه ذلك وهو سبحانه عالم بكل شيء منذ الأزل، ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا السماء.

وإنما يقع البداء في خصوص القضاء الموقوف المعروض للمحو والإثبات. والقول بوقوع البداء فيه لا يستلزم نسبة الجهل إلى الله سبحانه، بل هو اعتراف بأن الكون بكل ما فيه ومن فيه خاضع له وواقع تحت سلطانه وقوته وقدرته؛ في حدوثه واستمرار بقائه. وإن الواجب على العبد أن ينقطع إلى الله ويتضرع إليه بإخلاص في كل حاجاته ومهمات، ليزيد له في الخير ويمحو عنه الشقاء، وإن إنكار البداء؛ والاعتقاد بأن ما جرى به القلم كائن على كل حال مما يبعد العبد عن الدعاء والالتجاء والابتهاال، وهذا مخالف لما جاء به القرآن وحدث به النبي (ص) من حث العبد على الدعاء خوفاً وطمعاً ومن التوبة التي تمحو السيئات ومن النهي عن اليأس والقنوط من رحمة الله^(٢).

ومن هنا يتضح معنى ما جاء في الأحاديث من أنه «ما عظم الله بمثل البداء»^(٣)، حيث يكون الإقرار بالبداء طريقاً إلى اتصال العبد بربه

(١) البيان: ٢٧٣/١.

(٢) أخرج الترمذي عن رسول الله (ص) قوله: لا يرد القضاء إلا الدعاء ولا يزيد في العمر إلا البر. سنن الترمذي: ٤٤٨/٤، وأخرج ابن ماجه عنه (ص) قوله: لا يزيد في العمر إلا البر، ولا يرد القدر إلا الدعاء وإن الرجل ليحرم الرزق بخطيئة يعملها. سنن ابن ماجه: ٣٥/١.

(٣) أصول الكافي: ١٤٦/١.

إلى التوكل عليه والانقطاع إليه والتوسل به في قضاء الحاجة وتيسير العسير، مما لا يتحصل ذلك لولا الإقرار بالبداء.

ويجدر بنا - بعد استعراض كل ما سلف - أن نبه على أن البداء هنا قد استعمل بمعنى الإبداء، وأن هذا الاستعمال مبني على التنزيل والإطلاق بعلاقة المشاكلة، ولم ينفرد أهل البيت باستعمال هذا اللفظ بهذا المعنى، بل استعمله النبي (ص) كذلك أيضاً فيما أخرجه البخاري عنه في نص طويل جاء في أوله: «إن ثلاثة في بني إسرائيل أبرص وأقرع وأعمى بدا الله أن يتليهم... الخ»^(١).

وليس غريباً أن يستعمل اللفظ في غير معناه الحقيقي الذي وضع له، وقد وقع نظير ذلك في البناء على التنزيل والمجاز في استعمالات قرآنية كثيرة، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦] وقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجَرْيِينَ أَحْسَنُ لِمَا لَيْسُوا أُمَّدًا﴾ [الكهف: ١٢]، وليس من المعقول أن يكون هذا العلم الإلهي مسبوقاً بالجهل، بل لم يقصد بذلك إلا معنى ظَهَرَ ويظهر.



وهكذا يتجلى لنا بكل وضوح صواب ما قلناه في صدر البحث من أن النزاع لفظي بحت لا علاقة له بصميم الموضوع وأن الأساس متفق عليه ولا اختلاف فيه.

وقد اطلع أخيراً أحد أساتذة جامعة القاهرة على توضيح الشيعة الإمامية للبداء فأعجب «بوجاهة قولهم بالبداء وما في تفكيرهم من عمق في الحكم به، لأن معناه أن الله سبحانه يطور خلقه وفق مقتضيات البيئة

(١) صحيح البخاري: ٢٠٨/٤ ونهاية ابن الأثير ٦٨/١.

والزمان اللذين خلقهما وأودع فيهما سرَّ التأثير على خلقه ولو ظاهراً».

ثم يقول:

«إن البداء الذي يقول به الإمامية هو قضية الحكم على ظاهر الفعل الإلهي في مخلوقاته بما تتطلبه حكمته، فهو قول بالظاهر المتراءي لنا، وإذن فوجه الإشكال في الذين خطأوا الشيعة في قولهم بالبداء إنما جاء من زعمهم أن الشيعة ينسبون البداء إلى علم الله القديم»^(١).

ولعل من خير ما نختم به هذا البحث أن نسجل نص ما كتبه شيخ الإمامية محمد بن محمد بن النعمان المفيد المتوفى سنة ٤١٣هـ في هذا الموضوع لما فيه من سلامة فهم وعمق نظر، قال:

«أقول في معنى البداء ما يقوله المسلمون بأجمعهم في النسخ وأمثاله، من الإفقار بعد الإغناء، والأمراض بعد الإعفاء، والإماتة بعد الإحياء، وما يذهب إليه أهل العدل خاصة من الزيادة في الآجال والأرزاق؛ والنقصان منها بالأعمال. فأما إطلاق لفظ البداء وإنما صرَّ إليه بالسمع الوارد عن الوسائط بين العباد وبين الله عزَّ وجلَّ، ولو لم يرد به سمع أعلم صحته ما استجزتُ إطلاقه، كما أنه لو لم يرد عليَّ سمع بأن الله تعالى يغضب ويرضى ويحب ويعجب لما أطلقت ذلك عليه سبحانه، ولكنه لما جاء به السمع صرَّ إليه على المعاني التي لا تأباها العقول، وليس بيني وبين كافة المسلمين في هذا الباب خلاف، وإنما خالف مَنْ خالفهم في اللفظ دون سواه، وهذا مذهب الإمامية بأسرها، وكل من فارقتها في المذهب ينكره على ما وصفت من الاسم دون المعنى»^(٢).

(١) مقدمة كتاب عقائد الإمامية بقلم الدكتور حامد حفني داود: ص ٢٧ - ٢٨.

(٢) أوائل المقالات: ٥٣ - ٥٤.

وقال أيضاً:

«قول الإمامية في البداء طريقه السمع دون العقل، وقد جاءت الأخبار به عن أئمة الهدى (ع). والأصل في البداء الظهور، قال الله تعالى: ﴿...وَبَدَأَ لَهُمْ مِن لَّدُنْكَ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧] يعني به: ظهر لهم من أفعال الله تعالى بهم ما لم يكن في حسابهم وتقديرهم، وقال: ﴿وَبَدَأَ لَهُمْ سَيِّئَاتٍ مَا كَسَبُوا وَحَاقَ بِهِمْ﴾ [الزمر: ٤٨] عني: ظهر لهم جزاء كسبهم وبان لهم ذلك، وتقول العرب: قد بدا لفلان عمل حسن وبدا له كلام فصيح كما يقولون: بدا من فلان كذا، فيجعلون اللام قائمة مقامه. فالمعنى في قول الإمامية: بدا لله في كذا، أي ظهر له فيه، ومعنى ظهر له أي ظهر منه، وليس المراد منه تعقب الرأي ووضوح أمر كان قد خفي عنه، وجميع أفعاله تعالى الظاهرة في خلقه بعد أن لم تكن فهي معلومة [له] فيما لم يزل، وإنما يوصف منها بالبداء ما لم يكن في الاحتساب ظهوره ولا في غالب الظن وقوعه، فأما ما عَلِمَ كونه وغلب في الظن حصوله فلا يستعمل فيه لفظ البداء، وقول أبي عبد الله (ع): «ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل» وإنما أراد به ما ظهر من الله تعالى فيه من دفاع القتل عنه وقد كان مخوفاً عليه من ذلك مظنوناً به فلطف له في دفعه عنه، وقد جاء الخبر بذلك عن الصادق (ع)، فروي عنه (ع) أنه قال: «كان القتل قد كُتِبَ على إسماعيل مرتين فسألت الله في دفعه عنه فدفعه». وقد يكون الشيء مكتوباً بشرط فيتغير الحال فيه، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ﴾ [الأنعام: ٢]، فتبين أن الآجال على ضربين: ضرب منها مشروط يصح فيه الزيادة والنقصان، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُرُ مِنْ مَّعْمَرٍ وَلَا يُقْضَىٰ مِنْ عُمرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١] ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٩٦]، فبيّن أن

آجالهم كانت مشترطة في الامتداد بالبر والانقطاع بالفسوق، وقال تعالى
 فيما خبر به عن نوح - (ع) - في خطابه لقومه: ﴿رَبِّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا
 يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾ [نوح: ١٠] - إلى آخر الآيات - فاشترط لهم في
 مدَّ الأجل وسبوغ النعم الاستغفار، فلما لم يفعلوه قطع آجالهم وبتر
 أعمارهم واستأصلهم بالعذاب، فالبدء من الله تعالى يختص ما كان
 مشروطاً في التقدير، وليس هو الانتقال من عزيمة إلى عزيمة ولا من
 تعقُّب الرأي^(١).



شبهات التحريف

من الشبهات التي رَوَّجها أعداء الإسلام وأثاروا حولها اللغظ والضجيج؛ ما زعموه من وقوع التحريف والتغيير في النص القرآني، مستندين في ذلك إلى بعض الروايات التي تناولها المحدثون بلا تمحيص؛ وإلى بعض ما وقع بين القراء من اختلاف في القراءات.

ثم كانت الطائفة الكبرى في هذه المزاعم أن نسب بعض الكتاب إلى الشيعة الإمامية القول بتحريف القرآن، من دون أن يكون على ذلك أي دليل سوى الجهل الأعمى أو التعصب الحاقد. وكان من نتائج هذه الأراجيف الباطلة أن ينساق في هذا التيار الضالّ المضلّ رجال لهم من الفضل والوعي ما كان ينبغي أن يجنبهم هذه المزائق ويسمو بهم عن هذه المعاوي أمثال الأستاذ مصطفى صادق الرافعي الذي يقول:

إنّ قوماً كانوا «يجدون في الشك لذةً وفي القلق والاضطراب رضا وهم الراضية، وقد شكُّوا في نص القرآن وقالوا: إنه وقع فيه نقص وزيادة وتغيير وتبديل»^(١).

وأمثال الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني الأستاذ بالجامع الأزهر الذي يقول:

(١) تحت راية القرآن: ١٤٩.

«يزعم بعض غلاة الشيعة أن عثمان ومن قبله أبو بكر وعمر قد حرّفوا القرآن وأسقطوا كثيراً من آياته وسوره» وأن «القرآن الذي بأيدي المسلمين اليوم شرقاً وغرباً أشدُّ تحريفاً عند هؤلاء الشيعيين من التوراة والإنجيل وأضعف تأليفاً منهما وأجمع للباطيل. قاتلهم الله أنى يؤفكون»^(١).

وإلى كثير من أمثال هؤلاء ممّن اتبع الهوى وحاد عن سبيل الحق ولم يلتزم بالموضوعية التي تحتم على الباحث الاستقراء والفحص قبل إصدار الحكم القاطع والرأي الجازم.

وقبل التصدي لمناقشة هذه المزاعم ينبغي لنا البحث في معاني التحريف كما وردت في مصادر اللغة والتفسير لنستطيع على ضوء ذلك معرفة الغث من السمين والتميز بين الحق والباطل في هذه الحكايات المدعاة.

لقد استعمل القرآن لفظ «التحريف» بمعنى التغيير والتبديل^(٢) وتفسير الكلام بغير مراد القائل «لا عن جهل، بل عن عمد وضلال»^(٣)، وبهذا فسّر قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦] أي «يبدلون كلمات الله وأحكامه عن مواضعها»^(٤) «يعني بذلك ما غيروه - أي اليهود - من حكم الله في الزنا ونقوله من الرجم إلى أربعين جلدة...»، وقيل أراد به تحريفهم التوراة بتحليلهم الحرام وتحريمهم الحلال فيها»^(٥).

(١) مناهل العرفان: ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٢) لسان العرب: ٤٣/٩.

(٣) آلاء الرحمن: ١٠٢/١.

(٤) مجمع البيان: ٥٥/٢.

(٥) نفس المصدر: ١٩٤/٢، ويراجع تفسير الطبري: ٣٦٧/١.

ويمثل ذلك أيضاً فُسْرُ قوله تعالى: ﴿يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهَا﴾ [البقرة: ٧٥] أي يتأولونه على غير تأويله^(١).

وهذا المعنى هو الذي أشار إليه الإمام الباقر - (ع) - بقوله: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده، فهم يروونه ولا يرعونه»^(٢).

وإذن، فكل من فَسَّرَ القرآن بغير مراد الله تعالى فقد حَرَّفَ، وحيث إن كثيراً من أهل البدع والآراء الباطلة قد فعلوا ذلك وأولوا كلام الله بحسب أهوائهم فقد وقع التحريف بهذا المعنى في القرآن الكريم. وليس في القول بوقوع ذلك أي خروج على الدين أو طعن بكتاب الله.

وقد يطلق «التحريف» على ما يصيب بعض الكلمات من زيادة أو نقص في شيء من حروفها، والتحريف بهذا المعنى واقع أيضاً في القرآن، وإن نظرة واحدة نلقيها على اختلاف القراء في قراءاتهم تدلنا دلالة واضحة على وقوع مثل ذلك؛ بما ادَّعاه هؤلاء القراء من زيادة بعض الحروف أو نقصانها، وليس في القول بوقوع هذا التحريف أي شائبة أو خروج على الإسلام.

وقد يستعمل «التحريف» بمعنى إضافة كلماتٍ إلى بعض الآيات وهي ليست من القرآن المنزل على رسول الله (ص)، وذلك ما يعبر عنه بـ «الزيادة» في اصطلاح المفسرين.

وقد اتفق المسلمون على نفي ذلك وعدم وقوعه في القرآن، لأن النص القرآني نص معجز، وقد سمعه المسلمون من فم النبي - (ص) -

(١) تفسير ابن كثير: ١١٥/١ و ٥٠٧.

(٢) روضة الكافي: ٥٣.

وحفظوه، ثم تواترت روايتهم له، ولم تشبه أية شائبة زيادة أبداً.

وعلى ذلك أجمعت الشيعة الإمامية واتفقت كلمتهم وروى هذا الإجماع عددٌ من أعلامهم أمثال الشيخ المفيد^(١) والسيد الشريف المرتضى^(٢)؛ والشيخ الطوسي^(٣)؛ والشيخ الطبرسي^(٤).

ولعلَّ أول مؤلِّفٍ مسلمٍ روى خبر وقوع الزيادة في القرآن هو البخاري صاحب الصحيح فقد أخرج بسنده عن إبراهيم بن علقمة أنه قال:

«دخلتُ في نفر من أصحاب عبد الله الشام، فسمع بنا أبو الدرداء فأتانا فقال: أفيكم من يقرأ؟ فقلنا: نعم، قال: فأيكم أقرأ؟ فأشاروا إليّ، فقال: إقرأ، فقرأت: ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَبَسَتْ وَالتَّهَارَ إِذَا تَجَمَّى وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [الليل: ١ - ٣] قال: أنت سمعتها من في صاحبك؟ قلتُ: نعم، قال: وأنا سمعتها من في النبي (ص)، وهؤلاء يابون علينا [ويقولون]: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾».

كما أخرج بسندٍ آخر عن إبراهيم أيضاً قوله:

«قدم أصحاب عبد الله على أبي الدرداء فطلبهم فوجدهم فقال: أيكم يقرأ على قراءة عبد الله؟ قال: كلنا، قال: فأيكم يحفظ؟ وأشاروا إلى علقمة، قال: كيف سمعته يقرأ: ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَبَسَتْ﴾؟ قال علقمة: ﴿الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾، قال: أشهد أنني سمعتُ النبي (ص) يقرأ هكذا، وهؤلاء يريدونني على أن أقرأ: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾، والله لا أتابعهم»^(٥).

(١) أوائل المقالات: ٥٦.

(٢) مجمع البيان: ١/١٥.

(٣) البيان: ٣/١.

(٤) مجمع البيان: ١/١٥.

(٥) صحيح البخاري: ٦/٢١٠ - ٢١١.

ثم جاء من بعد البخاري رواية من قبيل عبد الله بن أحمد بن حنبل والطبراني والبخاري وابن مردويه فأخرجوا بسندهم عن عبد الله بن مسعود إنكاره لقرآنية الفاتحة والمعوذتين وإسقاطها من مصحفه وتصريحه بأنها ليست من كتاب الله^(١).

وعلى الرغم من صراحة هذه الروايات بوقوع زيادة في مصاحف المسلمين لم تكن من القرآن المنزل على النبي - (ص) - وعلى الرغم من تداول هذه الروايات في كتب التفسير والحديث فإننا نرفضها رفضاً قاطعاً لأنها أخبار آحاد لا تحمل أي معنى من معاني الحجية والاعتبار، وغير جائز لأحد أن يتقول على كتاب الله تعالى «شيئاً لم يأت به الخبر القاطع»^(٢) القائم على التواتر المفيد لليقين.



ومن موارد استعمال لفظ «التحريف» أن يُقصد به نقص القرآن وضياع بعضه، وهذا هو المعنى الذي كثر فيه الكلام والجدل وطال به الأخذ والرد وأتهمت الشيعة الإمامية بإقراره والقول به.

ولعل أول ما ينبغي أن نقوله في رد هذا الاتهام أن نسجل بكل صراحة وعلانية رفض الشيعة للقول بنقص القرآن ونفيهم ذلك كل النفي وإيمانهم ببطلان هذا القول وفساده؛ وإعراضهم عن سائر ما رواه المحذثون والرواة بهذا الشأن كما يتجلى من كلمات أعلامهم التي نسوق نماذج منها في أدناه قبل الدخول في صميم الموضوع.

(١) يراجع في تفاصيل ذلك كتاب الإنقاذ للمحافظ السيوطي: ١٣٦/١ - ١٣٨.

(٢) تفسير الطبري: ١٣/٥.

يقول الشيخ الصدوق:

«اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد - (ص) - هو ما بين الدفتين، وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك... ومن نسب إلينا أننا نقول أنه أكثر من ذلك فهو كاذب»^(١).

ويقول الشيخ المفيد:

«إنه لم ينقص من كلمة ولا من آية ولا من سورة، ولكن حُذِفَ ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين - (ع) - من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله»^(٢).

ويقول الشريف المرتضى:

«إن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المشهورة وأشعار العرب المسطورة، فإن العناية اشتدت والدواعي توفرت على نقله وحراسته وبلغت إلى حد لم يبلغه ما ذكرناه، لأن القرآن معجزة النبوة ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيّراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد»^(٣).

ويقول الشيخ الطوسي:

«والنقصان منه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبننا، وهو الظاهر في الروايات. غير أنه رويت

(١) اعتقادات الصدوق: ١٣٢.

(٢) أوائل المقالات: ٥٥ - ٥٦.

(٣) مجمع البيان: ١٥/١.

روايات كثيرة من جهة الخاصة والعامة بنقصان كثير من آي القرآن ونقل شيء منه من موضع إلى موضع؛ طريقها الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً. والأولى الإعراض عنها وترك التشاغل بها^(١).

ويقول الشيخ الطبرسي:

«وأما النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامة أن في القرآن تغييراً ونقصاناً، والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه»^(٢).

ويقول الشيخ البلاغي:

«ولئن سمعت في الروايات الشاذة شيئاً في تحريف القرآن وضياح بعضه فلا تُقَمِّ لتلك الروايات وزناً، وقل ما يشاء العلم في اضطرابها ووهنها وضعف رواياتها ومخالفتها للمسلمين»^(٣).

ويقول السيد الخوئي:

«وقد تبين للقارىء مما ذكرناه أن حديث تحريف القرآن حديث خيالي لا يقول به إلا مَنْ ضعف عقله أو من لم يتأمل في أطرافه حق التأمل أو من ألجأ إليه حب القول به والحب يعمي ويصم، وأما العاقل المنصف المتدبّر فلا يشك في بطلانه»^(٤).

هذا ما يقوله علماء الشيعة الإمامية من المتقدمين والمتأخرين في هذا الموضوع، وكله صريح ودال على المقصود بمنتهى الوضوح، ومع

(١) البيان: ٣/١.

(٢) مجمع البيان: ١٥/١.

(٣) آلاء الرحمن: ١٨/١.

(٤) البيان: ١٨١/١.

ذلك فقد دأب الكُتّاب المغرضون على نبذ الشيعة ولمزهم بالقول بنقص القرآن.

وحيث إنني لا أريد استيعاب أقوال سائر الشاتمين والطاعنين لضيق المجال عنها؛ فإني أكتفي هنا بمناقشة واحدٍ من هؤلاء على سبيل المثال، ذلك هو الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني الذي أقامت منه الصدف أستاذاً في الأزهر وجعلت كتابه «مناهل العرفان في علوم القرآن» كتاباً دراسياً يعتمد عليه طلبة هذه الجامعة الإسلامية الشهيرة. وقد نالت الشيعة من سباب هذا الكتاب نصيباً كبيراً يشير للأسف ويبعث على الألم والأسى، ونورد فيما يلي فقرات من تلك الشتائم التي حفل بها الكتاب ثم نردفها بالمناقشة الموضوعية القائمة على الحجّة والبرهان، والمترفعة عن السب والإسفاف.

قال الشيخ الزرقاني:

روى الشيعة «عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله أن القرآن الذي جاء به جبريل إلى محمد - (ص) - كان سبعة عشر ألف آية. وروى محمد ابن نصر عنه أنه قال: كان في سورة «لم يكن» اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم. وروى محمد بن جهم الهلالي وغيره عن أبي عبد الله أن لفظ «أمة هي أربي من أمة» في سورة النحل ليس كلام الله بل هو محرّف عن موضعه؛ وحقيقة المنزل «أمة هي أركى من أئمتكم»، ومنهم من قال: إن القرآن كانت فيه سورة تسمى سورة الولاية وأنها أسقطت بتمامها، وأن أكثر سورة الأحزاب سقط إذ إنها كانت مثل سورة الأنعام فأسقطوا منها فضائل أهل البيت. وكذلك ادعوا أن الصحابة أسقطوا لفظ - ويلك - من قبل «لا تحزن إن الله معنا» وأسقطوا لفظ - عن ولاية علي - من بعد «وقفوهم إنهم مسؤولون» وأسقطوا لفظ -

بعلي بن أبي طالب - من بعد «وكفى الله المؤمنين القتال» وأسقطوا لفظ
- آل محمد - من بعد «وسيعلم الذين ظلموا» إلى غير ذلك».

ثم يقول:

«إنها اتهامات مجردة عن السند والدليل، وكانت لا تستحق الذكر
لولا أن ردها بعض الملاحدة وربما يخدع بها بعض المفتونين. ويكفي
في بطلانها أنهم لم يستطيعوا ولن يستطيعوا أن يقيموا عليها برهاناً ولا
شبه برهان.

والدعاوى ما لم تقيموا عليها بيناتٍ أبناؤها أدعياء
ولكن هكذا شاءت حماقتهم وسفاهتهم ﴿وَمَنْ يُؤَيِّنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ
مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج: ١٨].

ويقول:

«إن التواتر قد قام والإجماع قد انعقد على أن الموجود بين دفتي
المصحف كتاب الله من غير زيادة ولا نقصان ولا تغيير ولا تبديل.
والتواتر طريق واضحة من طرق العلم والإجماع سبيل قويم من سبل
الحق «فماذا بعد الحق إلا الضلال».

«إن الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وهو الذي يزعمون
أنهم يُناصرونه ويشيعون له بهذه الهذيان صحت النقل عنه بتحبيذ جمع
القرآن على عهد أبي بكر ثم عهد عثمان... وبهذا قطع الإمام السنة
أولئك المفترين وردَّ كيدهم في نحورهم مخذولين فأين تذهبون ﴿إِذْ تَبَرَّأَ
الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْكُذَّابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾.

«إن الخلافة قد انتهت إلى علي كرم الله وجهه بعد أبي بكر وعمر
وعثمان فماذا منعه أن يجهر وقتئذ بالحق في القرآن... ولقد صار

الأمر بعده إلى ابنه الحسن - (ع) - فماذا منعه الآخر من انتهاز هذه الفرصة كي يظهر حقيقة كتاب الله للأمة. هذه مزاعم لا يقولها إلا مجنون ولا يصدق بها إلا مافون^(١).



هكذا أطلق الشيخ الأزهري لقلمه العنان، وانتقى من ألفاظ اللغة ما يتلاءم وذوقه أمثال «حماقتهم» و«سفاقتهم» و«هذيانات» و«مجنون» و«مافون»، ولم يكلف نفسه مؤنة الرجوع إلى المصادر الرئيسية عند الشيعة ليعرف وجه الصواب ويميّز بين الحق والباطل.

ولقد سبق منا - في صدر هذا الفصل - نقل آراء علماء الشيعة في هذا الموضوع، ورأينا إجماعهم على نفي الزيادة والنقيصة في القرآن واتفاقهم مع الشيخ الزرقاني «على أن الموجود بين دفتي المصحف كتاب الله من غير زيادة ولا نقصان ولا تغيير ولا تبديل»، فكيف سوَّغ هذا الرجل لنفسه إرسال هذه المزاعم إرسال المسلمات، مع أن كل الشواهد على خلافها تماماً.

وإذا كانت في كتب الشيعة المعنية بجمع الحديث روايات تشعر بالنقصان فلا شأن لها لديهم مطلقاً، بل هي مرفوضة جملة وتفصيلاً. وكتب الحديث عند الشيعة الإمامية ليست صحاحاً كما هو الأمر عند غيرهم من المسلمين، بل جمعت الغثَّ والسمين والصحيح والضعيف، ولا بد لمن يريد العمل بحديثٍ منها أن يعرضه على قواعد الأخذ بالحديث، فإن تَمَّت موازين الصحة أُخِذَ به وإن لم تتم لم يؤخذ به.

والغريب أن الشيخ الزرقاني قد نسي عندما نسب إلى الشيعة القول

بنقصان سورة «لم يكن» حيث كان فيها «اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم» على حدّ زعمه. وأقول: نسي أن أول من روى ذلك هو شيخ المفسرين الطبري حيث أسند عن أنس بن مالك قوله:

«إن أولئك السبعين الذين قتلوا بيثر معونة قرأنا بهم وفيهم كتاباً: بلّغوا عتاً قومنا أنا لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا. ثم إن ذلك رُفِعَ»^(١).

«وأخرج الحاكم في المستدرک عن أبي بن كعب قال: قال لي رسول الله (ص):

«إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن، فقرأ: لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين، ومن بقيتها: لو أن ابن آدم سأل وادياً من مال فأعطيه سأل ثانياً، وإن سأل ثانياً فأعطيه سأل ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب. وإن ذات الدين عند الله الحنيفية غير اليهودية ولا النصرانية ومن يعمل خيراً فلن يكفره»^(٢).

لقد نسي الزرقاني هذه الروايات التي أخرجها حفاظ السُنّة وهي صريحة في نقص سورة لم يكن، ثم رمى الشيعة بما لم يقوله ظلماً وعدواناً.

واتهم الزرقاني الشيعة أيضاً بالقول بسقوط أكثر سورة الأحزاب، في حين أن ذلك هو قول السيدة عائشة فيما حدّث به السيوطي عنها إذ تقول:

«كانت سورة الأحزاب تُقرأ في زمن النبي (ص) مائتي آية فلما كتب عثمان المصحف لم تقدر منها إلا ما هو الآن»^(٣).

(١) تفسير الطبري: ٤٧٩/١.

(٢) الإيقان: ٤١/٢.

(٣) نفس المصدر: ٤١/٢.

وروى السيوطي عن مصحف عائشة أن فيه من سورة الأحزاب: إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وعلى الذين يصلون الصفوف الأول. قالت: قبل أن يغير عثمان المصاحف^(١).

ثم كان أبي بن كعب ممن ذهب مذهب السيدة عائشة في ادعائها، فقد حدث زر بن حبيش قال: قال لي أبي بن كعب: كأين تعد سورة الأحزاب؟ قلت: اثنتين وسبعين آية أو ثلاثة وسبعين آية، قال: إن كانت لتعدل سورة البقرة وإن كنا لنقرأ فيها آية الرجم^(٢).

ومع كل هذه الروايات فإن الزرقاني يغمض عينيه عن الأمر الواقع ثم يتهم الشيعة بما ينفونه كل النفي.

ولزيادة الإيضاح نقول:

إن روايات نقصان القرآن قد وردت في كتب طوائف المسلمين من غير الشيعة أكثر مما وردت في كتب الشيعة، وإن في جملة القائلين بالنقصان من الصحابة والتابعين ممن وردت الرواية عنهم في كتب الحديث السنية المعتمدة من لا يصح رد قولهم عند المتمسكين بهم. ونورد في أدناه بعضاً من تلك الروايات على نحو التمثيل لا الاستيعاب ليتضح مدى التجني الذي تطاول به المتطاولون على الشيعة الإمامية:

«خطب الخليفة عمر بن الخطاب فقال في جملة ما قال:

«أما بعد: فإنني قائل لكم مقالة قد قُدر لي أن أقولها، لا أدري لعلها بين يدي أجلي، فمن عقلها ووعاها فليحدث بها حيث انتهت به

(١) نفس المصدر: ٤١/٢.

(٢) نفس المصدر: ٤١/٢.

راحلته، ومن خشي أن لا يعقلها فلا أجلُّ لأحد أن يكذب عليّ».

«إن الله بعث محمداً - (ص) - بالحق وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل الله آية الرجم فقرأناها وعقلناها ووعيناها. رجم رسول الله (ص) ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البيّنة أو كان الحبل أو الاعتراف».

«ثم إنّا كنّا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله: «أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم» أو «إنّ كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم»^(١).

وفي نصّ آخر:

«لولا أكره أن يقول الناس قد زاد في القرآن ما ليس فيه لكتبت آية الرجم وأبثتها، فوالله لقد قرأناها على رسول الله (ص): «لا ترغبوا عن آبائكم فإن ذلك كفر بكم. الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم»^(٢).

«عن أنس بن مالك قال: كنا نقرأ سورة تعدل سورة التوبة ما أحفظ منها إلا هذه الآية: لو كان لابن آدم واديان من ذهب لا بتغى

(١) صحيح البخاري: ٢٠٩/٨ - ٢١٠ وقريب منه في صحيح مسلم: ١١٦/٥ وسنن أبي داود: ٤٥٦/٢ وسنن الترمذي: ٣٨/٤ - ٣٩ وسنن ابن ماجه ٨٥٣/٢.

(٢) الناسخ والمنسوخ لابن سلامة: ٦ وقريب منه في الناسخ والمنسوخ لابن حزم: ٣١٤ وتفسير ابن كثير: ١٤٩/١، وروى البخاري بسنده عن سلمة بن كهيل قوله: «سمعت الشعبي يحدث عن علي - (ع) - حين رجم المرأة يوم الجمعة وقال: قد رجمتها بسنة رسول الله (ص) صحيح البخاري: ٢٠٤/٨.

إليهما ثالثاً ولو أن له ثالثاً لابتغى إليه رابعاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب»^(١).

«بعث أبو موسى الأشعري إلى قراء أهل البصرة فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرأوا القرآن، فقال: أنتم خيار أهل البصرة وقراؤهم، فأتلوه ولا يطولنَّ عليكم الأمد فتقسو قلوبكم كما قست قلوب من كان قبلكم، وإنا كنا نقرأ سورةً كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة فأنسيتها غير أنني قد حفظت منها: «لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب».

وكنا نقرأ سورةً كنا نشبهها بإحدى المسبِّحات فأنسيتها، غير أنني حفظتُ منها: «يا أيها الذين آمنوا لِمَ تقولون ما لا تفعلون فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة»^(٢).

يقول مالك بن أنس في تعليل عدم كتابة البسملة في سورة براءة: «إن أولها لما سقط سقطت معه البسملة، فقد ثبت أنها كانت تعدل البقرة ل طولها»^(٣)، وفي مستدرک الحاكم عن حذيفة قال: «ما تقرأون ربعا يعني براءة»^(٤).

كان عدد السور في مصحف أبي بن كعب مائة وست عشرة سورة لأنه كتب في آخره سورتي الحفد والخلع»^(٥).

(١) الناسخ والمنسوخ لابن سلامة: ٥ والناسخ والمنسوخ لابن حزم: ٣١٤ ويراجع تفسير ابن كثير: ١٤٩/١ وتفسير الطبري: ٤٧٩/١.

(٢) صحيح مسلم: ١٠٠/٣.

(٣) الإتيان: ١١٢/١.

(٤) الإتيان: ٤٢/٢.

(٥) الإتيان: ١١٢/١.

وسورة الخلع المزعومة هي: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ، وَنَشْنِي عَلَيْكَ وَلَا نَكْفُرُكَ، وَنَخْلَعُ وَنَتْرِكُ مِنْ يَفْجُرُكَ».

أما سورة الحفد المدعاة فهي: «اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق».

وروى بعض المحدثين أن هاتين السورتين كانتا في مصحف ابن عباس، وأخرج الطبراني عن أبي إسحاق قوله: أمنا أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد بخراسان فقرأ بهاتين السورتين^(١).

«أخرج الطبراني عمر بن الخطاب مرفوعاً: القرآن ألف ألف وسبعة وعشرون ألف حرف، فمن قرأه صابراً محتسباً كان له بكل حرف زوجة من الحور العين»^(٢).

والقرآن المتداول «ثلاثمائة ألف حرف وثلاثة وعشرون ألفاً وخمسة عشر حرفاً»^(٣) أو «ثلاثمائة ألف وأربعمائة ألفاً وسبعمائة وأربعون حرفاً»^(٤).

«أخرج ابن مردويه عن ابن مسعود قال: كنا نقرأ على عهد رسول الله (ص): «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك أن علياً مولى المؤمنين وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس»^(٥).

(١) الإتيان: ١١٣/١.

(٢) الإتيان: ١٢١/١.

(٣) تفسير ابن كثير: ٧/١.

(٤) نفس المصدر: ٧/١.

(٥) الدر المثور: ٢٩٨/٢ وفتح القدير: ٦٠/٢.

روى السيوطي: «أن عمر سأل عن آية من كتاب الله فقيل: كانت مع فلان قُتِل يوم اليمامة، فقال: إنا لله وأمر بجمع القرآن»^(١).

أخرج الطبري عن أبي نضرة قال: «قرأت هذه الآية على ابن عباس «فما استمتعتم به منهن» قال ابن عباس: إلى أجل مسمى» قال: قلت ما أقرؤها كذلك، قال: والله لأنزلها الله كذلك ثلاث مرات»^(٢).

كما أخرج عن عمرو بن مرة أنه «سمع سعيد بن جبير يقرأ: «فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فاتوهن أجورهن»^(٣)، ومثل ذلك أخرج عن أبي بن كعب»^(٤).

قرأ ابن عباس: «يأخذ كل سفينة صالحة غصباً» بزيادة «صالحة»^(٥).

قالت السيدة عائشة: «كان فيما أنزل من القرآن: (عشر رضعات معلومات يحرمن)، ثم نُسخن، «بخمس معلومات»، فتوفي رسول الله (ص) وهنَّ فيما يقرأ من القرآن»^(٦).

وقرأ ابن عباس: «ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج»^(٧) بزيادة «في مواسم الحج».

«قال عمر لعبد الرحمن بن عوف: ألم تجد فيما أنزل علينا: أن

(١) الإتيان: ١٠٠/١.

(٢) تفسير الطبري: ١٢/٥ - ١٣.

(٣) نفس المصدر: ١٣/٥.

(٤) نفس المصدر: ١٣/٥.

(٥) الإتيان: ١٣٢/١.

(٦) صحيح مسلم: ١٦٧/٤.

(٧) صحيح البخاري: ٣٤/٦.

جاهدوا كما جاهدتم أول مرة. فإننا لا نجدها، قال: أسقطت فيما أسقط من القرآن»^(١).

«عن أبي سفيان الكلاعي: إن مسلمة بن مخلد الأنصاري قال لهم ذات يوم: أخبروني بأيّتين في القرآن لم يكتب في المصحف، فلم يخبروه... فقال مسلمة: إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ألا أبشروا أنتم المفلحون. والذين آوهم ونصروهم وجادلوا عنهم القوم الذين غضب الله عليهم أولئك لا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة عين جزاء بما كانوا يعملون»^(٢).



إن أول ما نستخلصه من استعراض النقول السالفة الذكر - وعلى شاكلتها كثير - أن غير الشيعة قد رووا في نقص القرآن من الأحاديث والتصريحات على لسان بعض الصحابة والتابعين ما يفوق نقول الشيعة أضعاف المرات، وما تضيق بسرده صفحات محدودة كهذه الصفحات. ومع ذلك كله فإن (عين الرضا!!) لم تبصر هذه الروايات - مع كثرتها المفرطة -، وإن لسان التشهير لم يعرف غير الشيعة مورداً للطعن والقذف والسباب «ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

وبهذا الاستعراض يتّضح لكل ذي عينين مدى الزيف الذي تحمله مؤلفات الزرقاني وأمثاله؛ وافتقادها لأي شأن أو وزن أو قيمة بين كتب الدراسات المنهجية، وخلوها من كل ملامح البحث العلمي الذي يجب أن يقوم على الصدق والموضوعية والتجرّد الأمين.

(١) الإتقان: ٤٢/٢.

(٢) نفس المصدر: ٤٢/٢.

وعلى كل حال فإن هذه المنقولات - في كثرتها الكاثرة وفي لمعان أسماء رواتها وفي الهالة التي تحيط بالكتب التي روتها - لم تستطع ولن تستطيع أن تثير الغبار أو تنشر الضباب حول الحقيقة الخالدة التي لا تقبل الجدل ولا تحتمل المناقشة، وهي سلامة القرآن من التلاعب والتحريف، تلك السلامة التي تعهد بها رب القرآن في قوله عزّ من قائل: ﴿إِنَّا عَنُّ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، حيث دلت هذه الآية الكريمة بصراحة مطلقة على صيانة الكتاب المجيد من الزيادة والنقصان، وحفظه من التلاعب والعبث ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢] ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧].

أما ما ورد في بعض كتب الحديث الشيعية مما يشعر باختلاف المصحف الذي جمعه علي (ع) بعد وفاة النبي (ص) عن مصحف عثمان، فإنما يُقصد به اختلاف الشكل لا المضمون، فإن علياً (ع) قد رتب آيات مصحفه بحسب تسلسل نزولها على - النبي (ص) -، ومصحف عثمان لم يلاحظ فيه تسلسل النزول، كما أن مصحف علي - كما يحدثنا الشيخ المفيد - كان يتضمن تفسير الآيات وتأويلها بالإضافة إلى نصوصها^(١)، وقد حذفت هذه الزيادات من مصحف عثمان واقتصر فيه على الآيات الكريمة مجردة عن التفسير والبيان، وليس لذلك أي ارتباط بمسألة الزيادة والنقصان في القرآن.

وتدلنا بعض النصوص التاريخية على أن كثيراً من الصحابة قد التزموا بإضافة التفسير إلى الآيات القرآنية - كما فعل علي (ع) -، فقد روى الجزري عن عدد من الصحابة أنهم «كانوا ربما يدخلون التفسير في

(١) أوائل المقالات: ٥٦.

القراءة إيضاحاً وبياناً، لأنهم محققون لما تلقَّوه عن (ص) قرآناً، فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه^(١).



﴿ وَإِنَّكُمْ لَكُنْتُمْ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت: ٤١ - ٤٢].



تفسير سورة القدر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةُ
الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ
رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرِ سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [القدر: ١ - ٥].

صدق الله العلي العظيم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بسم) الباء حرف جر. والاسم في اللغة معناه العلامة، وهمزته
همزة وصل، ولهذا تحذف في درج الكلام.

ولفظ «الاسم» مشتق من السمو بمعنى الرفعة، وذلك لأن المعنى
يرتفع به عن عالم المجهول فيخرج من الخفاء إلى الظهور، حيث يحضر
المسمى واضحاً في ذهن السامع بواسطة الاسم الخاص به.

وقيل: إن الاسم مشتق من السمة بمعنى العلامة، ولكن أصول الاشتقاق الصرفي لا تساعد على ذلك.

(الله) علم للذات الخالقة المقدسة، وليس من المصطلحات الإسلامية الخاصة التي جاء بها القرآن لأول مرة، بل كان معروفاً كذلك عند عرب الجاهلية، قال لييد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطلٌ وكل نعيمٍ لا محالة زائلٌ^(١)
وقال سبحانه وتعالى على لسان أهل الجاهلية: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥].

ومعنى «الله» و«الإله» - لغة - : أنه الذي تحقق له العبادة.

وصيغة «الرحمن» هنا يُقصد بها المبالغة في الرحمة، حيث تعني رحمته التي وسعت كل شيء وعمّت كل شيء، وهذا العموم هو المقصود بالمبالغة.

وكلمة «الرحمن» كما يظهر من القرآن الكريم من الأسماء الخاصة بالله تعالى، فلا يصح منّا إطلاقها على غيره، قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الرحمن: ١ - ٢].

(الرحيم) اسم فاعل من الرحمة، ولاسم الفاعل من الفعل الثلاثي وزنان: «فاعل» نحو «قارىء» و«كاتب» و«كامل»، و«فعليل» نحو: رحيم وكريم وقدير.

والفرق بين «الرحمن» و«الرحيم»: أن لفظ الرحمن يعني ثبوت

الرحمة لله تعالى بشكلها الواسع الكبير، ولفظ الرحيم يعني أن هذه الرحمة من لوازم الذات التي لا تنفك عنها، لأن وزن «فعليل» في أكثر مصاديقه نحو: شريف ووضيع وكريم وبخيل وعليم وقدير؛ لا يستعمل إلا في التعبير عن الغرائز واللوازم التي لا تنفك عن الذات أو الصفات التي لها نحو من أنحاء الثبوت في الجملة.

وإنما قُدِّم لفظ الرحمن الرحيم ولم يُعكس الأمر لأن لفظ الرحمن - كما أسلفنا - يعني سعة الرحمة وشمولها، ولهذا كان من بلاغة الاستعمال أن يقدِّم بالذكر، ثم يردف ذلك بالصفة الثانية «الرحيم» تنبيهاً على أن هذه الصفة ليست طارئة على الله جلّ وعلا، وإنما هي ثابتة له ولن تنفك عن ذاته المقدسة.

ولما كانت الرسالة الإسلامية تهدف إلى الرحمة بمعناها الحقيقي الشامل ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] كان لا بدّ للبسملة أن تحمل هذه الصفة بالذات دون غيرها من الصفات؛ لتلفت الأنظار إلى هذا الهدف الرئيس من الرسالة.

أما الغرض من الابتداء بالبسملة في رأس كل سورة - عدا سورة براءة - فهو تذكير قارئ القرآن باسم منزل هذا الكتاب المعجز وفضله الأكبر على البشرية في إخراجها من الظلمات إلى النور، وحيث إن سورة التوبة قد بدأت بالبراءة من المشركين والشدة عليهم والإلزام بحربهم ومقاتلتهم كان من مقتضى البلاغة - مطابقةً للكلام لمقتضى الحال - أن تُستثنى هذه السورة من البسملة، لأن البسملة - كما أسلفنا - تؤكد الرحمة، ولا مجال لتأكيد الرحمة في سورة الحرب والقتال.

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾

(إنّا) الضمير لله تعالى - مع التعظيم - .

(أنزلناه) أي القرآن الكريم، والنزول هنا معنوي كما مرّ في الفصل الأول من هذا الكتاب.

(في ليلة القدر) القدر - كما فسّره بعضهم - بمعنى القضاء والحكم، وتكون ليلة القدر على ذلك ليلة قضاء الله وحكمه، أي ما يقضيه لعباده من كل أمرٍ لعام كامل، ويوضح هذا المعنى ما ورد في بعض الروايات والأدعية من أن الله تعالى يقدر في هذه الليلة شؤون عباده في عامهم كله، كما يؤكد هذا المعنى قوله تعالى في سورة الدخان: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ [الدخان: ٣ - ٤]، ويفرق كل أمر أي يقضى كل أمر محكم لا تلحقه الزيادة والنقصان، وهو أنه يقسم فيها الآجال والأرزاق وغيرها من أمور السنة إلى مثلها من العام القابل^(١).

والقدر - كما فسّره بعض آخر - كون الشيء مساوياً لغيره من دون زيادة ولا نقصان، كما نقول: هذا قدرُ ذاك أي مساوٍ له، وإنما سُميت هذه الليلة بليلة القدر لأن الله تعالى يعطي عباده من الخير في تلك الليلة على مقدار ما تستدعيه الحكمة والمصلحة بلا محاباة ولا تطفيف.

وللقدر معنى آخر اختاره بعض المفسرين هو معنى الشرف وعظم الشأن، كما نقول: رجل ذو قدر أو له قدر أي منزلة وشرف، وتكون ليلة القدر - على هذا المعنى - ليلة الشرف والشأن الكبير^(٢).

(١) مجمع البيان: ٦١/٥.

(٢) يراجع في هذه المعاني وتفصيلها مجمع البيان: ٥١٧/٥ - ٥١٨.

وفي القرآن آيات أخرى تؤكد نزول القرآن في هذه الليلة كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبْرَكَةٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾. وفي النص على نزول القرآن في شهر رمضان نفي صريح للاحتمال الذي ذهب إليه بعضهم من كون المقصود بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبْرَكَةٍ﴾ هي ليلة نصف شعبان^(١).



﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ﴾

الخطاب للنبي (ص)، والمقصود بهذه الجملة إلفات أنظار المسلمين إلى أهمية هذه الليلة وشأنها ومكانها الخاص بين الليالي، ليندفع المؤمن إلى إحيائها بالعبادة وقيامها بالذكر والعمل الصالح، وفي الحديث المأثور عن النبي (ص) أنه قال: «من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه»^(٢).



﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾

أوضح الله تعالى في هذه الآية ما أجمله في الآية السابقة، فبيّن أنها خير من ألف شهر؛ أي أن الطاعة والقيام في ليلة القدر خير من ألف شهر ليس فيها ليلة القدر.

ويروي الطبري - في ضمن حديث طويل - عن عيسى بن مازن: «أن

(١) مجمع البيان: ٦١/٥.

(٢) مجمع البيان: ٥٢٠/٥.

رسول الله (ص) أَرِيَّ فِي مَنَامِهِ بَنِي أُمِيَّةَ يعلون منبره خليفة خليفة، فشق ذلك عليه، فأنزل الله: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ و﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ يعني ملك بني أمية^(١).



﴿نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا
بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾

(تنزل الملائكة) أي تنزل.

(والروح) جبرئيل.

(فيها) في ليلة القدر.

(بإذن ربهم) بأمره وعلمه.

(من كل أمر) من كل خير وبركة وأجل ورزق.



﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾

أي كلها سلامة من الشرور والبلايا والآفات، ومطلع الفجر هو نهاية الليل كما لا يخفى.



(١) تفسير الطبري: ٣٠/٢٦٠، وراجع لباب القول للسيوطي: ٢٩٩.

المصادر والمراجع

- ١ - آلاء الرحمن - تفسير - : للبلاغي، صيدا، ١٣٥١هـ.
- ٢ - آيات الأحكام: للجزائري، طهران، ١٣٢٧هـ.
- ٣ - الإتيان: للسيوطي، القاهرة، ١٣٦٠هـ.
- ٤ - الاحتجاج: للطبرسي، النجف، ١٣٥٠هـ.
- ٥ - الإسلام والطب الحديث: لعبد العزيز إسماعيل، القاهرة، ١٩٥٩م.
- ٦ - أصول الكافي: للكليني، طهران، ١٣٧٥هـ.
- ٧ - الاعتقادات: للصدوق، النجف، ١٣٤٣هـ.
- ٨ - الله يتجلى في عصر العلم: لجماعة من الأساتذة الغربيين، القاهرة، مؤسسة فرانكلين.
- ٩ - أوائل المقالات: للمفيد، تبريز، ١٣٧١هـ.
- ١٠ - بحار الأنوار: للمجلسي، طهران، ١٣١٥هـ.
- ١١ - البيان - تفسير - : للخوئي، النجف، ١٣٧٧هـ.
- ١٢ - التبيان - تفسير - : للطوسي، النجف، ١٣٧٦هـ.
- ١٣ - تحت راية القرآن: للرافعي، القاهرة، ١٣٨٥هـ.

- ١٤ - تفسير: ابن عباس، القاهرة (المكتبة التجارية).
- ١٥ - تفسير: ابن كثير الدمشقي، القاهرة، ١٣٥٦هـ.
- ١٦ - تفسير: الرازي، القاهرة، ١٣٢١هـ.
- ١٧ - تفسير: القرطبي، القاهرة، ١٣٥٨هـ.
- ١٨ - جامع البيان - تفسير - : للطبري، القاهرة ١٣٧٣هـ.
- ١٩ - جامع السعادات: للنراقي، النجف، ١٣٦٨هـ.
- ٢٠ - الدر المنثور - تفسير - : للسيوطي - طبعة مصورة - طهران، ١٣٧٧هـ.
- ٢١ - ديوان: لبيد بن ربيعة، الكويت، ١٩٦٢م.
- ٢٢ - روضة الكافي: للكليني، طهران، ١٣٧٧هـ.
- ٢٣ - سنن: ابن ماجه، القاهرة، ١٣٧٢هـ.
- ٢٤ - سنن: أبي داود، القاهرة، ١٣٧١هـ.
- ٢٥ - سنن: الترمذي، القاهرة، ١٣٨٢هـ.
- ٢٦ - شرح عقائد الصدوق: للمفيد، تبريز، ١٣٧١هـ.
- ٢٧ - صحيح: البخاري، القاهرة (محمد علي صبيح).
- ٢٨ - صحيح: مسلم، القاهرة (محمد علي صبيح).
- ٢٩ - عقائد الإمامية: للمظفر، النجف ١٣٨٨هـ.
- ٣٠ - فتح القدير - تفسير - : للشوكاني، القاهرة، ١٣٨٣هـ.
- ٣١ - القرآن والعلم الحديث: لعبد الرزاق نوفل، القاهرة ١٣٧٨هـ.
- ٣٢ - القرآن الكريم والعلوم الحديثة: لأحمد كامل، القاهرة، ١٩٥٥م.

- ٣٣ - لباب النقول: للسيوطي - هامش تفسير ابن عباس - القاهرة (مصطفى محمد).
- ٣٤ - لسان العرب: لابن منظور، بيروت، ١٩٥٥م.
- ٣٥ - مباحث في علوم القرآن: لصبحي الصالح، بيروت، ١٩٦٨م.
- ٣٦ - مجمع البيان - تفسير - : للطبرسي، صيدا، ١٣٣٣هـ.
- ٣٧ - معالم الأصول: للعالمي، طهران، ١٣١٧هـ.
- ٣٨ - معاني القرآن: للفراء، القاهرة، ١٣٧٤هـ.
- ٣٩ - المعجزة الخالدة: للشهرستاني، بغداد، ١٣٧١هـ.
- ٤٠ - مناهل العرفان: للزرقاني، القاهرة، ١٣٦١هـ.
- ٤١ - الناسخ والمنسوخ: لابن حزم - هامش تفسير ابن عباس - القاهرة (مصطفى محمد).
- ٤٢ - الناسخ والمنسوخ: لهبة الله بن سلامة، القاهرة، ١٣٧٩هـ.
- ٤٣ - النشر في القراءات العشر: - لابن الجزري - القاهرة (المكتبة التجارية).
- ٤٤ - النهاية: لابن الأثير، القاهرة، ١٣١١ هـ.

عِبَادَةُ الرَّحْمَنِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه وخاتم
أنبيائه وسيد رسله محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين المتجيين.

وبعد:

هذه خلاصة محاضرات وفَّقني الله تعالى إليها في ليالي شهر
رمضان من سنة ١٣٩٢هـ، وقد عُنيت بتفسير آيات كريمة من سورة
الفرقان تتحدث عن «عباد الرحمن» وتضع المعالم المحددة لهم؛ علماً
وعبادة؛ وسلوكاً وأخلاقاً، وفكراً ومنهجاً.

وكان الباعث لي على بحث هذا الجانب من جوانب القرآن
المجيد؛ واختياره موضوعاً للمحاضرات الرمضانية، ما ورد في قوله
تعالى خلال الآيات المعنية بالصيام من سورة البقرة:

﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾

[البقرة: ١٨٦].

وكان السؤال:

مَنْ هم هؤلاء المعنيون بكلمة «عبادي» في هذه الآية الشريفة؟

وكان ملخص الجواب على ذلك:

إن عبودية الناس لله تعالى ذات بُعْدَيْنِ أو معنيين:

المعنى الأول: العبودية بمعناها العام، وهي تشمل كلَّ الناس مؤمنهم وكافرهم؛ مطيعهم ومعاندهم. وليس من المعقول أن تكون هذه العبودية هي المرادة بالآية المتقدمة، لأنها نصَّت على قرب الله عزَّ وجلَّ من هؤلاء «العباد» وإجابته لدعائهم، وذلك ما لا ينسجم مع هذا العموم المطلق للعبودية؛ الشامل لأعداء الله والكافرين به والمتمردين على أوامره ونواهيه.

المعنى الثاني: العبودية بمعناها الخاص، وهي العبودية القائمة على الإخلاص والإطاعة والإذعان التام والامثال الصادق. ولا بد أن يكون هذا المعنى هو المراد من آية «العباد» المذكورة، لأن هؤلاء هم القريبون إلى الله وهم الذين يجب الله دعوتهم إذا دعوه.

وكان لا مناص من التوجّه نحو القرآن الكريم نستقره خصائص هذه العبودية وخطوطها التفصيلية وأبعادها العميقة الواسعة. وقد تكفّلت سورة الفرقان بما شرحت من صفات «عباد الرحمن» بيان ذلك وتحديده بكل جلاء ووضوح.

وهكذا كانت هذه المحاضرات.

ثم كان هذا الكتاب؛ منقولاً من أشرطة التسجيل؛ بزيادة ونقصان يقتضيهما التحرير والتأليف.

والله المسؤول أن يجعل في هذه الصفحات ما ينفع ويفيد، وأن يزيد في التوفيق لأمثال ذلك، وأن يسدّد الخطأ على هذا الطريق اللاحب، وأن يرزقنا جميعاً سداد القول والعمل؛ ويقيّننا مواقع السهو والزلل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا
وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣].



أبرزت هذه الآية الكريمة الصفة الأولى من صفات «عباد الرحمن»، وهي الصفة الأخلاقية أو السلوكية لهؤلاء العباد، لأنها الركن الأصيل وحجر الأساس في صرح المجتمع المنشود.

وإن المتأمل في كل أحكام الإسلام ونصوصه القرآنية والحديثية يجد أن الجانب الأخلاقي والسلوكي ذو أهمية كبرى في التخطيط الديني، لأنه الركيزة التي لا غنى عنها في بناء الشخصية الإسلامية على مستوى الفرد والجماعة. ومن هنا كان تقديمها بالذكر وجعلها الصفة الأولى بين صفات هذه الصفوة الممتازة.

وعندما عدّ الإسلام الأخلاق أساساً ومنطلقاً ومنهجاً؛ رتب على ذلك كثيراً من الأحكام والأوامر والتشريعات والقواعد، فكان هذا المنطلق أحد أبرز الفروق الكبيرة بين أسس القانون الإسلامي والقوانين الوضعية.

ويكفينا مثلاً على هذا الفرق أن نأخذ «الكذب» شاهداً وبرهاناً، وهو المحرّم أقطع التحريم لمنافاته للمنهج الأخلاقي السليم، فقد سمح

به الإسلام في جميع المواقف التي لا يعدُّ فيها الكذب هداماً للأخلاق؛ كالكذب في الحرب؛ والكذب لإصلاح ذات البين كما هو مفضل في بابه.

وهكذا الأمر في «الزنا» الذي ترى القوانين الوضعية أن وقوعه برضا الطرفين لا يشكّل جريمة أو انحرافاً، وإنما تتحقق الجريمة في حالة حصوله بالإكراه والإجبار. أما الإسلام فقد عدَّ هذا العمل - لعدم تحقق العقد الشرعي - غير أخلاقي بل جريمة منكرة على كل حال.

وكذلك الموقف من «الغيبية» التي شدّد الإسلام على إنكارها وتحريمها، لأنها تثير الضغائن وتزرع الأحقاد، وهذه الأحقاد هي التي تؤدي إلى تفكك المجتمع وزعزعة تلاحمه، ولذلك حُرِّمَتْ أصحح تحريم وأعنفه. ومع هذا كانت هناك حالات استثناءً أجاز الشرع فيها الغيبة، كحالة المتجاهر بالعصيان؛ فإن اغتيابه جائز؛ لأن غيبته هي الطريق نحو عزله عن المجتمع، ومثله الحكم في حليّة اغتيال المظلوم للظالم؛ لأن غيبته هي الطريق إلى استحصال الحق ورفع الظلّامة.

وهكذا في سائر الموارد الأخرى.

إذن. الأخلاق هي الأساس، والأخلاق تعبیر عن سلوك. والسلوك لا يكون إلا بدوافع من الأعماق. ومعنى ذلك أن الأساس في كل شيء دوافعه، وهذا هو معنى الحديث الشريف: «لكل امرئ ما نوى» و«إنما الأعمال بالنيات»^(١). وحسبنا في الاستهداء لذلك استلهم المغزى العظيم مما قصّه القرآن الكريم من قصة موسى (ع) وصاحبه، فقد حُرِّقت السفينة؛ وقُتِل إنسانٌ؛ وأقيم جدارٌ يريد أن ينقضّ، وقد صحَّ ذلك

(١) جامع السعادات: ١١٢/٣.

كلُّه ولم تشبه شائبة، لأن البواعث عليه كانت سليمة مستقيمة في مقياس النوايا والدوافع.



وإذا عدنا إلى الصفة التي ذكرها الله تعالى مثلاً لصفات عباده المخلصين؛ وهي صفة التواضع، وجدنا أن الله تعالى قد عبّر عنها بقوله: ﴿يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْناً﴾ أي بليّن وأدب وهدوء؛ وبلا غطرسة ولا خيلاء ولا كبرياء. وقُبِحَ صفة «التكبر» لا يحتاج إلى نصّ أو تشريع، بل إن تقزّنا من المتكبر واستهجاننا لعمله كافٍ في معرفة قبحه.

وما أبلغ ما قال الشاعر في هذا المعنى:

تواضَعُ تكن كالنجم لاح لناظرٍ على صفحات الماء وهو رفيعُ
ولا تك كالمدخان يعلو بنفسه إلى طبقات الجوِّ وهو ضيغُ

ومع كل ما ورد في الشرع من النكير على الكبرياء والمتكبرين؛ فإن الأحاديث قد استثنت من ذلك حالةً واحدة هي حالة التكبر على المتكبر؛ فأباحته بل شجّعت عليه، لما يؤدي إليه ذلك من إرغام أنف المتغطرس المصعّر خدّه على الناس؛ ومن رجاء إعادته إلى صوابه. كذلك أباحت الشريعة مشية الزهو والكبرياء في ميدان الحرب؛ لما في هذه المشية من أثر نفسي كبير على العدو في تخاذله أمام هذا الذي يسير نحو المعركة بمثل هذا الزهو والخيلاء الدالّين على غاية الثقة والاطمئنان بالفوز والظفر، وهذا الأثر المعنوي مطلوب ومرغوب جداً في الحرب، بل لا بد منه في إضعاف معنويات العدو وإحساسه بالخوف والرهبّة من خصمه.



ثم كانت الصفة السلوكية الأخرى لعباد الرحمن أنهم ﴿وَإِذَا حَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا﴾. وليس المقصود بذلك هو الاستخذاء والخنوع للجاهل؛ وإنما يُقصد به اللين والهدوء وعدم التشنج؛ ترفعاً عن مقابلة الجاهل بمثل فعله.

ولو استقرينا تاريخ النبي (ص) والأئمة (ع) والسلف الصالح لرأينا الشيء الكثير من أمثلة ذلك. وبهذا يتحلى الفرق بين الجاهل الذي يباهه بسوء التصرف وانحطاط السلوك، وبين ما يجب أن يكون عليه صاحب المثل والقيم ورجل العلم والخلق والثقافة، إذ لا يمكن أن يكون هذا كذاك في عمله وأسلوبه وطريقته. وهذا المعنى بعيد كل البعد عن موقف الهوان والذل والاستخذاء، بل هو تصرف قائم على الصبر والتحمل ثم الرد المؤدب، ليشكل هذا المجموع درساً عملياً مؤثراً في الأخلاق وحسن السلوك.

وغير خفي علينا جميعاً أن اهتمام القرآن الكريم والتشريع الإسلامي بهذا الجانب الأخلاقي قد بلغ شأواً رفيعاً من التأكيد والحث والسعة والشمول، لما يعلمه الله تعالى من أن ذلك هو الطريق الأمثل نحو المجتمع السعيد الذي ترفرف عليه رايات المحبة والرغد والتعاون والتضامن.

ولعل أبرز خصائص هذا المجتمع وميزاته أن أفرادها جميعاً مرتبطون برابط قوي صلب متين؛ هو رابط العقيدة الواحدة والفكر الواحد، ومتعاونون كل التعاون تحت شعار ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾. وعندما تشد هذه الأخوة جميع أفراد المجتمع وتظلهم بظلها الوريث لن يجد التفكك والتمزق والتناحر إليهم سبيلاً أبداً، وهذا هو مصداق الحديث الشريف: «المسلم أخو المسلم لا يُسلمه ولا يخذله»؛

والحديث الآخر: «المسلم مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ يَدِهِ وَلِسَانِهِ».

وبذلك يكون هذا المجتمع السعيد خالياً من الفوارق التي تعارفت عليها المجتمعات غير الإسلامية، إذ لا تمييز في العنصر؛ ولا تفرق على أساس اللون أو العرق أو النسب أو المال، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣] وكما قال النبي (ص): «كلكم من آدم وآدم من تراب».

إنه المجتمع الخالي من صراع الطبقات، لأن الكل سواسية كأسنان المشط، فلا تناقض ولا نزاع؛ ولا تفاضل إلا بالعمل الصالح النافع: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَمُ﴾ [الحجرات: ١٣].

إنه المجتمع القائم على التعاون: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢]، والقائم على مسؤولية كل فرد فيه: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»، والقائم - كما أسلفنا أولاً - على الخلق والفضيلة ومنانة الروابط وسلامة العلاقات.

فهل ترون مجتمعاً في دنيا اليوم قد صُمِّمَ بناؤه وحُطِّبَ كيانه على مثل هذه الأسس الصلبة الحكيمة والدعائم المتينة الأمانة؟!.

وإذا كان هناك قائل أو أكثر من واحد يقول: إن النظرية شيء؛ وإن التطبيق شيء آخر.

فإننا نقول: إن سوء التطبيق مهما تفاقم وكيفما حصل لن يمس سلامة التشريع ونقاء الفكرة، وإنما هو من فساد الأنظمة الحاكمة أو تراخي المجتمع في الالتزام بحرفية القانون الإلهي وضرورة تحكيمه في كل المجالات.

وخلص القول:

إن الإسلام الذي سعى بكل جدٍ وحزم نحو بناء مجتمعه الخاص السليم من العُقْد؛ والخالي من الانحرافات؛ قرَّر أن ذلك لن يتحقق إلا بالأخلاق، لأنها هي التي تجعله كما أراد الله تعالى مترابطاً متآلفاً متضامناً بعيداً عن التفكك والتمزق والتناقضات والصراعات الطبقيّة، وبذلك يكون كل فرد من أفرادهِ عبداً لله عزّ وجلّ بالمعنى الأخص للعبودية؛ بما يحمل من أخلاق الإسلام؛ وبما ينعكس على سلوكه من تأثيرات هذه الأخلاق. ويكون هؤلاء حينئذ كما خطط الله تعالى لهم: ﴿يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾.

وما أجمل اختيار كلمة «السلام» دون غيرها في هذا المقام، بما توحى به من هدوء النفس وصفاء الروح وطمأنينة العواطف والتجرّد من العنف والتعسف. وإن هذه المعاني الرائعة المجتمعة في كلمة «السلام» هي التي جعلت منها رمزَ الإلفة؛ وأداة الترحيب؛ وتحية الملاقاة؛ وشعار المحبة؛ واسماً من أسماء الجنة؟.



﴿وَالَّذِينَ يَسْتُونَ رَبَّهُمْ سَجْدًا وَقِيَمًا﴾ [الفرقان: ٦٤].



عُنيت هذه الآية ببيان الجانب العبادي للمسلم الملتزم. والعبادة - كما يعلم الجميع - أبرز العلامات الدالة على الالتزام بأحكام الإسلام، لأن من يزعم أنه مسلم ولا يؤدي واجب العبادة المفروضة عليه يكون مسلماً بالبطاقة لا بالحقيقة؛ وبالادعاء لا بالعمل. والصلاة قمة هذه الروابط العبادية التي تشد المسلم بخالفه وتحكم علاقته بربه، ولهذا كانت أول فروع الدين وأركانه؛ وأهم الواجبات قاطبة، ولعل من أبرز الأدلة على مكانتها المتميزة الخاصة في الشرع أنها العبادة الوحيدة التي لا يعفى منها المسلم ولا يسوغ له تركها مطلقاً؛ بخلاف بقية العبادات الإسلامية التي لا يتحقق وجوبها إلا بشروط معينة؛ كالصوم والحج والضرائب المالية. وهكذا كانت الصلاة هي الواجب الفريد الأوحده الذي لا يسقط بحال من الأحوال وأياً ما كانت الظروف والموانع والمعوقات.

فالعبادة - إذن - هي السمة الأصيلة للإنسان المسلم، وبها يفترق الملتزم عن غيره. ولكن هذه العبادة - أياً ما كانت - لا تكون عبادة بالمعنى الصحيح إلا إذا انبعث صاحبها لأدائها بإخلاص وتقرّب صادق إلى الله تعالى، وبنية خالصة لا تشوبها شائبة رياء أو دجل أو حبّ ظهور.

ومع أن المنصرف إلى أذهان العامة من إطلاق كلمة «العبادة» في الإسلام هو الصلاة والصوم وما شاكلهما مما عُرف في لغة الفقهاء والمتشرّعة باسم العبادات، فإن الإسلام لم يضيق الدائرة هذا الضيق المحدود، بل وسّع المجال فألحق بهذه العبادات كثيراً من الأعمال التي تترتب عليها الفوائد الخاصة للأفراد بما يعود على هذا أو ذاك من نفع وسداد حاجة؛ كما تترتب عليها المصالح العامة للمجتمع بما ينعكس عليه من ترابط وتضامن وتماسك:

لقد عدّ الإسلام إصلاح ذات البين عبادة. وقد جاء في الحديث الشريف: «أفضل الصدقة إصلاح ذات البين»^(١).

وعدّ الإسلام إنظارَ المعسر عبادة: وقد جاء في الحديث الشريف: «من أنظرَ مُعسراً كان له على الله في كل يومٍ ثوابٌ صدقةٍ بمثل ما له حتى يستوفيه»^(٢).

وعدّ الإسلام نومَ الصائم عبادة، لأنه يستسلم للنوم وهو مرتاح الضمير تلج الفؤاد بتحمل الجوع والعطش تنفيذاً لأمر الله تعالى.

وعدّ الإسلام الإنفاقَ على الأهل والعيال عبادة. وقد جاء في الحديث الشريف: «الكأدُ على عياله كالمجاهد في سبيل الله»^(٣).

وأخيراً - ولا مناص من الاختصار - عدّ الإسلام طلب العلم عبادة. وقد جاء في الحديث الشريف: «طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة»^(٤)، كما جاء في الحديث المأثور عن النبي (ص):

(١) جامع السعادات: ٢٧٥/٢.

(٢) جامع السعادات: ١٥٨/٢.

(٣) جامع السعادات: ١٣٩/٢.

(٤) بحار الأنوار: ١٧٧/١.

«جلوس ساعة عند مذاكرة العلم أحبُّ إلى الله تعالى من قيام ألف ليلة يُصلّى في كل ليلة ألف ركعة، وأحبُّ إليه من ألف غزوة؛ ومن قراءة القرآن كله اثني عشر ألف مرّة، وخيرٌ من عبادة سنة صام نهارها وقام ليلها»^(١). وجاء فيما أُثر من كلام أمير المؤمنين عليّ - (ع) -: «إذا مات مؤمنٌ وترك ورقةً واحدة عليها عِلْمٌ؛ تكون تلك الورقة سترًا بينه وبين النار»^(٢)، وجاء فيما أُثر عن الإمام محمد الباقر - (ع) -: «عالم يُتَّعَّ بعلمه أفضل من سبعين ألف عابد»^(٣).

ولعل أبلغ الأحاديث في التعبير عن أهمية طلب العلم وعِظَم شأنه قول النبي (ص) في المشهور من كلامه: «اطلبوا العلم ولو في الصين».

وكان أحد الكتاب الملحدين قد أورد هذا الحديث وعلّق عليه هازئاً هازلاً فقال: إن العلم الذي حثّ الإسلام على طلبه والمعنيّ بهذا الحديث هو العلم الديني والشرعي؛ وليس الطب والفيزياء والكيمياء!.

وهذا التعليق إن دلَّ على شيء فإنما يدل على جهل الكاتب أو سوء قصده، ومن البدهة بمكان أن العلوم الدينية في العصر النبوي لم يكن لها وجود خارج المدينة المنورة، ممّا يدل دلالة قاطعة على أن المراد بهذا الحديث هو دعوة المسلمين وحثهم - بصيغة الأمر - على تعلُّم العلوم الأخرى التي لم يكن من يعرفها ويتقنها في مجتمع الجزيرة العربية.

إن الكيمياء والفيزياء والطب من العلوم النافعة بل الضرورية التي لا يستغني عنها المجتمع، ولذلك تكون مشمولة قطعاً بالنصوص الحاتّة

(١) جامع السعادات: ١٠٣/١.

(٢) جامع السعادات: ١٠٤/١.

(٣) جامع السعادات: ١٠٤/١.

على تعلُّم العلوم المفيدة، وليس هناك نص ديني خاص يستثنيها بالذات، بل إن علم الكيمياء الذي تقدّم هذا التقدم الكبير أخيراً على يد علماء الغرب؛ إنما هو العلم الذي نقلوه من العربية ومن مؤلفات جابر بن حيّان خاصة، وجابر هذا ينص في كل كتبه الكيمائية على أنه يروي علمه ومعلوماته عن أستاذه الإمام جعفر الصادق (ع)، ويؤكد ذلك عشرات المرات في كل مؤلّف من مؤلفاته. ويكون معنى ذلك أن هذا الإمام العظيم هو مؤسس علم الكيمياء في الإسلام^(١)، بل هو المطوّر الأول لهذا العلم على سطح الكرة الأرضية كلها.

وأمرٌ ليس بحاجة إلى مزيد بحثٍ أن المسلمين قد عنوا بكل العلوم عناية فائقة، وهذا تراثهم العلمي القيم - وفي جميع مجالات العلم وآفاقه - أنصع دليل على ذلك، وعلى الرغم من كثرة المطبوع منه فإن مخطوطها ما يزال أضعاف المطبوع.

وحسبنا أن نعرف أن الدورة الدموية قد شرحها الإمام الصادق (ع) في القرن الثاني الهجري، وأملى هذا الشرح على المفضل بن عمر فسجّله في كتابه «توحيد المفضل»^(٢) الذي يروي مضامينه عن الإمام، وذلك قبل أن يكتشفها ابنُ الغرب بقرون.

وبين أيدينا كتاب «طب الإمام الرضا (ع)»، وهو زاخر بالمعلومات الطبية المهمة التي لم يتوصل الطب إلى بعضها إلا قبل عشرات من السنين. وخلاصة القول:

إن الإسلام دين العقل ودين العلم.

(١) يراجع كتاب «الإمام الصادق ملهم الكيمياء» تأليف الدكتور محمد يحيى الهاشمي، وهو مطبوع أكثر من مرة.

(٢) وقد طبع عدة مرات في بيروت والقاهرة والنجف الأشرف وإيران.

دين العقل: لأن الأساس عقلي بحت؛ ينطلق الإنسان في ضوئه نحو الإيمان بالله تعالى وبأصول الإسلام الرئيسة. وقد كرم الإسلام العقل أفضل تكريم فجعله أساس التكليف، وتوجه الخطاب القرآني كله نحو أولي الألباب أي أولي العقول، واستعمل القرآن عمى القلب كناية عن سوء الفهم والجهل المطبق فقال: ﴿فَأَنهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤].

وحسبنا في إثبات هذا الاعتماد المطلق على العقل أن نقف متدبرين على حملة القرآن الكريم على أولئك الجهلة الذين يقوم اعتقادهم على التقليد المطلق لأفكار الآباء؛ والاتباع الأعمى لسنن الأجداد، مجرداً عن التمحيص والتدقيق؛ وبعيداً عن قناعات العقل وقواعده الراسخة المنزهة من ضباب الأوهام والشكوك والتقاليد البالية:

قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [لقمان: ٢١].

﴿وَإِذَا نُنزلُ عَلَيْهِمْ مَا نُنزِّلُ قَالُوا مَا هَذَا إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يَصُدَّكُمْ عَنْ كَانِ يَتَّبِعُونَ آبَاءَكُمْ﴾ [سبا: ٤٣].

﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٧٤].

﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ قُلْ أُولُو عَشْتِكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ ﴿ [الزخرف: ٢٢ - ٢٤].

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أُولُو كَانِ آبَاؤُهُمْ لَا يَفْقَهُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠].

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَىٰ الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أُولَٰئِكَ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [المائدة: ١٠٤].

﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عِبَادِينَ قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٢ - ٥٤].

إن هذه الحملة القرآنية العنيفة على التقليد الأعمى والاتباع الأبله؛ شاهدٌ صدقٍ على ما نحن بصدد بيانه، وقد دلّت أوضح الدلالة على أن القيمة الحقيقية للإيمان محصورة حصراً ضمن دائرة المنطق والعقل وتحكيمهما في أصول العقيدة؛ وفي الانبعاث نحوها على هدى نير من الفكر والحجة؛ وعلى طريق معبد بالعلم والدليل.

وإذن. فالعقل أساس الدين، وليس في ذلك أدنى شك أو ريب.

وإذا كانت في الشرع أحكام وتكاليف لم تدرك العقول ووجه الحكمة فيها وعلّة التشريع، فليس معنى ذلك أنها أحكام منافية للعقل أو تكاليف تقف على الضد منه، وسيكشف التقدم العلمي للبشرية - كما كشف من قبل - كثيراً من تلك الأسرار على مرّ الأيام.

والعلم - كذلك - أساس آخر للدين.

وإن القرآن ليؤكد هذه الحقيقة بصريح القول فينادي في الناس: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، والعلماء - فيما يفهم من سياق الآية - ليسوا الفقهاء وحدهم، بل هم العارفون الضليعون في كل علم. وإنما كان العارف أكثر خشية من غيره؛ لأنه المتبحر في ميدانه؛ والأكثر اطلاعاً ومعرفة بعظمة الله فيما خلق وأوجد، والأمهر غوصاً إلى أعماق الأشياء ودقائقها الخفية على غير المتعمقين. ولهذا كان السحرة الذين جمعهم فرعون هم الأسبق إلى الإيمان بنبوته

موسى (ع) من غيرهم، لأنهم أدركوا بمهارتهم واختصاصهم في السحر أن عمل موسى فوق السحر وقواعده العلمية والفنية، ولا بد أن يكون ذلك منبعثاً من قدرة إلهية عليا تفوق قدرة البشر.



وقد يقول قائل أو يسأل سائل:

إذا كان الإسلام حقاً دين العقل ودين العلم؛ فلماذا هذا التأخر العلمي والفكري والحضاري الذي يعاني منه المسلمون اليوم في كل بلدانهم وأقطارهم؟.

والحقيقة أن هذا التخلف غير مرتبط بالدين؛ ولا علاقة له بالإسلام ومنطلقاته، بل لم يكن الدين - في يوم من الأيام - سبباً في تأخر علمي أو عائقاً عن أي تقدم حضاري.

إن لهذا التخلف أسباباً متعددة؛ ولكن ليس منها الدين قطعاً؛ وليس منها القصور الذهني لأبناء هذه المنطقة أبداً، والشعوب المسلمة شعوب ذكية لا تقل في مستوى ذكائها عن سائر شعوب الدنيا، ولكن الأوضاع القاسية التي أحاطت بها لم تسمح لها باستعمال هذا الذكاء وبالإفادة منه. وإذا أخذنا الشعب العراقي مثلاً للتطبيق نجد أنه على جانب كبير جداً من الذكاء الذاتي الحاد، وقد رأينا الريفيين الأميين عندما قدموا إلى بغداد للعمل ووقفوا يتطلعون في أجهزة الماء والكهرباء والهاتف - بكل ما في تلك الأجهزة من غوامض وتعقيدات -، قد تعلموا كثيراً من شؤونها ووقفوا على كثير من أسرارها في مدة زمنية وجيزة، وذلك بفضل الذكاء الفطري الذي يتمتعون به، وهو ذكاء صاغته حضارات كبرى موروثه؛ وفي مقدمتها حضارة الإسلام.

إن السبب الأول والرئيس في تأخر البلاد الإسلامية عامة؛ هو ابتلاؤها باحتلال الأجنبي وسيطرتهم المطلقة قروناً عديدة، ثم ابتلاؤها بسيطرة عملاء الأجنبي في العصر الأخير. وكانت هذه القوى الظالمة المسيطرة - دخیلها وعمیلها - قد عملت بكل إمكانياتها وطاقاتها على تدمير هذه الشعوب وإبقائها على حالها المزرية من التخلف ما وسعها ذلك، وجعلت من المدارس - في أول أمرها - معامل لتخريج الموظفين الحكوميين وليست معاهد لتربية العلماء والخبراء الأكفاء، وكان التعليم فيها هداماً للعقيدة وسطحياً في جوانبه الأخرى ليصبح غير قادر على بناء الجذور وعلى تحقيق الآمال في التقدم والتطور والتحضّر.

ثم كان «وعاظ السلاطين» المحسوبون ظلماً وعدواناً على الدين؛ أداة أخرى من أدوات التخلف، فقد دفعهم المحتلون الأجانب وعملاؤهم المحليون إلى الإسهام الفعال في عملية التجهيل والتضليل؛ وتشويه نقاء الإسلام؛ ومحاربة العلم تحت ستار محاربة الكفر والإلحاد. وحسبنا من أمثلة ذلك أن ينبري أحد هؤلاء الأذئاب من ذوي المقامات الدينية الرّسمية العليا في إحدى الدول الإسلامية؛ إلى تحرير مقال بعنوان «الشمس جارية والأرض ثابتة» ويقوم بنشره في إحدى الصحف الواسعة الانتشار في بلده، وقد كُفّر فيه كل من يقول بدوران الأرض وكرويتها؛ وعده مرتدّاً خارجاً عن الإسلام!!!.



وعلى كل حال.

لا ريب في أن الإسلام دين العلم والمعرفة؛ ودين العقل والمنطق.

وبلغ تقدير الإسلام للعلم حدّاً يفوق وصف الواصفين وقول القائلين، إذ جعل «مداد العلماء أفضل من دماء الشهداء».

وإذا كان الدين على هذا المستوى من الإيمان بالعلم وتقديسه وتكريمه، إذ عدّه فريضةً على كل مسلم ومسلمة؛ وعبادةً ينال المرء فيها أسمى درجات الأجر والشواب، جاز لنا أن نقول: إن من سهر الليل منهمكاً في طلب العلم النافع - قراءة أو كتابة أو بحثاً - صحّ أن يعدّ مشغولاً بعبادة الله تعالى؛ فكان كأحد أولئك ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ .

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩].



﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥ - ٦٦].



تحدثت هذه الآية الكريمة عن صفةٍ أخرى من صفات «عباد الرحمن»، هي صفة الخوف من عذاب الله تعالى؛ وذلك لعلم هؤلاء بعدم عصمتهم من ارتكاب الذنب؛ وبتعرضهم لوقوع الخطأ والزلل منهم بعمدٍ أو بدون عمد، ولهذا فهم مشفقون على أنفسهم من سوء العاقبة يوم الحساب؛ وخائفون من عذاب جهنم، لأن ﴿عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ أي مُلَازِمًا لا يُسْتَطَاع التخلُّص منه، ولأنها ﴿سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾.

ولعل أول ما يدلّ عليه هذا الخوف من العذاب: إن «عباد الرحمن» مؤمنون بالمعاد، يوم تقف الخلائق كلها للحساب والمحاكمة، فيحاسب كل فرد عمّا أسلف من عمل، فيؤقى الصالحون أجورهم بالخلود في النعيم، ويُلقى بفاعلي المنكر ومرتكبي الشرور في أعماق جهنم ويُس المصير، والمعيارُ العامُّ في كل ذلك أنّ ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧ - ٨].

وإذن. فالإيمان بالمعاد صفة بارزة من صفات «عباد الرحمن»، لأنهم يرونه حقيقة ثابتة كل الثبوت؛ وأصلاً من أصول الدين الأساسية

التي تشكل القاعدة الصلبة للعقيدة الإسلامية. وهم ينطلقون إلى إيمانهم الثابت بالمعاد على هدى الخطوات الآتية:

١ - هل أمر الله تعالى ونهى؟

وليس هناك أدنى شك في أنه جلّ وعلا قد أمر ونهى. وما القرآن الكريم إلا مجموعة أوامر ونواهي؛ تحدّد الواجبات وتحذّر من فعل المحرمات.

٢ - هل كانت هذه الأوامر والنواهي إلزامية أو إرشادية؟

وواضح أن تلك الأوامر والنواهي إلزامية بكل معنى الكلمة، ولا مجال فيها لاختيار أو تردد، ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

٣ - وإذا كانت إلزامية فهل يترتب على مخالفتها شيء من العقوبة؟

ولا مندوحة من القول بترتب العقوبات البدنية على المخالفة؛ لأنه صريح القرآن الكريم: ﴿وَمَنْ يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [سبا: ١٢].

٤ - هل الوعد والوعيد الإلهي حقيقي ثابت، أو أنه مجرد تهديد لغرض الحثّ على الطاعة؟

وكل قارئ لكتاب الله الخالد يدرك أن ذلك الوعد والوعيد حقيقي لا مناص منه ﴿وَعَدَّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

٥ - إذن. ما هي النتيجة؟

فإذا كان الله تعالى قد أمر ونهى، وكانت أوامره ونواهيه إلزامية، وكانت مخالفة هذه الأوامر والنواهي توجب العقوبة، وكانت العقوبة حقيقية وليست للتخويف الكاذب، فلا بد من القول: إن المعاد أمر ثابت

لا مناص للمسلم من الإيمان بحتمية وقوعه، ليعوّض المؤمن الذي فرض على نفسه الطاعة والحرمان من كل ما لا يسوغ أحسن التعويض، وليؤاخذ المتمرد الذي رفض إطاعة كلام الله ولم ينفذ أحكامه أشدّ المؤاخذة فيُدع إلى جهنم دعاً.

ولقد سبق منا القول في بحث مطبوع يُعنى بموضوع «المعاد» ما خلاصته:

إن القرآن الكريم قد استدل على إمكان المعاد ووقوعه؛ بدعوة الإنسان إلى التفكير في كيفية خلقه أول مرة، وسيجد حينذاك - بعد إيمانه بأن الله تعالى هو الخالق الأول - أنّ من أوجده من عدم أو تراب لن يعجز عن جمع أجزائه المتفرقة وذراته المتشتتة من بين التراب أيضاً، لأن القادر على إيجاد شيء لأول مرة قادرٌ بالبديهة على تكرار صنعه، ﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْتَهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُعِى الْعَظْمَ وَهِيَ الْعِطْمَ وَهِيَ رَيْسٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٧ - ٧٩].

ولما كان العلم الحديث قد انتهى من تقرير حقيقة نقول: إن استمرار انتقال الحرارة من الأجسام الحارّة إلى الأجسام الباردة سيجعل المكوّنات الحرارية في الكون تفقد حرارتها بالتدرّج حتى تصل حرارة كلّ الأجسام في يوم من الأيام إلى التساوي، في درجة الصفر المطلق عندما ينفد معينُ الطاقة، فتنتهي الحياة وتموت الأحياء. ولا شك أن ذلك اليوم هو يوم القيامة الموعود، ﴿يَوْمَ تَبَدَّلَ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨].

ولن يضير هذه الحقيقة العلمية تلك الشكوك المثارة عن انتقال الحرارة أو «الموت الحراري للكون»، ولن يمنع من تقرير صحتها ما

زعمه بعضهم من نكرانها بدعوى أن هذا الموت الحراري إنما يهدّد الكرة الأرضية وحدها وليس الكون بأجمعه؛ وأنه ليس من العلمية في شيء أن نُعمّم القواعد التي تخص الأرض على الكون كله.

ومع أن هذه العجالة لا تتسع لبحث هذا الموضوع على نحوٍ وافٍ ومفصّل، فإنه يكفينا من هؤلاء المنكرين إقرارهم بقاء الأرض في يومٍ ما من أيام الزمان البعيد.

ولما ثبت أن الأرض ستفنى فيها الحياة والأحياء؛ فإن يوم القيامة سيقع حتماً بكل ما له من مقدّمات وما يؤول إليه من نتائج: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَا لَ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَعِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩] ﴿وَيَوْمَ نَقُومُ السَّاعَةَ يَوْمَئِذٍ يَمَسُّرُ الْبَاطِلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٧].



﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا
وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧].



أعلنت هذه الآية الكريمة بصريح اللفظ وأجلاه منهجاً في الإنفاق
لا مفرّ لـ «عباد الرحمن» من تطبيقه بصرامة ودقة.

فلا بدّ أن يكون الإنفاق بلا إسراف ولا إفراط، لأن الإسراف
تبذير، والمُبذرون إخوان الشياطين.

ولا بدّ أن يكون الإنفاق أيضاً بلا إقتار ولا تفريط، لأن ذلك من
البخل، والبخل بعيد عن الله بعيد عن الجنة قريب من النار.

والمطلوب أن يكون الإنفاق «قَوَامًا» بين ذلك أي وَسَطًا بين
الإفراط والتفريط.

و«الوسط» هو المنهج الثابت للإسلام في كل شؤون الحياة
﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

وقد يقول قائل:

لماذا ينهى الله تعالى عن الإسراف والإقتار، ويقيد حرية الإنسان
في التصرف بما يملك كيفما يشاء وحسبما يهوى ويريد؟.

والجواب:

إننا نؤمن - عن مشاهدة ومعاينة - بأن الله تعالى قد جعل في هذه الأرض من القدرات والإمكانات ما يسدّ حاجات الناس وتطلّعاتهم، وفي طليعتها الطعام واللباس والمشرب والمسكن الذي يحمي الإنسان من تقلّبات المناخ. ولعلّنا نستطيع استنباط هذه الحاجات الأساسية من قوله تعالى مخاطباً جدنا الأول آدم: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ﴾ [طه: ١١٨ - ١١٩]. ولا ريب أن الإسراف في هذه الأمور ممّا يربك سلامة المعادلة الطبيعية بين الإنتاج والاستهلاك؛ ويؤثر أثراً مباشراً على تضييق حاجات الآخرين ممّن لا تتوفر لهم تلك الإمكانيات، وبهذا يولد الانقسام الحاد وتتسع الهوة بين تخمة القلة المسرفة وعوز الكثرة من الفقراء. وقد قال عليّ (ع) في كلمته الذهبية في هذا الشأن: «ما جاع فقير إلا بما مُتّع به غنيّ». واللّه سائلهم عن ذلك»^(١).

وهكذا يكون الإسراف في حقيقته اعتداءً على حقوق الآخرين، لأن من حق المجتمع أن يستفيد من المال الزائد على حاجة مالكة، مساعداً للآخرين على نحو الهبة أو الإقراض لسداد العوز وإشباع الحاجات المشروعة، أو استثماراً له في إنشاء المشاريع النافعة التي تشغل الأيدي العاملة وتُسهم في ازدهار الحياة الاقتصادية للمجتمع.

وبتعبير آخر: إن المراد من حرمة الإسراف هو تقليص الإفراط في شراء الحاجات الاستهلاكية - من جهة - ليتوفر المال للإنفاق الإنتاجي، ولتتوفر تلك الحاجات - في حدودها المعقولة - لأكبر عدد من الناس؛ من جهة أخرى. وإن الهدف الأول والأخير من ذلك كله ضمان تنظيم

(١) شرح نهج البلاغة: ٢٤٠/١٩.

المعادلة بين الإنتاج والاستهلاك والمحافظة على دوام هذا التنظيم وثباته واستمراره.

أما البخل والإقتار فهو اعتداء بنحوٍ آخر؛ اعتداءً على النفس بالحرمان؛ واعتداءً على مَنْ تجب إعالتهم بالتضييق. وإنّ الأساس في حرمة البخل والإقتار من وجهة النظر الإسلامية يقوم على أن المال ليس غاية في نفسه، وإنما هو وسيلة لتحصيل الحاجات الضرورية وإشباع الرغبات السليمة المعتدلة وتداول الثروة بين الناس. والبخل على النفس وعلى العائلة يؤدي بلا شك إلى الحاجة والحرمان وكبت تلك الرغبات المشروعة. وهذا هو الاعتداء بأوضح معانيه.



أما ادّعاء حرية الإنسان في التصرف بأمواله، كيفما كان هذا التصرف؛ فهو مرفوض جملة وتفصيلاً، لأن الحرية - مهما كانت مقدّسة - لن تكون مطلقة ومجردة من كل قيد وحدّ، وإنما هي الحرية المقيّدة بكثير من الالتزامات الاجتماعية؛ والخاضعة لكثيرٍ من روابط المصالح العامة.

وتفصيل ذلك؛

إن الإسلام يرى أن المال الموجود على الأرض والمتداول في أيدي الناس إنما هو في الحقيقة مال الله تعالى - وحده - وليس ملكاً لأي فرد من أفراد البشر أياً كان، ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي مَاتَكُمْ﴾ [النور: ٣٣] و﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَعْلِفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: ٧].

وبهذه السمة الجوهرية يتميز المنهج الإسلامي بين المناهج الاقتصادية الأخرى، وفي مقدمتها الاقتصاد الرأسمالي القائم على أن

المال ملك الأفراد؛ والاقتصاد الاشتراكي القائم على أن المال ملك الدولة.

وعندما يكون المالك الحقيقي هو الله وحده؛ تكون ملكية الإنسان للمال ملكية اعتبارية أو تفويضية من المالك الحقيقي؛ ويكون من حق ذلك المالك ألا يسمح لهذا المالك الثانوي أن يتصرف في المال إلا في حدود إذنه ورضاه، لأنه صاحب الحق الوحيد في أوجه التصرف بماله. ومن هنا كان له أن يبيح التصرف في بعض المجالات، كالسماح بملكية بعض الأعيان كالدار والعمارة والبستان والسيارة مثلاً، فيباح تملكها من قبل الإنسان والتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكهم، وأن يجيز في بعض الحالات ملكية المنفعة دون العين كما في الوقف مثلاً فيجوز ذلك في هذا الإطار المحدد، وأن يمنع في بعض الموارد من ملكية العين والمنفعة كليهما كما في الخمر والخنزير وآلات القمار وأدواته فيحرم ذلك.

وكذلك الأمر في عقود المعاملات؛ إذ سمح ببعضها فجاز؛ كعقود البيع والشراء بشروطهما المقررة، ومنع بعضها فحرم؛ كعقود الربا - مثلاً - وشركة الأبدان.

ثم صنف هذا المالك الحقيقي - وهو الله تعالى - تلك الملكية التفويضية فجعلها ثلاثة أنواع:

١ - ملكية الدولة: ومنها ملكية الخراج والجزية وإرث من لا وارث له وما شاكل ذلك.

٢ - ملكية المجتمع: وهي ملكية الماء والكلا والنار، ونعني بالماء: المياه العامة لا الماء الذي يستنبطه إنسان في أرضه، وبالكلا: الغابات والمراعي البرية: وبالنار: المصادر الطبيعية للطاقة.

٣ - ملكية الأفراد: فيما يسمح بملك عينه أو منفعتيه؛ وفيما لا يُسمح بذلك، وفيما يجوز التعامل به وما لا يجوز - كما تقدم بيانه - .

وتدور هذه الأنواع الثلاثة للملكية في داخل تحديد دقيق محكم؛ لوحظت فيه مصلحة الجماعة بما هي كُلاً ومجموعُ أفراد، ومصلحة الفرد بحكم كونه جزءاً متصلاً بالمجتمع ومقتطعاً منه، بلا استغلال إنسان لإنسان؛ ولا اعتداء إنسانٍ على إنسان.

وعلى هذه الركائز يعلو البناء في نظام الإسلام وتتطور الحياة، ويُفسَّح للإنسان مجال التمتع بالطيبات التي أخرج الله لعباده.



إن حجر الأساس الأهم في هذه الملكية الاعتبارية - في حدود ما أباح الله تملكه - هو العمل، بل ليس في الشرع مورد آخر لها غير العمل. ونستعرض فيما يأتي وسائل الملكية في الإسلام لتتضح الحقيقة:

١ - الإرث: وهو مصدر رئيس من مصادر الملكية؛ بل الثراء في بعض الأحيان، وهو - وإن انتهى إلى الوارث بغير عمل - لم يكن يملكه المورث المتوفى لولا العمل.

٢ - المال المأخوذ من الأفراد بغير مقابل أو عوض: كالهبة والهدية والمهر والوصية وما شاكل ذلك، وكلُّه مستند إلى العمل في حصول دافعيه عليه وتملكهم له.

٣ - المال المأخوذ من بيت المال - أي الدولة - للمعجز والمقعد والمعطل: وهو مما وصل إلى خزانة الدولة على شكل ضرائب والتزامات. مالية مقررة في التشريع. ولم يكن يستطيع المشمولون بهذه الضرائب والالتزامات دفع تلك الأموال لولا عملهم وكدهم.

٤ - المال المستحصّل بعملٍ مباشرٍ: كما في كل موارد العمل المعروفة كالبيوع والإجارة والمضاربة والمزارعة والصيد والمساقاة وغير ذلك مما هو مذكور في أماكنه من كتب الفقه والمعاملات.

وهكذا تنحصر دائرة الملكية - في منشئها الأول - بالعمل مباشرة، أو بما أثمره العمل بشكل غير مباشر.

أما المواد الخام التي ينصبُّ عليها العمل فهي على نحوين:

١ - مادة أصيلة (خام) مأخوذة من المصادر الطبيعية: كحيوانات البرِّ والبحر؛ وأخشاب الغابة؛ والماء المدخّر في باطن الأرض؛ وما شاكل ذلك، ومع أن هذه المصادر الطبيعية لا تُملّك - كما أسلفنا - ما دامت في مواضعها الطبيعية، ولكن من يعمل على اقتطاع خشبٍ من غابة؛ أو يصطد حيواناً محلل الفائدة؛ أو يستنبط عين ماء؛ كان الناتج من ذلك بأجمعه له، لأنه اقتطعه أو صاده أو استنبطه بعمله وجهده؛ وإن كان منشأ هذه المادة طبيعياً.

٢ - مادة إنتاجية (خام) أو غير (خام) مملوكة للغير: ولا بد من التفاهم على العوض مع مالكيها؛ بشراءٍ بمبلغ معيّن أو بنسبة مئوية متفق عليها بين الطرفين.

ولأهمية موضوع العمل ودوره في النظام الاقتصادي وما يمثله من عمود فقري لأي نظام سياسي في أي بلد من بلدان العالم؛ عُنيت المذاهب الاقتصادية والسياسية كلها بهذا الجانب الحيوي عناية كبيرة جداً، وخاصة في تحليل ما يُدفع إلى العامل إزاء عمله، وتحديد ذلك على نحوٍ منصفٍ وعادل.

وزعم بعض الزاعمين: أن ما يدفعه مالك الآلة للعامل لا يصح أن يسمى أجراً؛ وإنما هو ثمن العمل نفسه أو ثمن قوة العمل. وهذا زعم

مجانِب للصواب وللواقع، بل هو ثمن منفعة العمل، كما لو اتفق صاحب معملٍ للحداثة مع عاملٍ ما على صنع عدد من النوافذ، على أن يكون له مبلغ كذا مقابل كل نافذة يصنعها، فإذا عمل العامل يوماً أو يومين وبذل الجهد المتواصل خلال هذه المدة ولم ينجز نافذة من تلك النوافذ لم يكن له أي استحقاق أبداً، لأنه لم ينجز شيئاً، أي أن جهده المبذول لم تكن فيه منفعة لرب العمل. ولو فرضنا صحة الزعم القائل بأن المال الذي يأخذه العامل إنما هو ثمن العمل نفسه أو ثمن قوة العمل لاستحق العامل المال وإن لم يستطع إنتاج شيء.

ويرى الإسلام أن أجره العمل لا يمكن تحديدها عشوائياً، وإنما يجب أن تراعى فيها مصلحة الطرفين: العامل ورب العمل، في ضوء دراسة مستويات المعيشة ونوعيات الإنتاج وما يبذل فيه من جهد وغير ذلك مما يرتبط به ويمت إليه، ثم توضع - بعد ذلك - الحدود المقررة للأجرة بما يرضي الطرفين ويحقق مصلحتهما.

أما الفكر الرأسمالي فرأى أن الأجرة هي الحد الأدنى من المعيشة.

وأما الفكر المضاد للرأسمالية فذهب إلى أن الأجرة هي قيمة العمل، وليس هناك شيء يحدّد الأجر غير هذه القيمة، أي أن ربح الإنتاج الذي يتحقق لمالك العمل - دولةً كان ذلك المالك أو فرداً أو شركة - بعد تسديد كل التكاليف، إنما هو جزء من قيمة العمل، ولذلك يجب أن يعود إلى العامل نفسه لا إلى أصحاب العمل.

ومع صدارة مسألة قيمة العمل في الدراسات والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، فإن مجالنا لا يتسع للدخول في تفاصيل ذلك ومناقشاته الواسعة، ولكننا نكتفي في هذه العجالة بتسجيل بعض الملاحظات:

١ - أهملت النظرية الاشتراكية المادة الخام التي انصبَّ عليها العمل، في حين أنهما - العمل والمادة الخام - يكونان باجتماعهما وتضامنهما القيمة. وقد تكون المادة الخام هي صاحبة النصيب الأوفى من الثمن كما في الصيد مثلاً، فإن المبلغ المدفوع إنما هو بإزاء السمك لا بإزاء الجهد المبذول في صيده، وقد تكون السمكة كبيرة جداً ويكون ثمنها إذ ذاك مرتفعاً جداً، ولكن الجهد المبذول في صيدها قليل لا يستحق مثل ذلك الثمن المرتفع.

٢ - لم تفرّق النظرية بين العمل في قلع الصخور والعمل في استخراج الذهب، والعمل واحد من حيث الجهد؛ ولكن القيمة العامة متفاوتة جداً. كذلك لم تفرق النظرية بين العامل الزراعي في أرض جيدة التربة والعامل في أخرى ليست بتلك الجودة، ومع أن العمل واحد فالنتائج مختلفة.

٣ - لم تفرق النظرية بين إبداع عامل وعدم إبداع آخر، ومن المشاهد في جميع أنحاء العالم كثرة العاملين في حقل التصوير «الفوتوغرافي»، غير أن بعضهم يتفوق على غيره من أبناء الحرفة نفسها بما يمتاز به من جودة الصورة، وذلك بفضل عطاء الذوق والإبداع الذي لم يُرزقه الآخرون، ويصبح أجره أعلى من أجر باقي الزملاء.

٤ - إذا عرضت للبيع لوحتان زيتيتان تحكيان منظراً متشاكلاً وتعتمدان ألواناً متماثلة؛ غير أن إحداهما يعود تاريخها إلى مائتي عام والثانية لم يتجاوز عمرها عدة شهور أو بضعة سنين، فلماذا يكون ثمن القديمة أعلى مع أن الجهد فيهما واحد؟. وكذلك الورقة المخطوطة قبل ألف عام والأخرى المطبوعة التي تحوي نصّ ما

جاء في المخطوطة، فإن أثمانهما غير متساوية؛ مع احتمال أن يكون مجموع الجهود المبذولة في المطبوعة أكثر.

٥ - مؤسستان صناعيتان متشابهتان في رأس المال وفي الإنتاج، تدرُّ إحداهما أرباحاً تزيد على أرباح الأخرى بكثير، ويعزى ذلك إلى كفاية الإدارة وعبقرية المدير، مع أن ساعات العمل وبذل الجهد فيهما واحد.

إن هذه الملاحظات - وأمثالها كثير - تدل على أن مسألة القيمة ليست بتلك البساطة التي زعمتها الماركسية، وإنما تتحكم فيها عوامل متشعبة ومتعددة؛ وإن كان العمل أهمها وأبرزها ويحتل مركز الصدارة بين تلك العوامل.



ونعود إلى صلب الموضوع فنذكر أن الإسلام لم يكتف بما قدّمنا ذكره من أنواع الملكية وتحديد وسائلها، بل حدّد أيضاً أو تدخّل في تحديد الوسائل لتنمية الإنتاج، لأن هذه التنمية ضرورية لزيادة دخل الأفراد؛ وسدّ حاجات الناس؛ ورفع مستوى المعيشة؛ وقيادة حركة التطور والتقدم في المجتمع. وكان من جملة تلك الوسائل في سبيل تنمية الإنتاج ما نشير إليه فيما يأتي:

١ - الحكم بانتزاع الأرض الزراعية من صاحبها إذا عطلها ولم يزرعها حتى خربت.

٢ - منع الحمى، أي تحريم السيطرة على مقدار من الأرض الغامرة وحمايتها بالقوة؛ مع عدم العمل على إحيائها.

٣ - حرمة الربح بلا عمل، كما لو استأجر إنسان أرضاً بمبلغ معيّن؛

ثم أجراها على آخر بمبلغ أكثر، فإن هذا الزائد لا يحلّ إلا إذا أحدث فيها بناء أو شقّ نهراً أو حفر بئراً أو وضع مضخة ماءً أو فعل فعلاً مضافاً يستحق به الزيادة بسبب عمله.

٤ - تحريم أيّ عملٍ لا يعود بالنفع على المجتمع ولا ينعكس عليه بفائدة، كالقمار والسّحر وأخذ الفأل والطالع وما شاكل ذلك.

٥ - منع الكنز، أي تجميد الثروة وعدم تحريكها في مجالات منفعة المالك والمجتمع.

٦ - تحريم الإسراف والتبذير، لما في ذلك من إخلالٍ بعملية تداول السلع بين الناس لسدّ حاجاتهم، ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾ ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾، ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾، ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾.

٧ - تحريم الربا؛ لأنه استغلال الإنسان ببشاعةٍ لجهود الآخرين، والاستغلال محرّم في الإسلام، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفَعُوا اللَّهَ وَذَرَوْا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٨ - ٢٧٩].

إنه مبلغ من المال يأخذه إنسان من إنسان، ثم يشقى الآخذ ويكدح ويأتي في رأس الموعد المقرر ليدفع لصاحب رأس المال أصل المبلغ ومعه تلك الفائدة التي هي خلاصة جهده وتعبه وعرقه. فأى استغلال أفظع من هذا الاستغلال!!

وقد يزعم زاعم: أنّ المضاربة التي أجازها الشرع لا تقل عن الربا في الاستغلال.

والحق: أن هناك فرقاً عظيماً وبوناً شاسعاً بين الربا والمضاربة، لأن المضاربة عقد أو اتفاق بين صاحب مالٍ وعاملٍ؛ على أن يكونا شريكين في الربح بنسبة مئوية مسقاة بينهما، فإذا أسفرت النتيجة عن خسارة مقدارٍ من رأس المال أو رأس المال كله كانت الخسارة بأجمعها على صاحب المال، ولا يتحمل العاملُ منها شيئاً، بل يكفيهِ ما خسرهُ من جهد وعمل في هذه المدة. وهذا على الضدّ من الربا تماماً.

ومع أن المجال هنا أضيّقُ من أن يستوعب بحثَ معضلة «الربا»، فليس من المستحسن أن نهمل ما زعمه أنصار الربا من كونه اليوم قوام التجارة والصناعة والزراعة؛ لأنها بأجمعها تعتمد في تعاملها وفي توفير الإمكانيات المالية والسيولة النقدية على المصارف، والمصارف في معظم بلاد الأرض ربوية.

ولا نريد أن نطيل في ردّ هذا الزعم، بل يكفينا التنبيه على أن المصارف الربوية هي إحدى إفرزات الفكر الرأسمالي القائم على الربح والاستغلال في كل الأحوال. أما الدولة التي لا تؤمن بالفكر الرأسمالي ولم تتأثر به فليست محتاجة للمصرف الربوي.

ومن هنا يكون ممكناً - بل منتظراً - أن تصبح المصارف في البلاد الإسلامية وفي مقدمتها تلك التي تُعنى بتيسير شؤون الناس المحدودي الدخل كالمصارف العقارية والزراعية مثلاً أن لا تكون ربوية، وبإمكانها أن تضيف مبلغاً محدداً إلى أصل المال المقترض وتعدّه ثمن ما يحتاجه إنجازُ المعاملات من أجور بنايات وكهرباء وماء وهواتف وموظفين وأجهزة حسابية ومكتبية ونحو ذلك.

ومما قاله الربويون في الدفاع عن أنفسهم: أن الفائدة إنما تؤخذ في

مقابل المخاطرة بالمبلغ، لأنه قد يصبح هذا المقترض مفلساً وقد يمتسي ميئاً.

وهذا القول أو التبرير من المضحكات أو الغرائب، لأن المقترض إذا اقترض ألف دينار بلا ربا أو فائدة ثم أفلس أو مات فقد تعرّض هذا المال للخطر فيما زعموا، وقد يصعب تحصيله أو يعسر. ولكن هؤلاء القائلين لم يذكروا كيف يضمن صاحب المال ماله إذا أقرض فلاناً ألف دينار وجعل عليه فائدة مقدارها ٥٠٪ خلال سنة واحدة، ثم أفلس هذا «الفلان» أو مات، فهل إضافة الفائدة هي الضمان؟ أو أن صيرورة الألف دينار ألفاً وخمسمائة هي الضمان؟!.

والصحيح أن الربا لا يدفع المخاطرة، ولكن الإسلام هو الذي نجى القروض من المخاطرة بتشريعه الرهن والكفالة لضمان حقوق الدائنين.

وبعد:

فليست هذه الصفحات قادرة على استعراض الاقتصاد الإسلامي في خطوطه العريضة، ولكننا أردنا هنا تبياناً لمحاتٍ منه أو إشارات إليه، تاركين التفاصيل للدراسات المعنية بهذا الموضوع. وحسبنا في تلخيص النظرة الإسلامية إلى المال - وهو عصب الاقتصاد - قول النبي (ص):

«ليس لك من مالك إلا ما أكلت فأفنيته، ولبست فأبليت، وتصدقت فأبقيت»^(١).

وحسب الإنفاق فخراً وسمواً قول الله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ

(١) يراجع الأمثال لأبي عبيد: ١٦٤ وجامع السعادات: ٤٧/٢، وقد ورد بصيغ مختلفة ولكن مؤداها واحد.

أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَابِلَ سَبْعِ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُبُلَةٍ مِائَةٌ
حَبَّةٌ ﴿ وَاللَّهُ يُضْعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٦١].

وكلُّ ما ينفق المنفق مدخر عند الله محفوظ، قال تعالى: ﴿وَمَا
تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ نَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠].



﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ...﴾ [الفرقان: ٦٨]



هؤلاء العباد الصالحون مؤمنون بالله تعالى خالقاً وموجداً،
وموحدون له - جل وعلا - توحيداً خالصاً منزهاً من كل شوائب الشرك
ومتاهات التثليث.

وهذه هي الحقيقة البديهية التي تملئها الفطرة البشرية السليمة،
 ويفرضها البرهان العقلي الثابت، ويؤكدتها التدقيق العلمي الواعي
المعمق.

ولعل قائلاً يقول: إذا كان الإيمان بالله هو الحقيقة المسلّمة التي
لا يعترها ريب؛ وكان ذلك بديهياً واضحاً إلى هذا الحد، فهل يعدُّ
الملحدون المنتشرون في الأرض غير عقلاء؟!

والجواب: لا، إنهم عقلاء.

وللملاحظة الموجودين على الكرة الأرضية اليوم أسباب معينة
حملتهم على السير في هذه السبيل الملتوية، وجعلتهم على هذه الشاكلة
من الجحد والإنكار المطلق.

وللموضوعية والإنصاف نقول: إن هؤلاء الملحدتين فئتان: فئة ذات
إلحاد أصيل، وأخرى تابعة للفئة الأولى ومقلدة لها فيما تعتقد به.

وتنتشر الفئة الأولى خارج البلاد الإسلامية؛ وفي البلدان الغربية بالخصوص، وتعيش الفئة الثانية في البلاد الإسلامية وفي بلدان العالم الثالث التي نالت استقلالها في العصر الأخير.

إن أولاد الغربيين عندما يولدون تتلقفهم الكنيسة لتربيتهم دينياً منذ نعومة أظفارهم، وتعتمد تلك التربية أولاً وأخيراً على الاعتقاد بأن المسيح (ع) إله وابن إله، وبهذا تضفي الكنيسة على الإنسانية صفة الألوهية، وتخلط بين الألوهية والبشرية خلطاً لا مجال فيه للفصل والتمييز. وعندما يشب هذا الطفل الغربي ويبلغ مبالغ الرجال ويزداد فهماً وعلماً ومعرفة؛ يدرك أن الإله الذي يحمل صفات الإنسان وشكله وأوضاعه الخاصة لا يمكن أن يكون أزلياً، فلا يمكن أن يكون الخالق الأول، كما لا يمكن أن يكون الخالد - وحده - إلى الأبد.

وكان هذا هو المنشأ الأهم في تلك البلاد لانتشار الإلحاد بالله وإنكار الألوهية بشكل مطلق، ولكنه في الحقيقة إلحادٌ بذلك الإنسان الإله الذي صورته لهم الكنيسة بتلك الصور والمواصفات.

ويؤكد هذا المعنى العالم الكيميائي الدكتور ولتر أوسكار فيقول:

«في جميع المنظمات الدينية المسيحية تبذل محاولات لجعل الناس يعتقدون منذ طفولتهم في إله هو على صورة الإنسان... وعندما تنمو العقول وتتدرب على استخدام الطريقة العلمية فإن تلك الصورة التي تعلموها منذ الصغر لا يمكن أن تنسجم مع أسلوبهم في التفكير أو مع أي منطق مقبول. وأخيراً عندما تفشل جميع المحاولات في التوفيق بين تلك الأفكار الدينية القديمة وبين مقتضيات المنطق والتفكير العلمي؛ نجد هؤلاء المفكرين يتخلّصون من الصراع بنذ (فكرة الله) كلية»^(١).

(١) الله يتجلى في عصر العلم: ٣٢.

أما هؤلاء الذين يتبجحون بالإلحاد في البلاد الإسلامية؛ فهم - في كثرتهم المطلقة - غير ملحدين، ولكنهم أتباع لأولئك على غير هدى ووعي، بل ليس لأكثرهم من دافع إلى التظاهر بالإلحاد إلا مجرد ركوب هذه الموجة، ظناً منهم بأن هذه «المودة» ستحقق لهم من المآرب الشخصية ومن الوجود المثير للانتباه؛ ما يعوّضون به نقصاً دفيناً؛ أو يسدون فيه «حاجة» من حاجاتهم الذاتية الحقيقية.

ولعل أوضح دليل على صحة ذلك أننا نرى كثيراً منهم عندما تعصف بهم عواصف الحياة؛ وتلفهم دوامة البلاء، يسارعون إلى الالتجاء لا إلى الله تعالى فحسب، بل إلى كثير من مآثورات الجدّات وتوجيهات العجائز التي لا يراها بعض المتدينين من صميم مسائل الاعتقاد والدين.

وتكشف لنا عودة هؤلاء المتظاهرين بالإلحاد إلى حظيرة الإيمان في ساعة الأزمات أن الإيمان كامن في أعماق نفوسهم، وهو إيمان قائم على اليقين بأن إله الكون وخالقه ليس مادياً وليس إنساناً ولا يمكن أن يكون جسماً؛ وأنه جلّ وعلا: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾.



ومن هنا؛ كان دليلاً الفطرة والفلسفة المتكفلان بإثبات هذه الحقيقة قويين راسخين كل الرسوخ، ولن يستطيع التقدم في دراسة العلوم واتساع مداه ومجالاته أن يغيّر من هذا الأمر شيئاً أبداً.

أما الفطرة فواضحة كل الوضوح. ومن شاء التجربة فليختر أي إنسان شاء وليقل له: إن الموجود المعين الفلاني - كالسيارة مثلاً أو مصباح الضوء - قد وُجد بنفسه من دون أن يتدخل في ذلك صانع فني أو

مصنع مختص، فسيجد أنه سيردُّ عليه بالضحك والاستهزاء، لأن يقينَ فطرته قائمٌ على أن كل موجود بحاجة إلى موجد؛ وكل مسبب لا بدُّ له من سبب؛ وكل معلول لا يكون من دون علّة.

وعندما سُئل ذلك الأعرابي عن ربّه أجاب بمنطق الفطرة النقي الأصيل: «البعرة تدل على البعير، وأثر الأقدام يدل على المسير، أفسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج لا يدلان على اللطيف الخبير»؟!.

ولا يختلف منطق الفطرة هذا - على سذاجته وبساطته - عن المنطق العلمي الفلسفي في شيء، بل هو هو في الذات والجوهر وإن اختلف معه بالطريقة والأسلوب. فإن العلم عندما يبحث عن الحقائق في أركان المختبرات وتحت الأجهزة وبواسطة الآلات المعقّدة؛ فإنما يبحث عن السبب في حدوث كل ظاهرة من ظواهر الكون المحسوسة، بأمل الوصول إلى أسرارها؛ والتعرف على حقائقها الغامضة؛ واستكشاف أعماقها المجهولة. والعالمُ عندما يحسُّ بوجود «الميكروب» في جسمٍ ما يعلم أن لوجوده في هذا الجسم سبباً معيّنًا لا بد من البحث عنه، وعندما يرى الخسوف يبحث عن سببه، وعندما تثور البراكين يبدأ البحث عن أسباب ثورتها.

وتكون النتيجة أن الفطرة - شأنها في ذلك شأن العقل وشأن المنهج العلمي - تؤمن بالسببية وتبحث عنها وتعتمد عليها في البرهنة والاستدلال.



وإذا كانت «السببية» ضرورة علمية وعقلية؛ وحقيقة واقعة استقطبت الإجماع على الاعتراف بها والاعتماد عليها، فمن حقّ البحث أن نتساءل عن «السبب» الأول في وجود الحياة والكون.

ولقد أجاب الدين على هذا السؤال: بأن «السبب» هو الله تعالى، أي الخالق الواعي المرید المصمّم الذي يسمو بصفاته على المادة المخلوقة اللاواعية.

وأجاب الإلحاد: بأن «السبب» هو المادة، وهي موجودة منذ الأزل، ولا شيء فوقها أو وراءها.

وكان الفرق بين الجوابين: أنّ الدين الذي آمن بأن الله هو الخالق قد أقام البرهان على ذلك - وفي طبيعته إبطال الدّور والتسلسل - . أمّا الملحدون فيقولون بافتراض أزلية المادة وكونها غير معلولة الوجود، وليس لديهم أي برهان على ذلك.

وشتان بين رأي يقوم على «برهان»؛ ورأي يقوم على «افتراض»!

ومع ذلك كله فلنقف قليلاً عند هذا الافتراض لتساءل:

هل يمكن أن تكون المادة خالقاً كما ادّعى الماديون؟

إن البحث العلمي المعاصر قد نفى إمكان كون المادة هي الخالق الأول؛ لأنها غير أزلية، ويعتمد نفي أزليتها في العلم التجريبي على استمرار انتقال الحرارة من الأجسام الحارة إلى الأجسام الباردة، ذلك الانتقال الذي سيؤدي إلى مجيء يوم تتساوى فيه الحرارة، ويكون معنى ذلك أن الحرارة قد بدأت في لحظةٍ ما من لحظات الزمن البعيد وليست أزلية، ولو كان الكون أزلياً لما بقيت فيه إلى اليوم أية عناصر إشعاعية. ويضاف إلى هذا الدليل العلمي ما ثبت لدى العلم من سير المواد الكيميائية في الكون نحو النفاد، ومنها ما يسير إلى الفناء بسرعة، وهو دليل آخر على عدم الأزلية، لأنها لو كانت أزلية لما بقيت إلى اليوم.

وإذا كان هذا العالمُ المادي غير أزلي كان مخلوقاً - قطعاً -

وعاجزاً عن إيجاد نفسه وتنظيم نظامه، ولا بد أن يكون له خالق أول فوق المادة وحدوثها وفنائها؛ وذلك هو الله تعالى.

ويجب أن لا نغفل عن أن المادة - بأعتراف الماديين - غير عاقلة وغير واعية وغير مريدة أو مدركة، فكيف يمكن للشيء الأصم الأبكم المجرد من العقل والوعي والإدراك أن ينتج هذا النظام الكوني القائم على العقلانية المبدعة والوعي العبقري والتخطيط الدقيق.

وحسبنا في معرفة عظمة التصميم الواعي للكون بكل ما فيه ومن فيه؛ وتنزُّهه من الفوضى والعشوائية، أن نقف قليلاً عند شواهد من الظواهر البسيطة التي نوردها فيما يأتي على سبيل التنبية والتمثيل:

١ - يزخر جسم الإنسان بالعدَد. ويقول العلم: إنها عبارة عن معامل كيميائية صغيرة تمد الجسم بالمرَكِّبات الضرورية، ويضيف العلم قائلاً: إن جزءاً واحداً من بليون جزء في هذه الغدد لو اختل لأحدث آثاراً محسوسة في هذا الجسم الكبير.

٢ - والأمعاء الدقيقة وطولها ستة أمتار ونصف... يقول العلم: إن لها حركتين لا إراديتين: الأولى حركة لخلط مستمر هدفها مزج الطعام بمختلف عصارات الأمعاء، والثانية حركة لعرض الطعام المهضوم على أكبر مساحة من الأمعاء لتمتص منه أكثر قدرٍ ممكن.

٣ - وهذه الدجاجة التي تقلب البيض أثناء احتضانها إياه، لم يكن يعرف العلماء سرَّ فعلها ذلك. وعندما أراد أحد العلماء أن يستفرخ البيض بلا دجاجة وَضَعَه في درجة حرارة معينة ولم يقلبه، فقال له أحدُ الفلاحين: إن الدجاجة تقلب البيض، فأجاب العالم: إنها تفعل ذلك كي تمنح الجميع حرارة جسمها. وحان وقتُ التفقيس ولم يفقس البيض، ثم كرر التجربة مع الالتزام بالتقليب فخرجت

الفراخ . وكان التعليل العلمي للتقليب أن المواد الغذائية ترسب في الجزء الأسفل من جسم الفرخ الجنين عندما يتكوّن في البيضة، ويؤدي التقليب إلى منع هذا الترسّب الذي يمزّق أوعية الفرخ إذا استمرّ كذلك . فمن الذي علّمها ذلك؟ .

٤ - والحشرة التي يسمونها في علم الحشرات «قاذفة القنابل»: يقول العلماء أنّها إذا أحست بخطر حيوان أكبر منها يريد أكلها فإنها سرعان ما تضغط على كيس في بطنها؛ فتمتزج - بلحظة - إفرازات ثلاث غدد، ثم تنبعث هذه الإفرازات المختلطة على شكل غازٍ لاسع كريه الرائحة ينقّر الحيوان المهاجم . فأين درست هذه الحشرة علم الكيمياء؟ .

٥ - وكذلك العجب في العناصر، فإن العلماء يقولون: أنّ ذرات عنصر (أ) تتفاعل مع ذرات عنصر (ب) ولا تتفاعل مع ذرات عنصر (ج)، وكان تفسيرهم لذلك أن هناك ضرباً من الميل والجاذبية بين جميع ذرات عنصري (أ) و(ب) وينعدم هذا الميل بين ذرات (أ) و(ج) .

إن هذه الشواهد ونظائرها - وهي لا تحصى ولا يحاط بها - هل يمكن أن تكون من إنتاج المادة العمياء الصماء في حركتها العشوائية الفوضوية المتخبطة؟! .

وقد حاول الماديون التخلص من هذه الكمّاشة فألقوا أحمالهم على عاتق «الصدفة»؛ وزعموا أنّها هي التي أوجدت كل ذلك، و ضربوا مثلاً لهذا: صندوقاً من الحروف الهجائية يتحرك ويعاد تنصيبه عشوائياً ملايين لا تحصى من السنين، فلا مانع أن ينتج عنه مصادفةً جملةً كاملة المعنى أو بيت شعرٍ موزون .

وهكذا كان الكون!!! .

وقد غفل هؤلاء الماديون أن المثل المذكور قائم على عدّة افتراضات فاسدة لا يقتنع بها عاقل ولا يساعد عليها دليل:

١ - افتراض وجود الحروف الهجائية كاملة لا ينقصها حرف. ولم يقل القائلون: كيف وجدت هذه الحروف؟ وكيف تكاملت فلم يسقط منها شيء؟ وكيف كان لهذا المجموع قابلية الاتحاد على وجه مفهوم؟.

٢ - افتراض وجود قوة - من خارج هذه الحروف - تتولى التنضيد والتحرك المستمر. ولم يقل لنا هؤلاء: من أين جاءت هذه القوة بعد أن أقيم الدليل القاطع على بطلان الحركة الذاتية؟.

٣ - افتراض استمرار تلك القوة في عملها بلا توقف أو انقطاع. فهل يرى هؤلاء أن لديها الإدراك المطلوب الذي يدفعها إلى الاستمرار في ذلك إحساساً بضرورته؟.

٤ - افتراض وجود فهم كامل لدى تلك القوة يحملها على وقف حركة التنضيد عند الوصول إلى الجملة المفيدة أو بيت الشعر السليم. ولماذا لم تستمر تلك القوة في عملها بعد الوصول إلى البيت أو الجملة ليسرع إليه الخلل وتعمّه الفوضى مرة أخرى؟.

إن هذه الملاحظات - وهي قليل من كثير - تظهر أن شبهة «الصدفة» لا يسندها منطوق ولا يعترف بقانونيتها عقل. وإن جميع الفروض التي افترضها الماديون تدل في مجمل نتائجها على ضرورة وجود قوة أزلية خالدة عاقلة مدركة؛ هي التي أوجدت الكون وأوجدت القوى والقوانين والضوابط المنسّقة لأمره والمديرة لشؤون قيامه وبقائه، بلا أي فوضى أو عشوائية أو صدفة.

ولهذا كله نجد أن العلم المعاصر قد أعاد النظر في المصادفة

بشكل جذري وموسّع؛ بعد أن أصبح «حساب الاحتمالات» علماً قائماً
 ذا شأن ووزن، وأسفرت النتائج عن عدم إمكان جعل «الصدفة» أو
 اعتمادها؛ سبباً لوجود هذا النظام الكوني وتفسيراً لكل ما يُشاهد فيه.

وحسبنا أن نعرف أن الجزيء البروتيني الواحد يتركب من خمسة
 عناصر ومن (٤٠) ألف ذرة، فهل اجتمع كل ذلك صدفة؟ مع أن الصدفة
 في تكوّن جزيء بروتيني واحد هي احتمال - مجرد احتمال - بنسبة (١)
 إلى (١٠) مضروباً في نفسه (١٦٠) مرة، ويحتاج تكوّن هذا الجزيء إلى
 عدد خيالي من السنين قَدَّرها أحد العلماء (١٠) مضروبة في نفسها
 (٢٤٣) مرة من السنين. ومع ذلك سيكون جزيئاً بروتينياً بلا حياة!!.



ونعود بعد هذه الجولة إلى «عباد الرحمن» لنجدهم أعمق فهماً
 ووعياً؛ وأحصف عقلاً ورأياً، من أن تستدرجهم هذه الافتراضات
 السطحية والادعاءات الجوفاء. ولذلك كانوا مؤمنين بالله تعالى أشد
 الإيمان، ومقرّين بكونه الخالق الأول أصدق الإقرار، وموحّدين له
 أخلص التوحيد ف ﴿لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ كما وصفتهم الآية
 الكريمة.



﴿...وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ...﴾

[الفرقان: ٦٨]



من القواعد الأساسية الكبرى في التشريع الإسلامي أن النفس محترمة لا يجوز إزهاقها، بل يحرم الاعتداء عليها أشد الحرمة، ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَكَاوٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]، ﴿قَالَ أَقْتَلَتْ نَفْسًا رَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤].

فالنفس الإنسانية ذات شأن كبير؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]، والإنسان محاط بأفضل حقوق التكريم والتقدير في نظر الإسلام، إلا إذا فعل فرداً ما من أفراد ما يستوجب رفع اليد عن هذا التكريم، فيصبح حينذاك فاقد القيمة والشأن، بل ربما يكون وجوده مضرّاً بسلامة المجتمع فيحكم الدين بتطهير المجتمع من شروره وفساده بقتله، شأنه في ذلك شأن «الميكروب» الذي يُخشى منه العدوى والانتشار؛ فيباد لإنقاذ الناس من سريان وبائه ووبلائه.

وفي سبيل إنقاذ المجتمعات من الشرور والمفاسد شرّعت القوانين الجنائية في كل مكان من أرجاء الأرض؛ وكُتبت في ذلك البحوث؛

ونشرت الكتب والدراسات. وكان للإسلام في التشريع الجنائي - كما في تشريعاته الأخرى - قدم سبق والتكامل، ومع ذلك نسمع ونقرأ من يقول تصريحاً أو تلميحاً: أن التشريع الإسلامي غير صالح لهذا العصر. ونحن نؤكد أن هؤلاء القائلين إما أن يكونوا جاهلين بالشريعة الإلهية والقانون الوضعي؛ أو جاهلين بالشريعة دون القانون، وكلاهما لا يكون قوله حجة، لأن الحجة هنا لا تقوم إلا مع معرفة تامة بهما معاً.

ولما كانت هذه التشريعات الإلهية قد وضعها خالق الإنسان لصيانة حياته الفردية والاجتماعية، فإننا نؤمن - أصدق الإيمان - بأنها قد تضمنت أفضل ما يحتاجه الإنسان في مسيرته الدنيوية، لأن واضعها هو الأدرى بما يصونه ويحميه، شأننا في ذلك شأن نظرتنا إلى التعليمات التي يُصدرها معملٌ ما بشأن صيانة أيّ جهاز يصنعه؛ إذ نعدّها الأهمّ والأفضل والأصلح من تلك التي يقولها أي إنسان آخر أو جهة أخرى.

نعم، هناك من يقول: لماذا لم يترك الله الحرية للناس كي يضعوا القانون ويجربوا الخطأ والصواب بأنفسهم، حتى يصلوا في نهاية المطاف إلى التشريع الأفضل والقانون الأمثل؟.

والجواب:

أولاً - إن وضع النظام والتشريع إنما هو - بإجماع الكلمة - من صلاحية مصدر السلطات وحقه الخاص، ولما كان الله تعالى هو مصدر السلطات فهو واضع النظام ومقتن القانون.

وثانياً - إن العقل البشري مهما أوتي من عمق ومعرفة وتجربة لا يستطيع قراءة المصالح البشرية في مداها البعيدة؛ فيظل يتخبط في تشريعاته، ولعله لا يصل إلى الحل الصائب أبداً.

وثالثاً - إن التشريع في الأعم الأغلب تنعكس عليه اتجاهات المشرّعين

فيتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بمشاعرهم الطبقية والاجتماعية، في حين يكون التشريع الإلهي من وضع من لا ينحاز ولا يمالئ ولا يملك مصلحة ذاتية أو شعوراً طبقياً أو نوازع عنصرية. وربما كانت هذه الفقرة إحدى الميزات الكبرى في الشريعة، لأن التساوي لدى المشرع في النظرة إلى الناس وعدم الانحياز في التطبيق هو الأساس الأكبر لصلاح أي تشريع، بعداً عن المنافع الضيقة؛ وارتفاعاً فوق المصالح الفئوية المعيّنة.

ويتفق الإسلام والقانون الوضعي على أن التشريع الجنائي في حقيقته وسيلة مهمة عظمى يُراد منها الوصول إلى غرضٍ سامٍ أعظم هو حفظ مصلحة الجماعة وصيانة نظامها، بما يرضع إزاء الجرائم المحددة التي قد يتعرض لها الفرد والمجتمع؛ من عقابٍ رادعٍ وصارمٍ وفعال.

ومع هذا الاتفاق بين الإسلام والقانون الوضعي في أهداف التشريعات الجنائية وأغراضها، فإن الاختلاف بينهما في الأسس والمنطلقات كبير جداً وإلى أبعد الحدود، بما التزم به الإسلام من تحكيم الأخلاق أولاً وقبل كل شيء ومنهجها التفضيل المطلق. فالقانون مثلاً يحاسب على الزنا بالإكراه لأن الإكراه مرفوض لديه، والإسلام يحاسب على الزنا سواء أكان بالرضا أو بالإكراه لأن الزنا مرفوض في منهجه الأخلاقي في كل حالاته، لأنه انحراف في استعمال هذه الغريزة. والربا مجاز في القانون لأنه اتفاق بالرضا بين طرفين، والإسلام يرفضه أشدّ الرفض لأنه عمل غير أخلاقي يقوم على استغلال واستثمار لجهود المدنيين المحتاجين، والاستغلال مرفوض في كل صورته وأياً ما كانت الظروف... وهكذا.

ولمّا كان المجال هنا غير متسع لاستيعاب تفاصيل الحديث عن

التشريع الجنائي الإسلامي لطوله وتشعبه؛ فإننا نقتصر على مدلول الآية الشريفة موضوع البحث، وخلاصته: أن قَتَلَ النفس التي كَرَّمَهَا اللهُ عملٌ غير مسموح به، ولهذا يمتنع «عباد الرحمن» عن فعل ذلك؛ فلا يقتلون النفس التي حَرَّمَ اللهُ إلا إذا كان ذلك القتل بالحق.

فما هو هذا القتل بالحق الذي أشارت إليه الآية؟.

إن تشريع حرمة النفس والدم في الإسلام يقوم على أساس:
الإيمان والأمان:

الإيمان يعني الإسلام، كما في الحديث النبوي الشريف: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا»، وهذا الحديث صريح في أن الإسلام يعصم الدم.

والأمان يعني العهد أو الاتفاق مع غير المسلمين، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾، وبذلك يكون أهل الأمان هم الكفار الذين تقوم بينهم وبين المسلمين مودة أو عهد أو هدنة أو ذمة.

وانطلاقاً من هذا الأساس تزول عن المسلم - لو ارتدَّ - حرمة دمه ونفسه فيقتل، لأنه لم يعد من أهل الإيمان. وتزول عن الكافر المسالم حرمة دمه أيضاً فيقتل إذا أعلن الحرب على المسلمين أو نكث بشروط الذمة أو العهد أو الهدنة، لأنه لم يعد من أهل الأمان.

وقد ذكر الفقهاء - اعتماداً على نصوص الشريعة في الكتاب والسنة - موارد لقتل الإنسان نستعرضها باختصار فيما يأتي:

١ - قتل المرتد: ويراد به المنكِر لأصل من أصول الإسلام أو ضروري من ضروريات الدين، وهذا المرتد محكوم بالقتل تنفيذاً للحديث الشريف: «من بدل دينه فأقتلوه».

وقد يعترض معترضٌ فيقول: أليس ذلك منافعاً للحرية؟

والجواب: إن المرتد في حقيقة أمره خارج على الدستور الذي تلتزم به الدولة ويقوم عليه المجتمع، وإن حماية النظام الذي يقوم عليه المجتمع من أهم واجبات الدول في القديم والحديث، وإن قتل الخارج على نظام الدولة والمجتمع مما شاع تقنينه في معظم دول العالم؛ وخاصة الدول الخاضعة لمنهج عقائدي حاكم.

٢ - قتل الكافر إذا أعلن الحرب على الإسلام؛ والذمي إذا أخلَّ بشرائط الذمة.

٣ - قتل الزاني في بعض الحالات؛ كالزنا بالمحارم أو بالإكراه. وسيأتي مزيد بحثٍ في هذا الموضوع في فصل قادم إن شاء الله.

٤ - قتل المفسد في الأرض؛ وهو الذي يحمل السلاح ويجرّده لإخافة الناس، وهذا المفسد إما أن يُقتل أو يُصلب أو تُقطع يده اليمنى ورجله اليسرى أو ينفي من بلده إلى بلد آخر، تنفيذاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]، وقد عدَّ القرآن الكريم هؤلاء المفسدين محاربين لله ورسوله، لأنهم بما يقومون به من تخويف الناس وإفلاقهم وإرعابهم إنما يدْمرون استقرار المجتمع وطمأنينته وأمنه، وذلك ما لا يسمح به الإسلام أبداً.

٥ - قتل الباغي، والباغاة هم الخارجون على الحاكم الشرعي والدولة الإسلامية بالسلاح؛ والعاملون على تغيير نظام الحكم الشرعي بالقوة، وقد أمر الله بقتل البغاة في قوله عز وجل: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَيْتِ حَقِّ تَقَاتِلُوا إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩].

٦ - قتل القتال، لأن ﴿الْنَفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].

ويشترط في مسؤولية الجاني عن القتل أن يكون بين فعله وبين موت المعتدى عليه رابطة سببية، أي أن يكون سبباً فعّالاً في إحداث الموت سواء أكان سبباً مباشراً في الموت أو سبباً تولدت منه أسباب أخرى أدت إلى الموت.



ولقد ظهر من مجموع ما أسلفنا ذكره أن التشريع الجنائي الإسلامي كان قد سبق القوانين الوضعية في هذا المجال، وأن هدفه الأول والأخير من كل ذلك هو حماية المجتمع من الشرور ووقايته من الأخطار، لتزفر عليه السكينة والطمأنينة؛ ويشمله الهدوء والاستقرار، وليتحقق - من ثم - الإبداع والتطور والتقدم المنشود.

وهناك من لا يقر للتشريع الإسلامي بحقه وسموه بين التشريعات، بل يؤاخذ على بعض أحكامه في الجنايات، ويقف عند حكم قطع يد السارق وقفة طويلة ملؤها الرفض والاستنكار، ويدّعي أنه تشريع قاسٍ من بقايا القرون الوسطى ولا يصلح للتطبيق في عصرنا الحاضر؛ في ضوء الإيمان العالمي بأن القانون وسيلة إصلاح وليس عملاً من أعمال التشويه والتشفي والقسوة البالغة.

ولا بد لنا هنا من التريث قليلاً للبحث عن الحقيقة.

لقد قرر الفقه الإسلامي أن السارق إذا سرق ما يساوي ربع دينار ذهبي فأكثر وفي الحالات المقررة في مصادرها؛ فإن عقوبته قطع أربع أصابع من الكف اليمنى عدا الإبهام، وتترك له راحة الكف والإبهام ليستعين بهما.

وواضح أن هذا السارق فرد من أفراد المجتمع، أي أنه مأمور شرعاً بالعمل لاكتساب لقمة العيش، كما أن الدولة مأمورة شرعاً برعايته إن لم يتوفر له العمل أو لم يكن قادراً عليه لعجز أو مرضٍ أو أي سبب آخر مشروع.

وإذن. يكون مدُّ يده للسرقة اعتداءً مباشراً على الناس الكاديين العاملين؛ وتناولاً محرماً لجهدهم وعرقهم وكدهم. ويكون من المنطقي لتأديب هذا الإنسان المعتدي أن تسلب منه تلك الأداة التي استطاع بواسطتها تنفيذ ذلك الاعتداء على الحقوق الاجتماعية ونعني بها يده، فتُقَطَّع الأصابع الأربعة منها تأديباً له وجعله عبرةً لمن اعتبر.

أما من كان مضطراً إلى السرقة كمن يسرق المأكل في أوقات المجاعة فلن يحكم عليه بقطع اليد، لأنه لم يسرق بدافع الكسل وعدم الرغبة في العمل؛ وإنما سرق لإشباع حاجةٍ ضرورية هي جوع بطنه وبطن عائلته في ظرف قحطٍ ومجاعةٍ لا يتوفر فيه القوت.

إن السرقة في غير حالات الاضطرار ليست حالة تستدعي الشفقة بالسارق والرائء لحاله، وإنما هي حالة تواكلية عدوانية يمتص فيها فرد ما خلاصةً جهود الآخرين وعصارة تعبهم، ومن حق المجتمع أن يحمي نفسه من مصاصي العرق والكدح كما يحمي نفسه من مصاصي الدماء، ومن العدل أن تكون العقوبة قاسية على هذا المستوى كي تكون رادعة.

لقد فشل المجتمع العالمي في علاج مشكلة «السرقة» كل الفشل، وكلما ازداد التقدم العلمي في بلدٍ ما ازدادت معه السرقة تطوراً في خططها وأساليبها وضحاياها.

ولقد ثبت نجاح «عقوبة السرقة» الإسلامية في الحجاز، بعد أن كانت تعمه فوضى السرقات؛ ولا يأمن فيه الحجاج على أموالهم وأمتعتهم من اللصوص في ليلٍ أو نهار.

أما ادّعاء أن عقوبة القطع لا تتفق مع الحضارة والمدنية فهو كلام مضحك، لأننا هنا في صدد علاج لمشكلة وتأديب لفاعلها؛ ولسنا بصدد الرعاية والتكريم.

إن عقوبة القطع لا تحرم اللص من حريته ومن وجوده في بيته وبين أفراد أسرته ومن رعايتهم والعناية بهم كما يشاء، لكن الحكم بالأشغال الشاقة مع السجن لعشر سنوات وأكثر في بعض حوادث السرقات وجرائم اللصوصية بموجب القوانين الوضعية هي التي تحرم السارق من حريته وروابطه الأسرية والاجتماعية.

وإذا صحَّ ادعاء أن تكون العقوبات على مستوى المدنية القائمة والحضارة المعاصرة بعيداً عن القسوة والشدة والغلظة، فما هو القول بعقوبة الإعدام المعترف بها في معظم دول العالم والمقبولة من أكثر أنظمتها؛ بما في ذلك الإعدام بالغاز أو بالكهربائي.

والغريب أن هؤلاء «المتمدنين» و«المتحضرين» الذين يشددون النكير على بعض العقوبات الإسلامية، هم الذين يفعلون الأفاعيل بطائراتهم وصواريخهم وأسلحة دمارهم الفتاكهة؛ لقتل الشعوب وإبادتها وتحطيم إمكاناتها المادية في سبيل رعاية أطماعهم وحماية مصالحهم وتوطيد هيمنتهم.

ولعل من خير ما نختم به هذا الحديث أن نروي للقراء الكرام هذا السؤال الطريف عن قطع اليد:

يَدٌ بِخَمْسِ مِثْقَالِ عَسْجِدٍ قَدِيثٍ مَا بِهَا قُطِعَتْ فِي نَصْفِ دِينَارٍ؟

وقد أجاب أحدُ الشعراء على هذا السؤال فقال:

عزُّ الأمانة أغلاها، وأرخصها ذلُّ الخيانة، فأعرف حكمة الباري

﴿...وَلَا يَزْنُونَ^٤ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨]

﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلَدَ فِيهِ مَهَانًا﴾

[الفرقان: ٦٩].



الزنا محرم في الإسلام، لأنه فاحشة وإثم، ولذلك فإن «عباد الرحمن» لا يفعلونه ولا يقتربون منه.

وقد شدّد القرآن الكريم على إنكار هذا الفعل الشنيع فقال تعالى:
﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢].

وإذا كانت عقوبة الزنا في بعض الحالات مائة جلدة؛ فإن الزنا بالإكراه عقوبته القتل.

وإذا كان الزنا بإحدى المحارم كالأم والأخت والعممة والخالة فإن عقوبته القتل أيضاً.

وإذا زنى الرجل المتزوج فإنه يَرَجَمُ، وكذلك المرأة المتزوجة إذا طوعته على ذلك.

ولكل حالة من هذه الحالات حدود مقررة وشروط معينة ورد ذكرها في كتب الفقه باستيعاب وتفصيل.

ولفظاعة الزنا في نظر الشرع؛ فإن من خاطب غيره شامئاً فقال له: يا ابن الزاني أو يا ابن الزانية، يُجلد ثمانين جلدة ويُشهر به بين الناس كي يجتنبوا شهادته.

ومن الشروط المقررة شرعاً في ثبوت الزنا: إقرار الزاني بفعله أربع مرات، أو شهادة أربعة من الشهود على ذلك، فإن شهد اثنان أو ثلاثة ولم يحصل من يتم به العدد أقيم عليهما أو عليهم الحد لأنهم شهِروا بمسلم أو مسلمة ولم يستطيعوا الإثبات.

ولو تاب الزاني قبل قيام البيّنة سقط عنه الحد، وتهمل البيّنة لو قامت بعد توبته.

ولم يكن هذا التشديد في الحرمة والعقوبة مختصاً بالزنا دون غيره من حالات الانحراف، بل إن كلّ سوء وشذوذ في استعمال هذه الغريزة كان موجباً للنكير الإلهي؛ ومن ثمّ للحدّ والعقاب.

فالمواط - مثلاً - عقوبته القتل بالسيف؛ أو الإحراق بالنار؛ أو الرجم بالحجارة؛ أو الإلقاء من شاهق إلى حدّ الموت.

وكل الحالات الشاذة والوسائل المنحرفة الأخرى؛ لها عقوبات رادعة مذكورة في مصادر الفقه الموسّعة المعنية بذلك.

ومن شاء معرفة أسباب هذه الشدّة في الحالات السالفة الذكر؛ يجب عليه أن يعي أولاً أن رسالة الإسلام - كما دلت النصوص - تعنى بالمحافظة على سلامة روابط الأفراد والمجتمعات إلى أبعد الحدود، وأن تماسك المجتمع وتوثيق علائقه هدف رئيس من أهداف التشريع الإسلامي. ولما كان الانحراف عن الوضع الطبيعي في ممارسة الجنس مما يؤدي إلى ضياع الأنساب؛ وإلى تفكك العلاقات الأسرية؛ وإلى عزوب الرجال والنساء عن الزواج وعن بناء الأسر الجديدة - وهي

الخلايا الحية المتجددة في جسم المجتمع -؛ وإلى إشاعة الفاحشة؛ وإلى كثير من المآسي والمشاكل التي تعاني منها المجتمعات المتحللة. كان لا مناص من تحريم ذلك؛ ومن تشديد العقوبة على فاعله ومرتكبه لتكون عقوبة رادعة مانعة.

ولئلا تصبح تهمة الزنا قضية للإساءة والتشهير؛ فيندفع كل خصم لئيم أو عدو مغرض إلى مراجعة المحاكم لإلصاق هذا الفعل الشنيع بهذا وذاك، طلب من مدّعي ذلك إقامة البيّنة على صحّة اتهامه - والبيّنة هنا أربع شهادات -، كما قرّر في الشرع إقامة الحدّ على هؤلاء الشهود إذا لم يبلغوا أربعة أو لم تكن شهاداتهم صريحة وافية بالغرض.

ولما كان التشريع الإسلامي كلاً متكاملًا يتّم بعضه بعضاً ويأخذ بعضه برباط بعض، كان الزواج هدفاً رئيساً في هذا التشريع، وعلى المجتمع أن يقوم متعاوناً بتنشيط زواج الفتيان والفتيات؛ انسياقاً مع الغريزة من جهة؛ وانطلاقاً نحو بناء خلايا جديدة في المجتمع من جهة أخرى. فإذا تجاوز الإنسان حدّه فزنى - وهو غير متزوج - كانت عقوبته الجلد مائة جلدة، وهي عقوبة أولى غير مشدّدة، وقد شارك في تخفيفها عدمُ زواجه؛ والاعتراف بدور الغرائز وأثرها على الإنسان. أمّا إذا كان الفاعل محصّناً - أي متزوجاً - فإن الموقف يتصاعد عنفاً وشدة، لخروج هذا المتزوج بزناه على الحالة الطبيعية؛ وقيامه بما يفسد العلاقات الأسرية والاجتماعية. أمّا إذا كان هذا المتزوج غير قادر على إشباع غرائزه بسبب مرضٍ في زوجته أو لأي سبب آخر، فإن الإسلام قد فتح أمامه باب تعدّد الأزواج، فيرتبط حينذاك بامرأة ثانية برابطة الزواج والتزاماته المقررة في الشرع، وتصبح هذه المرأة وما ستلد زوجةً شرعيةً وأولاداً شرعيين.

إن الزنا وآثاره الخطيرة الرهيبة مشكلة حادة من مشاكل المجتمع المعاصر، بل إن الانحراف الجنسي بكل ضروبه وألوانه كذلك، وإن العالم كله يعجّ بهذه المأساة ويشنُّ من كوارثها الفظيعة، وإن عمليات الإجهاض قائمة على قدم وساق، وإن فتيات الثانويات في أمريكا لا تخلو حقائبهن اليدوية من وسائل منع الحمل. وما زال المصلحون الاجتماعيون يبحثون ذلك ويفكرون في الحلول ولم يصلوا بعدُ إلى نتيجة مثمرة.

وإذا كنا لا نؤمن بما يقول فرويد من إرجاع كل شيء في سلوك الإنسان وكل حركة من حركاته إلى دافع جنسي، فإننا لا ننكر أهمية هذه الغريزة ونداءها العنيف.

وإذن. ما الحل؟.

هناك من يقول: إن حلَّ هذه المعضلة ينحصر في كبت الغريزة وقتلها بكل وسيلة، وضرب مثلاً لذلك ما يفعله بعض القساوسة والرهبان.

ولكننا نرفض هذا الحل أو لا نعدّه حلاً، لأن الكبت وحده ليس علاجاً، بل إن له من الأضرار والآثار السيئة على النفس والجسم ما لا يحتاج إلى بيان وبرهان.

وهناك من يرى: أن الحلَّ هو إباحة كل عمل جنسي ينقُص عن هذه الغريزة؛ سواء أكان طبيعياً أم شاذاً، كما يُشاهد عملياً في عددٍ من دول العالم وإن لم تعترف به الأنظمة والقوانين المكتوبة.

ولكننا نرفض هذا الحل أيضاً، لأنه إباحية سافرة؛ وحيوانية صارخة؛ وضياعٌ أنساب؛ وتحطُّمٌ أسر؛ وتزاحمٌ لقطاع في الملاجىء؛ وتراكمٌ مرضى على عيادات أطباء الأمراض التناسلية وعمليات الإجهاض؛ وتزايدٌ في ضحايا «الإيدز».. الخ.. الخ.

وهناك من يدعو: إلى أن يكون الحل جذرياً وشاملاً ومتوازناً؛ ويعني به الحل القائم على تنظيم قضايا الزواج وتذليل صعوباته وتيسير مشاكله المعقدة وشؤونه المتعددة.

وهذا هو الحلّ السليم المنسجم مع نظام الاجتماع في بناء الأسر وتعميق الروابط؛ ومع المنطلق الفطري البعيد عن أسواء الكبت والأمراض والإجهاض. وهو موقف ينسجم مع منهج الإسلام الأساسي القائم على «الوسط» بين الإفراط والتفريط.

ولا يمكن أن يتحقق هذا الحل الفاضل المتوازن المعتدل إلا إذا تضافرت الجهود وقام التعاون بين كل الجهات والأطراف المعنية: الناس والدولة ووسائل الإعلام ومؤسسات الشؤون الثقافية والاجتماعية، في سبيل تحكيم هذا المنهج ووضعه موضع التنفيذ العملي الميسر المقبول.



وكلمة حق يجب أن تقال:

إن الأعم الأغلب من الشباب لا تسمح لهم ظروفهم المعاشية أو العائلية أو الاقتصادية أو الدراسية بالزواج المبكر، فلا تنفعهم هذه الحلول المطروحة مهما تعاونت الأطراف المعنية وتضافرت الجهود. وإن هؤلاء بحاجة ماسة إلى وسيلة منظمة لإشباع غرائزهم، فكيف يكون ذلك؟.

لقد جاء الإسلام بحلّ جيّد لهذه المسألة فيما جاء به من تشريعات؛ ذلك هو حلّ الزواج المؤقت أو العقد المنقطع أو ما يعرف في اللغة العامّة بالمتعّة، وهو زواج شرعي بين طرفين معلومين بعقد مخصوص إلى أجلٍ مسمى بمهر محدد يذكر في العقد. وإذا انتهت المدة

المتفق عليها وافتراقا وجبت على الزوجة عدة مدّتها حيضتان. وإذا مات الزوج أثناء مدة العقد وجبت على الزوجة عدة الوفاة لمدة أربعة أشهر وعشرة أيام أو وضع الحمل؛ كما هو حال الزوجة الدائمة. والولد المتكوّن منهما شرعيّ بكل معنى الكلمة، وهو لأبيه بعد انتهاء مدة حضائه.

ولما كان هذا الزواج مرتكزاً على عقدٍ ذي إيجاب وقبول؛ ومنطلقاً من رضا الطرفين واختيارهما وموافقتهما؛ لم يكن فيه أي امتهانٍ للمرأة كما زعم بعضهم. والغريب أن يكون تصرف المرأة ذات العلاقات السرية والارتباطات التي تتم بعيداً عن علم أهلها في الدهاليز والأقبية المظلمة حرةً ومدنيةً ومجاراةً لروح العصر، ولكنها عندما ترتبط بزواج معلوم ويعقد معلوم ومهر معلوم ومدة معلومة وشروط معلومة يكون ذلك امتهاناً لها كما يدعون!!.

وقد طبلّ وزمّر كثيرون في استنكار هذا الزواج، وضربوا الأمثال للبرهنة على استهجان ذلك، ومنها: أن المسافر إلى بلدٍ ما لو تزوج مؤقتاً بامرأة هناك ثم غادر ذلك البلد وانكشف بعد سفره حمل زوجته؛ كان هذا المولود مجهول الأب.

وهذا الإشكال وإهٍ سخيّف إلى أبعد الحدود، لأن هذا الزواج - كما تقدّم - يستند على عقدٍ شرعي يفترض فيه الوقوف على اسم الزوج وعنوانه والمعلومات الكاملة عنه.

وماذا تفعل المرأة لو تزوجها مسافر بالعقد الدائم؛ ثم تركها بعد شهرين أو ثلاثة وعاد إلى بلده ليرسل لها ورقة طلاقها وهي حامل. أليس يلحق الولد بأبيه الذي تحتفظ الجهة المعنية بعقود الزواج باسمه وعنوانه الكاملين؟.

إن القانون إذا اعترف بهذا الزواج اعترافه بالعقد الدائم، فسيكون تسجيله حينذاك - كما في الزواج الدائم - ضامناً لكل الحقوق والواجبات من الطرفين ولهما معاً.

أما الدليل الفقهي على صحة هذا الزواج فهو قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٤]، وقد اتفق المفسرون على نزول الآية الكريمة في الزواج المنقطع، ثم حصل الخلاف - بعد التسليم بنزول الآية في هذا الصدد - في استمرار الحكم أو نسخه، فذهبت بعض المذاهب الإسلامي إلى القول بالنسخ، ولكننا لم نجد في الآيات القرآنية ما يصرح بذلك أو يستشف منه ذلك.

وقد قال بعض المفسرين: إن آية الاستمتاع منسوخة بقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦]، والتمتع بها ليست زوجة وليست مملوكة.

وهذا القول مردود:

أولاً - بأن المتمتع بها زوجة ترتبط بالرجل بعقد زواج ولكنه محدد المدة، فهي داخلة خلال تلك المدة تحت عنوان ﴿أَزْوَاجِهِمْ﴾ في الآية المذكورة.

وثانياً - بأن آية الاستمتاع قد نزلت في المدينة بعد الهجرة، وآية ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ﴾ نزلت في مكة قبل الهجرة، ولا يمكن أن يكون السابق ناسخاً لللاحق بإجماع الأمة.

والخلاصة أنه ليس لدينا في كتاب الله الخالد وسنة رسوله الثابتة ما يدل دلالة قاطعة على نسخ هذا الحكم القرآني المتفق على تشريعه، وإذا كان قد أثر عن بعض المسلمين منعها أو تحريمها فهو أدرى بما فعل، ولكننا نرى استمرار جلها وبقاء حكمها، لأن حلال محمد حلال

إلى يوم القيامة؛ وحرامه حرام إلى يوم القيامة. وقد أجاد المرحوم الأستاذ العلامة توفيق الفكيكي المحامي في بحث ذلك في كتابه القيم «المتعة»، فجزاه الله خير الجزاء.

وينبغي أن لا تفوتنا الإشارة هنا إلى أن الفيلسوف البريطاني المعروف «برتراندرسل» كان قد بشر في بعض كتاباته بفكرة الزواج المؤقت، من دون أن يعلم ورود ذلك في الفقه الإسلامي، واقترح - كما روى عنه الأستاذ عباس محمود العقاد في كتابه - الفلسفة القرآنية - «أن تسمح القوانين بضرب من الزواج بين الشبان والشابان لا يرهقهم بتكاليف الأسرة ولا يتركهم لعبث الشهوات»، ورجح أن يسمّى «الزواج العقيم أو الزواج بدون أطفال».

إن هذا الضرب من الزواج الذي يقترحه الفيلسوف رسل هو الزواج المؤقت بالضبط، باستثناء موضوع الأطفال الذي تركه الشرع الإسلامي لقرار الزوجين، فإذا رغبا أن يكون زواجهما المؤقت بلا أطفال فبأستطاعتهم التحكّم في الحمل باستعمال موانعه السليمة من الأضرار، وذلك جائز شرعاً بلا إشكال.



﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ
اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ
صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان: ٧٠ - ٧١].

﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾
[الفرقان: ٧٢].



الزور في كتب التفسير ومعجمات اللغة: هو الكذب، وقد يُفسَّر
بالباطل. والمقصود واحد لأن الكذب باطلٌ والباطل كذبٌ.

واللغو في كتب التفسير ومعجمات اللغة: هو الفعل الذي لا فائدة
فيه، أو هو الساقط من قولٍ أو فعلٍ. والمقصود واحد أيضاً لأن الفعل
الذي لا فائدة فيه ساقط؛ والساقط من القول أو الفعل عديم الفائدة.

أما قوله تعالى: ﴿يَشْهَدُونَ﴾ فيحتمل وجهين أو معنيين، ولنا وقفة
على كل واحدٍ منهما لتتعرف على ما يُراد منه:

المعنى الأول: أن يكون المراد هو الشهادة، أي أن «عباد

الرحمن» لا يقومون بأداء شهادة كاذبة مختلقة ليبتلوا بها حقاً أو يُحَقِّقُوا باطلاً.

وشهادة الزور من المنكرات المستفظة في الإسلام؛ لأنها كذب محض، والكذب من المحرمات الكبرى التي قال فيها الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ١٠٥].

ولما كان للشهادة دور خطير جداً في تحديد الجرائم وتشبيث الحقوق؛ لأن كثيراً من الحقائق ومن الجرائم لا تُعَرَّف ولا تثبت إلا بواسطة الشهود، أولى القضاء الإسلامي مسألة الشهادات اهتماماً بالغاً وشأناً كبيراً جداً.

ووضعت الشريعة شروطاً للشاهد لا بد من توفرها لقبول شهادته، وذلك بأن يكون الشاهد بالغاً سنَّ الرشد الشرعي، وعاقلاً، ومسلماً - إلا إذا كانت القضية تخص كافراً فإنه تقبل شهادة الكافر له أو عليه كما أفتى الطوسي - كذلك يشترط أن يكون مؤمناً صادق الإيمان، وعادلاً - لا يفعل حراماً ولا يترك واجباً - وأن لا يكون متهماً - أي لا تجرُّ له الشهادة مغنماً ولا تدفع عنه ضرراً -، ويجب أن لا يشهد بشيء إلا عن علم وقطع ويقين.

والجرائم التي تعرض على القضاء الإسلامي منها ما يحتاج إلى أربعة شهود جامعين للشرائط؛ كالزنا واللواط والسحق. ومنها ما يحتاج إلى شاهدين؛ كما في كثير من الحالات التي يحصل فيها النزاع والخلاف بين الناس. ومنها ما يكفي فيه شاهد ويمين؛ كالديون والجنايات الموجبة للدية.

ولو ثبت بعد الحكم وتنفيذه كذب الشهود وتزويرهم للحقيقة لزم على الحاكم نقض حكمه، وإذا كانت القضية مالية أُعيد المال لصاحبه؛

فإن تعدّرت استعادته لزم تغريم الشهود. وفي كل الحالات يجب تعزيز الشهود الكاذبين - أي جلدتهم بالسوط - تأديباً لهم؛ ثم التشهير بهم بين الناس كي تُجتنب شهادتهم في قضية أخرى.

إن التدقيق في الشهادات أمرٌ ضروري، وإن التصدي للشهادة في الحالات المقررة وعدم كتمانها ضروري أيضاً كي لا تضيع الحقوق ولا تنطمس الجرائم ولا ينتصر الباطل، وإن كون الشاهد عدلاً - بالمعنى الشرعي المحدّد للعدالة - أمر ضروري كذلك لسلامة القضاء وصواب الأحكام الصادرة منه.

المعنى الثاني: أن يكون المراد من كلمة ﴿يَشْهَدُونَ﴾ هو حضور أماكن الزور والباطل؛ فيكون ذلك مساوقاً لمعنى الفقرة التالية وتأكيداً لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا مَرْوَةٌ بِاللَّغْوِ مَرْوَةٌ كَرَامًا﴾، ومرورهم كراماً باللغو معناه عدم مشاركتهم أهل اللغو - أي القول الباطل والفعل الساقط - عملهم وقولهم؛ وعدم مخالطتهم في مجالسهم وأماكن اجتماعهم، وإنما يمرون عليهم معرضين مترفعين، غير أبيهين أو ملتفتين إلى ما هم فيه من أقوال وأفعال.

وقد يسأل سائل فيقول: لماذا حرّم الإسلام على العباد الصالحين حضور أماكن الزور واللغو والباطل؟
والجواب: إن منشأ التحريم:

أولاً - الوقاية والحماية خوفاً من التأثر والعدوى، والوقاية خير من العلاج كما هو معلوم.

وثانياً - الحفاظ على قيمة الوقت - وهو أثنى ما يملك الإنسان في هذه الدنيا - ومنع إهداره في اللغو والباطل وقتله في متنديات السوء والفساد.

وللوقت في الإسلام قيمة كبرى وشأن عظيم.

وقد قسم الإمام موسى بن جعفر (ع) وقت الإنسان كما ينبغي أن يستفد ويستثمر ويكون؛ فقال:

«اجتهدوا في أن يكون زمانكم أربع ساعات: ساعة لمناجاة الله، وساعة لأمر المعاش، وساعة لمعاشرة الإخوان الثقات الذين يعرفونكم عيوبكم ويخلصون لكم في الباطن، وساعة تخلون فيها للذاتكم في غير محرّم»^(١).

ولو استعرضنا أوضاعنا الاجتماعية المعاصرة لرأينا كيف يضع الوقت هباءً ويهدر الزمن بلا فائدة؛ إن لم يُقتل بما هو أفضح وأنكى وأكثر مرارة وأوخم عاقبة؛ بمعصية الله تعالى، وبما يؤدي إلى تفسخ الأخلاق وتخلخل العلاقات العائلية؛ باسم اللهو والترفيه والثرثرة الجوفاء.

ولعل أبرز مظاهر هذا القتل: قتل الوقت بالقمار والميسر، سواء أكان لعباً جدياً قائماً على الربح والكسب؛ أم لمجرد التلهي بلا ربح ولا مال، فكلاهما اعتداء على الوقت وإضاعة له فيما لا ينفع ولا يفيد، وليس قمارُ اللهو ترفيهاً وتسلية كما زعموا وادعوا، لأن الترفيه لا يكون إلا فيما يعود على الجسم بالاسترخاء؛ وعلى العصب بالهدوء؛ وعلى الفكر بالراحة والسكون، ولعب القمار - أياً كان - على عكس ذلك ونقيضه وضده، لما فيه من إنعام الفكر وإرهاق العصب ونزعة الفوز والسعي للغلبة، وكل ذلك مما يضاد الاسترخاء والتسلية والاستجمام الذهني.

(١) تحف العقول: ٣٠٧.

وقُلْ مثل ذلك وأكثر منه في ضياع الوقت في حانات الخمر ومجالس الفجور وحلقات الفساد والشور.

وأين هذا الانحدار المشين من ذلك التقسيم الرائع للوقت في حصص الأربعة المذكورة في حديث الإمام (ع)؟.

وهل يستطيع شعب لا يعرف قيمة الوقت ولا يحترم ساعات الزمن أن يتقدم إلى أمام أو يسير في ركب الحضارة أو يتطلع إلى مستقبل أفضل؟؟.



﴿وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا
صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ [الفرقان: ٧٢].



تضمنت هذه الآية الكريمة ألفاظاً من المجاز هي القمة في بلاغة الكلام وإعجاز البيان، ولا بد من التنبيه عليها ليتضح المراد وبيّن الغرض:

فقوله تعالى: ﴿لَمْ يَخِرُّوا﴾ أي لم يسقطوا، والمقصود بذلك أن هؤلاء العباد الأفاضل عندما يسمعون كلمات الله وآياته لا يعرضون عنها كما لو كانوا قد سقطوا على الأرض بلا وعي ولا إدراك؛ ولا يجعلون أنفسهم كالصمّ الذين لا يسمعون والعميان الذين لا يبصرون.

وليس المراد من الصمم والعمى هنا ذنوبك المرضين المعروفين، وإنما قُصد بهما وصفٌ عدم الإدراك وعدم الفهم والتدبر؛ وتجسيد ذلك وكأنه ابتلاء بهذين المرضين.

والكناية بالصمم والعمى عن عدم الالتفات وعن العناد والإعراض عن الحق؛ مما يتكرر كثيراً في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمْى فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [البقرة: ١٧١] وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى

وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلْمَتُ وَلَا النُّورُ ﴿ [فاطر: ١٩ - ٢٠] وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

وتتجه هذه الآيات كلها إلى الإنسان تحثه على استعمال عقله؛ وعدم الانسياق مع العواطف والغرائز على غير هدى وعلم؛ وأن لا تأخذه حالة اللامبالاة والعناد عندما يسمع ما يقال له، بل لا بُدَّ له من التأمل فيما يسمع بعقلانية وتروٍّ وتمحيص؛ ثم اختيار ما يرى أنه أولى بالقبول وأصدق حجةً في ميزان الحق العادل. وهذا هو الذي أرشدنا الله تعالى إليه بقوله عزَّ من قائل: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٨] أي أولاه بالقبول وأدله على الصواب، وهو المعنى بقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ ﴿ [محمد: ٢٤] وقوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩] أي أولو العقول.

إذن. يري الله تعالى من عباده الصالحين أن يكونوا ذوي وعي وفهم وتدبُّر وتأمل، لأن الإسلام دين عقل وفكر وبرهان، ولذلك كان محتمماً أن تبنى أصوله الكبرى على هذه الأسس. وما لم يكن الإنسان واعياً متدبراً لا يستطيع جودة التمييز وحسن الاختيار، ولا يقوى على انتقاء الأفضل وأتباع الأحسن بقناعة وإيمان واطمئنان.

وكثيراً ما يصبح المسلم غير الواعي أشدَّ ضرراً وخطراً على الإسلام من عدوّه الكافر، وذلك حينما تُنسب تصرفات هذا المسلم الجاهل إلى الإسلام - وليست في واقع الأمر كذلك - فتشوّه نقاءه وصفاءه وجوهره الأصيل.

كما أن عدم الوعي قد يعرّض عمل المسلم إلى الفساد وعقيدته إلى الانحراف جهلاً وغفلة، وهو لا يدرك ما ارتكس فيه وابتلي به من بطلان العمل وفساد المعتقد.

﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا...﴾

[الفرقان: ٧٤]



إن عباد الرحمن يدعون الله أخلص الدعاء أن تكون أزواجهم قرّة أعين. فمن هي الزوجة المعنية؟ وما هي حدودها في حقوقها وواجباتها؟ وكيف تصبح قرّة عين؟.

وبيان ذلك يحتاج إلى شيء من التفصيل لا مفرّ منه ولا محيص: إن للزوجة جانبين، وكلا الجانبين يحتاج إلى وقفة متأملة فاحصة. عنها - أولاً - امرأة. فما هو موقف الإسلام من المرأة، وما هي مواصفاتها المطلوبة؟.

وإنها - ثانياً - زوجة. فما هي الزوجية في الإسلام، وما هي الحقوق والواجبات؟.



في الجانب الأول المعنيّ بالمرأة - بما هي مرأة -؛ وتوضيح نظرة الإسلام إليها فيما أجاز من أمورها وشؤونها وما أنكرك، دأب الكتاب

والباحثون المُرتدُّون لبوس التحرر والتمدن والتقدمية على تعجيب الإسلام بالتصريح أو التلميح؛ بدعوى أنه لم يعترف بإنسانية المرأة ولم يمنحها حقَّها العادل ودورها الكامل في المجتمع!. فهل هذا صحيح؟ وما هو ذلك الحق الذي حرم الإسلام المرأة منه؟.

لقد كانت المرأة بالأمس عندما أشرقت شمس الإسلام كما يأتي:

في اليونان: الإسلام أغرق اليونانيون في الفحشاء وفي اتخاذ المومسات وفي عمل التماثيل للنساء العاريات، وشاعت قصص الجنس والانحراف حتى طالت ملكاً لهم يسمونه «الآلهة» إذ خانته زوجته «أفروديت» مع ثلاثة من الملقَّبين بـ «الآلهة»!!، ثم خانته مع واحد من البشر فحملت منه بوليدٍ دعته الأساطير «كيوبيد» وأطلقت عليه اسم «إله الحب».

في المجتمع اليهودي: كانت أساطير اليهود تكرر وتؤكد أن حواء منبع الفساد والبؤس والبلاء في الأرض.

في بلاد الرومان: كان الزواج والطلاق مجردين من كل حدٍّ وقيد، حتى أصبحت المرأة تؤرخ عمرها بعدد أزواجها، وذكروا أن امرأة من تلك البلاد تزوجت ثمانية رجال في خمس سنوات، وأن امرأة أخرى كان آخر أزواجها هو الثالث والعشرين؛ وكانت هي زوجته الحادية والعشرين.

في عرب الجاهلية: كان وأد البنات عادة شائعة، وقد حدَّثنا القرآن الكريم عن ذلك وهو أصدق الحديث.

هكذا كانت المرأة في مجتمعات الدنيا قبل أن يرسل الله محمداً (ص) بالهدى والنور، فماذا أعطاها الإسلام؟.

لقد أعطاهما الإسلام - في مقدمة ما أعطاها - تلك المساواة الحكيمة المثلَى بالرجل في الحقوق والواجبات، ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾: [البقرة: ٢٢٨].

... مساواة في الأصل والخلق: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١].

... مساواة في التكليف الشرعية والأعمال العبادية: ﴿لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾ [آل عمران: ١٩٥].

... مساواة في حق التعليم: «طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة»^(١).

... مساواة في شؤون الدماء من قصاصٍ وديات.

... ولن ينفعها إيمانُ الرجل - أباً كان أو زوجاً أو غيرهما - إن هي ضلَّتْ، كما لن يضرها كفره إن كانت مؤمنة، فلكل منهما مسؤوليته المستقلة وكيانه الخاص، ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتٍ تُوْجُّ وَأَمْرَأَتٍ لَوْطِيَّةٍ؛ وَلِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتٍ فَرَعَوْنَ﴾ ﴿وَمَنْزِمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ﴾ [التحریم: ١١ - ١٢].

وعندما نطرح هذه المساواة ونستدل على ذلك بآيات القرآن المجيد ونصوص الحديث الشريف ينبري أعداء الإسلام من خارج الإطار الإسلامي العام والجهلة من أبنائه المحسوبين عليه فينادون بأعلى أصواتهم بأن القرآن الكريم قد فضّل الرجال على النساء في مجالات التطبيق كافة، فلا يبقى لهذه المساواة أي أثر عملي ملموس.

ومع أننا قد درسنا هذا الموضوع بالتفصيل في بحثٍ لنا عنوانه:

«هل فضل القرآن الذكر على الأنثى» لا مناص من تكرار الكلام - باختصار واقتضاب - في هذه الصفحات، لكشف الحقيقة المغطاة بضباب الشكوك والشبهات، واستعراض الآيات الشريفة التي نُسب إليها التفضيل:

١ - قال تعالى: ﴿وَيُؤْتِيهِنَّ أَهْلٌ بِرِزْقٍ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وقد عُنيَتْ هذه الآية ببيان بعض أحكام الطلاق، والدرجة المذكورة فيها هي حق الرجل بالرجوع بزوجه في الطلاق الرجعي على أن يعاشرها وتعاشره بالمعروف، وحق الرجوع هذا من توابع حق الطلاق الممنوح للرجل؛ بشروط لا مجال لتفصيلها. فأى علاقة لهذه الآية بتفضيل جنسٍ على جنسٍ كما زعم الزاعمون؟!.

٢ - قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُعْرَضًا﴾ ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرَ كَالْأُنْثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٥ - ٣٦].

وقد عُنيَتْ هذه الآية ببيان نذر امرأة عمران لما حملتُ بجنينها الذي كانت تعتقد أنه ذكر، إذ نذرت تحريره؛ والتحرير في هذا النذر أن ينذر الأبُّ أو الأمُّ الولدَ - وهو في بطن أمه - للعمل في أماكن العبادة ودور الصلاة؛ وأن يحرِّراه من أوامرهما ورعايتهما وإطاعتهما. فلما رأت امرأة عمران أن المولود أنثى أصيبت بالحيرة لأن الأنثى لا يسمح لها بالعمل في دور العبادة، بل لا تستطيع القيام بالخدمات المطلوبة، إذ ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرَ كَالْأُنْثَىٰ﴾ في أداء هذه المهمات. فما علاقة ذلك بالتفضيل المزعوم؟!.

٣ - قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ...﴾ [النساء: ٣٤].

وقد عُنيت هذه الآية ببيان مسؤولية الرجال عن رعاية النساء وملازمتهن والمحافظة على جميع شؤونهن، لأن القيام هنا هو المحافظة والملازمة. وهذا يُشبه قولنا: الطبيب قوام على المريض، أي أنه مسؤول عن رعايته والمحافظة عليه ومراقبة صحته والملازمة في الإشراف على حاله. فهل في ذلك ما يدلّ على تفضيل أو تمييز؟!.

٤ - قال تعالى: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي ذُلِّكُمْ لِيُخْرِجَكُم مِّنْهُ لِيُؤْتِيَكُمْ فِيهِ كَثْرَةً مِّنَ الْأَمْوَالِ﴾ [النساء: ١١].

وقد عُنيت هذه الآية ببيان بعض فرائض الإرث؛ وهو إرث الأولاد الذكور والإناث إذا اجتمعوا وتحديد نصيب كل واحد منهم. وفرائض الإرث - كما يعلم المطلقون - كثيرة جداً، وقد تبلغ صورها المحتملة المئات، وفيها فروض يتساوى فيها الذكر والأنثى، ومنها فروض يكون فيها للأنثى ضعف الذكر؛ وأضعاف الذكر أيضاً، بل تأخذ الأنثى في بعض الحالات الإرث كُله ولا يُعطى الذكور شيئاً، مما لا مجال لشرحه مفصلاً في هذه العجالة، كما لا مجال لشرح أحكام النفقات التي تكون على عاتق الرجال للنساء كالأم والزوجة والبنت. فأين هو التفضيل المزعوم.

٥ - قال تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن رَّضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٩٢].

لقد لاحظ هذا الحكم الشرعي القرآني الجانب الخَلقي والنفسي والعصبي لكل من الرجل والمرأة، ولما كانت المرأة مشبوبة العاطفة وسريعة التأثر ومرهفة الحس ورقيفة المشاعر كان لا مناص من عدّ شهادتها بمثابة نصف شهادة الرجل، وذلك لأن هيجان العاطفة السريع

في أعماقها قد يطغى على التركيز والتأمل العميق لديها، فلا تكون شهادتها في مشاهدتها لما وقع موضوعيةً ومستوعبةً للتفاصيل المطلوبة.

وليس في حكمنا على المرأة بكونها مخلوقاً حساساً عنيف العاطفة أيُّ ظلم لها أو إجحاف بحقها، بل ذلك هو تكوينها الذي يحق لها أن تفتخر به وفتخر لها به أيضاً.



إن المساواة الحقيقية بين الجنسين لم يعرفها العالم إلا في نظام الإسلام، وإنها المساواة القائمة على ملاحظة كل الشؤون التكوينية في داخل هذين الجنسين، وليست مساواة قانونية صارمة وجامدة كما فعلت أوروبا في القرن التاسع عشر الميلادي.

لقد اعتمدت المساواة الغربية على استقلال النساء بشؤون معاشهن، وعلى الاختلاط المطلق «الحر!!» بين الرجال والنساء، وعلى أداء المرأة في الحياة المدنية كل ما يؤدي الرجل من أعمال، وعلى إرخاء عنان القيود الخلقية عن المرأة كما أرخيت عن الرجل قبل ذلك. فكانت هذه المساواة سبباً في انحلال المجتمع وتفكك روابطه وتفاقم المشاكل السلوكية وتمرد المرأة أو انحرافها عن واجباتها الفطرية الأساسية.

وكان الإسلام - وهو يساوي بين الجنسين في الحقوق والواجبات - ملتفتاً إلى ضرورة أن لا تكون هذه المساواة طريقاً إلى المفساد التي تعاني منها المجتمعات الغربية، فحرّم خلوة المرأة بالأجنبي إذا احتمل أداؤها إلى ما لا يُرتضى، وحرّم تبرّج المرأة وإظهار زينتها لغير محارمها من الرجال، وحدّد لها ملابسها التي تظهر فيها للناس بما يمنع الإثارة ولفت النظر.



ونعود الآن بعد هذه الإطلالة السريعة على المرأة بما هي امرأة، إلى المرأة - بما هي زوجة -، ونعني بها تلك المرأة التي يربطها بالرجل ذلك الرباط المقدس الذي نطلق عليه اسم الزواج.

والزوجية قانون طبيعي شامل لكل شيء؛ وليس خاصاً بالإنسان فقط، بل نراه سارياً في الحيوان وفي النبات وفي كل المجالات الكونية الأخرى حتى الكهرباء والذرة، ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾.

والزوجية الإنسانية في الإسلام ليست قضية تسلطية تكون فيها السيادة لأحد الزوجين على الآخر، وإنما هي عملية تكاملية يتمم بها أحد الزوجين الآخر كما قال تعالى: ﴿خَلَقْنَا مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١]، وقد أكد القرآن ذلك في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ [الروم: ٢١] أي لتحقيق لكل من الزوجين السكون؛ والسكون - هنا - هو الاستقرار. والإنسان في الحياة بحكم كونه إنساناً مرهقاً بأعباء العمل ومشاق الكدح محتاج - أمراً الحاجة - إلى السكون والاستقرار بدنياً وعصبياً وعاطفياً وغريزياً ونفسياً وذهنياً، ليتحقق له ما يتطلع إليه من تقدم وتطور في عطائه الفكري والبدني وإنتاجه العام على كل الصعد.

ولم يكتف القرآن بمجرد قيام الزوجية في تحقق السكون، بل أضاف إليها شرطاً أساسياً لا بد من توفّره ليكون الزواج وافياً بالغرض، وهو المنصوص عليه بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]، إذ بالمودة والرحمة تتعمق الرابطة وتتلاحم العلاقة ويحكم الالتحام.

وهكذا شيد الإسلام كيان الزوجية على ذلك الأساس الوثيق المتين، ثم ألغى بما أصدر من تشريعات «الأحوال الشخصية» كل ما

كان شائعاً عند أقوام الأرض من ارتباطات غير طبيعية وغير عقلانية وغير لائقة بكرامة المرأة.

لقد ألغى زواج المهر الذي يتسلم فيه الأب المهر ويعدده ملكاً له؛ تعويضاً عما أنفق على ابنته خلال تربيته لها قبل الزواج.

وألغى أيضاً زواج الاستبضاع؛ وهو أن يقدم الزوج زوجته لإنسان ذي قابليات فذة ومواصفات ممتازة؛ لتحمل منه فتأنيه بولدٍ يحمل صفات أبيه.

وألغى كذلك زواج الخطف الذي كان يعدُّ كل من خطف امرأة زوجها المعترف به.

وألغى غير ذلك وغيره مما كان معروفاً ومتداولاً في بلاد العالم يومذاك.

ثم نظّم الإسلام بعد هذه الخطوات شؤون الزواج على نحوٍ جديد لم تعرفه البشرية، مما لا مجال لتفصيله في هذه العجالة، ومن جملة ذلك شروط لا بد من توافرها في كلٍّ من الزوج والزوجة كالبلوغ والرضا والاختيار وغير ذلك، وحقوق خاصة للزوجة على زوجها وللزوج على زوجته، في ظل المودة والرحمة والمعاشرة بالمعروف.

وكما نظّم الإسلام شؤون الزواج قبل إجراء العقد الشرعي وبعده؛ وحدّد لهذه العلاقة مسارها السليم المتوازن، نظّم شؤون الطلاق والفرق إذا لم يعد من الممكن بقاء رباط الزوجية واستمراره على النحو المقبول.

وبهذا كله تتحقق السعادة المنشودة؛ وترفرف أجنحة الرغد والسكون؛ وتولد الحياة الجديدة الهائلة للمجتمع كله من حيث المجموع ولكل فردٍ فردٍ من أبنائه.

وستكون المرأة - كما أرادها الإسلام - قادرة على معرفة دورها في بناء المجتمع ومسيرة تقدمه وازدهاره، كما ستكون هذه المرأة المسلمة الواعية أعمق أثراً وأبرز وجوداً في صنع الأجيال الجديدة المسلّحة باستقرار النفس وصفاء الذهن وسلامة السلوك والبعد عن كل ضروب السوء والفساد والانحراف.

وستصبح هذه المرأة حينذاك قرة عينٍ حقاً كما تمنى «عباد الرحمن» وكما جاء في دعائهم وابتهالهم.



... ﴿وَذُرِّيَّتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ ... [الفرقان: ٧٤]



طلب الذرية غريزة فطرية تعيش في أعماق كل إنسان.

وتعنف هذه الغريزة في نفوس بعض المتزوجين فيكون من أهم آمالهم أن يُرزقوا الولد؛ ويظلّون يعدون العدة ويضعون الخطط لاستقبال القادم المنتظر.

وعندما يطل الولد على أبويه يستقبلانه بالبهجة والترحاب؛ ويغمرهما الفرح، ثم يُعنيان بمقدار ما يملكان من إمكانيات مادية وثقافية - ومن كلِّ بحسبه - في تنشئة هذا الصغير وتربيته إلى أن يشبَّ ويكبر.

وكل ذلك طبيعي وواقع ومُشاهد في جميع الشعوب والمجتمعات على سطح الأرض.

ولكن هل يكفي هذا في تحقيق الهدف والوصول إلى الغاية المرجوة؛ وهي أن تكون الذرية حقاً قرّة أعين.

ذلك ما عُني به الإسلام عناية فائقة وأولاه الاهتمام الذي يستحقه.

ومنذ الساعات الأولى من الولادة إذ يستحب الآذان في أذن المولود اليمنى والإقامة في أذنه اليسرى تعبيراً رمزياً عن التصميم على

تنشئته محباً للصلاة التي هي عمود الدين، وإذ يستحب تسميته باسم حسنٍ وتلقبُهُ وتكنيتهُ كذلك، تبدأ المسيرة التربوية البعيدة المدى.

إن التربية الصالحة للطفل واجب من واجبات الإسلام؛ لينشأ محباً لله؛ مهتماً بشعائر الدين؛ متمسكاً بأخلاق القرآن؛ مطبقاً لأحكام الشريعة.

وهذه التربية الصالحة واجبة وجوب العناية بغذاء الطفل وكسائه وصحته، وتشمل - فيما تشمل - التربية الخُلُقِيَّة المستقيمة، وفسح المجال للتعلُّم، وتهيئة الأجواء بالقدر الممكن لصقل الذهن وتنمية القابليات.

وإن الغلظة والقسوة مرفوضان - تربوياً - لإضرارهما بالسلامة النفسية، بل إن الحب والحنان مطلوبان أيضاً ومؤكدان؛ وفي الحديث المأثور: «من قَبِلَ ولده كتب الله له حسنة»^(١).

وتطهيراً للمجتمع من أدران الجاهلية الجهلاء وردت الأحاديث الحاثَّة على الاهتمام بالبنات أكثر من البنين، ففي المأثور عن النبي (ص) قال: «نِعْمَ الولد البنات»^(٢)، وفي خبرٍ آخر عنه قال: «من دخل السوق فأشترى تحفةً فحملها إلى عياله كان كحامل صدقةٍ إلى قوم محاييج، وليبدأ بالإناث قبل الذكور»^(٣).



ويجدد بنا أن نختم الحديث بمسك الختام فنقف قليلاً عند دعاءٍ

(١) الوسائل: ١٥/١٩٤.

(٢) الوسائل: ١٥/١٠٠.

(٣) الوسائل: ١٥/٢٢٧.

من أدعية الإمام السَّجَّاد علي بن الحسين (ع) في صحيفته المقدسة؛ يدعو فيه لولده، نستطلع ما كان يتمنى الإمام لهم وفيهم، قال:

«اللَّهُمَّ وَمَنْ عَلِيٌّ ببقاء ولدي... امدد لي في أعمارهم، وزد في آجالهم، وزب لي صغيرهم، وقو لي ضعيفهم، وأصح لي أبدانهم وأديانهم وأخلاقهم».

لقد دعا الإمام ربّه - جلّ وعلا - فيما دعا به أن يمنح أولاده الصحة، وقسمها إلى ثلاثة جوانب:

الجانب الأول - صحة البدن: والمراد بها هنا الصحة العضوية والنفسية التي تكمل إحداها الأخرى. وإذا كانت السلامة العضوية واضحة المعنى والأثر؛ فإن الصحة النفسية كذلك أيضاً بل أكثر أثراً وخطراً، لأن النفس ذات انعكاسات بارزة على الطفل في نشأته الأولى، وذات آثار كبرى عليه عندما يبلغ مبالغ الرجال، وإن كثيراً من العُقد التي تسيء إلى سلوك الإنسان واستقامة تصرفاته هي أخطر من كثير من الأمراض العضوية التي يُبتلى بها البشر.

وكأمثلة على هذا الاهتمام الإسلامي بالصحة النفسية للطفل نروي النصوص الآتية:

«مَنْ كَانَ عِنْدَهُ صَبِيٌّ فَلْيَتَصَابَ لَهُ»^(١).

«مَنْ قَبَّلَ وَلَدَهُ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ حَسَنَةً»^(٢).

«إِنَّ اللَّهَ لِيَرْحَمَ الرَّجُلَ لَشِدَّةِ حَبِّهِ لَوْلَدِهِ»^(٣).

(١) الوسائل: ٢٠٣/١٥.

(٢) الوسائل: ٢٠٢/١٥.

(٣) الوسائل: ٩٨/١٥.

«نظر رسول الله (ص) إلى رجل له ابنان فقَبِلَ أحدهما وترك الآخر، فقال له النبي (ص): فهلاً واسيتَ بينهما»^(١).

الجانب الثاني - صحة الدين: وهي صحةٌ تحتاج إلى بناء متين وقواعد ثابتة منذ الطفولة؛ بما يُنشأ عليه الطفل من اعتقادٍ بأصول الإسلام؛ والتزامٍ بنواميس الشرع، في كنف بيتٍ يرفرف في أجوائه ذكر الله وشكره.

الجانب الثالث - صحة الأخلاق: وهي صحةٌ يجب تأسيسها منذ نعومة الأظفار مصاحبةً للتربية النفسية والدينية، ويُعدُّ البيت هو المدرسة الأولى لاكتساب قواعد هذه الصحة وتهيئة مستلزماتها؛ بما يليه سلوكُ أهله فيما بينهم وسلامةُ تصرفاتهم وأفعالهم وطهارَةُ ألسنتهم في جميع حالات الرضا والغضب. ثم يبدأ إلقاء الدروس الأخلاقية بعد ذلك بالكلام والنصيحة والأمر والزجر مع استمرار الدرس العملي الدائب، وفي الحديث عن الإمام الصادق جعفر بن محمد (ع) قال:

«دع ابنك يلعب سبع سنين، ويؤدّب سبع سنين، وألزمه نفسك سبع سنين»^(٢).

ويجب أن يُتبع في التربية الأخلاقية الأسلوب الأمثل والسبيل الأضمن للنجاح؛ بلا إكراهٍ منقَرٍ أو تقريع جارح، لأن الإفراط في الأوامر والنواهي والتوبيخ والتأنيب مما ينافي السلامة النفسية المطلوبة؛ بل ربما يبعث على التمرد والعقوق. وقد ورد في الحديث النبوي: «لعن الله والِدَيْنِ حملاً ولدهما على عقوقهما»^(٣)، وفي حديث آخر قال:

(١) الوسائل: ٢٠٤/١٥.

(٢) الوسائل: ١٩٤/١٥ - ١٩٥.

(٣) الوسائل: ١٢٣/١٥.

«رحم الله مَنْ أعان ولده على برّه. فقيل له: كيف يُعينه على برّه؟ قال: يقبل ميسوره ويتجاوز عن معسوره ولا يرهقه»^(١)، وفي الحديث المأثور قال: «يلزم الوالدين من عقوق ولديهما ما يلزم الولد لهما من عقوقهما»^(٢).

وهكذا يصبح الولد إذا توفرت له هذه الجوانب الأساسية من الصحة العضوية والنفسية والدينية والأخلاقية، وأُحسِنَتْ تربيته وتنشئته كما أراد الإسلام؛ ولداً صالحاً يسراً أبويّه وينفع مجتمعه ويعيش فيه عضواً عاملاً مؤثراً في مجالات البناء والعطاء والنماء، ويكون مصداقاً صحيحاً للحديث المعنيّ بانقطاع المرء بعد موته عن كل ما يمت إلى دنياه إلا إذا ترك وراءه ولداً صالحاً أو علماً نافعاً أو صدقة جارية.

وبذلك يكون الولد بحقٍ وصدقٍ قرّة عينٍ لوالديه كما تمنى «عباد الرحمن» وكما سألوا ربهم فيه.



(١) الوسائل: ١٥/١٩٩.

(٢) الوسائل: ١٥/١٢٣ و١٩٩.

... ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤].



صرّحت هذه الفقرة من الآية الكريمة بأن «عباد الرحمن» يدعون الله مخلصين أن يجعل كل فرد منهم إماماً وقُدوةً للمتّقين. والإمام - في اللغة - هو المقتدى والمتّبع، ويكون المقتدي والمتّبع هو المأموم، وفي ذلك يقول أمير المؤمنين عليّ (ع): «ألا وإن لكل مأموم إماماً يقتدي به ويستضيء بنور علمه». ومن هنا سُمّي من يتقدم المصلّين في الصلاة بهم جماعةً: إماماً؛ لاقتداء الآخرين به واتباعهم إياه في صلاتهم.

إن المقتدى هو المثل الأعلى. والمؤمن الصادق الإيمان يتمنى أن يرقى في دينه وعلمه ومعرفته وخلقهِ وسلوكه ورسوخ عقيدته إلى الدرجة التي يكون فيها مثلاً أعلى للآخرين، ولكنه لا يريد ذلك لتحصيل غرضٍ دنيوي زائل، وإنما لغرض القرب الأكثر فالأكثر إلى الله؛ ونيل الدرجة العليا في هذا السموّ الروحي العظيم.

ولن يكون الإنسان قدوة ما لم يشمر عن ساعد الجِدِّ ليلبغ الغاية المرجوة؛ فهماً لدين الله؛ وتطبيقاً لأحكامه؛ وتنفيذاً لشريعته. ولن تتحقق له هذه الأمانة إلا إذا ارتفع إلى ذلك المستوى المتميز من بناء

النفس المطمئنة بالإيمان والعقيدة الصلبة والرضا بأمر الله عزّ وجلّ مهما كانت الصعوبات والمشاق والتضحيات.

وكان الصوم الذي شرعه الله تعالى في شهر رمضان إحدى الوسائل الكبرى لبناء شخصية هذا المقتدى الإمام، ولهذا أُطلق عليه اسم الصبر في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾، فقد ذهب المفسّرون إلى أن المراد بكلمة «الصبر» هنا هو الصوم، لأنه يحمل الإنسان على الصبر ويعوّده على تحمّل الحرمان من الرغبات الفطرية الذاتية، فهو صبر على الجوع؛ وصبر على العطش؛ وصبر على مكافحة شهوات الغرائز؛ وصبر على محاربة النفس الأمّارة بالسوء. وبهذا الصبر العظيم يبني الإنسان إرادته الصلبة وعزيمته القوية وتصميمه المتماسك وإيمانه الثابت الذي لا يتزعزع ولا يلين.

وهكذا يتصاعد دعاء الصالحين إلى الله بأن يجعلهم هداة وأئمة ومُثلاً علياً للناس، وهو أَنفُسُ ما يدعوه به العبدُ الراغب في القرب من ربه والانصهار في حبه.

وفي أدعية شهر رمضان وابتهالاته تأكيد مكرر على هذا المعنى وحثّ على السعي في سبيله، كما جاء - مثلاً - في الدعاء المعروف باسم «دعاء الافتتاح»، قال:

«وتجعلنا فيها من الدعاة إلى طاعتك؛ والقادة إلى سبيلك، وترزقنا بها كرامة الدنيا والآخرة».

كما أن في أدعية هذا الشهر الفضيل توجّهاً مركزاً إلى زيادة حثّ من قبل هؤلاء الأئمة القادة على قيم الجهاد والتضحية في سبيل الله، لكي نكونوا مثلاً حقاً يُحتذى به ويستضاء به، فقد جاء في دعاء الإمام السّجاد علي بن الحسين (ع) في السّحر:

«وتوفني في سبيلك وعلى ملة رسولك».

وجاء في الدعاء المروي عن الإمام الصادق جعفر بن محمد (ع) في رمضان:

«وأسألك أن تجعل وفاتي قتلاً في سبيلك تحت راية نبيك».

وجاء في دعائه الآخر:

«وتجعلني ممن تنصر به لدينك».

وعلى هذه الشاكلة كثير من الأدعية المأثورة التي تستهدف تربية النفس وتقوية العزم وتشديد الإرادة ورفع درجة الاستعداد للدفاع عن القيم والمقدّسات.



﴿أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا نَجِيَّةً وَسَلَامًا خَلِيدِينَ فِيهَا حَسَنَاتٌ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ [الفرقان: ٧٥ - ٧٦].

«صدق الله العظيم»



وبعد:

فماذا كانت حصيلة هذه الجولة الفكرية الفاحصة في رحاب «عباد الرحمن»؟ وما هي خلاصة هذا الاستقراء المستوعب لمعاني الألفاظ وأبعادها في هذه الآيات المباركة؟.

لقد كانت الحصيلة - باختصار - وقوفنا الدقيق على ما يدور في أذهان هؤلاء العباد المؤمنين من أمنيات وتطلعات، وعلى ما يستغرق أيام عمرهم من مساعٍ وأعمالٍ ومسارعةٍ إلى الخيرات، وعلى ما يطبع أقوالهم وأفعالهم من هُديٍ والتزامٍ وانضباط، وعلى ما يستنفد حياتهم كلها؛ علماً ومعرفة؛ وخُلُقاً وسلوكاً؛ وإيماناً واعتقاداً، ودعاءً وابتهالاً.

إنهم العباد الذين يمشون على الأرض هوناً بلا تكبرٍ وخيلاء، وإذا خاطبهم الجاهلون بجفوةٍ وغلظةٍ ردُّوا عليهم بأدبٍ ولين.

إنهم العباد الذين لا يفترون عن طاعة الله وعبادته في آناء الليل والنهار؛ سواء أكانت هذه العبادة صلاة؛ أو طلباً للعلم؛ أو إصلاحاً بين الناس؛ أو كدحاً في سبيل العيش؛ أو أي ضرب آخر من هذه الضروب.

إنهم العباد المؤمنون - أصدق الإيمان - بالله واليوم الآخر؛ والمستجيرون بربهم من عذاب جهنم.

إنهم العباد الذين يسلكون المنهج الوسط في الإنفاق بلا إسراف ولا تقتير.

إنهم العباد الذين يحترمون إنسانية الإنسان فلا يقتلون النفس التي حَرَّمَ الله إلاّ بالحق.

إنهم العباد الذين يترفعون عن الهبوط إلى مستوى الحيوانية السائبة في العلاقات الغريزية بلا ضوابط ولا قيود.

إنهم العباد الذين يريدون هيمنة العدل والصدق على المجتمع كله؛ بلا زور وبهتان؛ وبعيداً عن اللغو والباطل.


إنهم العباد الواعون الذين يستمعون القول فيتَّبِعون أحسنه، وإذا بلغتهم دعوة الحق لم يعرضوا عنها صمّاً وبكماً وغمياً كالأنعام.

إنهم العباد الذين يطمحون إلى بناء المجتمع الفاضل؛ بانتقاء الزوجة الصالحة؛ وتربية الأطفال تربية قويمه ناضجة، ليكون الجميع بهجة النفس ومتعة القلب وقرّة العين.

إنهم العباد الذين التزموا بتطبيق أحكام الله وشرائعه على أنفسهم ليكونوا قدوةً للناس ومثلاً أعلى للآخرين.



هؤلاء هم «عباد الرحمن» كما أرادهم الله تعالى وكما أخبرنا عنهم.
ولمثل هذا فليعمل العاملون.
وفي مثل ذلك فليتنافس المتنافسون.



نَجِّهِم بِاللَّامِئَاتِ... لِيَسْمَعُوا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا
محمد وآله الطيبين الطاهرين.



في أوائل عام ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م طلبت مني مجلة «البلاغ»
العراقية كتابة بحث عن نهج البلاغة ومدى صحة القول بنسبته لأمير
المؤمنين علي بن أبي طالب (ع)، جواباً على سؤال وردها من أحد
قرائها بهذا الشأن.

وحررتُ يومذاك مقالاً موسعاً بعنوان «نهج البلاغة... لمن؟»
استعرضت فيه كل ما قيل من شبهات وشكوك في نسبة هذا الكتاب
لعلي (ع)؛ ثم أجبت عن كل شبهة بما صحَّ علمه وثبت أمره، مع مراعاة
الاختصار والإيجاز، ملاحظة للمجلة وحجمها وحدود ما ينشر فيها من
بحوث^(١).

ثم طلعت علينا مجلة الكاتب المصرية في عدد شهر أيار (مايو)
١٩٧٥م تحمل مقالاً بقلم الأستاذ محمود محمد شاكر حمل فيه حملة
شعواء على نهج البلاغة وعلى كل قائل بكونه من كلام علي (ع). وقد
أثارت تلك الحملة من الإشفاق على الكاتب ومن الابتسامة على شفاه

(١) مجلة البلاغ العراقية/ العدد الثالث/ السنة الخامسة/ ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

المحققين أكثر ما أثارت من استغراب واستهجان. وبادرت إلى كتابة ردّ مفصل على تلك الأقاويل وأبردته بالبريد المسجل المضمون إلى إدارة المجلة، ولكنه - فيما أعلم - لم ينشر ولم يشر إليه، وربما أرادت المجلة بهذا الإهمال للرد أن تؤكد موضوعيتها ومنهجيتها في عهدتها الجديد!

وفي صيف ذلك العام نفسه تجوّلت في عدّة أقطار عربية، والتقيت خلال تلك الجولة بعدد من الأعلام والمثقفين والباحثين وكان للتراث من أحاديثنا حصة الأسد وأكثر النصيب - ونهج البلاغة قمة التراث وأبرز معالمه - ، ولمست من هؤلاء الأفاضل إصراراً على نشر بحث في سند «النهج» يبّد الشكوك ويضع النقاط على الحروف - على حدّ تعبير الكتاب المعاصرين -، فلما انتهى بي المطاف إلى بيروت أعدت نشر ذلك البحث في كراس مستقل زوّدت به هؤلاء الأصدقاء؛ تعبيراً عن شكري لهم ونزولي عند رغبتهم العزيزة الغالية.



واستمرت المطابع العربية تدور فتلقي في كل يوم كميات هائلة من الكتب والنشرات والصحف، ولا بد للمتبع من السير وراء تلك المطابع ليقراً شيئاً من ذلك الزخم العظيم في الإنتاج؛ بعد أن أصبح الوقوف على الكل خارج طاقة الإنسان.

وحصلت عندي القناعة التامة خلال شهور لا تبلغ السنة أن هناك حملة عنيفة مدبرة على نهج البلاغة - وإن لم تكن عن اتفاق وارتباط سابقين - وأن هناك هدفاً (كبيراً!) يهدف إليه هؤلاء السادة! من وراء هذه الحملة المدبرة.

فبعد (مايو) مجلة الكاتب ومقال محمود محمد شاكر، يطل علينا

(ديسمبر) مجلة الهلال ومقال للدكتور شفيح السيد، ثم (شباط) مجلة العربي، ومقال للدكتور محمد الدسوقي. ولو انتظرنا سنة ثانية لرأينا شهوراً أخرى ومجلات جديدة تدخل القائمة لتحتل فيها «مكاناً ما» من مواقع الهجوم و«رقماً ما» من أرقام الحملات.

فلماذا كل ذلك؟.

وما هي «الأخطار» الفكرية التي يحملها نهج البلاغة لتشنّ عليه الحرب بهذا الشكل المتوالي المنظم؟!.

وهل يتوقف بناء «الثقافة الجديدة!» التي يدعو إليها إخواننا الأعداء في مصر والكويت على هدم نهج البلاغة وتحطيمه؟!.

وهل يشكل نهج البلاغة سداً يعوق عن الدعوة القائمة هناك في ضرورة «الانفتاح» على «الأفكار!» المعاصرة فلا يجد الدعاة بدأً من تحطيم هذا السد العاتق والعقبة المانعة؟!.

لا أدري! ولا المنجم يدري!.



والشيء المضحك المبكي في كل ذلك أن يكون من جملة الأسلحة الجديدة في هذه المعركة «شيء» لم يخطر ببال أحد ولم يدر في خلد إنسان، ولعل هذا هو معنى الجدة والابتكار والإتيان بما لم تستطعه الأوائل!.

إن محمود محمد شاكر يرى من جملة أدلة وضع نهج البلاغة وتلفيقه أنه «كلام كثير الغثاثة»^(١).

(١) مجلة الكاتب المصرية/ العدد ١٧٠/ مايو ١٩٧٥م/ ص ٣٠ - ٣١.

وعندما يقول هذا الرجل عن نهج البلاغة أنه «كلام كثير الغثاثة» نجد - مقتنعين - أن الرجل قد شهر سلاحاً جديداً في المعركة لم يشهره غيره؛ ولكنه - يا للأسف - سلاح فاسد يرتدّ إلى الوراء كما ارتدّت الأسلحة الفاسدة في عهد الملك السيء الصيت فاروق!! .

وإذا كان في المشككين القدامى من نسب النهج للشريف الرضي وإنما دفعه إلى ذلك كون الرضي أديباً كبيراً اشتهر بسموّ التعبير وفصاحة التركيب وبداعة اللفظ .

أما أن يكون في النهج «كلام كثير الغثاثة» فذلك ما لم يقله إنسان من الناس بما فيهم المشككون أنفسهم . وحسبنا أن نقرأ للدكتور شفيح السيد - أحد المشككين وليس آخرهم - ما ذكر في هذا الصدد إذ قال: «... فضلاً عما اشتهر به الإمام من بلاغة القول وحرصه على العبارة، على نحو لا تستبعد معه نسبة تلك النصوص إليه من حيث تركيبها اللغوي وتشكيلها البياني»^(١) .



ثم كان السلاح الثاني من تلك الأسلحة الجديدة المشهورة في هذا الميدان: ذلك التأكيد على الربط بين «الغلو» وبين القول بصحة نسبة نهج البلاغة لعلي (ع) .

ولنقرأ - معاً - هذه الجملة لتضح لنا معالم هذا السلاح الجديد:

يقول الدكتور شفيح السيد:

«إن بعضاً منهم (أي الشيعة) غالى في تقديره له (علي) حتى رفعه إلى مستوى من اصطفاهم الله بالوحي . ومن هؤلاء الرّضوي نفسه في

(١) مجلة الهلال / العدد ١٢ / السنة ٨٣ / ص ٩٥ .

مقدمته للكتاب، فقد علل سبقه في مضممار البيان وتفوقه على كل من عده من الخطباء والبلغاء؛ بأن كلامه (ع) «الكلام الذي عليه مسحة من العلم الإلهي وفيه عبقة من الكلام النبوي»^(١).

وليس لنا من تعليق على هذا الكلام إذا كان أستاذ اللغة العربية وآدابها لا يعرف معنى «مسحة» و«عبقة»، ولا يرى لهما مدلولاً إلا «الغلو» والاصطفاء بالوحي!.



وإذا استثنينا هذين «السلاحين» الجديدين فإن كل ما قيل أخيراً إنما هو تكرار لما قاله الأولون وإن اختلفت الصياغة وتطورت أساليب التعبير.

وسيجد القارئ الكريم في تضاعيف البحث تلك الشبهات والشكوك بالتفصيل.

وكل أملي أن يكون لهذا الكتيب الصغير ما يكون لكوة النور من مجال ودور، إحقاقاً للحق، وكشفاً للغطاء عن الحقيقة، وإزالة لظلام عهود العصبية والهوى المقيت. فإن نجحت في ذلك فما أسعد الحظ، وإن لم أنجح فحسبي أنني قد حاولت ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

العراق — بغداد: الكاظمية.

محمد حسن آل ياسين

نهج البلاغة.. لمن؟

دفعت إليّ مجلة «البلاغ» الزاهرة رسالة وردتها من أحد قرائها يسأل فيها عن مدى صحّة الكلام الذي يردده بعض الناس، في التشكيك بنسبة «نهج البلاغة» لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع)، وفي اتهام الشريف الرضي بوضع تلك الرسائل والخطب.

وتلبية لطلب «البلاغ» أضع هذه الصفحات أمام صاحب السؤال المشار إليه وأمام جميع القراء الأعزاء بأمل أن تكون - على اختصارها - وافية بالغرض ومؤدية لحق البحث، والله ولي التوفيق.

إن كتاب «نهج البلاغة» - كما يعلم الباحثون المدققون - قد جمعه الشريف الرضي محمد بن الحسين المتوفى سنة ٤٠٦هـ وأودع فيه ما اختاره من كلام أمير المؤمنين (ع)، وقد أتم جمعه في رجب سنة أربعماية للهجرة كما نصّ هو على ذلك في آخر الكتاب.

ووهم جرجي زيدان - كعادته في أوهامه وأغاليطه - فنسب جمع النهج للشريف المرتضى علي بن الحسين^(١).

إنه لغطّ فاحش لا يغتفر ربما تابع فيه - بغير هدى وثبت - أستاذه بروكلمان الذي قال: «والصحيح أنه من جمع الشريف المرتضى»^(٢).

(١) تاريخ آداب اللغة العربية: ١٨١/١ و ٢٨٨/٢.

(٢) تاريخ الأدب العربي - الترجمة العربية -: ٦٢/٢.

ولو رجع بروكلمان وجرجي زيدان ومن شايعهما وتابعهما إلى كتابي الشريف الرضي: حقائق التأويل والمجازات النبوية - وهما مطبوعان ومعروفان - لوقفنا على تكرار الإشارة من الرضي إلى كونه هو الجامع لكتاب النهج^(١).

ومع ظني الراجح بأن هذه الحقيقة لم تكن خافية على الأستاذ محمود محمد شاكر - كما خفيت على سلفيه السابقين - فإنه حاول إيهام القارئ بما طرحه من تشكيك في كون الجامع للنهج هو الرضي أو المرتضى^(٢).

وحظي هذا الكتاب من الأهمية والشأن بما لم يحظ به كتاب غيره على مرّ العصور، وأصبح له من الشروح ما بلغ (٧٥) شرحاً في حساب بعض المؤلفين^(٣) و(١٠١) من الشروح في حساب مؤلف آخر^(٤).

وليس غريباً أن يكون للنهج كل هذه الأهمية وهذا الشأن، فقد كان علي «إمام الفصحاء وسيد البلغاء، وفي كلامه قيل: دون كلام الخالق وفوق كلام المخلوقين. ومنه تعلم الناس الخطابة والكتابة» كما يروي عز الدين ابن أبي الحديد.

(١) حقائق التأويل: ١٦٧ والمجازات النبوية: ٤٠ و٦٠ و١٥٢ و١٨٩ و٢٨٥.

ومن مغالطات الدكتور شوقي ضيف في كتابه تاريخ الأدب العربي - العصر الإسلامي: ص ١٢٨، أنه اعتبر اعتراف الشريف الرضي بجمعه للنهج دليلاً على وضعه إياه! وما أدري متى أصبح الجمع وضعاً؟!

(٢) مجلة الكاتب/ العدد ١٧٠ / ص ٣٠.

(٣) الغدير للأميني: ١٦٤/٤ - ١٦٩.

(٤) مصادر نهج البلاغة للحسيني: ٢٤٨/١ - ٣١٣. وقال الدكتور شفيع السيد أن معظم شراح نهج البلاغة هم من الشيعة (الهلال/ العدد ١٢ السنة ٨٣ / ص ٩٦)، ثم سمي عدداً من هؤلاء الشراح وكان معظمهم من غير الشيعة!!

ويقول عبد الحميد بن يحيى الكاتب: «حفظت سبعين خطبة من
خطب الأصلح ففاضت ثم فاضت».

ويقول ابن نباتة: «حفظت من الخطابة كنزاً لا يزيد الإنفاق إلا
سعة وكثرة، حفظت مائة فصل من مواظ علي بن أبي طالب».

ولما قال محض بن أبي محض لمعاوية: جئتك من عند أعيان
الناس! (يعني علياً) قال له:

ويحك كيف يكون أعيان الناس! فوالله ما من الفصاحة لقريش
غيره»^(١).

ويقول الشيخ محمد عبده: «وليس في أهل هذه اللغة إلا قائل بأن
كلام الإمام علي بن أبي طالب هو أشرف الكلام وأبلغه بعد كلام الله
تعالى وكلام نبيه، وأغزره مادة وأرفعه أسلوباً وأجمعه لجلائل
المعاني»^(٢).

ويقول الدكتور زكي نجيب محمود:

«ونجول في أنظارنا في هذه المختارات من أقوال الإمام علي التي
اختارها الشريف الرضي (٩٧٠م - ١٠١٦م) وأطلق عليها نهج البلاغة،
لنقف ذاهلين أمام روعة العبارة وعمق المعنى، فإذا حاولنا أن نصنف
هذه الأقوال تحت رؤوس عامة تجمعها، وجدناها تدور - على الأغلب
- حول موضوعات رئيسية ثلاثة، هي نفسها الموضوعات الرئيسية التي
ترتد إليها محاولات الفلاسفة قديمهم وحديثهم على السواء، ألا وهي:
الله والعالم والإنسان. وإذن فالرجل - وإن لم يتعمدها - فيلسوف

(١) يراجع فيما سبق: شرح نهج البلاغة: ٢٤/١ - ٢٥.

(٢) نهج البلاغة - تعليق محمد عبده: ٥/١.

بمادته، وإن خالف الفلاسفة في أن هؤلاء قد غلب عليهم أن يقيموا لفكرتهم نسقاً يحتويها على صورة مبدأ ونتائجه، وأما هو فقد نشر القول نثراً في دواعيه وظروفه^(١).

ولقد عز على بعض «الناس»! من المتقدمين أن يكون نهج البلاغة أنموذجاً من كلام علي وصورة مصغرة من منهجه العام في الدين والسياسة والإدارة العامة للدولة مما أراد تطبيقه عندما آلت الخلافة إليه، فتوجهوا بسهام الشك نحوه زاعمين «أنه ليس من كلام علي، وإنما الذي جمعه ونسبه إليه هو الذي وضعه»^(٢).

وجاء المتأخرون فسار «بعضهم» على طريق ذلك «البعض» السالف الذكر فرددوا تلك الشبهات وكرروا تلك الشكوك، وكان من جملتهم جرجي زيدان الذي يقول: «وإن كنا نرى أن كثيراً من تلك الخطب ليست لعلي بدليل اختلاف الأسلوب ومخالفة ما فيها من المعاني لعصره»^(٣).

وكذلك المسيو ديمومبين الذي أراد - كما يروي الدكتور زكي مبارك - «أن يغض من قيمة ما نسب إلى علي بن أبي طالب من خطب

(١) المعقول واللامعقول في التراث العربي: ٣٠.

(٢) وفيات الأعيان لابن خلكان: ٣/٣، وقد تابعه علي زعمه هذا كل من الصفدي في الوافي بالوفيات: ٣٧٥/٢ واليافعي في مرآة الجنان: ٥٥/٣ وابن حجر في لسان الميزان ٤/٢٢٣.

(٣) تاريخ آداب اللغة العربية: ٢/٢٨٨.

وتناقض الدكتور شوقي ضيف تناقضاً عجيباً في هذا الموضوع وفي صفحة واحدة في كتابه ص ١٢٨، فذهب أولاً إلى أن علياً قد خلف خطباً كثيرة، ثم ذهب ثانياً إلى أن النهج من وضع الشريف الرضي، ثم رجح - في ثالثة الأثافي - أن الوضع على علي أقدم من عصر الشريف الرضي بل من عصر المسعودي فتأمل!!

ورسائل، استناداً إلى ما شاع منذ أزمان من أن الشريف الرضي هو واضع نهج البلاغة^(١).

ثم سار على طريقهما الأستاذ محمود محمد شاكر الذي ساءه إعجاب الدكتور زكي نجيب محمود بشخصية علي بن أبي طالب اعتماداً على أقواله المودعة في نهج البلاغة وحرّ في نفسه قول الدكتور زكي نجيب: «لننظر كم اجتمع في هذا الرجل من أدب وحكمة وفروسية وسياسة»، فثارت ثائرته واندفع يعلق على ذلك تعليقاً مفصلاً مشحوناً بالجمعجة والطينين قائلاً:

«لم يكن أسلم له في طريقه أن يسأل وأن يحاول أن يفكر على الأقل حتى يتثبت من صحة نسبة ما في هذا الكتاب من الأقوال إلى علي (ع)؟ إنه إذا بطل أن يكون هذا الكلام صحيح النسبة إلى علي، كان استخراج صورة علي منه ضرباً من العبث»^(٢).

وأردف قائلاً: وهو يعلن فتواه العجيبة الغريبة:

«إن النظرة الأولى إلى جملة ما في الكتاب من الكلام، تقطع بأن كثرته الكاثرة لم تجرِ على لسان علي - (ع) - قط، وأنه بعد الفحص الأول المدقق لا يكاد يسلم منه لعلي - (ع) - إلا أقل من العشر، فإذا كانت النسخة التي طبعها الشيخ محمد عبده، تقع في نحو ٤٠٠ صفحة، فلا يكاد يصح منها إلا أقل من أربعين صفحة»^(٣).

ثم لا يورد دليلاً على ذلك سوى اعتقاده بأن في النهج أقوالاً لا يليق صدورها عن رجل مثل علي وأن أبا عبيد القاسم بن سلام لم يشرح

(١) النثر الفني في القرن الرابع الهجري: ٦٩/١.

(٢) مجلة الكاتب: ص ٣٠ / العدد ١٧٠ / السنة ١٥ مايو ١٩٧٥م.

(٣) مجلة الكاتب/ المصدر السابق/ ص ٣٠.

في كتابه غريب ما في النهج بأجمعه، بل «إن حديث علي فيه ربع حديث عمر».

ثم أراد أن يزيد القارىء ثقة بما يقول فأضاف:
وهناك أدلة أخرى على بطلان نسبة ما في هذا الكتاب إلى أمير المؤمنين^(١).

ولكنه لم يذكرها أبداً أبداً!!

ومع ذلك فقد تفضل وزادنا علماً فقال:

«فكتاب كهذا الكتاب، يدل صريح العقل والنظر وصريح النقل والتثبت على أنه كتاب قريب النسب كان غير لائق بالدكتور زكي أن يتسرع إلى التقاطه دون أن يفحصه ويتحرى عنه فيجعل ما فيه من كلام كثير الغثاء، وقد كتب أكثره بعد دهور متطاولة، ممثلاً لعلي بن أبي طالب وممثلاً أيضاً للقرن الأول من الهجرة»^(٢).

وهكذا تعاون هؤلاء جميعاً - بلا سابق معرفة بينهم - في محاولة هدم هذا الصرح الفكري العظيم الذي يمثله «النهج» أبلغ تمثيل.

وتصدى عدد من الكتاب والأدباء والباحثين إلى ردّ هذه الفرية وإقامة البرهان على زيف هذه المزاعم وكذب هذه الادعاءات.

وكان في طليعة من تصدى لتفنيد هذه الشبهات أديب عصره عز الدين بن الحديد في شرحه للنهج، ونروي فيما يلي فقرات مما كتبه هذا الأديب:

«إن كثيراً من أرباب الهوى يقولون: إن كثيراً من نهج البلاغة كلام

(١) المصدر السابق نفسه ص ٣١.

(٢) المصدر السابق نفسه أيضاً: ٣١.

محدث، صنعه قوم من فصحاء الشيعة، وربما عزوا بعضه إلى الرضي أبي الحسن وغيره، وهؤلاء قوم أعمت العصبية أعينهم، فضلوا عن النهج الواضح... وأنا أوضح لك بكلام مختصر ما في هذا الخاطر من الغلط فأقول:

لا يخلو إما أن يكون كل نهج البلاغة مصنوعاً منحولاً أو بعضه. والأول باطل بالضرورة لأننا نعلم بالتواتر صحة إسناد بعضه إلى أمير المؤمنين (ع)، وقد نقل المحدثون كلهم أو جلهم والمؤرخون كثيراً منه، وليسوا من الشيعة لينسبوا إلى غرض في ذلك.

والثاني يدل على ما قلناه، لأن من قد أنس بالكلام والخطابة، وشدداً طرفاً من علم البيان وصار له ذوق في هذا الباب، لا بد أن يفرق بين الكلام الركيك والفصيح والأفصح، وبين الأصيل والمولد، وإذا وقف على كراس واحد يتضمن كلاماً لجماعة من الخطباء، أو لاثنتين منهم فقط، فلا بد أن يفرق بين الكلامين ويميز بين الطريقتين.

ألا ترى أننا مع معرفتنا بالشعر ونقده، لو تصفحنا ديوان أبي تمام، فوجدناه قد كتب في أثنائه قصائد أو قصيدة واحدة لغيره لعرفنا بالذوق مبايئتها لشعر أبي تمام ونفسه وطريقته ومذهبه في القريض..

وأنت إذا تأملت نهج البلاغة وجدته كله ماءً واحداً ونفساً واحداً وأسلوباً واحداً كالجسم البسيط الذي ليس بعض من أبعاضه مخالفاً لباقي الأبعاض في الماهية، وكالقرآن العزيز، أوله كأوسطه، وأوسطه كآخره... فقد ظهر لك بهذا البرهان الواضح ضلال من زعم أن هذا الكتاب أو بعضه منحول إلى أمير المؤمنين (ع) ^(١).

ولما كان بعض الكتاب المعاصرين - وإن امتنوا أستاذية الأدب -

(١) شرح نهج البلاغة: ١٢٧/١٠ - ١٢٩.

يجهلون هذا الأسلوب النقدي الفاحص في دراسة النصوص الأدبية لم يجد أحدهم مانعاً من أن يقول ما نصه:

إن «نسبة الشريف الرضي - جامع الكتاب - إلى البيت العلوي... يمكن أن تكون مدعاة للشك ودافعاً إلى الاتهام بالتحيز والتعصب... وقد قال عنه بعض واصفيه: كان شاعراً مفلقاً فصيح النظم ضخم الألفاظ... وكان مع هذا مترسلاً كاتباً بليغاً متين العبارات، فمن اليسير على مثله إذن أن يؤلف من الكلام ما يشاكل كلام علي (ع) في جزالة الألفاظ ومثانة السبك»^(١).

ويروي ابن أبي الحديد عن شيخه أبي الخير الواسطي: أن أبي الخير سأل يوماً أستاذه ابن الخشاب بعد انتهائهما من قراءة خطبة علي المعروفة بالشقشقية: «أتقول إنها منحولة! فقال: لا والله وإني لأعلم أنها كلامه كما أعلم أنك مصدق. قال: فقلت له: إن كثيراً من الناس يقولون أنها من كلام الرضي رحمه الله تعالى. فقال أتى للرضي ولغير الرضي هذا النفس وهذا الأسلوب! وقد وقفنا على رسائل الرضي وعرفنا طريقته وفته في الكلام المثور...»

ثم قال: والله لقد وقفت على هذه الخطبة في كتب صنف قبل أن يخلق الرضي بمائتي سنة، ولقد وجدتها مسطورة بخطوط أعرفها وأعرف خطوط من هو من العلماء وأهل الأدب قبل أن يخلق النقيب أبو أحمد والد الرضي»^(٢).

ويعلق ابن أبي الحديد على هذه الخطبة نفسها فيقول:

(١) الدكتور شفيح السيد/ مجلة الهلال المصرية/ العدد ١٢ السنة ٧٣ ص ٩٥ - ٩٦.

(٢) شرح نهج البلاغة: ٢٠٥/١.

«وقد وجدت أنا كثيراً من هذه الخطبة في تصانيف شيخنا أبي القاسم البلخي إمام البغداديين من المعتزلة، وكان في دولة المقتدر قبل أن يخلق الرضي بمدة طويلة. ووجدت أيضاً كثيراً منها في كتاب أبي جعفر ابن قبة... وكان... من تلامذة الشيخ أبي القاسم البلخي رحمه الله تعالى ومات في ذلك العصر قبل أن يكون الرضي رحمه الله تعالى موجوداً»^(١).

وعندما ترجم الإمام الزبيدي يحيى بن حمزة العلوي المتوفى سنة ٧٤٥هـ لعلي (ع) قال: «وأعظم كلامه ما حواه كتاب نهج البلاغة وقد تواتر نقله عنه واتفق الكل على صحته»^(٢).

ويقول الكاتب المصري المعاصر محمد عبد الغني حسن:

«ولن نعيد هنا القول فيما لوى به بعض المتعنتين أشداقهم من أن نهج البلاغة هو من كلام الشريف الرضي نفسه وأنه ليس للإمام علي كرم الله وجهه. فتلك قضية أحسن الدفاع فيها ابن أبي الحديد في القديم كما أحسن الدفاع عنها في زماننا هذا الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد»^(٣).

(١) شرح نهج البلاغة: ٢٠٥/١ - ٢٠٦.

ومن التأمل في حديث ابن أبي الحديد عن نسب نهج البلاغة ونسبته نجد أنه لم يكن «مغفلاً» عندما اعتقد أن ما يشرحه خطب للإمام علي، كما وصفه الدكتور طه حسين على رواية الدكتور محمد الدسوقي عنه (مجلة العربي - العدد ٢٠٧/ شباط ١٩٧٦م/ ص ١٤٧).

وإنما كان باحثاً متعمقاً وناقداً متأملاً؛ وإن تميّز بعيب كبير هو التجرد من الهوى والعصية!

(٢) مشكاة الأنوار: ١٧٥.

(٣) تلخيص البيان - المقدمة: ٩٦.

كما يقول الدكتور زكي مبارك تعليقاً على شكوك المسيو ديموميين:
«أما نحن فنتحفظ في هذه المسألة كل التحفظ لأن الجاحظ يحدثنا
أن خطب علي وعمر وعثمان كانت محفوظة في مجموعات. ومعنى هذا
أن خطب علي كانت معروفة قبل الشريف الرضي. والذين نسبوا نهج
البلاغة إلى الرضي يحتجون بأنه وضعها لأغراض شيعة، فلم لا نقول
من جانبنا بأن تهمة الوضع جاءت لتأييد خصوم الحملات الشيعية»^(١).
ومهما يكن من أمر!

وعلى الرغم من ضيق هذه الصفحات وعدم اتساعها لبحث هذا
الموضوع كما يستحقه من إطناب وتفصيل، فإننا سنستعرض المسألة
بالقدر المناسب لهذا المجال وحجمه، فنوجز - بأمانة - عرض الشبهات
التي يرددها الشكاك في هذا الصدد، كما نوجز عرض الأجوبة والردود
على كل ذلك، ليُحصِص الحق وينكشف الزيف ويتجلى الصبح لكل
ذي عينين.



الشبهات

الأولى - التعريض بصحابة رسول الله (ص). وذلك ما لا يتناسب ومقام الإمام وعظمة خلقه وسمو نفسه.

الثانية - تكرار لفظي «الوصي» و«الوصاية» في نهج البلاغة. وتلك لفظة لم يكن يعرفها المسلمون يومذاك، وإنما ابتدعها المبتدعون بعد ذلك التاريخ بمدة طويلة.

الثالثة - طول بعض الخطب الواردة في النهج كما في الخطبة المسماة بـ «القاصعة» والأخرى المسماة بـ «الأشباح»، وكذلك طول بعض الكتب كـ «العهد» المكتوب لمالك الأشتر عندما ولّاه الإمام أمر مصر. وذلك ما يخالف الأسلوب المألوف لدى الصحابة وغيرهم من البلغاء أو آنذاك.

الرابعة - السجع والتنميق والصنعة اللفظية والزركشة في التعبير. وذلك ما لم يعرفه الأدب العربي إلا بعد عصر الإمام.

الخامسة - دقة الوصف كما في الخطب المعنية بوصف الخفاش والطاوس والنملة والجرادة. وذلك ما لم نجد له مثيلاً في المأثور من كلام العرب في صدر الإسلام، وإنما هو من آثار تعريب الترائين اليوناني والفارسي وتأثر العرب به، وهو متأخر عن عصر الإمام بكثير.

السادسة - استعمال الإحصاءات العددية كقوله: «الاستغفار على

سنة معان» وكقوله: «الإيمان على أربع دعائم» وكقوله: «الصبر على أربع شعب».

وهذا أيضاً من آثار التأثر بالتعريب، ولم يكن معروفاً أو مألوفاً في عصر الإمام.

السابعة - ورود عبارات في النهج قد يستشف منها القارىء ادعاء علي علم الغيب. وذلك ما يجب أن يكرم مقام الإمام عنه، لأنه من خصائص النبوة التي لا يصح ادعاؤها لأي شخص بعد النبي (ص).

الثامنة - الإكثار من كلمات الزهد وذكر الموت. وهذا من نتائج التأثر بالمنهج المسيحي من جهة وبالحركة الصوفية من جهة أخرى. وذلك كله متأخر جداً عن عصر علي.

التاسعة - رواية بعض الكتب والمراجع القديمة لبعض الجمل الواردة في النهج منسوبة إلى أشخاص آخرين.

العاشرة - خلو كثير من كتب اللغة والأدب من الاستشهاد بما ورد في نهج البلاغة. وإعراض أولئك الأعلام عن الاستشهاد بكلام الإمام دليل على رفضهم لصحة انتسابها لعلي (ع).

هذه هي خلاصة وجيزة وأمينة لكل ما قيل من شكوك وشبهات في مسألة استناد نهج البلاغة للإمام.

ونورد فيما يلي جواب هذه الشبهات بالتسلسل، عسى أن يكون فيه ما يرضي الباحث ويقنع الحائر فنقول:

جواب الشبهة الأولى

إن الصحبة - في اللغة - لا تدل على أكثر من المعاشرة والمعاصرة، ولا علاقة لها بتوافق الرأي وانسجام العقيدة بين الصاحبين

أبدأ، ويقول تعالى في محكم كتابه: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ﴾، ويقول تعالى مخاطباً كفرة مكة: ﴿مَا بِصَاحِبِكُمْ مِّن جِنَّةٍ﴾ وإلى آخر ما هنالك من شواهد قرآنية وحديثية وشعرية.

ومن هنا يظهر أن من عاصر رسول الله (ص) وعاشره وإن صح إطلاق لفظ «الصاحب» عليه لا يمكن أن يوصف بالإيمان والتقوى والورع والوثاقة لمجرد تلك المعاصرة والمعاشرة، بل لا بد من دراسة شاملة لأعمال ذلك الصحابي ليرى من سلوكه وتديته والتزامه مدى استحقاقه لصفة الوثاقة وللتزكية الحقيقية له في ضوء ذلك كله.

وحسبنا دليلاً على ذلك ما رواه البخاري عن النبي (ص) من قوله:

«ليرفعن إليّ رجال منكم حتى إذا أهويت لأناولهم اختلجوا دوني، فأقول: إي رب أصحابي، يقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك»، وفي نص آخر: فأقول «أمّتي، فيقول: لا تدري مشوا على القهقري». وفي نص ثالث: (فيقال: إنك لا تدري ما بدلوا بعدك، فأقول: سحقاً سحقاً لمن بَدَل بعدي)^(١).

وفي لفظ ابن ماجه: (إن رسول الله (ص) قال: ويحكم أو ويلكم لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض)^(٢).

وإذن، فليس كل صحابي منزهاً من الذم، وليس كل صحابي محرم الثلب، ولذلك فلا مانع - أبداً - أن يذكر علي بالذم والثلب من يستحق ذلك منهم، خصوصاً وأن بعضهم قد شهر السلاح بوجهه وأعلن الحرب عليه وكان يودّ قتله وسفك دمه مهما كانت الوسائل وبأي سبيل كان.

(١) صحيح البخاري: ٥٨/٩ و ٥٩.

(٢) سنن ابن ماجه: ١٣٠٠/٢.

ومن هنا نرى أن كلمات الذم هذه لم تكن بالشكل الذي (لا يليق صدورها عن رجل مثل علي في دينه وعلمه وتقواه) كما يزعم محمود محمد شاكر، ولم تكن مما يجب إنكاره (تنزيهاً لعلي عن الهبوط إلى هذا المستوى) كما يدّعي الدكتور شفيع السيد.

وهل يعتبر ذم الناكثين والقاسطين والطعن في المارقين والمنحرفين عملاً منافياً للتقوى أو مخالفاً لأحكام الدين!!

ولذلك، فلم يكن من المستبعد أن يذم علي هؤلاء وأشباههم، وليس في ورود مثل هذا الذم في كلامه ما يحمل على الشك في انتساب ذلك الكلام إليه، خصوصاً وأنه قد أثنى على الصحابة الملتزمين بالإثبات ثناءً جميلاً بلغ حد التأوّه والحنين على فراقهم، وعلّل حنينه عليهم لأنهم تلووا القرآن فأحكموه، وتدبروا الفرض فأقاموه، أحيوا السنّة وأماتوا البدعة.. الخ^(١).

وهذه هي الموضوعية المذهلة الرائعة التي سار عليها «علي» طيلة حياته: يقول الحق وينطق بالصدق، يمدح من استحق المدح، ويذم من استأهل الذم، ولا تأخذه في كل ذلك لومة لائم.



جواب الشبهة الثانية

إن كلمة (الوصية) ومشتقاتها قد تكررت في القرآن الكريم عدة مرات^(٢)، كما تكررت في كلام النبي (ص) مرات أيضاً، ومنها ما أعلنه

(١) نهج البلاغة: ٣٤٤/١.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٨٢، وسورة النساء، الآيات ١١ - ١٢ وسورة المائدة، الآية: ١٠٦ وإلى غير ذلك.

في اجتماع الإنذار عندما قال النبي (ص): «فأيكم يؤازرنى على هذا الأمر على أن يكون أخى ووصيى وخليفتى فيكم؟» فأحجم القوم عنها جميعاً فقام علي فقال: أنا يا نبي الله . الخ^(١).

كما أن هناك أحاديث نبوية متعددة وصف فيها علي بـ (الوصي) أو (أفضل الأوصياء) أو (خاتم الوصيين) روتها كتب كثيرة ومراجع شهيرة معتمدة عند المسلمين^(٢).

ونظم الشعراء في هذا المعنى في ذلك العصر، وكان منهم رجل اللغة والنحو أبو الأسود الدؤلي الذي يقول:

أحب محمداً حباً شديداً وعباساً وحمزة والوصيا^(٣)
 وكان منهم حسان بن ثابت الذي يقول من جملة قصيدة يخاطب بها علياً:

ألست أخاه في الهدى ووصيه وأعلم منهم بالكتاب وبالسنن^(٤)
 وكذلك النعمان بن العجلان الذي يقول في أثناء مقطعة له:

وصي النبي المصطفى وابن عمه
 وقاتل فرسان الضلالة والكفر^(٥)

وإلى كثير من الشعراء الذين عقد ابن أبي الحديد فصلاً خاصاً لهم

(١) تاريخ الطبري: ٣١٩/٢ - ٣٢١ والكامل لابن الأثير: ٤١/٢ - ٤٢ وشرح نهج البلاغة: ٢١١/١٣.

(٢) يراجع في معرفة هذه المصادر والوقوف على نصوصها كتاب الغدير: ٢٥٢/٢ - ٢٦٠.

(٣) ديوان أبي الأسود الدؤلي: ٧٣.

(٤) الموقفيات: ٥٩٨ وشرح نهج البلاغة: ٣٥/٦.

(٥) الموقفيات: ٥٩٣.

ولما ورد في شعرهم من (وصاية) علي وهم عدد كبير من البدرين
وآخرون من الصحابة والتابعين^(١).

أما الشعراء المتأخرون عن ذلك العهد - عهد الصحابة والتابعين -
فقد تكررت في شعرهم كلمة (الوصي) نعتاً خاصاً بعلي، ولكننا لا نرى
المجال متسعاً لسرد ذلك كله، ومثله القول في غير الشعراء من
المؤرخين وكتاب التراجم وسائر المؤلفين.

وإذن، فكلمة (وصي) نبوية أصيلة لا يسع المسلم ولا غير المسلم
نكران أصلتها اللغوية والدينية والتاريخية، وقد استعملها الجيل الأول
من أجيال الإسلام بمعناها الخاص الذي نعيه.



جواب الشبهة الثالثة

إن الطول والقصر في الخطبة والعهد والرسالة إنما يرتبط بمناسبة
الكلام، وقد عرّف العلماء البلاغة: بأنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال،
فإذا اقتضت الحال التطويل كان على البليغ أن يطيل، وإذا اقتضت
التقصير قصر، وعندما رأى بليغ العرب سحبان بن وائل وهو في مجلس
معاوية أن المقام يستدعي الإطالة قام فخطب من حين انتهاء صلاة الظهر
وإلى أن حلّ وقت العصر^(٢)، من دون أن يرى أحد الحاضرين أن ذلك
مخالف للبلاغة أو خارج عن أصول الكلام.

(١) شرح نهج البلاغة: ١٤٣/١ - ١٥٠ وقال ابن أبي الحديد تعليقاً على هذه الأشعار
أنه نقلها عمن «ليس من الشيعة ولا معدوداً من رجالها» وأن «الأشعار التي
تضمن هذه اللفظة كثيرة جداً ولكننا ذكرنا منها ما هنا بعض ما قيل».

(٢) شرح العيون: ٨٠.

وقد أجاب على هذه الشبهة عدد من الكتاب، منهم الدكتور زكي مبارك الذي يقول:

«إن مسألة الإيجاز والإطناب كانت تجري في الغالب على مقتضى الحال، فكان الكاتب يوجز تارة ويطنب أخرى، وفقاً للظروف التي يكتب فيها رسالته، وكان منهم من يوجز، ولا يرجعون في ذلك إلى قاعدة غير المناسبات التي توجب الكلام، فتقضي مرة بالإطناب وتقضي حيناً بالإيجاز. وسحبان بن وائل الذي عرف بالتطويل وبأنه كان يخطب أحياناً نصف يوم أثرت عنه الخطب القصيرة الموجزة».

«ورسائل علي بن أبي طالب وخطبه ووصاياه وعهوده إلى ولاته تجري على هذا النمط فهو يطيل حين يكتب عهداً يبين فيه ما يجب على الحاكم في سياسة القطر الذي يرعاه، ويوجز حين يكتب إلى بعض خواصه في شأن معين لا يقتضي التطويل»^(١).



جواب الشبهة الرابعة

إن السجع والازدواج اللفظي ليس شيئاً غير معروف في ذلك العصر كما يزعم الدكتور أحمد أمين^(٢) وحسبنا فيه أنه أسلوب القرآن الكريم، وما أحرى تلميذ القرآن بالسير على منهج القرآن حتى في الأسلوب والتعبير وفن صياغة الكلام.

وقد روى المحدثون والمؤرخون سجعاً وازدواجاً في كلام

(١) النشر الفني: ٥٨/١ - ٥٩.

(٢) فجر الإسلام: ١٤٩.

النبي (ص)^(١) وكلمات بعض الصحابة، ولكن دليل القرآن هو الأصل، وقد سار الجميع على هدى هذا الكتاب وتأثروا بأسلوبه.

ويقول الدكتور زكي مبارك معلقاً على ذلك:

«وقد رأينا التوحيد ي اخترع حديث السقيفة ويرى من الفن أن ينطق الصحابة بكلام مسجوع لأنه كان يعرف لغتهم كذلك»^(٢).

وإذن، فالكلام المسجوع كان معروفاً ومألوفاً يومذاك، ولا مجال للشك في صحة نسبة مثل هذا الكلام للنبي وصحابته ومعاصريه.

جواب الشبهة الخامسة

إن دقة الوصف لشيء ما فرع التأمل الدقيق في ذلك الشيء وكما كان التأمل أعمق وأدق وكان الوصف أشمل وأكمل كان معنى ذلك أن المتأمل على جانب كبير من الذكاء والعبقرية.

وهؤلاء العلماء الذين عرفهم العلم في كل عصوره كان نبوغهم مستنداً إلى التأمل في الأشياء وفي البحث عن كنهها وأعماقها المجهولة ثم وصف ما يجهله الناس من ذلك الكنه الغامض وتلك الأعماق التي لم يعرف بنو الإنسان عنها شيئاً.

ولا أظن أن إنساناً ينكر على أي عالم من هؤلاء دقة وصفه وعمق غوره وكشفه الأسرار والأستار الخفية المجهولة.

فلماذا ينكر الدكتور أحمد أمين^(٣) وأشباهه على علي أن يصف الجراد بدقة أو يتحدث عن النملة بعمق؟!

(١) شرح نهج البلاغة: ١٢٨/١ - ١٣٠.

(٢) النشر الفني ١/٦٩.

(٣) فجر الإسلام: ١٤٩.

إنها مسألة فيها نظر!

وحتى (الطاووس) الذي كان وصُفَّ علي له دليلاً - لدى بعض المغفلين - على كذب نسبة تلك الخطبة للإمام لأن المدينة لم يكن فيها طاووس، فقد شاهده الإمام بالكوفة «وكانت يومئذ تجبى إليها ثمرات كل شيء وتأتي إليها هدايا الملوك من الآفاق»^(١)، وتأمل فيه بدقة، وعينه معاينة العالم الذكي العبقري، وخرج من كل ذلك بما ذكره في خطبته الواردة في نهج البلاغة، وقد أشار في خلالها إلى معنى الملاحظة الفاحصة المبنية على المشاهدة العميقة والرؤية الدقيقة فقال (ع): «أحيلك من ذلك على معاينة»^(٢).

ولعل ذنب علي في ذلك كله أنه كان دقيق النظر بأكثر مما كان عليه أهل عصره!.

وإنه لذنوب كبير بلا شك!!



جواب الشبهة السادسة

إن التقسيمات العددية الواردة في نهج البلاغة ليست بدعاً في بابها، والظاهر أن الدكتور أحمد أمين لم يكلف نفسه عناء المراجعة عندما كتب يقول عن هذه التقسيمات أنها إنما حدثت بعد أن نقلت الفلسفة اليونانية إلى العربية وبعد أن دَوَّنت العلوم^(٣).

(١) شرح نهج البلاغة: ٢٧٠/٩.

(٢) نهج البلاغة: ٣٠٦/١ - ٣٠٧.

(٣) فجر الإسلام: ١٤٩.

وقد ورد في المأثور من كلام النبي (ص): «ثلاثة لا يكاد يسلم منهن أحد.. الخ»^(١). أوصاني ربي بتسع وأنا أوصيكم بها..^(٢). أربع من النشر: شرب العسل... الخ»^(٣).

وورد في المروزي عن الخليفة أبي بكر: «ثلاث فعلتھن وددت أني تركتھن، وثلاث تركتھن وددت أني فعلتھن، وثلاث وددت أني سألت رسول الله (ص) عنھن. فأما الثلاث..»^(٤).

وورد في المروزي عن الخليفة عمر: «النساء ثلاث.. الخ..»^(٥). الإنسان لا يتعلم العلم لثلاث ولا يتركه لثلاث.. الخ»^(٦). الرجال ثلاثة.. الخ»^(٧). ثلاث خصال من لم يكن فيه لم ينفعه الإيمان.. الخ»^(٨).

إلى كثير من أمثال ذلك مما هو مروى عن الصحابة والتابعين وغيرهم، فهل كل ذلك مما لفقھ الشيعة على لسانهم؟ أم أن الشريف الرضي هو الذي وضعه ونحله هذا وذاك؟!.

وأين كان الدكتور أحمد أمين وأضرابه عن هذه النصوص؟!.



-
- (١) العقد الفريد: ٣٠٢/٢.
 - (٢) العقد الفريد: ٤١٧/٢.
 - (٣) العقد الفريد: ٢٧٢/٦.
 - (٤) تاريخ الطبري: ٤٣٠/٣ - ٤٣١.
 - (٥) شرح نهج البلاغة: ٧١/١٢.
 - (٦) المصدر نفسه: ٧١/١٢.
 - (٧) شرح النهج أيضاً: ٧٢/١٢.
 - (٨) المصدر نفسه أيضاً: ١١٨/١٢.

جواب الشبهة السابعة

كان علي (ع) يخطب بالبصرة ويخبر في خطبته ببعض الملاحم فقال له بعض أصحابه: «لقد أعطيت يا أمير المؤمنين علم الغيب. فضحك (ع) وقال للرجل وكان كليياً: يا أخا كلب، ليس هو بعلم غيب وإنما هو تعلم من ذي علم... علمه الله نبيه فعلمنيه، ودعا لي بأن يعيه صدري»^(١).

وهذا هو قولنا في علم الأئمة بالغيب.

تعلم من ذي علم، وهو رسول الله (ص).

ويؤكد هذا المعنى ما أخرجه الشيخ المفيد محمد بن محمد بن نعمان بسنده عن ابن المغيرة قال:

«كنت أنا ويحيى بن عبد الله بن الحسن عند أبي الحسن [الإمام موسى بن جعفر] (ع)، فقال له يحيى: جعلت فداك إنهم يزعمون أنك تعلم الغيب، فقال: سبحان الله... لا والله ما هي إلا وراثة عن رسول الله (ص)»^(٢).

وهكذا يكشف لنا علي وولده موسى بن جعفر (ع) حقيقة علم الغيب الوارد في كلام الأئمة، ولكن عباس محمود العقاد عندما خفي عليه هذا المعنى ولم يقف على كلام الإمام في نهج البلاغة سارع إلى القول: بأن «النبوءات التي جاءت في نهج البلاغة عن الحجاج وفتنة الزنج وغازات التتار وما إليها هي من مدخول الكلام عليه ومما أضافه النساخ إلى الكتاب بعد وقوع تلك الحوادث بزمن قصير أو طويل»^(٣).

(١) نهج البلاغة: ٢٤٥/١ - ٢٤٦.

(٢) أمالي الشيخ المفيد: ١٣.

(٣) عبقرية الإمام: ١٤٠ - ١٤١.

وهذا من الإشكالات المضحكة!

وعندما يزعم أن ذكر غارات التتار في نهج البلاغة (من مدخول الكلام) و(مما أضافه النساخ) فإنه لا يعلم أن في مكتبات العالم اليوم نسخاً من نهج البلاغة قد كتبت قبل عصر التتار وقبل احتلال بغداد من قبلهم^(١)، وقد ورد فيها هذا النص كما هو مثبت في نهج البلاغة المطبوع، وكذلك النسخة التي اعتمدها ابن أبي الحديد وهي بخط الشريف الرضي^(٢).
فمن أدخل هذا الكلام يا ترى؟ وأي ناسخ أضافه؟

وهل نسبة علم الغيب إلى الوضاعين والناسخين أقرب إلى القبول من نسبه لعلي؟.



جواب الشبهة الثامنة

إن الظروف الاجتماعية المتطورة التي فتحت على المسلمين آفاق الأرض لم تصحبها عدالة في توزيع الثروة وفي تنظيم الحياة العامة لهم بالإنصاف والمساواة الإسلامية، فحصل - نتيجة لذلك - من سوء النظام وسوء التوزيع والإثراء الفظيع لبعض النفعيين على حساب الفقر المدقع للكثرة الكاثرة من الناس، ما حمل الإمام على استعمال هذا الأسلوب الزهدي المشار إليه وعلى تكرار ذلك والتأكيد عليه ليخفف من غلواء هذه الرأسمالية العجيبة والطبقية الخطيرة.

(١) كالنسخة الموجودة في مكتبة السيد محمد محيط الطباطبائي في طهران وتاريخها ٥١٢هـ ونسخة مدرسة فاضل خان في مشهد وتاريخها ٥٤٤هـ ونسخة مكتبة المتحف العراقي ببغداد وتاريخها ٥٦٥هـ ونسخة مكتبة السيد اليزدي في النجف الأشرف وتاريخها ٦٣١هـ.

(٢) شرح نهج البلاغة: ٣/١٢.

وكدليل على صحة هذا الاستنتاج نجد أن أفراداً من أصحابه ممن أرادوا الزهد الحقيقي ولم يكونوا من أولئك الذين يخشى عليهم من أن يعميهم حب الدنيا وحب المال قد لامهم على زهدهم المتطرف كمثّل قوله لعاصم بن زياد الحارثي عندما بلغه أنه لبس العباءة وتخلّى عن الدنيا:

«يا عدي نفسه، لقد استهام بك الخبيث، أما رحمت أهلك وولذك، أترى الله أحلّ لك الطيبات وهو يكره أن تأخذها... قال: يا أمير المؤمنين، هذا أنت في خشونة ملبسك وجشوبة مأكلك. قال: ويحك إني لست كأنت. إن الله فرض على أئمة العدل أن يقدروا أنفسهم بضعفة الناس كي لا يتبيخ [أي يهيج الألم] بالفقير فقره»^(١).

وإذن، فلم يكن علي بزهده يريد أن يرسم للناس منهج سلوكهم، وإنما كان يرى في زهده قياماً بواجب المركز وشؤون المسؤولية. وقد شرح هو - سلام الله عليه - ذلك بكل تفصيل في رسالته لعثمان بن حنيف واليه على البصرة، وكان ممّا قال له في أثناء هذه الرسالة:

«ولو شئت لا هتديت الطريق إلى مصفى هذا العسل ولباب هذا القمح ونسائج هذا القرز، ولكن هيهات أن يغلبني هواي ويقودني جشعي إلى تخير الأطعمة، ولعلّ بالحجاز أو اليمامة من لا طمع له في القرص ولا عهد له بالشبع، أو أبيت مبطاناً وحولي بطون غرثى وأكباد حرى؟. أفقع من نفسي بأن يقال أمير المؤمنين ولا أشاركهم في مكاره الدهر، أو أكون أسوة لهم في جشوبة العيش»^(٢).

وعندما يصف علي المتّقين لا يصفهم بالزهد والتصوّف وحرمان النفس من طيبات الحياة الدنيا وإنما يؤكد «أن المتّقين ذهبوا بعاجل

(١) شرح نهج البلاغة: ٤٢٢/١ - ٤٢٣.

(٢) نهج البلاغة: ٧١/٢ - ٧٢.

الدنيا وأجل الآخرة، فشاركوا أهل الدنيا في دنياهم، ولم يشاركهم أهل الدنيا في آخرتهم. سكنوا الدنيا بأفضل ما سكنت، وأكلوها بأفضل ما أكلت، فحظوا من الدنيا بما حظي به المترفون... ثم انقلبوا عنها بالزاد المبلغ والمتجر الرابع^(١).



جواب الشبهة التاسعة

إن رواية بضعة فقرات من نهج البلاغة منسوبة لغير علي في بعض المراجع والكتب التراثية، أمر لا يدل على نفي نسبة أو تلفيق سند، كيف وقد حدث مثلها في بعض ما نسب إلى النبي (ص) وإلى عدد من الصحابة من جمل وفقرات، كما حدث مثلها في عدد كبير من الشعر العربي القديم.

وليس معنى نسبة فقرة نبوية إلى غير النبي في كتاب ما، أو نسبة بيت من الشعر إلى شاعر ما وغيره أن الحديث النبوي أصبح محل شك أو إشكال، أو أن ديوان الشاعر الفلاني قد أصبح مرفوض النسبة والسند.

هذا كله، بالإضافة إلى تلك الحملة الشعواء التي شنتها الحكم الأموي وعدد من الحكام العباسيين على شخص علي بفضائله ومناقبه وأحاديثه وتاريخه، مما حدا بالكثير إلى كتمان ما يعلمه أولئك عن علي، وإلى الاستشهاد بكلامه من دون تصريح باسمه في معظم الأحيان.

وعندما يعلن الخليفة - وهو الحاكم المطلق - براءة الذمة مما يذكر

(١) نهج البلاغة: ٢٧/٢ - ٢٨.

أبا تراب بخير، أبقى مجال لتداول كلامه بين الناس علناً؟، وإذا كان الجواب بالنفي صحيحاً - وهو صحيح قطعاً - فلماذا يتعجب محمود محمد شاکر من كون حديث علي (ع) عند القاسم بن سلام بمقدار ربع حديث عمر بن الخطاب وهل يكون ذلك دليلاً على الشك في نهج البلاغة؟!



جواب الشبهة العاشرة

كثيرة هي المصادر التراثية المعتمدة التي تروي كلام علي وخطبه، وقد سبق تأليفها على عهد الشريف الرضي جامع نهج البلاغة^(١).

وكان السيد عبد الزهراء الخطيب الحسيني قد أحصى (١٠٩) مصادر مؤلفة قبل سنة ٤٠٠ هجرية - وهي سنة جمع الشريف للنهج - قد استشهدت بكلام الإمام وخطبه ورسائله^(٢) وحملت إلى الأجيال التالية تلك النصوص العلوية دون أن تبدي أي شك في ذلك أو ريب أو توقف.

ويكفي أن نعلم أن من جملة أولئك الرواة القدماء المفضل الضبي المتوفى سنة ١٦٨ هـ ونصر بن مزاحم المتوفى سنة ٢٠٢ هـ والقاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٣ هـ وابن سعد المتوفى سنة ٢٣٠ هـ ومحمد بن حبيب المتوفى سنة ٢٤٥ هـ والجاحظ المتوفى سنة ٢٥٥ هـ والسجستاني المتوفى سنة ٢٥٥ هـ والزبير بن بكار المتوفى سنة ٢٥٦ هـ والمبرد

(١) وقد روى الشريف الرضي عن بعضها مصرحاً باسمه: كالبيان والتبيين للجاحظ والمغازي لسعيد بن يحيى والمقتضب للمبرد وتاريخ الطبري.

(٢) مصادر نهج البلاغة وأسانيده: ٢٧/١ - ٣٧.

المتوفى سنة ٢٥٨ هـ وابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هـ والبلاذري المتوفى سنة ٢٧٩ هـ والبرقي المتوفى سنة ٢٧٤ هـ أو ٢٨٠ هـ واليعقوبي المتوفى سنة ٢٨٤ هـ وأبا حنيفة الدينوري المتوفى حوالي سنة ٢٩٠ هـ وأبا جعفر الصفار المتوفى سنة ٢٩٠ هـ وأبا العباس ثعلب المتوفى سنة ٢٩١ هـ وابن المعتز المتوفى سنة ٢٩٦ هـ والطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ وابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ هـ وابن عبد ربه المتوفى سنة ٣٢٨ هـ والزرجاني المتوفى سنة ٣٢٩ هـ والجهمي المتوفى سنة ٣٣١ هـ والكندي المتوفى سنة ٣٥٠ هـ وأبا الفرج الأصبهاني المتوفى سنة ٣٥٦ هـ والقالبي المتوفى سنة ٣٥٦ هـ.

وعندما نقف على مؤلفات هؤلاء الأعلام وما فيها من كلام الإمام (ع) نجد كم كان محمود شاكر بعيداً عن الموضوعية والجدية عندما قال:

«إن بين جمع هذه الأقوال وبين وفاة علي - (ع) - نحو أربعة قرون، وهذه الأقوال لم يَرُوها الرضي أو أخوه المرتضى (كذا) بإسناد متصل ينتهي إلى علي، فكيف نثق بهذه الرواية المرسلة بلا إسناد صحيح، مع أن الدهور المتطاولة التي تفصل بين علي أمير المؤمنين وبين جامع هذه الأقوال».

وكذلك يتضح مقدار المجانبة عن الصواب في كلام الدكتور شفيع السيد إذ يقول:

«وكان منهج الرضي في تسجيل النصوص من العوامل التي استندوا إليها [أي المشككون] في تأييد وجهة نظرهم، ذلك أنه في الأعم الأغلب من الأحيان يورد النصوص منسوبة إلى الإمام علي دون توثيقها بذكر المصادر التي سبقته إلى روايتها، أو الشيوخ الذين روى عنهم».

كما يتضح أيضاً مدى الكسل في مراجعة المصادر عند الدكتور طه حسين أو التسرع في إصدار الأحكام عندما يقول فيما يروي عنه الدكتور الدسوقي والعهدة عليه:

«إن في بعض كتب التاريخ مثل الطبري والبلاذري خطباً للإمام علي، وهذه يمكن قبولها وصحة نسبتها إليه».

وكان الطبري والبلاذري هما الوحيدان! وكأن ما لم يروياه من كلام الإمام لم يرد في مصدر آخر ولم يروه راوٍ غيرهما.

وبعد:

فلعل ما نختم به الحديث عن نهج البلاغة أن نقرأ فقرأ مما كتبه المستشرق الفرنسي الشهير هنري كوربان عن هذا الكتاب العظيم إذ قال: «وتأتي أهمية هذا الكتاب في الدرجة الأولى؛ بعد القرآن وأحاديث النبي، ليس بالنسبة للحياة الدينية في التشيع عموماً وحسب، بل بالنسبة لما في التشيع من فكر فلسفي. ويمكن اعتبار نهج البلاغة منهلاً من أهم المناهل التي استقى منها المفكرون الشيعة... وإتاك لتشعر بتأثير هذا الكتاب بصورة جمة من الترابط المنطقي في الكلام؛ ومن استنتاج النتائج السليمة؛ وخلق بعض المصطلحات التقنية العربية التي أدخلت على اللغة الأدبية والفلسفية فأضفت عليها غنى وطلاوة، وذلك أنها نشأت مستقلة عن تعريب النصوص اليونانية»^(١).

ومهما يكن من أمر.

فسيظل «نهج البلاغة» نبراساً مشعاً يهتدي بنوره السائرون، وينهل

(١) تاريخ الفلسفة الإسلامية: ٨٠ - ٨١.

منه المنتهلون، ولن يستطيع الضباب مهما تكاثف حجمه واتسع امتداده أن يحجب الشمس عن العيون.

وصدق الله العظيم إذ يقول:

﴿فَأَمَّا الزُّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ﴾

[الرعد: ١٧].

والحمد لله رب العالمين.



المصادر والمراجع

- ١ - أمالي الشيخ المفيد، النجف ١٣٦٧ هـ.
- ٢ - البلاغ/ مجلة/ الجمعية الإسلامية للخدمات الثقافية، بغداد ١٣٩٥ هـ.
- ٣ - تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان، القاهرة ١٩٣٠ م.
- ٤ - تاريخ الأدب العربي لبروكلمان - الترجمة العربية، القاهرة «د.ن».
- ٥ - تاريخ الأدب العربي/ العصر الإسلامي للدكتور شوقي ضيف، القاهرة ١٩٧٤ م.
- ٦ - تاريخ الأمم والملوك للطبري، القاهرة ١٩٦٣ م.
- ٧ - تاريخ الفلسفة الإسلامية لهنري كوربان - الترجمة العربية، بيروت ١٩٦٦ م.
- ٨ - تلخيص البيان للشريف الرضي، القاهرة، ١٣٧٤ هـ.
- ٩ - حقائق التأويل للشريف الرضي، النجف ١٣٥٥ هـ.
- ١٠ - ديوان أبو الأسود الدؤلي، بغداد ١٣٨٤ هـ.
- ١١ - سرح العيون لابن نباتة، القاهرة ١٢٧٧ هـ.
- ١٢ - سنن ماجه، القاهرة ١٣٧٢ هـ.
- ١٣ - شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، القاهرة ١٣٧٨ هـ.
- ١٤ - صحيح البخاري، القاهرة «محمد علي صبيح».
- ١٥ - عبقرية الإمام للعقاد، القاهرة ١٩٥٢ م.

- ١٦ - العربي/ مجلة/ وزارة الأعلام الكويتية، الكويت ١٩٧٦م.
- ١٧ - العقد الفريد لابن عبد ربه، القاهرة ١٣٧٥هـ.
- ١٨ - الغدير للأميني، النجف ١٣٦٥هـ.
- ١٩ - فجر الإسلام للدكتور أحمد أمين، القاهرة ١٣٧٠هـ.
- ٢٠ - الكاتب/ مجلة/ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٥م.
- ٢١ - الكامل لابن الأثير، القاهرة ١٣٤٨هـ.
- ٢٢ - لسان الميزان لابن حجر، الهند ١٣٢٩هـ.
- ٢٣ - المجازات النبوية للشريف الرضي، القاهرة ١٣٥٦هـ.
- ٢٤ - مرآة الجنان لليافعي، الهند ١٣٣٧هـ.
- ٢٥ - مشكاة الأنوار ليحيى العلوي، القاهرة ١٩٧٣م.
- ٢٦ - مصادر نهج البلاغة للحسيني، النجف ١٣٨٦هـ.
- ٢٧ - المعقول واللامعقول في التراث العربي للدكتور زكي نجيب محمود، بيروت «دار الشروق».
- ٢٨ - الموقفيات للزبير بن بكار، بغداد ١٩٧٢م.
- ٢٩ - النشر الفني في القرن الرابع الهجري للدكتور زكي مبارك، القاهرة ١٣٥٢هـ.
- ٣٠ - نهج البلاغة/ تعليق الشيخ محمد عبده، القاهرة «البابي الحلبي».
- ٣١ - الهلال/ مجلة/ دار الهلال المصرية، القاهرة ١٩٧٥م.
- ٣٢ - الوافي بالوفيات للكتبي، القاهرة ١٩٥١م.
- ٣٣ - وفيات الأعيان لابن خلكان، القاهرة ١٩٤٨م.

المَهْدِيُّ وَالْمُنْتَظَرُ (ج)

بيت التصور والتصديق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَعَلَّمَ لِّلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف : ٦١].



«قال مقاتل بن سليمان وَمَنْ تَبِعَهُ مِنَ الْمَفْسُرِينَ: إن هذه الآية نزلت في المهدي» ابن حجر الهيتمي الشافعي.



قال تعالى: ﴿لِيُطَهِّرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [الصف : ٩].



قال سعيد بن جبير: «هو المهدي من عترة فاطمة (ع)».

الحافظ الكنجي الشافعي

مُتَلَمَّةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما أنعم وألهم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.



أثيرت حول موضوع (المهدي المنتظر) سحب قاتمة من الشبه والشكوك، وكثر فيه الأخذ والرد بين طوائف المسلمين؛ حتى بلغ الأمر ببعض الكتاب والمؤلفين إلى حد اعتبار الإيمان بالمهدي مساوقاً للإيمان بالخرافات والأساطير.

وكان لزاماً على الباحثين المعنيين بالدراسات الإسلامية - والحال هذه - أن يولوا الموضوع قدراً كبيراً من اهتمامهم، ويجردوا أقلامهم للبحث فيه بتجرد وحياد تأمين ليزيلوا الشبه الطارئة، ويبعدوا الشكوك الموهومة، ويدحضوا المزاعم المفتراة، ويكشفوا الغطاء عن الحقيقة الناصعة لتبدو أمام الجمهور على واقعها الإسلامي المتألىء الوضاء.

ولعل بين الناس من يتخيل أن إثارة هذا الموضوع وأمثاله مما يعيق التقريب بين المسلمين ويزيد نار الخلاف بينهم تأججاً واشتعالاً؛ وأن إسدال الستار على هذه الأمور أجدى وأنفع، ولكن ذلك - فيما أعتقد -

خيال لا يمت للحقيقة بصلة؛ لأن الكتمان لم يكن في يوم من الأيام علاجاً لمثل هذه المشاكل، بل لن يكون له من أثر سوى تهيئة المجال الواسع لسوء الظن وتعميق الهوة وتشويه الواقع، ولهذا يكون البحث المعتمد على الصراحة والصدق أبعد أثراً وأكثر فائدة، حيث تتجلى الحقائق المجهولة وينكشف زيف التكهنات والتخرصات، وتنتلق منافذ الريب والشكوك.

ومن هنا كان أملي في هذه الصفحات أن تصبح خطوة على الطريق نحو ذلك الهدف الكبير، ومساهمة مخلصه في عملية سلامة الرؤية ووضوح المعالم وتضييق الفجوة.

وسوف لن يكون لي من دور في هذه الرسالة - إذ تُكْتَب بهذا الدافع النبيل ولتحقيق ذلك الهدف الرفيع - إلا العرض الصادق والمحكمة الأمانة والبحث النزيه المجرد عن الهوى والعاطفة، وكل مناي أن يجد فيها القارئ الكريم ما يبدد السحب السوداء التي لفت هذا الموضوع على مرّ القرون وما يوضح موقف الشيعة الإمامية من مسألة المهدي والمهدوية.

والحمد لله الذي هدانا لهذا

وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

العراق - الكاظمية

محمد حسن آل ياسين



كانت خلاصة ما انتهينا إليه في بحثنا عن «الإمامة»^(١) أنها بحكم النص والعقل جزء متمم للرسالة واستمرار لوجودها، وأن كل ما دلّ على ضرورة النبوة ووجوبها يصلح نقله إلى الاستدلال به على وجوب الإمامة، لأن وجود النبوة دون الإمامة وجود منقطع الآخر، وذلك يناقض جوهر الإسلام القائم على استمرار الرسالة إلى يوم القيامة.

فالنبوة بداية حياة، والإمامة استمرار لتلك الحياة، ولو جاز لنا أن نقول بالنبوة دون الإمامة لجاز لنا أن نقول بأن الرسالة محدودة النظر لم تقدّر لنفسها عمراً بعد حياة رسولها، ولم تحتط لأهدافها بوصي يستمر في العمل والإمداد.

والحق، أنه لو لم تثبت الوصية عن النبي (ص) بطريق الرواية والنقل، فإن العقل بمجرده حاكم بضرورة هذه الوصاية ووقوعها. وإن أجدنا لا يرضى لنفسه أن يغيب عن حطامه الزائل أو يموت عن شيء من متاعه القليل دون أن يكل هذا وذاك إلى وصي أمين يديره ويحوطه. أفيجوز على نبي الإسلام أن يفارق تراثه العظيم - وهو للإنسانية طوال عصورها - دونما وصي يرعى هذا التراث ويحوطه على الوجه الصحيح؟!.

(١) يراجع «الإمامة» [المجلد الأول - الموسوعة].

إن كل الظروف المحيطة بالإسلام حين وفاة النبي (ص) تدعونا إلى الإيمان بضرورة أنه أوصى، وأنه لم يترك غرسته المباركة في صحراء، عرضة لريح هوجاء أو هجير محرق أو نزوة عارضة.

وهكذا يتجلى بوضوح أن الشيعة الإمامية لم يصدروا في معارضتهم للانتخاب عن انحياز عاطفي لشخص، أو رأي سياسي بالمعنى الشائع للسياسة، بل رأوا في النص ضماناً لحياة صحيحة ووسيلة لبناء سليم، فهو مندفعون في تأييد هذا الرأي بروح من الإيمان بالإسلام والإخلاص للهدف والشعور بالمصلحة.



وكان علي بن أبي طالب (ع) أول الأئمة المنصوص عليهم، حيث تواترت النصوص النبوية في حقه بالتصريح تارة وبالتلميح أخرى، وكلها على اختلاف مناسباتها وأساليبها تهدف - كما أسلفنا - إلى شيء واحد هو التعيين لمقام الإمامة والخلافة عنه بعد وفاته - (ص) - .

وكان ثاني الأئمة: الحسن بن علي.

والثالث: الحسين بن علي.

والرابع: علي بن الحسين، السجاد.

والخامس: محمد بن علي، الباقر.

والسادس: جعفر بن محمد، الصادق.

والسابع: موسى بن جعفر، الكاظم.

والثامن: علي بن موسى، الرضا.

والتاسع: محمد بن علي، الجواد.

والعاشر: علي بن محمد، الهادي.

والحادي عشر: الحسن بن علي، العسكري.

ثم كان محمد بن الحسن المهدي هو الإمام الثاني عشر^(١)، وقد غاب عن أنظار الناس حتى يأذن الله تعالى له بالظهور «فيملاً الأرض به عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً»^(٢).

واتجهت نحو «المهدي» سهام الطعن والإنكار بكل عنف وتركيز، وكثر الكلام في موضوع «الغيبة» حتى أغرق بضباب قاتم تصعب معه الرؤية المدركة والنظرة الفاحصة والتمييز الصحيح، وتباعد كثير من الباحثين المخلصين عن خوض هذا الموضوع فراراً من مشاكله وتعقيداته، وتعالّت أصوات المنكرين تهدر في شماتة وتشفّف واستهزاء وهي تنخيل أن سلاحها القائم على السخرية والتجريح سلاح قاطع لا يُفْلُ ولا يُغَلَب.

وهكذا نأى بحث «المهدي والمهدوية» عن المنهج العلمي السليم، وفقد الموضوعية الآمينة المخلصة، وأخضع لضغط العواطف البعيدة عن العقل والمنطق.

ومن هنا كان منهجنا في هذه الرسالة أن نلتزم جانب التجرد والموضوعية، لتجنب الهوة التي سقط فيها الكثيرون.

وسيكون هذا المنهج قائماً على تقسيم الحديث إلى ثلاث مراحل: تُعنى أولها باستعراض فكرة «المهدوية» ومدى ارتباطها بالإسلام،

(١) يراجع في «الإمامة» [المجلد الأول - الموسوعة].

(٢) هذا نصّ حديث نبوي شريف أخرجه ابن حجر الهيتمي في صواعقه المحرقة: ٩٩.

وتتجه ثانيتها إلى تعيين «المهدي» في المأثور من النصوص النبوية،
وتبحث الثالثة موضوع إمكان الغيبة؛ وما دل عليه.

وسيضمن هذا السير المتد الفاحص - فيما أعتقد - توضيحاً كاملاً
لما ستمخض عنه هذه الجولة من نتائج، وفهماً واعياً للمشكلة على
حقيقتها الأصلية البعيدة عن العواطف والأهواء والأغراض.



المرحلة الأولى فكرة المهدوية

لو ألقينا نظرة خاطفة على مصادر التاريخ - وبخاصة تاريخ الأديان - لأدركنا بجلاء أن الإيمان بـ «المهدوية» لم يكن أبداً من مُختصات عقائد الشيعة الإمامية وليس من بدعهم التي ابتدعوها - على حد تعبير بعض الكتّاب -، بل ليس ذلك من مختصات المسلمين دون غيرهم من أبناء الديانات السماوية الأخرى.

وإن اليهود والنصارى يعتقدون بمصلح منتظر في آخر الزمان هو «إيليا» عند اليهود و«عيسى ابن مريم» عند المسيحيين.

كما أن المسلمين على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم وفتاتهم كذلك: حيث ذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية والكيسانية والاسماعيلية إلى الإيمان بـ «المهدي» والتصريح بكونه من ضروريات المذهب، وذهب السنيون إلى مثل ذلك على لسان أئمة مذاهبهم ورجال حديثهم وادعى عدد منهم المهدوية في المغرب وليبيا والسودان.

وهكذا تلتقي الديانات السماوية الثلاث في الإيمان بالفكرة.

ثم هكذا يلتقي الشيعة مع سائر إخوانهم المسلمين في هذا الأمر، ويعتقدون في المهدي ما يرويه الدكتور أحمد أمين من رأي السنين به من «أنه من أشراط الساعة وأنه لا بد في آخر الزمان من ظهور رجل من

أهل البيت يؤيد الدين ويظهر العدل ويتبعه المسلمون ويستولي على الممالك الإسلامية، ويسمى - المهدي -^(١).

وإنهم ليرون في ذلك ما يراه الشيخ عبد العزيز بن باز رئيس الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة إذ يقول: إن «أمر المهدي أمر معلوم والأحاديث فيه مستفيضة بل متواترة متعاضدة... فهي بحق تدل على أن هذا الشخص الموعود به؛ أمره ثابت وخروجه حق»^(٢).

ومن هنا يظهر أن «الفكرة (فكرة المهدي) في ذاتها صحيحة» كما يقول الكاتب المصري المعاصر عبد الحسيب طه حميدة^(٣).

ولكن المعجب المضحك في الأمر أن عبد الحسيب هذا لم يلتفت عندما صحَّح الفكرة كما سلف؛ أنه قد تناقض مع نفسه، ونسي أنه قد سبق منه القول بكون «فكرة المهديوية إحدى ثمرات العقائد السبئية»^(٤)، وهو يعني بذلك أن هذه الفكرة قد أخذت من العقائد اليهودية ولا علاقة لها بالإسلام، وعلى الرغم من كونه لا يقصد من هذه العبارة إلا اتهام الشيعة بأخذ عقائدهم من يهودي لا يمت للدين الإسلامي بصلة فقد اتهم المسلمين أجمعين - من حيث لا يشعر - بمثل ذلك واعتبر ما سماه بالفكرة الصحيحة سابقاً «إحدى ثمرات العقائد السبئية» لاحقاً، وهذا التناقض والاضطراب إن دل على شيء فإنما يدل على سوء النية ومرض النفس، وخصوصاً وقد أثبتت الدراسات التاريخية الحديثة أن لا وجود

(١) المهدي والمهدوية للدكتور أحمد أمين صفحة ١١٠.

(٢) مجلة الجامعة الإسلامية/ العدد: ٣ / ص ١٦١ - ١٦٢.

(٣) أدب الشيعة ص ١٠١. ويؤكد الدكتور عبد الحلیم النجار في مقدمته لكتاب المهدي في الإسلام: أن علماء الحديث يرون أن فكرة المهدي بلغت مبلغ التواتر المعنوي.

(٤) أدب الشيعة: ١٦.

لمن يسمى بعبد الله بن سبأ وأنه شخص موهوم مختلق كوَّنت منه الحزازات إنساناً ذا أهمية وأفكار وواضع عقائد وآراء، ولعل أولئك الذين كانوا يكرِّرون اسم عبد الله بن سبأ في صدر الإسلام كانوا يعنون به الصحابي الجليل عمار بن ياسر، كما يرجح بعض الباحثين^(١).

ومهما يكن من أمر فإن الشيء المستخلص من الدراسة الفاحصة النزيهة أن الشيعة لم يتدعوا فكرة المهدوية، ولم يتبعوا فيها عقائد سبئية وغير سبئية؛ وأن المهدوية فكرة بشرت بها الديانات السماوية الثلاث (اليهودية والنصرانية والإسلام)، وأن الإسلام عندما أكد الواقع العملي لفكرة المهدوية سارع المسلمون إلى قبول ذلك ونقله والتسليم به بإذعان تام.

ولا يمكن أن يكون ذلك كله رضوخاً إلى ما يسمى بـ «ضلالات الشيعة وبدعهم»، وإنما هو الرضوخ الصحيح للحقيقة المستمدة من عقائد الإسلام وأحاديث الرسول (ص).

ولقد لخَّص هذه الحقيقة فضيلة العالم العراقي السني الشيخ صفاء الدين آل شيخ الحلقة فقال:

«وأما المهدي المنتظر فقد بلغت الأحاديث الواردة فيه حداً من الكثرة يورث الطمأنينة بأن هذا كائن في آخر الزمان، فيعيد للإسلام سلامته، وللإيمان قوته، وللدين نضارته.. وهي متواترة بلا شك ولا شبهة، بل يصدق وصف التواتر على ما دونها، على جميع الاصطلاحات المحررة في الأصول».

«أما الآثار عن الصحابة، المصرحة بالمهدي، فهي كثيرة لها حكم

(١) وعاظ السلاطين للدكتور علي الوردي.

الرفع. فإنّ ما أورده البرزنجي في الإشاعة لأشراط الساعة، والآلوسي في تفسيره، والترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، والحاكم، وأبو يعلى، والطبراني، وعبد الرزاق، وابن حنبل، ومسلم، وأبو نعيم، وابن عساكر، والبيهقي، والخطيب في تاريخه، والدارقطني، والردياني، ونعيم بن حماد في الفتن، وكذا ابن أبي شيبة، وأبو نعيم الكوفي، والبزار، والديلمي، وعبد الجبار الخولاني في تاريخه، والجويني، وابن حبان، وأبو عمرو الداني في سنته ففي ذلك كله كفاية فالإيمان بخروجه واجب، واعتقاد ظهوره تصديق لأحاديث الرسول (ص)»^(١).

وسارع كثير من علماء المسلمين إقراراً بالمهدوية وتصحيحاً لأخبارها إلى تأليف الكتب والرسائل في هذا الموضوع لتعرف الأجيال من بعدهم جلية الأمر وواقعه كما ورد في التشريع على لسان النبي الأعظم (ص)، وكان من جملة أولئك المؤلفين في هذا الموضوع على سبيل التمثيل لا الحصر:

١ - عباد بن يعقوب الرواجني المتوفى سنة ٢٥٠هـ: له كتاب «أخبار المهدي».

٢ - أبو نعيم الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ: له كتاب «أربعين حديثاً في أمر المهدي»^(٢)، وكتاب «مناقب المهدي»^(٣)، وكتاب «نعت المهدي».

٣ - محمد بن يوسف الكنجي الشافعي المتوفى سنة ٦٥٨هـ: له كتاب «البيان في أخبار صاحب الزمان» مطبوع.

(١) مجلة التربية الإسلامية/ السنة ١٤ / العدد ٧ / ص ٣٠ - ٣١.

(٢) روى عنه ابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة: ٢٧٥.

(٣) روى عنه المحافظ الكنجي الشافعي كثيراً في كتابه «البيان».

- ٤ - يوسف بن يحيى السلمى الشافعي المتوفى سنة ٦٨٥هـ: له كتاب «عقد الدرر في أخبار المهدي المنتظر»^(١).
- ٥ - ابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ: له كتاب «المهدي».
- ٦ - ابن حجر الهيتمي الشافعي المتوفى سنة ٨٥٢هـ: له كتاب «القول المختصر في علامات المهدي المنتظر»^(٢).
- ٧ - جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ: له كتاب «العرف الوردي في أخبار المهدي» مطبوع، وكتاب «علامات المهدي».
- ٨ - ابن كمال باشا الحنفي المتوفى سنة ٩٤٠هـ: له كتاب «تلخيص البيان في علامات مهدي آخر الزمان»^(٣).
- ٩ - محمد بن طولون الدمشقي المتوفى سنة ٩٥٣هـ: له كتاب «المهدي إلى ما ورد في المهدي»^(٤).
- ١٠ - علي بن حسام الدين المتقي الهندي المتوفى سنة ٩٧٥هـ: له كتاب «البرهان في علامات مهدي آخر الزمان» وكتاب «تلخيص البيان في أخبار مهدي آخر الزمان»^(٥).
- ١١ - علي القاري الحنفي المتوفى سنة ١٠١٤هـ: له كتاب «الرد على

(١) توجد منه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة.

(٢) وردت نصوص منه في إسعاف الراغبين: ١٣٩، وتوجد نسخ مخطوطة منه في حلب وستانبول. ولدي نسخة مصورة عن الأصل المقروء على المؤلف والمحفوظ في حلب.

(٣) توجد منه نسخة خطية في استانبول.

(٤) ذكره مؤلفه في كتابه «الأئمة الاثني عشر»: ١١٨.

(٥) من الكتابين نسخ مخطوطة في استانبول، ولدي نسخة مصورة من «البرهان» عن الأصل المحفوظ بمكتبة الحرم المكي.

من حكم وقضى أن المهدي جاء ومضى» وكتاب «المشرب الوردى في أخبار المهدي»^(١).

١٢ - مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي المتوفى سنة ١٠٣١هـ: له كتاب «فرائد فوائد الفكر في الإمام المهدي المنتظر»^(٢).

١٣ - القاضي محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ: له كتاب «التوضيح في تواتر ما جاء في المهدي المنتظر والدجال والمسيح»^(٣).

١٤ - رشيد الراشد التاذفي الحلبي المعاصر: له «تنوير الرجال في ظهور المهدي والدجال» مطبوع.

كذلك كان شأن الشعراء مع «المهدوية» ومهديها؛ حيث تضمنت قصائد عدد غير قليل منهم كل معاني التطلع إليها، والترقب ليومها؛ والإقرار بحتميتها، وكان من أولئك الشعراء على سبيل الاستشهاد لا الاستيعاب:

١ - الكميت بن زيد الأسدي المتوفى سنة ١٢٦هـ، وفي ذلك يقول:

متى يقوم الحق فيكم متى يقوم مهديكم الثاني^(٤)

٢ - إسماعيل بن محمد الحميري المتوفى سنة ١٧٣هـ، وفي ذلك يقول:

(١) من الأول نسخة مخطوطة في الهند، ومن الثاني باستانبول.

(٢) توجد منه نسخة خطية باستانبول.

(٣) مجلة الجامعة الإسلامية: العدد ٣ / ص ١٣١.

(٤) الغدير: ١٨٤/٢ - ط النجف ١٣٦٥هـ -.

بأن وليّ الأمر والقائم الذي تطلّع نفسي نحوه بتطرّبٍ
له غيبة لا بد من أن يغيبها فصلّى عليه الله من متغيب
فيمكث حيناً ثم يظهر حينه فيملاً عدلاً كل شرق ومغرب^(١)

٣ - دعبل الخزاعي المتوفى سنة ٢٤٦هـ، وفي ذلك يقول:

خروج إمامٍ لا محالة خارج يقوم على اسم الله والبركات
يميز فينا كل حق وباطل ويجزي على النعماء والنقمات^(٢)

٤ - مهيار الديلمي المتوفى سنة ٤٢٨هـ، وفي ذلك يقول:

عسى الدهر يشفي غداً من عداك
قلب مغيط بهم مُكْمِدِ
عسى سطورة الحق تعلقو المحال
عسى يُغلب النقص بالسؤدد
بسمعي لقائمكم دعوة
يلبي لها كل مستنجد^(٣)

٥ - ابن منير الطرابلسي المتوفى سنة ٥٤٨هـ، وفي ذلك يقول
على سبيل الدعابة:

والسيفُ آل أمي —————
وأكذب الراوي وأطع —————
ة الطهر الميامين الغرر
ن في ظهور المنتظر^(٤)



(١) الغدير: ٢٢٣/٢.

(٢) ديوان دعبل: ٤٢.

(٣) ديوان مهيار: ٣٠٠/١.

(٤) الغدير: ٢٧٩/٤.

٦ - محمد بن طلحة الشافعي المتوفى سنة ٦٥٢هـ، وفي ذلك يقول:

وقد قال رسول الله قولا قد روينا
إلى أن يقول:

وقد أبداه بالنسبة والوصف وسماه
ويكفي قوله «مني» لإشراق محياه
ومن بضعته الزهراء مرساه ومسراه
فمن قالوا هو المهدي ما مانوا بما فاهوا^(١)

٧ - ابن أبي الحديد المعتزلي المتوفى سنة ٦٥٦هـ، وفي ذلك يقول:

ولقد علمتُ بأنه لا بد من
مهديكم وليومه أتوقُّع
يحميه من جند الإله كتائب
كاليم أقبل زاخراً يتدفُّع
فيها لآل أبي الحديد صوارم
مشهورة ورماحُ خط شرِّع^(٢)

٨ - شمس الدين محمد بن طولون الحنفي الدمشقي المتوفى سنة ٩٥٣هـ، وفي ذلك يقول في ضمن أرجوزة يسمي فيها الأئمة الاثني عشر:
والعسكري الحسن المطهرُ محمد المهدي سوف يظهر^(٣)

(١) مطالب السؤل: ٧٩/٢.

(٢) شرح القوائد السبع العلويات: ٧٠.

(٣) الأئمة الإثنا عشر: ١١٨.

٩ - عبد الله بن علوي الحداد التريمي الشافعي المتوفى سنة ١١٣٢هـ، وفي ذلك يقول:

محمد المهدي خليفة ربنا
 إمام الهدى بالقسط قامت ممالكه
 كأنني به بين المقام وركنهما
 يبايعه من كل حزب مباركه
 ويقول في أخرى:

ومتأ إمام حان حين خروجه
 يقوم بأمر الله خير قيام
 فيملؤها بالحق والعدل والهدى
 كما ملئت جوراً بظلم طغام^(١)



(١) ديوان عبد الله بن علوي المسمى «الدر المنظوم»: ١٨ و ١٤٦.

المرحلة الثانية

من هو المهدي؟

لقد نفى الإسلام ما ذهب إليه اليهود من كون «إيليا» هو المصلح المنتظر وما ذهب إليه النصارى من كونه «عيسى ابن مريم»، كذلك نفى الواقع الخارجي ما ذهب إليه الكيسانية من كونه «محمد ابن الحنفية»، والإسماعيلية من كونه «اسماعيل بن جعفر» لثبوت موت محمد واسماعيل وانتفاء بقائهما.

بقي الخلاف قائماً بين السُنَّة والشيعية الإمامية في تعيين المهدي.

وخلاصة اعتقاد أهل السُنَّة أنه سيظهر في آخر الزمان مهدي يقوم بالسيف وأنه «قد تواترت الأخبار واستفاضت بكثرة رواياتها عن المصطفى (ص) بخروجه، وأنه من أهل بيته، وأنه يملك سبع سنين، وأنه يملأ الأرض عدلاً، وأنه يخرج مع عيسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام... وأنه يؤم هذه الأمة ويصلي عيسى خلفه»^(١).

وخلاصة اعتقاد الشيعة الإمامية أنه سيظهر في آخر الزمان مهديٌ علويُّ النسب يقوم بالسيف، وأنه سيملاً الأرض عدلاً وقسطاً ويحقق للإسلام مجال التطبيق الكامل في الأرض كل الأرض.

(١) الصواعق المحرقة: ٩٩. وراجع المهدي والمهدوية: ١١٠.

وإذن. فما هي جهة الاختلاف بين القولين؟.

إن الخلاف بينهما منحصر في كون السُنَّة يعتقدون بأن هذا المهدي سيولد في آخر الزمان وليس له الآن وجود، ولا يعلم متى سيولد ومن أبوه، وعلى هذا الأساس أمكن للسُنوسي في ليبيا وعبد الرحمن في السودان وغيرهما ادعاء المهودية والقيام بالسيف.

أما الشيعة الإمامية فيرون أن المهدي هو محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ع)، وأنه موجود في دار الدنيا ولكن لا يعرفه الناس.

وهذه هي نقطة الخلاف بين الجانبين:

وحيث إن البيّنة على المدعي - كما جاء في القاعدة الفقهية - فإننا هنا سنورد البيّنات التي يتمسك بها الشيعة في إثبات ما يعتقدون ونستعرض سائر ما دفعوا به حجج المنكرين، لتتضح جلية الأمر لكل ذي عينين.

ولما كانت الشيعة - كما أسلفنا في صدر البحث - تؤمن بأن الإمامة منصب إلهي يحتاج إلى النص والتعيين فقد آمنت بإمامة المهدي محمد بن الحسن جرياً وراء النص وتعبداً به واتباعاً لمنطوقه الصريح.

ولعل هناك من يسأل فيقول: ما هو هذا النص وما لفظه ومن رواه؟.

ولتوضيح الجواب لا بد من الإشارة إلى أن هذا النص على المهدي لم يكن خبراً واحداً أو خبرين، وإنما هي مجموعة أخبار نبوية متواترة تجاوزت العدّ بالعشرات إلى الحساب بالآلاف، ورواها عدد كبير

من الصحابة، وأخرجها عدد كبير آخر من الحفاظ والرواة، وبهذه الاستفاضة والتواتر لم يعد يصح النقاش في صحة هذه الأحاديث والقطع بما دلت عليه.

ولزيادة الدقة والموضوعية نقول: إن هذه الأحاديث من حيث السند والدلالة تنقسم إلى ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى - صحيحة السند ظاهرة الدلالة خالية من كل ريب، وقد نص أئمة الحديث وأكابر الحفاظ على صحتها أو حسنها وكون بعضها على شرط الشيخين البخاري ومسلم. ولا شك في وجوب الأخذ بهذه الطائفة والعمل بها والاعتقاد بما دلت عليه.

الطائفة الثانية - أحاديث غير صحيحة من حيث السند وإن كانت ظاهرة الدلالة. والقواعد المقررة في علم الحديث توجب الأخذ بها أيضاً لاعتضادها وانجبارها بالطائفة الأولى وأخذ المشهور لها بل الإجماع على مضمونها.

الطائفة الثالثة - وفيها الصحيح والضعيف، ولكنها مخالفة لعامة الأحاديث المستفيضة المتواترة. واللازم طرحها والإعراض عنها إن لم يمكن تأويلها، مثل ما دلّ على أن اسم المهدي أحمد أو أن اسم أبيه يوافق اسم أب النبي (ص) أو أنه من أولاد أبي محمد الحسن الزكي، حيث إن هذه الأخبار أخبار شاذة أعرض عنها المشهور^(١).

وكانت أحاديث الطائفتين الأولى والثانية، وهي التي بيّنا وجوب الأخذ بها تتجه نحو الهدف بعبارات شتى وتقصد التعيين بألفاظ مختلفة، ونستطيع أن نوجز خلاصتها على النحو الآتي:

(١) يراجع كتاب المهدي: [المجلد الخامس - ص: ٣٠٣ - ٣١٤].

- لقد نصَّ بعضها: على كون المهدي من قريش.

«أخرج أحمد والمارودي أنه - (ص) - قال: أبشروا بالمهدي، رجل من قريش، من عترتي، يخرج في اختلاف من الناس وزلزال، يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً»^(١).

ونصَّ بعض: على كونه من أولاد عبد المطلب.

أخرج ابن ماجه بسنده عن أنس بن مالك قال: سمعت رسول الله (ص) يقول: نحن ولد عبد المطلب سادة أهل الجنة: أنا وحمزة وعلي وجعفر والحسن والحسين والمهدي^(٢).

وبعض: على كونه من آل محمد.

«قال رسول الله (ص): يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي، اسمه كاسمي وكنيته ككنيتي، يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، فذلك هو المهدي، وهذا حديث مشهور»^(٣).

وبعض: على كونه من العترة.

«أخرج أبو داود بسنده عن أم سلمة قالت: سمعت رسول الله (ص) يقول: المهدي من عترتي»^(٤).

وبعض: على كونه من أهل البيت.

(١) الصواعق المحرقة: ٩٩ وإسعاف الراغبين: ٢٤٣ والحاوي: ١٢٤/٢.

(٢) سنن ابن ماجه: ١٣٦٨/٢، ويراجع الفصول المهمة: ٢٧٦ وينايع المودة: ٤٣٥ والحاوي: ١٢٤/٢.

(٣) تذكرة الخواص: ٣٧٧. ويراجع سنن أبي داود: ٤٢٢/٢ والصواعق المحرقة: ٩٨ ونور الأبصار: ١٥٦ - ١٥٧ والحاوي: ١٢٩/٢ و١٣٧.

(٤) سنن أبي داود: ٤٢٢/٢ والصواعق المحرقة: ٩٧ وإسعاف الراغبين: ١٣١ والحاوي: ١٢٤/٢.

«قال النبي (ص): لو لم يبق من الدهر إلا يوم لبعث الله رجلاً من أهل بيتي، يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً»^(١).

وبعض: على كونه من أولاد علي.

«عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله (ص): إن علياً وصيي، ومن ولده القائم المنتظر المهدي الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً»^(٢).

وبعض: على كونه من أولاد فاطمة.

«أخرج مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي وآخرون: المهدي من عترتي من ولد فاطمة»^(٣).

وبعض: على كونه من أولاد الحسين.

«قال رسول الله (ص): لا تذهب الدنيا حتى يقوم بأمتي رجل من ولد الحسين يملأ الأرض عدلاً كما ملئت ظلماً»^(٤).

وبعض: على كونه التاسع من ذرية الحسين.

(١) سنن أبي داود: ٤٢٢/٢ والصواعق المحرقة: ٩٧ ونور الأبصار: ١٥٧ والحاوي: ١٢٤/٢ - ١٢٦. وفي مسند أحمد بن حنبل: ٣٧٦/١ و٣٧٧ و٤٣٠ و٤٤٨ «لا تذهب الدنيا أو لا تنقضي الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي، يواطىء اسمه اسمي ومثله في سنن الترمذي ٥٠٥/٤ وتذكرة الحفاظ: ٢/٤٨٨ ويراجع سنن ابن ماجه ١٣٦٦/٢.

(٢) ينابيع المودة: ٤٤٨ والحاوي: ١٣٠/٢.

(٣) سنن أبي داود: ٤٢٢/٢ والبيان: ٦٤ والصواعق المحرقة: ٩٧ وإسعاف الراغبين: ١٣١ وسنن ابن ماجه: ١٣٦٨/٢ والحاوي: ١٢٤/٢ و١٣٧.

(٤) ينابيع المودة: ٤٤٥. وفي البيان: ٨٢ من جملة حديث نبوي طويل: «ثم ضرب على منكب الحسين فقال: من هذا مهدي الأمة».

«عن سلمان الفارسي قال: دخلتُ على النبي (ص) فإذا الحسين على فخذه وهو يقبل خديه ويلثم فاه ويقول: أنت سيد ابن سيد أخو سيد، وأنت إمام ابن إمام أخو إمام، وأنت حجة ابن حجة أخو حجة أبو حجج تسعة تاسعهم قائمهم المهدي»^(١).

وبعض: على كونه ثاني عشر الأوصياء.

وثاني عشر الأئمة.

وثاني عشر الخلفاء.

«... إن وصي علي بن أبي طالب وبعده سبطاي الحسن والحسين تتلوه تسعة أئمة من صلب الحسين، قال: يا محمد فسّمهم لي، قال: إذا مضى الحسين فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه جعفر، فإذا مضى جعفر فابنه موسى، فإذا مضى موسى فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه الحسن، فإذا مضى الحسن فابنه الحجة محمد المهدي، فهؤلاء اثنا عشر»^(٢).

«ذكر يحيى بن الحسن في كتاب العمدة من عشرين طريقاً في أن الخلفاء بعد النبي (ص) اثنا عشر خليفة كلهم من قريش، في البخاري من ثلاثة طرق، وفي مسلم من تسعة طرق، وفي أبي داود من ثلاثة طرق، وفي الترمذي من طريق واحد. وفي الحميدي من ثلاثة طرق»^(٣).

وبعض: على كونه ابن الحسن العسكري.

(١) ينابيع المودة: ٤٤٥.

(٢) ينابيع المودة: ٤٤١.

(٣) ينابيع المودة: ٤٤١ - ٤٤٥.

«في المناقب عن جابر بن عبد الله الأنصاري عن النبي . . . فبعده ابنه الحسن يُدعى بالعسكري، فبعده ابنه محمد يدعى بالمهدي والقائم والحجّة، فيغيّب ثم يخرج، فإذا خرج يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً»^(١).

وهكذا نجد أن هذه الأحاديث - بهذا الجمع بين متفرقيها - تحصر مهدي هذه الأمة بابن الحسن العسكري، وهي النتيجة الثابتة التي لا مرأى فيها.

وليكون القارىء على بينة أكثر من الأمر نورد فيما يلي أسماء رواة أحاديث المهدي المارة الذكر من الصحابة بالخصوص، حيث لا تتسع هذه العجالة لتسجيل أسماء كل الرواة من سائر الطبقات.

- ١ - أبو أمامة الباهلي.
- ٢ - أبو أيوب الأنصاري.
- ٣ - أبو سعيد الخدري.
- ٤ - أبو سليمان - راعي رسول الله (ص).
- ٥ - أبو الطفيل.
- ٦ - أبو هريرة.
- ٧ - أم حبيبة أم المؤمنين.
- ٨ - أم سلمة أم المؤمنين.
- ٩ - أنس بن مالك.

(١) بتاييع المودة: ٤٤٣ وإسعاف الراغبين: ١٣٩ - ١٤٠.

- ١٠ - ثوبان - مولى رسول الله (ص).
- ١١ - جابر بن سمرة.
- ١٢ - جابر بن عبد الله الأنصاري.
- ١٣ - حذيفة بن اليمان.
- ١٤ - سلمان الفارسي.
- ١٥ - شهر بن حوشب.
- ١٦ - طلحة بن عبيد الله.
- ١٧ - عائشة أم المؤمنين.
- ١٨ - عبد الرحمن بن عوف.
- ١٩ - عبد الله بن الحارث بن حمزة.
- ٢٠ - عبد الله بن عباس.
- ٢١ - عبد الله بن عمر.
- ٢٢ - عبد الله بن عمرو بن العاص.
- ٢٣ - عبد الله بن مسعود.
- ٢٤ - عثمان بن عفان.
- ٢٥ - علي بن أبي طالب.
- ٢٦ - علي الهلالي.
- ٢٧ - عمار بن ياسر.
- ٢٨ - عمران بن حصين.

٢٩ - عوف بن مالك .

٣٠ - قرّة بن إياس .

٣١ - مجمع بن جارية الأنصاري^(١) .

أما الذين خرّجوا أحاديث المهدي من حفّاظ الحديث ورجال الصحاح والسنن فقد أحصاهم الشيخ عبد المحسن العباد (٣٨) حافظاً من الأجلة والمشاهير^(٢)، وكان منهم:

١ - أبو داود في سننه .

٢ - الترمذي في جامعه .

٣ - ابن ماجه في سننه .

٤ - النسائي في الكبرى .

٥ - أحمد في مسنده .

٦ - ابن حبان في صحيحه .

٧ - الحاكم في المستدرک .

٨ - أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف .

٩ - نعيم بن حماد في كتاب الفتن .

١٠ - أبو نعيم في المهدي والحلية .

١١ - الطبراني في الكبير والأوسط والصغير .

(١) يراجع في هذه القائمة - بالإضافة إلى المصادر المذكورة في الهوامش السابقة -

بحث الشيخ عبد المحسن العباد في مجلة الجامعة الإسلامية: العدد ٣/ ص ١٢٨

وهو بعنوان عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر.

(٢) مجلة الجامعة الإسلامية: العدد ٣ - ص ١٢٩.

- ١٢ - الدارقطني في الأفراد.
- ١٣ - البارودي في معرفة الصحابة.
- ١٤ - أبو يعلى الموصلي في مسنده.
- ١٥ - البزار في مسنده.
- ١٦ - الحارث بن أبي أسامة في مسنده.
- ١٧ - الخطيب في تلخيص المتشابه وفي المتفق والمفترق.
- ١٨ - ابن عساكر في تاريخه.
- ١٩ - ابن منده في تاريخ أصبهان.
- ٢٠ - أبو الحسن الحربي في الأول من الحريات.
- ٢١ - تمام الرازي في فوائده.
- ٢٢ - ابن جرير في تهذيب الآثار.
- ٢٣ - أبو بكر بن المقرئ في معجمه.
- ٢٤ - أبو عمرو الداني في سنته.
- ٢٥ - أبو غنم الكوفي في كتاب الفتن.
- ٢٦ - الديلمي في مسند الفردوس.
- ٢٧ - أبو بكر الإسكاف في فوائد الأخبار.
- ٢٨ - أبو الحسين بن المناوي في كتاب الملاحم.
- ٢٩ - البيهقي في دلائل النبوة.
- ٣٠ - أبو عمرو المقرئ في سنته.

٣١ - ابن الجوزي في تاريخه .

٣٢ - يحيى الحمانى في مسنده .

٣٣ - الرويانى في مسنده .

٣٤ - ابن سعد في الطبقات .



ولد - سلام الله عليه - في سامراء عند الفجر من يوم الخامس عشر من شهر شعبان سنة ٢٥٥هـ^(١) وسمّاه أبوه محمداً، فكان ذلك مصداقاً للحديث النبوي المعروف: «يواطىء اسمه اسمي»^(٢) وكنّاه أبا القاسم^(٣).

وقد تسالم على هذه الحقيقة رواة الشيعة الإمامية وكثيرون غيرهم من طوائف الإسلام الأخرى.

ولكن بعض المسلمين - مع إقرارهم بالمهدوية - أنكروا المهدي بحجة عدم وجود ولد للعسكري، وأوردوا لإثبات هذه الحجّة أربعة أدلة نوجزها فيما يلي:

١ - إن العسكري عندما حضرته الوفاة جعل والدته «أم الحسن» وصية عنه على كل ما لديه من وقوف وصدقات وشؤون، ولو كان له ولد لما عداه.

(١) الإرشاد: ٣٧٢ ويتابع المودة: ٤٥١ - ٤٥٢.

(٢) صحيح الترمذي: ٢/٢٧٠ والصواعق المحرقة: ٩٧.

(٣) تذكرة الخواص: ٣٧٧ ومطالب السؤل: ٧٩/٢ والصواعق المحرقة: ١٢٤ ونور الأبصار: ١٥٤.

٢ - إن جعفر بن علي عمّ المهدي قد أنكر وجود ولد لأخيه، وشهادة العم في مثل هذا الأمر ذات أهمية كبرى.

٣ - إن الشيعة تدّعي أن العسكري قد كتم أمر ولده عن غير خواصه، فلماذا فعل ذلك مع كثرة أصحابه يومذاك وتمتعهم بالحوال والمال والقوة، في حين أن الأئمة السابقين في العصرين الأموي والعباسي كانوا في حال أصعب وضغط أشد، ومع ذلك لم يكتموا أمر أولادهم مثل هذا الكتمان.

٤ - إن مصادر التاريخ لم تعرف ولداً للحسن العسكري ولم ترو من خبره شيئاً.

وبهذه الأدلة الأربعة نفى الناقد ولادة الإمام محمد بن الحسن.

ونورد فيما يلي - باختصار - جواب هذه الأدلة ليتضح الأمر ويحصل الحق فنقول:

أما جواب الدليل الأول:

فإن الوصية للأم لا تصلح برهاناً على نفي وجود الولد، وكان غرض الإمام منها صرف الأنظار عن ولده وعدم تسليط الأضواء عليه وإيهام خصومه بعدم وجود ولد له، بل زاد في الإيهام - متعمداً - فأشهد لقيفاً من كبار رجالات الدولة يومذاك على هذه الوصية^(١).

وكان الإمام العسكري في تصرفه هذا سائراً على نهج جده جعفر بن محمد الصادق (ع) عندما جعل له خمسة أوصياء بعد وفاته هم المنصور العباسي والربيع وقاضي المدينة بالإضافة إلى زوجته حميدة وولده موسى بن جعفر (ع)، وكان غرضه من ذلك إبعاد الأنظار عن ولده

(١) الفصول العشرة للشيخ المفيد: ١٣، ١٤.

موسى^(١)، لأنه لو خصّه بالوصية لكان للعباسيين معه شأن آخر من يوم وفاة أبيه، وقد كتب المنصور عندما بلغه نبأ وفاة الصادق إلى واليه على المدينة يأمره بتضييق الخناق على وصي جعفر بن محمد، فكتب الوالي إلى المنصور - بعد التحقيق - يخبره بأن الأوصياء خمسة وأن أولهم وأبرزهم هو الخليفة نفسه، فكان في ذلك إبعاد الأذى عن الإمام موسى بن جعفر (ع).

وأما جواب الدليل الثاني:

فإن جعفرأ من أفراد الناس العاديين، ويجوز عليه ما يجوز عليهم من خطأ وعصيان وادعاء باطل، وحسبه أن يكون شبيهاً بقابيل إذ قتل أخاه وبأبناء يعقوب عندما ألقوا أخاهم في الجب وآذوا أباهم وحلفوا اليمين الكاذبة على أن أخاهم قد أكله الذئب.

وقد تخيل جعفر - وهو يعلم بكتمان أمر ابن أخيه عن غير الخاصة من أصحاب أبيه - أنه سيكون الإمام بمجرد هذا الإنكار، وأن الأموال الشرعية ستجبي إليه من كل حذب وصوب، ولكن إرادة الله غالبية، إذ سرعان ما انكشف زيف أمره، ثم ندم على ما فعل وتاب من سوء ما عمل حتى اشتهر باسم «جعفر التواب».

وليس عجيباً وقوف العم ضد ابن أخيه، فقديماً كان أبو لهب والعباس قادة التآليب على ابن أخيهما محمد (ص)، حيث أنكروا نبوته ونسبوا له السحر والجنون وساقوا الجيوش لحربه ووضعوا الخطط للقضاء عليه.

وأما جواب الدليل الثالث:

فإن الذي دعا الإمام العسكري إلى كتمان أمر ولده هو ما يعلمه

(١) المصدر السابق: ١٤.

من اشتهاه قيام الإمام الثاني عشر من أهل البيت بالسيف ليزيل دولة الباطل ويقيم دولة الحق، ولذلك كان الحكّام يخشون هذا الثائر ويعدّون العدة للقضاء عليه بكل صورة لو علموا أمره وعرفوا خبره، ومن هنا اضطر العسكري إلى الكتمان والاحتفاظ بخبر ابنه سراً عند الخاصة من أصحابه ومما يوضح ذلك ويؤيده أن السلطات الحاكمة قد بادرت بإرسال جلاوزتها ساعة وفاة العسكري إلى داره ليقبضوا على من يكون فيها من صبيان وغلمان^(١)، ولولا إرادة الله التي سهلت لمحمد بن الحسن الفرار والاختفاء لقتلوه.

وللعسكري في هذا الكتمان أسوة بأمر موسى بن عمران عندما أوحي إليها بضرورة ستره وكتمانه خوفاً عليه من فرعون زمانه كما نطق القرآن المجيد بذلك.

أما الأئمة السابقون فلم يكن لزاماً عليهم أن يقوموا بالسيف، وإنما كان الأمر متروكاً للظروف وملابساتها وما يقتضيه كل ظرف منها من حكم وتكليف، ولذلك كان لهم بعض الأمان وبعض الحرية وإن لم يكن أماناً وحرية بمعناهما الصحيح.

وأما جواب الدليل الرابع:

فإن البنوة إنما تثبت - في الشرع - بقول القابلة والنساء اللائي يحضرن الولادة، وباعتراف صاحب الفراش، وبشهادة رجلين من المسلمين على إقرار الأب بابنه. وهذه الجوانب الثلاثة متوفرة في هذا الولد.

فالسيدة حكيمة بنت الإمام الجواد (ع) هي التي تولت أمر الولادة وشهدت بها.

والإمام العسكري هو الأب وقد أقرّ بهذه البتّة أمام خواصه^(١).
 والمسلمون - جيلاً بعد جيل - يروون ذلك ويشهدون بصحته.
 وكان ممّن روى خبر هذه الولادة - بالإضافة إلى إجماع الشيعة الإمامية
 عليها - من علماء المسلمين عدد غير قليل من المؤرخين والمؤلفين،
 ومنهم على سبيل التمثيل:

- ١ - محمد بن طلحة الشافعي المتوفى سنة ٦٥٢هـ^(٢).
- ٢ - سبط ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٥٤هـ^(٣).
- ٣ - الكنجي الشافعي المتوفى سنة ٦٥٨هـ^(٤).
- ٤ - ابن خلكان الشافعي المتوفى سنة ٦٨١هـ^(٥).
- ٥ - صلاح الدين الصفدي المتوفى سنة ٧٦٤هـ^(٦).
- ٦ - ابن حجر الهيتمي الشافعي المتوفى سنة ٨٥٢هـ^(٧).
- ٧ - ابن الصباغ المالكي المتوفى سنة ٨٥٥هـ^(٨).
- ٨ - ابن طولون الدمشقي المتوفى سنة ٩٥٣هـ^(٩).

(١) الإرشاد: ٣٧٢.

(٢) مطالب السؤل: ٧٩/٢.

(٣) تذكرة الخواص: ٣٧٧.

(٤) البيان: ١٠٢ - ١١٢.

(٥) وفيات الأعيان: ٣١٦/٣.

(٦) الوافي بالوفيات: ٣٣٦/٢.

(٧) الصواعق المحرقة: ١٢٤.

(٨) الفصول المهمة: ٢٧٤.

(٩) الأئمة الإثنا عشر: ١١٧.

- ٩ - الحسين بن عبد الله السمرقندي المتوفى سنة ١٠٤٣هـ تقريباً^(١).
- ١٠ - محمد الصبان الشافعي المتوفى سنة ١٢٠٦هـ^(٢).
- ١١ - سليمان القندوزي الحنفي المتوفى سنة ١٢٩٤هـ^(٣).
- ١٢ - محمد أمين السويدي المتوفى سنة ١٢٤٦هـ^(٤).
- ١٣ - مؤمن الشبلنجي الشافعي المتوفى ق ١٤هـ^(٥).



- (١) تحفة الطالب: ١٧/أ (مخطوط بمكتبة الحرم المكي تحت رقم ٣٣/ تاريخ/ دهلوي).
- (٢) إسعاف الراغبين: ١٤٠.
- (٣) بتاييع المودة: ٤٥٠ - ٤٥١.
- (٤) سبائك الذهب: ٧٨.
- (٥) نور الأبصار: ١٥٤.

المرحلة الثالثة

إمكان الغيبة والدليل عليها

لقد ثبت لدينا من كل ما سلف أن فكرة «المهدوية» فكرة تابعة من صميم التشريع الإسلامي، وقد بشر بها الرسول (ص) فيما أثار عنه، وتناقل روايتها علماء الحديث طبقة بعد طبقة. كما ثبت كذلك أن المهدي الذي وردت فيه الأحاديث هو محمد بن الحسن العسكري؛ وأنه وُلد بسامراء وعُرف خبر ولادته يومها عند الخاصة من أصحاب أبيه، ثم اشتهر بعد ذلك في مصادر التاريخ.

ولا بدّ لنا بعد ثبوت المرحتين السابقتين أن ننتقل إلى بحث المرحلة الثالثة والأخيرة المتعلقة بما يترتب على ولادة محمد بن الحسن وثبوت كونه المهدي. ولعل من الأفضل - سيراً وراء المنهج والوضوح - أن نتدرج في الحديث على ضوء التسلسل الآتي:

١ - هل غاب المهدي؟

٢ - وعلى فرض الغيبة هل يمكن أن يبقى الإنسان حياً طيلة هذه القرون؟

ويجدر بنا - وقد بلغنا المرحلة الحساسة من البحث - أن نقدم التمهيد التالي قبل الدخول في صلب الحديث، ليكون عوناً لنا على استخلاص النتائج ووضوح الأهداف:

لقد جعل الإسلام العقل مصدراً للعقيدة وأساساً للإيمان، ونهى عن التقليد والتبعية العمياء، وكان الغرض من ذلك أن تستند أصول الاعتقاد إلى العقل وتعتمد عليه وتستمد قوتها وصلابتها منه وحده، دونما مشاركة شيء آخر من هوى النفس واندفاع العاطفة واتباع الآخرين.

وهكذا كان العقل هو الدليل إلى الله تعالى وهو المرشد نحو الإيمان بوجوده ووحديته وضرورته، ثم كان العقل - أيضاً - هو الدليل على ضرورة النبوة والإمامة والمعاد تفريراً على الإيمان بالله عزّ وجلّ. أما المفردات الأخرى من أحكام الشرع ونصوص الدين فليست بحاجة إلى دليل عقلي، وليس لزاماً أن يقام عليها مثل هذا الدليل، بل يكفي في وجوب الإقرار بها مجرد ورود النص عليها بالطرق الشرعية المقررة للتعبد بالنصوص.

ومن هنا آمن المسلمون - بصدق ويقين - بمسألة وجود الملائكة مثلاً أو تكلم عيسى في المهد أو تسبيح الحصى بيد النبي (ص) وآله لورود ذلك في القرآن الكريم والسنة الصحيحة.

وإنما عندما نبحت موضوع المهدي وغيته فإنما نبخته مع المسلمين المقرّين بأصول الإسلام وأسس التشريع، دون غيرهم من منكري وجود الله تعالى أو غير المعتنقين للإسلام، وذلك لأن المسألة تعتمد في جوهرها على الاستدلال بالقرآن الكريم والسنة الشريفة فلا يصح الكلام فيها مع من لا يؤمن بالكتاب والسنة.

وبتعبير آخر: إننا نبحت هذا الموضوع على أساس الاعتقاد الديني المستند إلى الأدلة الشرعية التي أجمع المسلمون على وجوب العمل بها، وليس على أساس آخر، ولم تكن المسألة في حال من الأحوال من قبيل العملية الرياضية البديهية كحاصل ضرب ٢×٢ أو من قبيل القاعدة الفلسفية التي لا يمكن فيها النقاش كبطلان الدور أو التسلسل.

وإذن. فليكن القارئ الكريم على علم بأننا سنبحث هذه المشكلة بكل جوانبها على ضوء الكتاب والسنة لأنهما مصدر التشريع وباب المعرفة عند المسلمين، وإن إنكارهما والخروج عليهما إنكار للإسلام وخروج على أحكامه وتكاليفه^(١).

إذا اتضح هذا التمهيد نقول:

إن النصوص النبوية الشريفة التي رواها حفاظ الحديث - وفيهم من اتفق المسلمون على صحة حديثهم - تكرر كلمة «الغيبة»^(٢)، وفي بعضها: «تكون له غيبة وحيرة تضل فيها الأمم»^(٣)، وفي رواية أخرى: «يغيب عن أوليائه غيبة، لا يثبت على القول بإمامته إلا من امتحن الله قلبه للإيمان»^(٤)، وفي حديث ابن عباس: «يبعث المهدي بعد إياس، وحتى يقول الناس: لا مهدي»^(٥).

(١) من الغريب جداً في هذا المقام ما يرويه الدكتور أحمد أمين في كتابه المهدي والمهدوية: ١٠٨ من «أن مذهب ابن خلدون قبول الخير الواحد إذا أيده حكم العقل ورفض الأحاديث الكثيرة إذا لم يؤيدها العقل»، وأنه إنما أنكر المهدي والمهدوية لأن ذلك مخالف لحكم عقله!

(٢) يراجع كتاب البيان للحافظ الكنجي الشافعي: ١٠٢ - ١١٣. وأخرج الشيخ القندوزي الحنفي في ينابيع المودة: ٤٤٨ عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله (ص): إن علياً وصيّي؛ ومن ولده القائم المنتظر المهدي الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً. والذي بعثني بالحق بشيراً ونذيراً إن الثابتين على القول بإمامته في زمان غيبته لأعز من الكبريت الأحمر. فقام إليه جابر بن عبد الله فقال: يا رسول الله؛ وللقائم من ولدك غيبة؟ قال: إي وربي، ليمحص الله الذين آمنوا ويمحق الكافرين، ثم قال: يا جابر إن هذا أمر من أمر الله وسر من سر الله؛ فإياك ولاشك فإن الشك في أمر الله عز وجل كفر.

(٣) ينابيع المودة: ٤٨٨.

(٤) ينابيع المودة: ٤٩٥.

(٥) الحاوي: ١٥٢/٢.

وكلمة «الغيبة» كما يقتضيها سياق الأحاديث المارة الذكر لا تعني إحياء المهدي بعد موته، وإعادته إلى الدنيا بعد وفاته، وإنما هي ناظرة إلى اختفائه واحتجابه وعدم رؤية الناس له ومشاهدتهم إياه، وهذا هو الذي يتبادر إلى كل ذهن عند قراءة تلك الأحاديث والمرور بكلمة «الغيبة» المتكررة فيها .

والحديث الشريف الذي اتفق المسلمون على روايته: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» صريح في ضرورة وجود إمام في كل عصر وكل حين .

وبعد أن ثبتت ولادة محمد بن الحسن بما لا يقبل الشك تكون كلمة «الغيبة» وضرورة وجود الإمام في كل زمان دليلين جليين على استمرار حياة المهدي طيلة هذه القرون وعلى ردّ سائر ما يقال في هذا الصدد من تردد واستبعاد.

والقول بوفاة المهدي - بالإضافة إلى مخالفته لأحاديث الغيبة وحديث استمرار الإمامة - لم ينصّ عليه أحد من المؤرخين ولم يرد ذكره في أي كتاب بما فيها كتب المنكرين . متى مات . . . وفي أي يوم وأي شهر وأي سنة . . . ومتى شُيعَ ومن حضر تشييعه . . . وأين دفن وفي أي بلد . . .!٩ .

إن هذا كله يؤكد أن المهدي حي لم يمِت، وأنه غاب واختفى عن أعين أعدائه حفاظاً على حياته ونجاة بنفسه .

وكان اختفاؤه هذا على مرحلتين:

الأولى: اختفاؤه عن أعين الناس حينما هجم جيش الخليفة على دار الإمام العسكري أثر وفاته . وكان يتصل خلال هذه الفترة بالثقات من

وكلانه ويدلي إليهم بالأجوبة والردود على الأسئلة والمشاكل التي يوجهها شيعته إليه.

الثانية: اختفاؤه الكامل عن كل الناس بحيث لا يتصل به أحد مطلقاً^(١).



إن السؤال الملح الذي يقفز إلى الذهن - بعد ثبوت وجود المهدي واختفائه واستمرار حياته إلى اليوم - هو: هل من الممكن للإنسان البقاء على قيد الحياة طوال هذه السنين؟ وهل تفر العقول بذلك؟.

وقبل الإجابة على هذا السؤال نود أن نذكر القارئ بما سلف منا ذكره من أن حقائق الشرع إذا ثبتت بالنقل الصحيح فإننا - باعتبارنا مسلمين - يجب علينا التعبد بذلك وقبوله ولو لم تهتد عقولنا لفهم فلسفته وإدراك سره.

وإن الجهل بحكمة هذا الحكم أو علة ذلك لا يبرر إنكاره ورفضه، بل لا بد من الرضوخ والتنفيذ على كل حال، ولا يصح في الإسلام أن ينكر المسلم حكماً من الأحكام أو يرفض الإقرار بفرض من الفروض بحجة عدم فهم السر أو عدم الاقتناع بالتعليل.

أما طول العمر وامتداد الحياة مئات من السنين فليس من

(١) ينسب الدكتور أحمد أمين إلى الشيعة أنهم يعتقدون في المهدي «أنه وهو في استتاره يحرك أتباعه ليزيلوا المظالم» وأنه «يعيش في الخفاء ويوحى من وراء ستار بالأوامر والنواهي» المهدي والمهدوية: ١٠٩ و ١١٩.

وكل كتب الشيعة تصرّح بأن المهدي غائب لا يتصل به أحد، فأين الصدق في القول وأين الأمانة في النقل؟!.

المستحيلات كما يتصور بعض المتصورين، بل روى المؤرخون وقوع ذلك كثيراً في تاريخ البشرية الطويل.

فآدم (ع) - مثلاً - عمّر ألف سنة.

ولقمان صاحب النور عمّر ثلاثة آلاف وخمسمائة سنة.

وسلمان الفارسي عمّر طويلاً في الأرض، وادّعى بعض المؤرخين أنه عاصر المسيح وأدرك الإسلام وتوفي في أيام الخليفة عمر بن الخطاب.

إلى كثير وكثير ممن عمّر مئات من السنين وروى خبرهم المؤرخون وبخاصة السجستاني الذي جمع أخبارهم في كتاب سمّاه «المعمّرون»، وقد طبع لأول مرة في مصر سنة ١٣٢٣هـ - ١٩٠٥م. هذا من ناحية الإثبات التاريخي.

وأما القرآن الكريم فهو أصدق قبلاً وأقوى حجة من كل مؤرخ وكل راوية. وقد قال الله تعالى فيه وقوله الحق:

إن نوحاً النبي (ع) لبث في قومه يدعوهم إلى الله «٩٥٠» عاماً، والله أعلم كم عاش قبل الدعوة وبعد الطوفان.

وإن يونس النبي (ع) بقي في بطن الحوت مدة طويلة من الزمن، ولولا فضل الله عليه لبقى في بطنه إلى يوم القيامة ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسْتَجِيبِينَ لَلَبَثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الصفوات: ١٤٣ - ١٤٤] ومعنى هذا اللبث بقاؤه حياً إلى يوم القيامة وبقاء الحوت حياً معه خلال هذه الأمد المتبادية.

وإن أهل الكهف ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥]، ولا نعلم كم عاشوا قبل دخولهم في الكهف وبعد خروجهم منه.

وإن ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُغِيهِ هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتُ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتُ مِائَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩] ولعل بقاء الطعام والشراب مائة عام دون أن يفسد أو يأسن أعجب من طول عمر الإنسان وأغرب^(١).

هذا كله بالإضافة إلى ما تناقله مؤلفو السير ورجال الحديث وتلقوه بالقبول من حياة الخضر من قبل زمان النبي موسى (ع) وإلى آخر الزمان.

فهل نصدّق بكل ذلك الذي نطق به القرآن واستفاضت به السُّنة أم لا؟ وهل يصح منا إنكاره ورفضه بمجرد أن العقل البشري بمستواه الحاضر لم يدرك أسرار هذه الأمور ولم يكشف خباياها المجهولة؟!

وموضوع غيبة المهدي من هذا القبيل بالضبط، ولا بدّ لنا من القول باستمرار حياته جرياً مع تلك النصوص وتصديقاً للنبي (ص) الذي ﴿وَمَا يَطَّلِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ - ٤] وتنفيذاً لأمره تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧]، ولن يكون إيماننا بذلك غريباً أو أمراً لا سابقة له في الإسلام بل هو مساوق للإيمان بعمر

(١) ومع كل هذه النصوص القرآنية الصريحة فإن الدكتور أحمد أمين يرى أنه لا يمكن للإنسان أن «يختفي ويبقى مختفياً مئات السنين من غير أن يجري الله عليه حكم الموت» واعتبر أن ذلك لا يجوز «إلا على السذج الذين فقدوا عقولهم» المهدي والمهدوية: ٩٦.

فهل يرى الدكتور في التصديق بعدم إجراء حكم الموت على نوح ويونس والحوت وأهل الكهف دليلاً على فقدان العقل؟!.

نوح ولبث يونس في الحوت وبقاء الطعام والشراب مائة عام لم يتسنَّ ولم يصبه التلف.



وإذا كان النص القرآني والحديث الشريف قد دلَّا على إمكان بقاء الإنسان حياً أكثر من ألف عام وعلى وقوع ذلك في الأمم السابقة فليس معنى ذلك أنه شيء فوق العلم وفوق العقل، وهذا هو العلم الحديث يصرِّح بأن بإمكان الإنسان البقاء آلاف السنين لو تهيأ له من وسائل المحافظة على القوى البدنية ما يساعده على البقاء.

«إن العلماء الموثوق بعلمهم يقولون: إن كل الأنسجة الرئيسية من جسم الحيوان تقبل البقاء إلى ما لا نهاية له؛ وأنه في الإمكان أن يبقى الإنسان حياً ألوفاً من السنين إذا لم تعرض عليه عوارض تصرم حبل حياته، وقولهم هذا ليس مجرد ظن بل هو نتيجة عملية مؤيدة بالامتحان».

«إن الإنسان لا يموت لأنه عمّر كذا من السنين سبعين أو ثمانين أو مائة أو أكثر؛ بل لأن العوارض تنتاب بعض أعضائه فتتلفها، ولارتباط أعضائه بعضها ببعض تموت كلها، فإذا استطاع العلم أن يزيل هذه العوارض أو يمنع فعلها لم يبق مانع يمنع استمرار الحياة مئات من السنين^(١)».

وإن «جان رويستان» يعتقد بضوء الاكتشافات والتجارب العلمية أن أتباع طريقة حفظ الإنسان لم يعد يبدو مستحيلاً^(٢)، فإن الاكتشافات التي

(١) مجلة المقتطف: السنة التاسعة والخمسون/ الجزء الثالث.

(٢) التعبير بالاستحالة غير صحيح، والصواب أنه لم يعد يبدو بعيداً.

سجلها عدد من مشاهير العلماء منذ حوالي قرن تترك بعض الأمل في إمكانية التوصل إلى مركب متناسق يساعد في تحقيق المزيد من التقدم، اعتماداً على تجارب علمية سجلها براون سيكوارد، وألكسي كاريل، وفورنوف، وميتشبنكوف، وبوغو مولتيز، وفيلاتوف، وغيرهم.

«أما روبرت ايتنجر الذي وضع أخيراً كتاباً قيماً بعنوان - الإنسان هل يمكن أن يخلد حياً - فقد خلق آمالاً جديدة إذ قال: إن الإنسان الذي يعيش ويتنفس الآن يملك حظ البقاء من الناحية الفيزيائية»^(١).

هذا كله مضافاً إلى التصريحات الكثيرة بشأن إمكان المحافظة على حياة الإنسان ألوف السنين لو جُمِد خلال هذه الفترة، وذلك باعتبار أن التجميد يحافظ على كل الخلايا الحية، ومتى ما أُريدت إعادة الحركة إلى الإنسان المجمد أعطي من الحرارة ما يستلزمه الجسم فيعود كما كان نابضاً بالحركة والحيوية.

ومهما يكن من أمر، فإن تصريحات العلماء المعاصرين تؤكد إمكان طول عمر الإنسان، وإن هذا الإمكان هو المحفز الأكبر لهم على المثابرة والسعي لمعرفة الوسائل التي تحقق ذلك. وإذا صح إمكان طول عمر الإنسان بحسب الاستعداد والطبيعة، كان ممكناً وصحياً طول عمر المهدي طيلة هذه القرون بحسب الطبيعة والإرادة الإلهية.



(١) جريدة الأنباء الجديدة البغدادية: العدد ٤٠ / السنة الأولى / ٢٧ آذار / ١٩٦٥ م.

وبعد:

فإن البشرية التي تعيش اليوم أعقد ظروفها الفكرية وأخطر مراحلها الحضارية في أمس الحاجة إلى هذا المصلح المنتظر الذي لا بد أن يطلع عليها في يوم ما ليعيد ركب الإنسانية إلى نهجه الصحيح ويحملة على الصراط المستقيم.

وإن العقل البشري - المسلم وغير المسلم - ليتطلع إلى مثل هذا المصلح المنتظر ويقر بحتميته وضرورته، ولو لم يكن هناك نصٌ عليه أو إشارة إليه. بل إن الفيلسوف الإنكليزي المشهور برناردشو قد بشر بهذا المصلح بدافع من فكره الذاتي وكتب في ذلك كتاباً سماه «الإنسان والسوبرمان» وقد ذهب إلى أن هذا المصلح المنتظر «إنسان حي ذو بنية جسدية صحيحة وطاقاة عقلية خارقة: إنسان أعلى يترقى إليه هذا الإنسان الأدنى بعد جهد طويل» وأنه «يطول عمره حتى ينيف على ثلاثمائة سنة، ويستطيع أن ينتفع بما استجمعه من أطوار العصور وما استجمعه من أطوار حياته الطويلة»^(١).

ويقول عباس محمود العقاد تعليقاً على ذلك: «يلوح لنا أن

(١) برناردشو: لعباس محمود العقاد/ سلسلة إقرأ/ العدد ٨٩/ ص ١٢٤ - ١٢٥.

سوبرمان شو ليس بالمستحيل وأن دعوته إليه لا تخلو من حقيقة ثابتة^(١).



ولن نجد في ختام هذا الحديث خيراً من أن نبتهل إلى الله تعالى فنقول:

«اللَّهُمَّ إِنَّا نَشْكُو إِلَيْكَ فَقَدْ نَبِينَا، وَغِيْبَةَ وِلْيَانَا، وَكَثْرَةَ عَدُوِّنَا، وَقَلَّةَ عِدْدِنَا، وَشِدَّةَ الْفِتْنِ بِنَا، وَتَظَاهَرَ الزَّمَانِ عَلَيْنَا، فَصَلِّ عَلَيَّ مُحَمَّدَ وَآلِهِ، وَأَعِنَّا عَلَيَّ ذَلِكَ بِفَتْحٍ مِنْكَ تَعْجَلُهُ، وَبِضَرٍّْ تَكْشِفُهُ، وَنَصْرٍ تَعَزُّهُ، وَسُلْطَانٍ حَقٌّ تَظْهَرُهُ».

اللَّهُمَّ انصِرْه نصرًا عزيزًا، وافتح له فتحًا يسيرًا، واجعلنا من أنصاره وأعوانه إنك سميع مجيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



(١) نفس المصدر السابق.

ملحق الكتاب

بعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب تسلمت من فضيلة الأستاذ الشيخ محمد رضوان الكسم من دمشق رسالة ينقد فيها على بعض ما تضمَّنه البحث من مطالب.

ويسرُّني - تعبيراً عن شكري العميق للشيخ الكسم - أن أورد في ختام هذه الطبعة نص الرسالة وجوابي عليها، عسى أن يجد فيها القارئ الكريم بعض النفع والفائدة. والله ولي التوفيق.



نص

رسالة الشيخ الكسم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين،

حضرة السيد الشيخ محمد حسن آل ياسين المحترم: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أما بعد: فلقد أطلعت على مؤلفكم المهدي المنتظر بين التصور والتصديق وما ذكرتم فيه من قولكم أنه العرض الصادق والمحكمة الأمانة والبحث النزيه المجرد عن الهوى والعاطفة. وإن أروع ما أعجبنى فيه قولكم في الصحيفة رقم ٥٠: «إن الإسلام قد جعل العقل مصدراً للعقيدة وأساساً للإيمان ونهى عن التقليد والتبعية العمياء» أقول أيها السيد الكريم إن هذا لم يكن يمكنني إلا من أن أتقدم بما لا بد منه مما وعيت من دراساتي بصفتي أحد العاملين في الحقل الإسلامي لبيان ما أراه صواباً وإليك البيان. إن الله سبحانه وتعالى نهانا نهياً جازماً في كثير من الآيات أن نعتقد أي اعتقاد لا يقين فيه فقال سبحانه ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾ ﴿لَوْلَا يَأْتُونَكَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ فَمَن أَظْلَمُ مِمَّنْ أَفَرَأَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ وقال: ﴿مَا لَكُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا آيَاتُ الْقُرْآنِ﴾ فهو سبحانه يطلب منا العلم والسلطان وبنهانا عن الظن ويقرن نهييه هذا بالوعد والوعيد فمن هذا نستطيع القول بأن (العقائد لا تؤخذ إلا عن يقين).

وبعد دراسة كتابكم وتدوين ملاحظاتي حوله رأيت أنكم ذكرتم أنه يقوم في هذه الفكرة «المهدي» على اليقين والعلم المتواتر فقلتم في ص ١٤ «حيث تواترت النصوص النبوية في حقه، بالتصريح تارة وبالتلميح أخرى» وعقبتهم في هامش الكتاب بأن المصدر هو مراجعة كتاب المراجعات للشيخ السيد عبد الحسين شرف الدين وكتاب الغدير الجزء الأول للأميني . وبالرجوع إليهما لم يكن هناك ما يصلح للاستدلال على هذه الفكرة سوى أحاديث لم تعد أن يكون سندها أحادياً لا تواتر فيه فهل تفيد الأحاديث الصحيحة اليقين لديكم؟، إن في هذا لغرابة، ثم إن هناك أمراً آخر جدير بالاهتمام هو ذكركم في الصفحة ١٤ ما نصه: «ولا بد للتخلص من كل هذه السيئات من إمام مختار جامع لجميع صفات الكمال، منزّه عن كل ما يشين، بعيد عن كل سوء في التصرف وخروج على قواعد الشريعة - وذلك ما نطلق عليه اسم العصمة» الخ .

أخي الكريم أية عصمة هي تلك، وهل هناك عصمة لأحد من البشر فما قولكم بقوله (ع) كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون، هل استثنى الرسول عندما قال كل ابن آدم خطاء هل استثنى أحداً من الناس فأين الحجّة على العصمة، هذا بالإضافة إلى أنكم استشهدتم بالحديث الصحيح ص ٥٣ «من مات ولم يعلم إمام زمانه مات ميتة جاهلية» وفهمتم منه استدامة إمامة محمد بن الحسن فمن من الناس يقبل هذا القول. إننا نقول: إن الحديث بمنطوقه ومفهومه يقول أن على كل مسلم أن يعرف إمام زمانه ويبايعه على العمل بالكتاب والسنة ولا دلالة على إمام معين، فمن أين جاء التعيين والحصر بالاثني عشر من أين أتى ليس هذا بلا دليل.

فإذا ما أردنا الله واليوم الآخر فعلينا بالتزام النصوص فما كان منها قطعياً أخذنا منه العقائد والأحكام وما كان منها ظنياً أخذنا منه الأحكام

فقط، ولا يجوز لمسلم وعي هذا أن يبقى يعتقد بالأمر المظنونة فيرفعها إلى درجة الاعتقاد بلا دليل فيقول ان المهدي سيأتي ويجزم وليس عنده من أدلة الوحي ما يبرهن به على قوله. وإني أرجو للأخ الأستاذ وصحبه الكرام أن تكون هذه الكلمة واقرة في نفسهم المطمئنة لنيل ثواب الله ورضوانه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دمشق: ١٥/ربيع ٨٩/٢

الموافق ١٩٦٩/٧/٢٩

محمد رضوان الكسم



جواب الرسالة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - وبعد:

١ - ما زلت مصراً على قولي من أن «الإسلام قد جعل العقل مصدراً للعقيدة وأساساً للإيمان»، وأنا معكم في أن «العقائد لا تؤخذ إلاً عن يقين». وسوف لن أراجع عن ذلك قيد شعرة، سواء أكانت نتائج البحث لي أم عليّ.

٢ - إن تواتر النصوص النبوية بالتصريح والتلميح (الذي أشرنا إليه في ص ١٤ من الطبعة الأولى) يخصّ علياً (ع) وكونه الإمام الشرعي بعد وفاة النبي (ص). وقد قصدنا بالتواتر التواتر المعنوي لا اللفظي، وذلك لأن كل الأحاديث المعنية تتجه بكل تأكيداتها إلى مسألة إمامة هذا الرجل بالذات والتعيين، ولو توجهت الأحاديث التي يكون سندها «أحاديثاً» - حسب تعبيركم - إلى التأكيد على مطلب واحد بالخصوص فإن ذلك المطلب يكون متواتراً بلا شك.

٣ - لقد بحثنا «العصمة» بالتفصيل في كتابنا «الإمامة»، وكل أملي أن تفضلوا بقراءته وموافاتي برأيكم في هذا الموضوع.

٤ - أما قولكم: «من أين جاء التعيين والحصر بالاثني عشر؟ من أين أتى؟ أليس هذا بلا دليل»، فستجدون جوابه في كتاب «الإمامة» المشار إليه أيضاً.

٥ - أما ما ذكرتموه في آخر كتابكم من أن المهدي من الأمور المظنونة التي لا يجوز رفعها إلى درجة الاعتقاد، فإنه دليل على عدم قراءتكم الكتاب بامعان، ولو أعدتم قراءته لرأيتم أسماء الصحابة الذين رووا حديث المهدي عن النبي (ص) وأسماء العلماء الذين ألفوا في المهدي؛ وأسماء الحفاظ المشهورين الذين أثبتوا هذه الأحاديث في كتبهم، ونصوص عدد من الأجلء على تواتر حديث المهدي والقطع بصحته. وكيف لا يتحقق القطع واليقين بكل ذلك؟!

وسلام على من اتبع الهدى
وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



المصادر والمراجع

- ١ - الأئمة الإثنا عشر لابن طولون الدمشقي، بيروت ١٢٧٧هـ.
- ٢ - أدب الشيعة لعبد الحسيب طه حميدة، القاهرة ١٣٦٢هـ.
- ٣ - الإرشاد للمفيد، طهران ١٣٠٨هـ.
- ٤ - إسعاف الراغبين للصبان - هامش نور الأبصار، القاهرة ١٣٥٦هـ.
- ٥ - الإمامة [موسوعة العلامة الكبير الشيخ محمد حسن آل ياسين تكليفه/ المؤلفات] بيروت.
- ٦ - برنارد شو لعباس محمود العقاد، القاهرة ١٩٥٠هـ.
- ٧ - البيان للحافظ الكنجي، النجف ١٣٨٢هـ.
- ٨ - تحفة الطالب للحسين السمرقندي، «مخطوط بمكتبة الحرم المكي».
- ٩ - تذكرة الحفاظ للذهبي، بيروت «طبعة مصورة».
- ١٠ - تذكرة الخواص لسبط ابن الجوزي، النجف ١٣٦٩هـ.
- ١١ - جريدة الأنباء الجديدة - السنة الأولى -، بغداد ١٩٦٥م.
- ١٢ - الحاوي السيوطي، القاهرة ١٣٧٨هـ.
- ١٣ - الدر المنظوم لعبد الله بن علوي، القاهرة ١٣٧٧هـ.
- ١٤ - ديوان دعبل الخزاعي، بيروت ١٩٦٢م.
- ١٥ - ديوان مهباز الديلمي، القاهرة ١٣٤٩هـ.
- ١٦ - سبائك الذهب لمحمد أمين السويدي، النجف ١٣٥٤هـ.

- ١٧ - سنن ابن ماجه، القاهرة ١٣٧٢هـ.
- ١٨ - سنن أبي داود، القاهرة ١٣٧١هـ.
- ١٩ - سنن الترمذي، القاهرة ١٣٨٢هـ.
- ٢٠ - شرح القوائد السبع العلويات لابن أبي الحديد، النجف (د.ت).
- ٢١ - الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي، القاهرة ١٣١٢هـ.
- ٢٢ - الغدير للشيخ عبد الحسين الأميني، النجف ١٣٦٥هـ.
- ٢٣ - الفصول العشرة للمفيد، النجف ١٣٧٠هـ.
- ٢٤ - الفصول المهمة لابن الصباغ المالكي، النجف ١٩٥٠م.
- ٢٥ - مجلة التريية الإسلامية - السنة، بغداد ١٣٩٢هـ.
- ٢٦ - مجلة الجامعة الإسلامية - السنة الأولى - المدينة ١٣٨٩هـ.
- ٢٧ - مجلة المقتطف - السنة التاسعة والخمسون، القاهرة.
- ٢٨ - مسند أحمد بن حنبل، القاهرة ١٣١٣هـ.
- ٢٩ - مطالب السؤول لابن طلحة الشافعي، النجف ١٣٧١هـ.
- ٣٠ - المهدي للسيد صدر الدين الصدر، طهران ١٣٥٨هـ.
- ٣١ - المهدي والمهدوية للدكتور أحمد أمين، القاهرة ١٩٥١م.
- ٣٢ - المهدوية في الإسلام لسعد محمد حسن، القاهرة ١٣٧٣هـ.
- ٣٣ - نور الأبصار للشبلنجي، القاهرة ١٣٥٦هـ.
- ٣٤ - الوافي بالوفيات للصفدي، طهران «طبعة مصورة».
- ٣٥ - وعاظ السلاطين للدكتور علي الورددي، بغداد ١٩٥٤م.
- ٣٦ - وفيات الأعيان لابن خلكان، القاهرة ١٩٤٨م.
- ٣٧ - ينابيع المودة للقندوزي الحنفي، استانبول ١٣٠٢هـ.

المحتويات

مفاهيم إسلامية

١١	مقدمة الطبعة الأولى
١٣	مقدمة الطبعة الثانية
١٦	اللَّهُ.. أم المادّة
٦١	الإسلام.. والرّق
٦٤	في ظلال الإسلام
٧٤	العلاج
٧٤	العتق
٧٦	الملك
٧٦	السراية
٧٧	المكاتبة
٧٧	التدبير
٧٧	العوارض
٧٨	التسري
٧٩	الشراء
٨٠	الإسلام.. والطبقات
٨٠	الطبقات والأنظمة
٨٦	طبقة الحكام والسلاطين

٨٨	طبقة الأشراف
٨٩	طبقة رجال الدين
٩١	طبقة الأغنياء
٩٣	طبقة الرقيق
١٠١	الإسلام.. والسياسة
١٠١	السياسة والدين
١١١	معاني السياسة
	الأمر والنهي - الحكم والإدارة العامة - التأديب - شكل الدولة -
	الشؤون الخارجية - شؤون الدفاع - من يجب عليه في الجهاد -
	من يجب جهاده - أحكام أهل الذمة - قتال من خرج على الإمام
١١١	العادل
١٢٠	الإسلام.. دين ودولة
١٢٠	مفاهيم الدين والدولة
١٣٢	الإسلام بين الرجعية والتقدمية
١٣٨	الرجعية والتقدمية
١٤١	نظرة الإسلام إلى التقدمية والرجعية
١٤١	الجانب الفلسفي من نظام الإسلام
١٤٣	الجانب السياسي من نظام الإسلام
١٤٤	الجانب الاقتصادي من نظام الإسلام
١٤٧	الجانب الاجتماعي من نظام الإسلام
١٥٠	الجانب الخلفي في من نظام الإسلام
١٥٢	الإسلام.. والديمقراطية
١٥٢	الديمقراطية
١٥٩	حُكم الله وحُكم الشعب

في رحاب القرآن

١٦٩	تقديم
١٧١	القرآن ورمضان
١٨٣	إعجاز القرآن
٢٠٢	التخطيط القرآني للحياة
٢٠٣	- تفسير القرآن بالقرآن
٢٠٤	- تفسير القرآن بالسنة
٢٠٤	- تفسير القرآن بلغة العرب
٢٠٥	الطريقة الرابعة - تفسير القرآن بالرأي
٢١٥	منهج البرهنة في القرآن
٢٣٠	النسخ والبداء في القرآن
٢٣٣	القسم الأول: نسخ التلاوة والحكم
٢٣٤	القسم الثاني: نسخ التلاوة دون الحكم
٢٣٥	القسم الثالث - نسخ الحكم دون التلاوة
٢٤٠	البداء
٢٥٢	شبهات التحريف
٢٧١	تفسير سورة القدر

عباد الرحمن

٢٨٣	المقدمة
٢٨٥	﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾
٢٩١	﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾
٣٠٠	﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ﴾
٣٠٤	﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾

- ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ ٣١٧
- ﴿وَلَا يَفْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ ٣٢٦
- ﴿وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ٣٣٤
- ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ ٣٤٢
- ﴿وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ ٣٤٧
- ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا﴾ ٣٤٩
- ﴿وَذُرِّيَّتِنَا فِرَّةً أَغْيِبْ﴾ ٣٥٨
- ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ ٣٦٣
- ﴿أُولَئِكَ يُجْرَبُونَ الْعُرْفَةَ بِمَا كَسَبُوا﴾ ٣٦٦

نهج البلاغة.. لمن؟

- نهج البلاغة.. لمن؟ ٣٧٦
- الشبهات ٣٨٦ - ٤٠٠
- المصادر والمراجع ٤٠٤

المهدي المنتظر (عج)

بين التصوّر والتصديق

- المرحلة الأولى: فكرة المهديّة ٤١٧
- المرحلة الثانية: من هو المهدي؟ ٤٢٦
- المرحلة الثالثة: إمكان الغيبة والدليل عليها ٤٤٢
- ملحق الكتاب ٤٥٣
- رسالة الشيخ الكسم ٤٥٤
- المصادر والمراجع ٤٥٩
- المحتويات ٤٦١